

[illegible]

[illegible]

1408

[illegible]



❊)(بسم الله الرحمن الرحيم)(❊

الحمد لله الذى جعل الالفاظ قوالب المعانى * وفضلها على سائر الاصوات بنظم درر حروف المبانى * ويفضله رفع الخطأ عن الامة عامه * وبتكوينه كان الافعال تامه * ولا تسع ظروف الكنايات تعريف موصولات نعمائه * ولا يأتى بالاشارة اظهار مضمرات آلائه * والصلاة والسلام على من اوتى جوامع الكلم من بين المرسلين * محمد الذى اعرب عن صحيح الذين للعالمين * وعلى آله الجازمين العامين بمرفوعات احكامه * والممتازين عن اهل الخفض بالاضافة الى منصوبات اعلامه * اللهم اجعل صدورنا مصادر صفات الكرام * واصرف جوارحنا عما منع فى الاسلام * وابذل مغفرتك عما جئنا به غلطا * واجعلنا مع الموحدين لا القائلين شططا * اما بعد فيقول العبد الفقير * الى لطف ربه القدير * الشيخ مصطفى بن حمزة * اسكنهما الله بفضله فى الجنة * ان كتاب اظهار الاسرار * للفاضل حاجب امعان الانظار * بديع الفضل فى الاعصار * ما رأت مثله الابصار * خلف السلف الاخيار * سند الخلف الاحبار * مولانا الشيخ محمد المحقق الحقانى * والنحرير الحبر المدقق الربانى * الشهير المعروف بالبركى * الفائز بالنوال الوفى * اسكنه الله

قوله ولا تسع ظروف الكنايات الظروف جمع ظرف وهو الوعاء والكنايات جمع كناية لفظ اريد به لازم معناه كطويل النجاد المراد به طويل القامة والاضافة من قبيل اضافة المشبه به للمشبه باعتبار أن اللفظ متضمن لمعناه فكأنه محيط به احاطة الظرف بمظروفه * والتعريف الاعلام مفعول تسع وموصولات جمع موصول ضد المقطوع والنعماء ان فتحت نونه مد وان ضمت قصر وهى الشىء المنعم به والانسب هنا المد لمشاكلة آلائه واضافة موصولات لها من اضافة الصفة لموصوفها والمعنى ان الكنايات المحيطة بمعانيها كاحاطة الظرف بمظروفه لا تسع اعلام اى افادة واداء نعم الله تعالى المتواصلة على عبده اى تقصر عن افادتها والاعلام بها كما قال الله تعالى وان تعد وا نعمة الله لا تحصوها فنعم الله على عبيده لا تدخل تحت العد والاحصاء ولذلك قيل افرد النعمة فى الآية مع ان العد انما يتعلق بالمتعدد فى

٣ اشارة لعجز الانسان عن نعمة واحدة لان اعترافه بتلك النعمة شكر وهو نعمة ايضا ولما أن كل نعمة وان كانت تتراءى واحدة لكنها فى الحقيقة نعم لا تتناهى باعتبار ما يترتب عليها وينشأ عنها من بقية النعم وما وصل الى الانسان من المضار والآلام والامور الغير الملائمة نعم ايضا باعتبار ما يترتب عليها من تكفير السيئات ورفع الدرجات ولله در القائل * اذا كان شكرى نعمة الله نعمة * على له فى مثلها يجب الشكر * فليس بلوغى الشكر الا بفضله * وان طالت الايام واتسع العمر * فان مس بالسراء عم سرورها * وان مس بالضراء اعقبها الاجر * وبقى ان نفى احاطة الكنايات بموصولات نعمائه تعالى لا يستلزم عدم احاطة الصريح بها لان الصريح اكثر افراد اذ هو فى قوة كل احد ولا كذلك الكنايات لافتقارها الى لوازم ووسايط ومن ثم كانت الحقيقة فى اللسان اكثر منها ومن المجاز واصلا لهما فيجوز أن يحيط بها صريح العبارة ٧

فى جنة مفتحة لازهار * واركنه فى كنة تجرى من تحتها الانهار * لما كان مشتملا على مسائل دقيقة * وتحقيقات عميقة * واعتبارات لطيفة * ورموز خفية منيفه * ومرتبا بالترتيب البديعة * ومنسبكا فى الاساليب البريعة * ومقصورا على محض الفوائد * ومحذوفا منه ما هو كالزوائد * مع غاية الاقتصار * ونهاية الاختصار * ولهذا طار كالامطار فى الاقطار * وصار كالامثال فى الاعصار * ونال فى الآفاق حظا من الاشتهار * اشتهار الشمس فى نصف النهار * وكان اظهار اسراره والتعمق فى الاغوار * قد اوقد فى افئدة الطالبين النار * سألنى بعض الاخوان * وأخص الخلان * أن اكتب لهم شرحا يحل عقد ألفاظه ومبانيه * ويوضح الغوامض والعويصات من معانيه * ويبين ما له وما عليه وما فيه * مشتملا على نكت دقيقة * ورموز خفية انيقه * موجزا غاية الايجاز بلا اخلال * تسهيلا للضبط والحفظ بلا املال * فقلت لهم انى * قد وهن العظم منى ووهنت الطبيعة والقوى * وفاحت القطيعة والجوى * ولحبت ولاز بى عدة العلل * ووجبت وقاربنى عدة الاجل * مع انكدار أوانى * وانتشار جنانى * من نائبات وحوال * واين الصفاء هيهات ايقاع الامل * وقد صدر منى الوعد بمنزلة العهد فى اثناء هذا الكلام انى ان وهب لى ربى ولدا ذكرا اصرف عنان الهمة نحو هذا المرام ثم لما وهب لى ربى ولدا اسميا الفخر الانام * اعادوا الاقتراح على وجه الاهتمام * فنظرت لو كرر الاعتذار والالتماس * لوصل الى ضرب اخماس بأسداس * فلاح لى أن ليس فيه فلاح * سوى اسعاف حاجتهم والنجاح * فنظرت الى ما عندى من البضاعة فوجدتها مزجاة * وتأملت ضعف استطاعتى فوجدتها غير مزجاة * غير أنى ألهمت بأن الضرورات تبيح المحظورات فشرعت فيه معترفا بأن شروع مثلى هذا من الفظاعة * كما أن كتابة الاشل من الضياعة * ولكن تضرعت الى من هو عليه هين يسير * وما من ممكن عليه بعسير * وتوكلت على الحى الذى لا يموت * وكل حى غيره يموت * ومن يتوكل على الله فهو حسبه * ومن يدعوه صدقا فهو يجيبه * ثم لما وهب لى شقيقه عبد الله لوعده الكريم * بقوله تعالى

لئن شكرتم لأزيدنكم بفضله العظيم * لزمنا الاقدام * على وجه الاهتمام * فلما تيسر الاتمام بعون الملك العلام * سميته بنتائج الافكار * سائلا منه تعالى أن ينفع به هذين الوالدين وسائر الطلاب * ويكون لنا ذخرا يوم يقوم الحساب * ثم اقتضت الحكمة الالهية انتقالهما الى دار الآخرة انا لله وانا اليه راجعون * لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون * جعل الله بفضله جنة المأوى لهما مأوى وجعل كلا منهما فرطا شافعا مشفعا وذخرا نافعا في العقبى * والمرجو من اخوان الصفاء * أن لا ينسوهما من الدعاء * لانهما كالعلة الغائية لهذا * لعله يستجيب من وعد الاستجابة لمن دعا

لئن ادركت في نظمي فتورا ووهنا في بياني للمعاني
فلا تنسب لنقصي اذ رقصي * على مقدار تنشيط الزمان

ولما اراد الافتتاح بالبسملة والحمدلة كما هو اسلوب الكتاب المجيد * وعليه الاجماع في الدفتر العتيق والجديد * صيانة لتأليفه عن الاقطعية والاجذمية * على ما نطقت به المقالة القاسمية * على قائلها الصلوات الاحدية * والتسليمات الابدية * قال (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد) له معنى لغوي وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختياري مطلقا وعرفي وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصد الانعامه مطلقا * وللشكر ايضا معنى لغوي وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم قصد الانعامه على الشاكر وعرفي وهو صرف العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق له * والمدح هو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا * والثناء فعل يشعر بالتعظيم فهو اعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره وبمقابلة الانعام وغيره اختياريا وغيره * والحمد اللغوي اخص مطلقا من المدح ومن وجه من الحمد العرفي * والشكر اللغوي اعم من وجه منهما ومباين للشكر العرفي بحسب المحل واعم مطلقا منه بحسب الوجود والحمد العرفي اعم مطلقا من الشكر اللغوي والعرفي ومن وجه من المدح واخص من وجه منه * والشكر العرفي مباين للمدح بحسب المحل واخص مطلقا منه بحسب الوجود * كذا في الامعان شرح المصنف رحمه الله للمقصود ولام الحمد للجنس او الاستغراق واياما كان فتعريف المسند اليه يخصصه

بالمسند

٧ مع أن العبارة مطلقا قاصرة عن الاحاطة فلا معنى لذكر الكنايات هنا لايهامه أن القاصر عن الاحاطة بالتعريف هو الكنايات وليس كذلك وبهذا تعلم أن ما نقل عنه هنا من قوله وعدم وسع ظروف الصريحات بالطريق الاولى بديهي البطلان غني عن البيان

(حسن مصري)

٩ قوله بعموم المجاز هو عبارة عن أن يستعمل اللفظ في معنى كلي شامل للمعنى الحقيقي والمعنى المجازي وذلك كاطلاق لفظ اسد على المجترئ اي صاحب الجرأة والقوة فان هذا المعنى يتناول الرجل الشجاع الذي هو المعنى المجازي والحيوان المفترس الذي هو المعنى الحقيقي للفظ الاسد وهنا يراد بالحمد معنى كلي شامل للمعنى اللغوي والعرفي وتوضيحه ان الحمد اذا استعمله اللغوي في معناه اللغوي كان حقيقة عنده وان استعمله في معناه العرفي يكون مجازا ٦

بالمسند كما في التوكل على الله والكرم في العرب فيكون جميع افراده مختصة بالمسند أما في الاستغراق فظاهر واما في الجنس فلأن المسند اليه هو الماهية في نفسها الا في ضمن الفرد فيكون المسند لازم الماهية كما في قولنا الاربعة زوج فلا يوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف بالكينونة لله تعالى كما لا يوجد فرد من الاربعة بدون الاتصاف بالزوجية * وما وقع لغير الله تعالى في الظاهر فراجع الى الله تعالى في الحقيقة والمصنف رحمه الله اختار الثاني في الامعان لظهوره في اداء المرام ولان معنى الاستغراق يدل على وجود المحامد وحصولها له تعالى بخلاف معنى الجنس اذ لا وجود له في الخارج فيكون في الافادة اوفى وبمقام الثناء احرى فان قلت في اي معنى الحمد اعتبر الجنس او الاستغراق يكون بعض افراد الآخر خارجا عن التخصيص الذي يفيده تعريف المسند اليه بلام الجنس او الاستغراق فلا يكون حمد المخصص على وجه الكمال قلت فان اردت الاكمال فعليك بعموم المجاز ٩ واعلم أن الحامد في بدء تصنيفه اما حامد لغة فقط ان لم يقابل حمده بنعمة او حامد لغة وعرفا وشاكر لغة ان قابله بها او حامد لغة وعرفا وشاكر كذلك ان جعله جزأ من شكر عرفي بأن صرف سائر ما انعم عليه الى ما انعم له كما صرف لسانه وذلك اعلى مراتب الحامدين (لله) اللام للاستحقاق لا للاختصاص عند من يفرق بينهما بأن يعتبر الاولى بين الذات والصفة نحو العزة لله والامر لله والثاني بين الذاتين نحو الجنة للمؤمنين والنار للكافرين وللاختصاص عند من لم يفرق بينهما وعمم الثاني للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك ذكره مولانا نور الدين صاحب الهوادي وهو المختار عند المصنف رحمه الله حيث قال في الامعان ان اللام للاختصاص والله علم لذات واجب الوجود واصله لاه من لاه يليه اذا تستر ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل علما معهما وحذفت ألف لاه في الخط لئلا يكون على صورة النفي فلما ادخل عليه اللام حذف همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفي ولام لاه لئلا يجتمع ثلاث لامات وكذا كل ما في اوله لام ثم ادخل عليه الالف واللام

٦ واستعمال اهل العرف بالعكس حقيقة عندهم في المعنى العرفي مجاز في المعنى اللغوي نظير ما قيل في لفظ صلاة اذا استعملها اللغوي في الدعاء حقيقة وفي الافعال المخصوصة مجاز والشرعي بالعكس فاذا قصد بلفظ الحمد كلا المعنيين مع ان كل واحد بخصوصه في اطلاق واحد لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد وهو وهم فيصار لعموم المجاز بأن يراد مطلق الثناء اعم من أن يكون باللسان او غيره في مقابلة الاحسان او غيره ولا شك أن هذا معنى كلي عام لجميع افراد المعنيين واستعمل لفظ الحمد في هذا المعنى يرجع للمجاز المرسل الذي علاقته الاطلاق عن التقييد فعموم المجاز من قبيل المجاز المرسل لكنه اطلق عليه هذا اللفظ لعموم معناه وتناوله للمعنى الحقيقي والمجازي

(حسن مصري)

ثم اللام نحو للحم ذكره فى الامعان (رب العالمين) اى مالكهم ومبلغهم
الى كمالهم شيئا فشيئا والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم والقالب غلب فيما
يعلم به الصانع هو كل ماسواه من الجواهر والاعراض وانما جمع ليشمل
ماتحته من الاجناس المختلفة وغلب العقلاء منهم فجمع بالياء والنون
كسائر اوصافهم وقيل اسم وضع لذوى العلم من الملائكة والثقلين وتناوله
لغيرهم على سبيل الاستتباع (والصلاة) ٨ هى فى اللغة الدعاء او التعظيم
وتتنوع بالاضافة الى محلها على ثلاثة انواع تنوع الاجناس بالفصول فمنه
قيل الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء
ثم نقلت فى عرف الشرع من احد المعنيين الى العبادة المخصوصة
لتضمنها اياه والمراد هنا المعنى اللغوى المتنوع على الانواع الثلاثة ولامها
كلام الحمد فى تحمل الجنسية والاستغراق وافادة التخصيص ذكره مولانا
نور الدين صاحب الهوادى ومراده والله تعالى اعلم القصر الادعائى
او الاستغراق العرفى اذ جنس الصلاة وجميعها غير مختص بنبينا
عليه الصلاة والسلام ولذا قال فى الامعان لامها للجنس باعتبار وجوده
فى ضمن بعض الافراد والظاهر أن مراده انه للعهد الذهنى ويحتمل
أن يكون مراده ماراده مولانا المزبور فالمعنى جنس الدعاء اوجميعه
اوجنس التعظيم اوجميعه وارد أونازل (على محمد) ودعاؤه تعالى
ذاته العلية مغفرته تعالى له عليه الصلاة والسلام واحسانه تعالى اليه عليه
السلام وكذا تعظيمه ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعظيم طلب المغفرة
والاحسان منه تعالى وبما ذكرنا ظهر أنها مشتركة معنوية بين الانواع
الثلاثة لالفظية فلا يلزم عموم المشترك اذا اريد كل منها فى اطلاق واحد
اذ لا اشتراك لفظا فضلا عن العموم فان قيل اذا استعمل الدعاء بعلى
يكون للمضرة فكيف يصح استعمالها بعلى على تقدير كونها بمعنى الدعاء
قلت هذا مختص بلفظ الدعاء قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون
على النبى ياايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما و محمد فى الاصل
يقال لمن كثرت خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل لكثرة خصاله
الممدوحة واخلاقه المحمودة قال الله تعالى فى حقه عليه الصلاة السلام

٨ اللام فيها للعهد الذهنى
اى فرد من افراد الصلاة
كائن على محمد ولا مساغ
لجعله للعهد الخارجى لعدم
الفرد المعهود ولا لجعله للجنس
من حيث هو هو المستلزم
لكون جميع الافراد ولا لجعله
للاستغراق الذى معناه كل فرد
من افراد مدلوله لانه ليس كل
فرد من افراد الصلاة على نبينا
محمد عليه السلام لاحقيقة
ولا ادعاء اما حقيقة فظاهر
واما ادعاء فلأنه اما بتنزيل
غيرها من الصلاة على غيره
من الانبياء والملائكة
وغيرهم منزلة العدم وفساده
ظاهر واما بأن يراد افرادها
المتبادرة بحسب النفاهم
فى العرف وليس لها افراد
متفاهمة حتى تكون مرادة
بها ثم على فى قوله على محمد
فى الاصل صلة للفظ الصلاة
مستدعية للنزول قال الله
تعالى صلوا عليه ثم فصل
عنه وجعل خبرا لافادة الدوام
على ماعرفت وفصل الصلة
عن المصادر قياس على
ماافاده الشيخ الرضى نحو
المرور بزيد والبعد عنه وغير
ذلك فحينئذ يقدر المتعلق ٢

وانك

وانك لعلى خلق عظيم وماارسلناك الارحمة للعالمين (وآله) اى اتباعه
صحابة اوغيرهم فلذا ترك عطفها والاتركه عليه السلام فى تعليم كيفية
الصلاة عليه حيث قالوا كيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل على
محمد وعلى آل محمد الحديث والجملة الصلاتية عطف على الحمدية بجامع
أن الاولى ثناء على الله والثانية على رسوله وكل منهما خبر لفظا وانشاء
معنى (اجمعين) تأكيد للآل لدفع احتمال أن يراد منه البعض بحمل
الاضافة على الجنس والتنبيه على انها للاستغراق (وبعد) اى بعد
الفراغ من البسملة والحمدلة والصلاة والواو اما ابتدائية قائمة مقام
أما اوعاطفة لمدخولها مع ماتعلق به على الجملة السابقة بطريق عطف القصة
على القصة (فهذه) الفاء جواب أما المقدرة او الموهومة اجراء لها
مجرى المحققة (رسالة) ٧ وهى الوساطة بين المرسل والمرسل اليه
فى ايصال الاخبار والاحكام ثم اطلقت فى العرف على العبارات المؤلفة
المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعانى المدونة
كذلك كاطلاق القضية والقياس ونظائرهما على القبيلين لافضائهما الى
ايصال كلام المؤلف ومراده الى المؤلف له فعلى الاول تكون هذه اشارة
الى الالفاظ والعبارات التى تتلى بعد او التى بين الدفتين وعلى الثانى تكون
اشارة الى المعانى المرتبة الموجودة فى الذهن اوفيه وفى الالفاظ وفيهما اوفى
الكتابة ولو عكس لاحتيج الى حذف المضاف فى المبتدأ اوفى الخبر فافهم
(فى) بيان احوال (مايحتاج اليه كل معرب) اوفى تحصيل ادراكاتها
والتفصيل يطلب من الباب الاول اى كل من يريد معرفة اجراء الاعراب
على الكلمة على قاعدة النحو اذ من عرفه بالفعل لايحتاج فضلا عن كونه
أشد (أشد الاحتياج وهو) اى مايحتاج اليه كل معرب أشد الاحتياج
(ثلاثة اشياء العامل والمعمول والعمل) اذ ما لم يعلم العامل وكيفية عمله
وشرائطه وفى اى لفظ يعمل لايمكن اجراء الاعراب على الالفاظ المستعملة
واما احتياجه الى معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث
والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك فليس بهذه المثابة ولذا لم يجعل
لكل منها بابا على حدة بل ذكر بحث كل منها فى اثناء بحث هذه الثلاثة على

٢ من الافعال العامة اى
الصلاة كائنة على محمد والمرور
كائن بزيد ولا حاجة الى تقدير
نازلة فالحمد لله ملهم الصواب
واليه المرجع والمآب
(فتح الاسرار)
٧ رسالة قال فى القاموس
الارسال التسليط والاسم
الرسالة بالفتح او الكسر انتهى
ثم نقلت فى العرف ابتداء
او بعد نقله الى معنى المرسل الى
طائفة من الالفاظ او المعانى
مختصرة مشتملة على
مباحث علمية لوجود معنى
الارسال والايصال فيها
فالامور التى اشير اليها بهذه
اما الفاظ اومعان وعلى كل
تقدير يجوز أن يراد بالرسالة
الالفاظ اوالمعانى فان اريد
بالامور الالفاظ وبالرسالة
كذلك اواريد بهما المعانى
فالحمل ظاهر وان اريد
بأحدهما الالفاظ وبالآخر
المعانى فلابد من تقدير
مضاف فى جانب المبتدأ
اوالخبر والثانى اولى لكونه
بعد الاحتياج اومن حمل
الاسناد على المجاز العقلى
لان بين الدال والمدلول
مناسبة تامة يمكن بها ادعاء
اتحادهما فالوجوه ثمانية ٤

سبيل التبع كما لا يخفى على من تتبع كلامه (اى الاعراب) انما فسره به للتنبيه على أن المراد به الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى الذى هو الحدث وانما لم يقل اولا الاعراب حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق الاولين فى الحروف الاصلية واذا كانت شدة الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بشأنها المقتضى لبيان كل منها فى باب على حدة (فوجب ترتيبها) اى جعل الرسالة ثابتة (على ثلاثة ابواب) فعلى يتعلق به بلا تضمين هذا اذا حمل على المعنى اللغوى وهو جعل الشئ متصفا بالرتوب وهو الثبوت وان حمل على العرفى وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتأخير بعضها فلا بد له من معمول متعدد فيعتبر اجزاء الرسالة فيتعلق على به باعتبار تضمين معنى القصر او الاشتمال اى فوجب ترتيب اجزائها مقصورة او مشتملة على ثلاثة ابواب او قصرها او اشتمالها عليها مرتبة على اختلاف المذهبين قال الفاضل العصام اختلفوا فى حقيقته فقيل انه حذف متعلق ما هو اجنبى عن العامل المذكور واورد عليه انه حينئذ هو الحذف فلا معنى للتسمية بالتضمين ودفع بأنه لا بعد فى تسمية قسم منه شايع فى كلامهم باسم خاص * وقيل هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبى ورد بأن المعنى المكنى به قد لا يقصد ثبوته وفى التضمين لا بد من قصده فيتخالفان ودفع ايضا بأنه لا اتحاد اذ لا بعد فى أن يلتزم فى بعض الكنايات شئ لا يجب فى جنسها ولتكن التسمية باسم خاص لهذا التميز * وقيل هو عبارة عن أن يقصد بالمذكور معناه الحقيقى و يلاحظ معنى آخر معه من غير استعماله فيه ومن غير تقدير لفظ آخر يدل عليه ويدل عليه بذكر متعلقه ورد بأنه يلزم حينئذ جعل المتعلق معمولا من غير تقدير عامل المجرد فهم معناه فى ضمن عامل آخر لا سيما اذا كان المتعلق هو المفعول به ٩ او اعمال المذكور فيه من غير استعمال فى معناه وهو بعيد انتهى كلامه * وقوله قد لا يقصد ثبوته اى تحققه فى نفس الامر هذا الرد انما يرد بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين من المتأخرين من ان امكان المعنى الموضوع له ليس بشرط فضلا عن تحققه وعلى ما ذهب اليه صاحب الكشاف من أن امكانه شرط لا تحققه * واما على ما اختاره فى شرح الفوائد وما يستفاد من شرحه

٤ اى فهذه الالفاظ الفاظ مختصرة او فهذه المعانى معان مختصرة او فهذه الالفاظ دوال معان مختصرة او فمعانى هذه الالفاظ معان مختصرة او فهذه المعانى مدلولات الفاظ مختصرة او دوال هذه المعانى الفاظ مختصرة او فهذه الالفاظ معان مختصرة او فهذه المعانى ألفاظ مختصرة
(فتح الاسرار)

٩ نحو زيد فى جاءنى القوم خلا زيدا مثلا فان خلا فيه لازم لا ينصب المفعول به بلا حرف الجر والحذف فى مثله غير قياسى فضمن معنى جاوز فلو كان معناه كما ذكره يلزم جعل المفعول به القوى معمولا لعامل من غير تقدير ثم ان لا من لا سيما لنفى الجنس وسى بمعنى المثل اسمها مضاف الى المستثنى وهو هنا اذا المضاف اليه كان فحينئذ ما زائدة او الى ما وهى نكرة غير موصوفة وما بعدها بدل منها وعلى كلا التقديرين خبرها محذوف ❁

للتلخيص من ان تحققه شرط فلا يرد حتى يحتاج الى الدفع ولكن يرد أن الموضوع له فى الكناية لا يقصد لذاته بل للانتقال الى المكنى عنه واما فى التضمين فالمعنى المذكور والمعنى المضمن مقصودان لذاتهما ولو فرض انهما مرادان باللفظ المذكور للزم أن يراد بلفظ واحد فى اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره معا لذاتهما وهو غير صحيح كما صرح به فى شرح الفوائد والعلامة التفتازانى فى التلويح فلا صحة لكونه كناية فافهم وقوله من غير استعماله فيه اى فلا يلزم ما لزم فى الكناية وقوله ومن غير تقدير لفظ آخر اى فلا يكون حذفا حتى يرد الايراد المذكور (الباب الاول) الذى عهد جزأ من الرسالة لفظا او معنى كائن (فى) بيان احوال (العامل) ومسوق له وجعل المعانى ظروفا للالفاظ بتقدير البيان توسع شائع باعتبار انه كما يحصل بها يحصل بغيرها فكأنه شئ يحيط بها احاطة الطرف بمظروفه كجعل الالفاظ ظروفا لها حيث قالوا انها قوالب المعانى باعتبار انها تؤخذ منها وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها * وقيل يصح هذا بلا تقديره ايضا فانهم يجعلون انفس المعانى محال للالفاظ توسعا حيث قالوا عند الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الموضوع له بمنزلة المحل للفظ والشئ الواحد لا يكون مستقرا فى محله ومتجاوزا عنه فى حالة واحدة او فى تحصيل ادراكاتها فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه والتحصيل كما يحصل بهذه المعانى من حيث انها مدلولات هذه الالفاظ يحصل بغيرها فكأنه شئ يحيط بها ويجوز اراد اللام بدل فى لوجود معناها هنا وهو الاختصاص على ما قاله السيد السند او التعليل على ما قيل حتى قيل ان فى هنا ايضا للتعليل كما فى قوله تعالى * فذلكن الذى لمتننى فيه * فيقدر متعلق يصلح أن يكون معلولا لما بعدها فلا حاجة حينئذ الى ما ذكر من التوسع فى تصحيح الظرفية وهكذا سائر العبارات المعنون بها المباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة وقدمه لتوقف صحة اكثر تعريفات المعمول على بحثه كما ستبين واشرفه لكونه مؤثرا بخلاف المعمول فانه متأثر ولما كان البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفته ومعرفة اقسامه ومعرفتهما موقوفة على معرفة اقسام الكلمة الموقوفة

قوله الذى عهد اشارة الى أن أل للعهد الذكرى لتقدم مدخولها فى قوله فوجب ترتيبها على ثلاثة ابواب
(حسن مصرى)

قوله ومسوق له عطف على قوله كائن وغرضه أن لفظة فى كما يصح أن تكون للظرفية فيقدر كائن يصح أن تكون للتعليل بمعنى اللام فيقدر ما يناسبها كمسوق ونحوه فلا يحتاج للتأويل المذكور على تقدير الظرفية كما سيصرح بذلك آخرا وبهذا تعلم أن الاولى او مسوق بأو بدل الواو لان هذا اشارة لنوع آخر من التقدير فى المتعلق يختلف عليه المعنى والعطف بالواو يوهم خلافه
(حسن مصرى)

قوله توسع شائع لان النسبة التى بين المعانى والالفاظ اعنى الدالية والمدلولية مشبهة بالنسبة التى بين الظرف والمظروف وكلمة فى مستعملة فيها مجازا بتشبيه الارتباط الواقع بين الدال او المدلول بالارتباط بين الظرف والمظروف فهى ٩

على معرفتها اذ بعضه فعل وبعضه اسم و بعضه حرف اراد أن يقسم
الكلمة اولا ويعرفها اولكل قسم من اقسامها ويبين كون كل منها عاملا
كلا او بعضا فى اثنائه و يعرف العامل ويقسمه ثانيا فقال (اعلم)
خطاب عام (اولا) اى قبل الشروع فى المقصود * فى الصحاح
والقاموس اذا جعلت اولا صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم
تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه فى الاول اول من هذا
العام وفى الثانى قبل هذا العام (أن الكلمة) لامها للجنس من حيث
وجوده فى ضمن الكل اذ المقصود التقسيم وهو للافراد لا للماهية على
ماهو رأى البعض والتعريف تبعى فعلى هذا فى الضمير استخدام او من
حيث هو هو اذ التقسيم كالتعريف للماهية لا للافراد على ما حققه
الفاضل العصام فى اوائل شرحه للكافية وتاؤها للوحدة الشخصية
الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافى بينها و بين الجنس لا من حيث
هو هو ولا من حيث وجوده فى ضمن الفرد وانما التنافى بينها و بين المركب
او بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس ثم الكلمة والكلام ماخوذان
من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتأثير فى القلوب وقال الشيخ
الرضى وهو اشتقاق بعيد (وهى) الواو اعتراضية (اللفظ) هو فى الاصل
بمعنى الرمى وفى العرف صوت من شأنه أن يخرج من الفم معتمدا على
المخرج وتعريفه المشهور وهو ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما دورى
لتوقف التلفظ على اللفظ ولا مجال ههنا للجواب المشهور فى امثاله وهو
كون المراد مما فى التعريف لغويا لما عرفت انه الرمى فلا يصح تفسير
الاصطلاحى به كما لا يخفى كذا فى الامتحان وخرج الدوال الاربع
كالخطوط والعقد والاشارات والنصب وعرفه باللام للتنصيص على
الجنسية والماهية ولذا عن قولهم وضع الى قوله (الموضوع) ولان
اسم المفعول ادل على المقصود وهو البقاء فى الحال المتبادر منه بخلاف
الماضى فانه يفهم منه بالاستصحاب ولان الاصل فى الصفة الافراد والوضع
المطلق تعيين شئ بشئ متى ادرك الاول فهم الثانى واو بغيره للعالم به
والوضع اللفظى نوعان شخصى وهو تعيين لفظ معين بنفسه اى بمادته

٩ استعارة تبعية لان المعنى
الحقيقى للظرفية منتف
هنا اذ لا تحيز للمظروف
ولا احتواء للظرف ثم تلك
النسبة الواقعة بين الدال
والمدلول يجوز اعتبارها من
اى طرف فيصح جعل كل
واحد منهما ظرفا ومظروفا
بالاعتبارين فتارة يجعلون
الالفاظ مظروفة فى المعانى
وتارة يعكسون ولا حجر
فى شئ من ذلك فمراد الشارح
بالتوسع ما ذكرناه من التجوز
(حسن مصرى)
قوله مأخوذ ان اى مشتقان
منه قال الامام الرازى
الاشتقاق على نوعين اصغر
واكبر فالاصغر كاشتقاق
صيغ الماضى والمضارع واسم
الفاعل والمفعول وغير ذلك
من المصدر والاكبر تقليب
اللفظ المركب من الحروف
الى انقلاباته المحتملة مثلا
اللفظ المركب من حرفين
كالميم والنون يقبل انقلابين
كمن ونم والمركب من ثلاثة
احرف يقبل ستة انقلابات
مثل المركب من الكاف واللام
والميم كلم كمل لكم لمك مكل
ملك الى غير ذلك ثم المراد ٦

وجوهره

وجوهره لمعنى وجعله بازائه * ونوعى وهو تعيين هيئة افرادية او تركيبية
لمعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الوضع الشخصى واستعمال ذكر اللفظ
الموضوع ليفهم معناه او مناسبه فهو فرع الوضع ذكره فى الامتحان وعدل
عن التخصيص لان استعمال الوضع باللام دون الباء يأباه وليشمل
التعريف وضع المشترك والمرادف بلا تكلف وقوله للعالم به اى بالتعيين زائد
على المشهور ولا بد منه متعلق بفهم وقوله هيئة افرادية كما فى الافعال
وسائر المشتقات والمصغر والمنسوب والمثنى والمجموع وقوله او تركيبية
كما فى المركبات كلامية او غيرها وخرج بهذا القيد المهملات كالديز
والبيز ومقتضيات الطبع كأح والمحرفات عن الوضع غلطا كالمبشوم
المحرف عن المشؤم فان المحرف الاول لم يقصد جعله لمعنى بل قصد به
توهم انه مجعول له و بقى الحرف لان احتياجه الى متعلقه فى الدلالة
وفهم معناه لا فى التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل
لا الواضع واما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا نعم قد يقال ان المجاز
موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله فى غيره اذا
وجدت علاقة من العلاقات المعتبرة لكن هذا استعمال لا وضع ولو قيل
نسميه وضعا فلا مشاحة فى الاصطلاح فظهر أن الوضع يخص الحقيقة
والاستعمال يعمها والمجاز والكناية (لمعنى) هو فى الاصل مصدر
ميمى ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول الى ما يقصد بشئ او اسم
زمان او مكان ثم نقل اليه او اسم مفعول وفى الاصل معنى كمرمى ثم خفف
ونقل قال الفاضل العصام وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظير
لتخفيفه وخرج به حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى
ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه داخلا فى مفهومه تصريح بما علم التزاما
لان دلالة الالتزام مهجورة فى التعريف فعلى هذا يرد عليه انه يلزم أن يذكر
الدلالة ايضا لان دلالة الوضع عليها التزامية ايضا بل دلالة الوضع على المعنى
اوضح منها عليها الذكره فى مفهومه كما سبق والمصنف رحمه الله
فى هذا المقام تحقيق مذكور فى الامتحان ومن اراد التفصيل فليرجع اليه
لكن تبع فى هذه الرسالة ابن الحاجب فى ترك الدلالة لانه لكل مقام مقال

٦ بالاشتقاق الواقع فى
قولهم هذا اللفظ مشتق من
كذا هو الاصغر قال التفتازانى
فى التلويح الاشتقاق يعتبر
تارة باعتبار العلم فيقال هو
أن تجد بين اللفظين تناسبا
فى أصل المعنى والتركيب
فيرد احداهما الى الآخر
فالمردود مشتق او المردود
اليه مشتق منه وتارة باعتبار
العمل فيقال هو أن تأخذ
من اللفظ ما يناسبه من
الحروف الاصلية وترتيبها
فتجعله دالا على معنى يناسب
معناه فالمأخوذ المشتق
والمأخوذ منه هو المشتق
منه فما وقع فى عبارة بعض
المحققين من أن الاشتقاق
هو رد كلمة الى اخرى لتناسبها
فى اللفظ تفسير للاشتقاق
باعتبار العلم
(حسن مصرى)
قوله وهو اشتقاق بعيد
وذلك لان التناسب ههنا بين
المشتق والمشتق منه ليس
الا باعتبار التأثير المخصوص
الذى هو لازم معنى الجرح
اى التأثير الذى يصح به الالم
وليس مدلولا مطابقيا للمشتق
ولا تضمنيا وذلك ظاهر ٧

(مفرد) صفة لمعنى وهو مالايدل جزء لفظه على جزئه فان قيل هذا
توهم ٣ أن اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك
فان اتصافه به بل بالمعنوية انما هو بعد الوضع فيحتاج الى أن يرتكب فيه
تجوز كما يرتكب فى مثل من قتل قتيلا وذا مما لايجوز فى التعريف قلت
لايجوز فيه لان زمان وقوع نسبة الوضع واتصاف المعنى بالافراد بل
بالمعنوية واحد فيكون حقيقة وانما يكون مجازا لو كان حصول الافراد
بعد زمان الوضع وليس كذلك نعم للوضع تقدم ذاتى على الافراد بل
على المعنوية وذا غير معتبر فى المجازية كما أن زمان القتل والمقتولية واحد
لان القتل لايقع على الحى حين هو حى بل على المقتول بذلك القتل
فالقتل حقيقة كما حققه المصنف رحمه الله فيما علقه على الامتحان فى بحث
المعطوف وخرج بهذا المركبات كلامية او غيرها ومثل قائمة وبصرى
مما له معنى يدل جزء لفظه على جزئه لكن لشدة امتزاجه يعد لفظا واحدا
فان قيل يخرج ايضا مثل ضرب وضارب ومضروب لان صيغة كل منها
كمادته تدل على معنى فلا يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فينتقض تعريفها بها
جمعا قلت ان الصيغة ليست بلفظ عند المصنف رحمه الله كالحركات لان
المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ نفس الصوت المكيف لاكيفية له كما
هو مذهب الشيخ ابن سينا ٩ فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة
ولا يخرج مثل عبد الله علما لانه مما له معنى لايدل جزء لفظه على جزئه وفى
هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان (ثلاثة فعل) سمى باسم
مدلوله التضمنى وهو الحدث وقدمه على الاسم على عكس ما فى الكافية
لان الكلام فى العامل وهو اصل فى العمل ولان كله عامل بخلاف الاسم
كما سيصرح به (وهو) اى الفعل ولما كان فصله من الاسم بالدلالة
على احد الازمنة بالهيئة وكان ظاهر عبارة القوم وهى الاقتران بأحد
الازمنة غير مفيد لذلك بل مفيدا اقتران لفظه مع انه ليس كذلك ولذا
احتيج الى التأويلات التى ذكرت فى الامتحان او مفيدا اقتران المعنى فوجب
حينئذ أن يراد به المعنى التضمنى الذى هو الحدث وهو تكلف لايشعر به
اللفظ عدل عنها فقال (ما دل) وما عبارة عما كانت الكلمة عبارة عنه

٧ ولا التزاما من حيث
انه لم يفهم منه بل هو
يحصل فى بعض افرادهما
والمشهور فى المناسبة المعنوية
بين المشتق والمشتق منه أن
يدخل معنى المشتق منه فى
المشتق (حسن مصرى)
قوله فيما علقه على الامتحان
قال هناك مثل من قتل قتيلا
فان القتل لايقع على الحى
حين هو حى بل على المقتول
بذلك القتل فزمان الوقوع
والمقتولية واحد فالقتل
حقيقة بخلاف من قتل
حيا فان الحى مجاز باعتبار
الكون فان لم تفهم هذا الدقة
فاجعل القتل مجازا كما فعله
شراح الحديث وقس على
هذا وبعطف المعطوف
اقول فى ظنى أن ابن السبكى
فى عروس الافراح جعل
الحديث حقيقة نحو ما قيل
هنا فليس مما تفرد به الامتحان
(حسن مصرى)
٩ حيث قال انه كيفية
تعرض للصوت بها يمتاز
عن مثله فى الحدة والثقل
تمييزا فى المسموع ❁

فتذكير الضمير فى دل باعتبار لفظه ومعناه كما حققه الفاضل العصام
لا عن لفظها حتى يكون التذكير باعتبار لفظه كما زعم الفاضل الجامى
(بهيئته وضعا) اى دلالة وضع او زمانه او دلالة وضعية او حال كونه
موضوعا او وضعيا (على احد الازمنة الثلاثة) اى الماضى والحال
والاستقبال بان وضعت هيئته الافرادية له بوضع نوعى كما وضعت مادته
للحدث بوضع شخصى ولكن لم يذكر دلالته عليه بنفسه بهذا الوضع
كما ذكرها القوم لعدم الاحتياج اليها لانه بما ذكره يخرج الحرف لعدم
دلالته على الزمان اصلا ايضا كما يخرج الاسم لان منه ما لايدل على الزمان
اصلا كرجل وضرب ومنه ما يدل عليه لكن بمادته لا بهيئته كأمس
وغدا والآن وكذا الصبوح والغبوق وكذا يخرج اسماء الافعال واسما
الفاعل والمفعول لان هيئة كل منها غير موضوعة للزمان حتى يدل عليه
وضعا بل انما يدل كل منها عليه عقلا او بغلبة الاستعمال وهذه غير معتبرة
فان قيل ان قولهم ان كلا من اسمى الفاعل والمفعول حقيقة فى الحال
ومجاز فى الاستقبال بالاتفاق يشعر بكون هيئته موضوعة للزمان فينتقض
التعريف به منعا قلت معنى قولهم انه حقيقة فى الحال انه حقيقة فى
المعنى الكائن فى الحال فلا يلزم كونه موضوعا للزمان ولا تخرج الافعال
المنسلخة عن الزمان بحسب الاستعمال لدلالة هيئة كل منها فى الاصل
عليه وضعا ويخرج نحو يزيد علما الان واضع العلم لم يضع هيئته للزمان
كما لايخفى على من له اذعان فان قيل ان المضارع لكونه دالا على
الزمانين يخرج بقوله على احد الازمنة فينتقض التعريف به جمعا
قلت ذلك ممنوع لانه لاحد الازمنة فى اصل الوضع والاشتراك انما نشأ
فى الاستعمال ولو سلم الاشتراك فيه فالخروج ممنوع لان الدال
على الاثنين دال على الواحد ضمنا فالدلالة عليه اعم منه واما اذا لم يكن
مشتركا اصلا بل كان فى احدهما حقيقة وفى الاخر مجازا فلا اشكال
اصلا ولما كان تمييز الافراد بالخاصية اوضح منه بالحد وانتفاع
المبتدئ بها اكثر منه بالحد وان كان الحد اشرف لكونه من الذاتيات
وأنفع فى نفسه لافادته التمييز الذاتى ولذا قدمه قال (ومن خواصه)

٣ قوله يوهم وذلك اذا
عبرت عن شئ بما فيه معنى
الوصفية وعلقت به معنى
مصدريا ما فى صيغة فعل
اوغيرها فهم منه فى عرف
اللغة أن ذلك الشئ موصوف
بتلك الصفة حال تعلق ذلك
المعنى به لا بسببه مثلا اذا
قلت جاءنى رجل راكب
يوهم ظاهر الكلام بحسب
اللغة أن اتصافه بالركوب
سابق على المجئ وانما قال
يوهم مع أن القاعدة تقتضيه
اقتضاء بينا الظهور المراد هنا
فانا نعلم قطعا أن اتصاف
الكلمة بالافراد والتركيب
انما هو بعد الوضع لاقبله
قال العصام ولايخفى عليك
أن مثل هذا الايهام لازم
من تعليق الوضع بالمعنى لانه
يوجب أن يكون الوضع
للمتصف بالمقصودية بشئ
مع أن المقصودية بعد الوضع
بل بعد الاستعمال فيه
(حسن مصرى)

خبر مقدم على المبتدأ وهو دخول قد اى بعض خواص الفعل لا كلها دخول مجموع هذه الاشياء الثمانية وهذا مبنى على أن يكون الواو لعطف الجزء على الجزء فالعطف قبل الحكم او على أن حق المبتدأ التقديم مع ما يتعلق به فيقدر معه مقدما فيكون الخبر للمجموع كما اذا كان معه مقدما لفظا كزيد وعمرو وبكر فى الدار وان من للتبعيض والا فلا دليل على بعضية المجموع التى هى المقصودة بل على بعضية كل منها على تقدير كون من للتبعيض وحده وهى ليست بمرادة لكونها من اوضح الواضحات وعلى تقدير عدمه ايضا فلا دليل عليها ايضا فى اللفظ وان حصلت بالمشاهدة وانما قلنا ان دخول المجموع بعض منها لان منها ما لم يذكر ههنا كتاء التأنيث الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونون التأكيد وهى جمع خاصة وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد فى غيره وهى اما شاملة لجميع افراده او غير شاملة وما ذكر ههنا من القسم الثانى والحد لا يكون الا شاملا (دخول قد) الاولى حذف الدخول لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه والايجاز مطلوب والخاصة المنطقية لا تصدق عليهما لاشتراط الحمل فيها ذكره فى الامتحان ووجه الاختصاص كونها لتحقيق الحدث الفعلى او تقليله او توقعه او تقريب الحدث الماضى الى الحال وشئ منها لا يتحقق الا فى الفعل فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص اذ لم يخبر به الواضع ولو عرف الاختصاص به لزم الدور قلت ذلك معلوم بالاستقراء لا من الاختصاص فلا دور فافهم (والسين) اى سين الاستقبال بقرينة سوف (وسوف) ويسميان حرفى تنفيس لكنه فى الثانى زائد ووجه الاختصاص كونهما لتخصيص الحدث الفعلى بالاستقبال المعلوم بالاستقراء (وان) لانه لتعليق الشئ بالحدث الفعلى (ولم ولما) لانهما لنفى الحدث الفعلى (ولام الامر) لانه لطلب الحدث الفعلى (ولا النهى) لانه لطلب تركه ولا يتصور كل منها الا فى الفعل ثم انه اما بالاضافة بتنكير المضاف والا يلزم تعريف المعرفة لانه علم لنفسه او بتجويز نحو زيد الشجاعة كما هو

قوله خبر مقدم على المبتدأ للاهتمام به او للقصر كذا قال عبد الغفور ورده العصام بقوله وليس التقديم للحصر والا للغا ووجهه أن خاصية الشئ ما يوجد فيه ولا يوجد فى غيره وهذا بعينه معنى الحصر لانه اثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه وقد يجاب بأن التخصيص بالنسبة الى ذات الشئ والحصر بالنسبة الى اعتقاد المخاطب فرجع كل منهما غير الآخر فلا لغو (حسن مصرى)

قوله وخاصة الشئ ما يختص الخ كذا عرفها الجامى قال عبد الغفور ولا يوجد فى غيره تفسير لما تضمنه يختص من جزئه السلبى وذلك لان معنى يختص به انه يوجد فيه ولا يوجد فى غيره فلم يكتف بقوله يختص به اهتماما بالجزء السلبى قال العصام انه تفسير لكل من جزئى يختص لان النفى فى قوله ولا يوجد فى غيره متوجه الى القيد وهو الغير كما هو القاعدة فالمراد اثبات الوجود ونفيه فى الغير بقرينة ٣

رأى الرضى او الوصف او البيان بتاويل الدال على النهى كذا فى الامتحان قال السيد السند فى حاشية الكشاف ان امثالها اذا اريد بها انفسها قد تزاد فى آخرها الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسماء وقد لا تزاد فافهم حفظه (وكله عامل على ما سيجئ) فى بحث العامل القياسى (والاسم) مأخوذ من السمو وهو العلو سمى به لاستعلائه على اخويه من جهة كونه مسند اليه وتركب الكلام منه وحده بخلافهما (وهو ما) اى كلمة بقرينة جعله قسما منها (دل على معنى) وضعا اذ المتبادر من الدلالة التى وصف بها الكلمة ما تكون الكلمة كلمة باعتبارها وهى الدلالة الوضعية او اكتفى بما ذكره فى تعريف الفعل ولما كان كون المعنى فى نفسه او فى نفس الكلمة راجعا الى كونه مستقلا بالمفهومية وكان هذا غير ظاهر من ظاهر قولهم فى نفسه عدل عنه الى قوله (مستقل بالفهم) اى بالمفهومية تصريحا بالمقصود وايضاحا للمراد يعنى يفهم ذلك المعنى من غير حاجة الى تعقل متعلقه بخصوصه او يفهم من لفظه الدال عليه من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال على المتعلق وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل كما سيجئ (غير مقترن) وضعا تركه اكتفاء بما ذكره فى تعريف الفعل (فيه) اى فى الفهم عما دل عليه (بأحد الازمنة الثلاثة) والظاهر المناسب لما سبق أن يقول غير دال بهيئته على احد الازمنة بل الاظهر الانسب أن يقول ما دل بمادته على معنى مستقل بالفهم غير دال بهيئته على احد الازمنة لكنه اراد التنبيه على انه يمكن اصلاح عبارة القوم فى الجملة بذكر قيد اهملوه كما اصلح الفاضل الجامى عبارة ابن الحاجب به يعنى أن المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران عند فهم ذلك المعنى من لفظه الدال عليه فلا يقدح فى عدم الاقتران كون المعنى مقارنا بالزمان فى الواقع فلا يخرج مثل الضرب والضارب مع أن الضرب انما يقع فى احد الازمنة فيقترن به فى الواقع لكونه غير مقترن فى الفهم ولا كونه مفهوما قبل فهم الزمان من لفظ آخر او بعده فلا يخرج مثل ضارب فى قولنا زيد ضارب امس او فى الماضى زيد ضارب وخرج بهذا القيد الفعل ودخل به ما خرج عن حد الفعل مثل رجل وزمان وامس ورويد (ومن خواصه) تذكر ما ذكر فى الفعل (دخول التنوين)

٣ نفى الوجود فى الغير يراد الاثبات فيه فيكون معنى لا يوجد فى غيره اى يوجد فيه ولا يوجد فى غيره هذا توضيح ما ذكر ثم قال بعده مشيرا للاعتراض على عبد الغفور فمن قال قوله لا يوجد فى غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص لم يتدبر أو تدبر فلم يتذكر والحق مع عبد الغفور لان الاختصاص ثبوت الشئ للشئ وانتفاؤه عما عداه فهو امر مركب من الامرين وهما الثبوت والانتفاء وليس احدهما قيدا للآخر حتى يخرج على قاعدة رجوع النفى للقيد دون المقيد وانما لم يقل ما يوجد فى شئ ولا يوجد فى غيره اشارة الى المناسبة بين المعنى اللغوى والعرفى بأخذه الاختصاص فى كل منهما (حسن مصرى)

قوله ثم انه اى النهى قوله بتنكير المضاف وهو لا قوله والا اى على تقدير عدم تنكيره يلزم تعريف المعرفة لان لا علم لنفسه اذ المقصود به لفظه والقاعدة أن اللفظ متى قصد به نفسه صار علما لنفسه (حسن مصرى)

وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا للتأكيد والمراد به ما سوى الترنم والغالى فانهما غير مختصين بالاسم ولم يستثنهما كما استثنى البيضاوى لانهما فى غاية الندرة لا يراد ان عند الاطلاق صرح به فى الامتحان اما اختصاص تنوين التمكن فلأنه لتمكن مدخوله اى لتقرره واصالته فى الاعراب الذى لا يوجد فى الحرف اصلا ولا فى الفعل اصالة واما اختصاص تنوين التنكير فلانه لتنكير المعنى المطابقى المستقل وهو لا يوجد الا فى الاسم وقد عرفت أن ذلك معلوم بالاستقراء واما اختصاص تنوين العوض عن المضاف اليه فلاختصاص الاضافة به وسيجئ وجهه واما اختصاص تنوين المقابلة فلانه لمقابلة نون الجمع المذكر السالم الذى لا يوجد الا فى الاسم فانه لما وجد فيه حرف يسقط بالاضافة جعل فى مقابلته فى الجمع المؤنث السالم حرف يسقط بها ليكون الفرع على وتيرة الاصل فلا يوجد الا فى الجمع المؤنث السالم الذى لا يوجد الا فى الاسم بشهادة الاستقراء هذا على رأى ابن الحاجب * وانكر الزمخشرى تنوين المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع الى الامتحان (وحرف الجر) لانه لافضاء معنى الفعل اوشبهه الى الاسم او المأول به فلا يدخل الا اياهما ورد بأن هذا منقوض بالهمزة وتضعيف العين اللذين للتعدية فانهما مع كونهما للافضاء يدخلان الفعل فلا يصح جعل الافضاء وجها للاختصاص وكونهما جزأ من حروف المبانى وحرف الجر كلمة لا يدفع هذا كما لا يخفى لوجود الافضاء فى كل منهما اولو سلم ذلك فالافضاء انما يوجد فى البعض دون الكل كما يجئ والمقصود بيان اختصاص الكل دون البعض فلا يتم التقريب والمختار عند المصنف رحمه الله فى وجه الاختصاص فيه وفى امثاله الاستقراء ليس الا كما صرح به فى الامتحان (ولام التعريف) وهذا اظهر من قولهم اللام لانهم ارادوا به لام التعريف واعتمدوا فى ذلك على الاشتهار وقد نبه فى الامتحان على انه لا يكون قرينة للمبتدى ثم ان فى هذا اشارة الى أن المختار عنده هو ما ذهب اليه سيبويه من أن حرف التعريف هو اللام وحده زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن لا ما ذهب اليه المبرد من انه الهمزة وحدها

قوله بأن هذا منقوض اعلم أن تقرير الدليل هكذا حرف الجر لافضاء معنى الفعل اوشبهه الى الاسم وكل ما كان كذلك فهو مختص بالاسم النتيجة حرف الجر مختص بالاسم فاشار للصغرى بقوله لانه لافضاء وطوى الكبرى فلا يدخل الا اياهما الخ لان قوله فلا يدخل الخ معناه هو مختص بهما فكبرى الدليل يتوجه عليها المنع بأن يقال لانسلم أن كل ما كان لافضاء معنى الفعل الى الاسم يختص به بسند لم لا يجوز أن يفضى معنى الفعل ولا يختص كالهمزة والتضعيف فهذا نقض تفصيلى اورده على مقدمة معينة من الدليل مقترن بسند فقوله ورد بأن هذا المشار اليه الدليل الذى ذكر صغراه وطوى كبراه وقوله منقوض اى بمنع الكبرى نقضا تفصيليا وقوله بالهمزة والتضعيف بيان لسند النقض

(حسن مصرى)

زيد عليها اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ولا ما ذهب اليه الخليل من انه كلاهما ووجه الاختصاص انه لتعيين المعنى المطابقى المستقل بالمفهومية بشهادة الاستقراء وهو لا يوجد الا فى الاسم ولما كان المراد بقولهم الاسناد اليه كونه مسندا اليه وهو معنى التراجمى مجازى له والحقيقة اولى واظهر عدل عنه الى قوله (وكونه مبتدأ وفاعلا) وانما لم يقل كونه مسندا اليه مع كونه اشمل واخصر تنبيها على أن الاصل فى المسند اليه المبتدأ والفاعل والبواقى فروع وقدم الاول اشارة الى أن حقه التقديم وحق الثانى التأخير * ثم الظاهر أن الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه أن الاختصاص حينئذ معلوم عقلا فلا يفيد الخبر بانه من خواصه وأن معرفته بعد معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة كما سبق الاشارة اليه فيلزم الدور ويدفع بأنه راجع الى الاسم باعتبار جنسه الاعم وهو الشئ فحينئذ لا يلزم المحذوران وانما يلزمان لو رجع اليه باعتبار خصوصه النوعى فالمعنى كون الشئ مبتدأ وفاعلا ووجه الاختصاص أن الفعل موضوع لاسناد مفهوم مصدره الى شئ والمسند اليه مبتدأ او فاعلا لا يكون الا ذاتا فلو كان مسندا اليه بأن كان مبتدأ او فاعلا يلزم الخروج عن وضعه اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معا فى حالة واحدة والحرف لا يصلح أن يكون مسندا ولا مسندا اليه كما يجئ فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة (ومضافا) اى كون الشئ مضافا ووجه الاختصاص كون الاضافة المعنوية مفيدة للتعريف او التخصيص اللذين يستدعيان استقلال المعنى ومطابقيته بشهادة الاستقراء وهما لا يوجدان معا الا فى الاسم واللفظية فرع المعنوية فتختص بما تختص هى به (وبعضه عامل كاسم الفاعل) سيجئ فى بحث العامل القياسى (وبعضه غير عامل كأنا وانت والذى وحرف وهو) فى اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان فى طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقل بنفسه وفى الاصطلاح (ما دل على معنى غير مستقل بالفهم) ولا مقصود بالملاحظة (بل آلة) وتابع (الفهم) حال (غيره) وهو المتعلق حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى مستقلا

قوله معلوم لانه لا يوجد فى غيره ضرورة فالحكم باختصاصه به لغو فلذلك قال فلا يفيد الخبر * قوله وان بفتح الهمزة عطف على قوله ان الاختصاص اى وعلى تقدير عود الضمير للاسم يلزم ايضا الدور وقوله معرفته اى معرفة كونه مبتدأ او فاعلا * قوله بانه اى الضمير فى كونه * قوله المحذوران اى عدم الافادة ولزوم الدور * قوله خصوصه النوعى وهو الاسمية لان الاسم نوع من الكلمة واعلم ان اصل هذا الكلام ما ذكره شراح الكافية عند قول ابن الحاجب والاسناد اليه فقال الجامى والمراد به كون الشئ مسندا اليه فقالوا فى توجيهه جعل الضمير عائدا على شئ مع كون المتبادر من سوق عبارة المصنف ان ضمير اليه فى الاسناد اليه راجع الى الاسم اذ لم يذكر بوجه من الوجوه المعتبرة فى المرجع شئ سواه لانه لو رجع الى الاسم لخلا الحكم عن الفائدة وايضا لا يصح كون الاسم مسندا اليه ٧

ومعنى اسم مثلا معنى من فى قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة لمعرفة حالهما واذا لايصلح أن يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذلك الابتداء قصدا صار معنى مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه وبه ومعنى لفظ الابتداء تقول ابتداء سيرى من البصرة وقع فى يوم كذا فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا فى ضمن معنى الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة وهذا هو المراد بقولهم على معنى فى غيره لكن لما لم يكن هذا ظاهرا من ظاهره عدل عنه الى ماذكره ايضاحا واظهارا للمراد وخرج به عن التعريف الاسم والفعل * فان قلت ان اريد بالدلالة المطابقية لزم دخول الفعل فى التعريف لدلالته على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل لابد فى دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشريف قدس سره وان اريد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه على الحرف لعدم دلالته على معنى تضمنى غير مستقل مع صدقه على الفعل لدلالته على معنى تضمنى غير مستقل وهو النسبة الى فاعل معين وان اريد الاعم لزم مالزم فى المطابقية * قلت المراد الاعم ولفظ فقط مقدر ولكن لاقرينة ظاهرة تدل عليه كما صرح به فى الامتحان وصرح فيما علقه عليه بأن مجرد ورود الاعتراض لايكون قرينة (وبعضه عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل كهل وقد ثم اعلم) اى بعد ماعلمت الكلمة واقسامها ومايتعلق بها (أن) مفهوم (العامل) الذى هو المقصود فثم للتراخى الزمانى او الرتبى اظهر مع أن الظاهر الاضمار لسبق المرجع لبعده لفظا او للتنبيه على المغايرة اذ المراد بالاول ماصدق عليه وبالثانى المفهوم ماقيل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة فهى عين الاولى فليس على الاطلاق بل اذا لم يوجد صارف وههنا وجد لما عرفت (هو ما) اى شىء لفظا اوغيره (اوجب بواسطة) بالتنوين زيادة على قول الجمهور ولابد منها والاينتقض التعريف بها لانها موجبة ايضا كما يظهر من كلامه لكن ايجابها ليس بسبب الواسطة (كون) (بالنصب آخر الكلمة) فعلا او اسما حقيقيا او حكميا معربة او مبنية

٧ فلامة يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم فيلزم الدور وقال الفاضل الهندى فى شرحه والاسناد اليه اى الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة من لفظ اليه المختصة به عقلا فيفيد الخبر فاعرفه والمراد بالطبيعة النوعية الكلمة وبالصنفية الاسم اى بملاحظتها وهذا جواب سؤال مقدر كأنه قيل الحكم باختصاص الاسناد الى الاسم غير مفيد اذ الضرورة كافية فى امره فلا حاجة الى الخبر عنه لكونه لغوا فاجاب بقوله والحكم عليه الخ قال بعض من حشى العصام ان ماذكره هنا من نحو هذا الكلام ليس بشىء اذ لامعنى لكون الشىء مسندا اليه اوكون الكلمة مسندا اليها من خواص الاسم كما لايخفى على اهل البصيرة بل الضمير راجع الى الاسم قطعا والمعنى الاسناد الى الاسم من خواصه اوكونه مسندا اليه من خواصه ولاشك ٤

(على وجه مخصوص من الاعراب) بيان للوجه المخصوص وزيادة على قول بعضهم لئلا ينتقض بياء المتكلم فى مثل غلامى فانه يوجب بواسطة المجانسة والاتصال كون آخر الغلام مكسورا لكن الكسر ليس باعراب فيخرج به فان قيل المراد بالواسطة المعانى الخفية والمشابهة التامة المقتضية للاعراب على ماسيبينه فيخرج ياء المتكلم بها فانه وان كان موجبا لكنه ليس بهذه الواسطة قلت كون المراد بها ماذكرنا فافهم من الاعراب ولولاه لم يفهم فافهم لكن لزم بذكره الدور لذكره العامل فى تعريفه فيما بعد الا أن يقال ان هذا تعريف لفظى يقصد به تعيين صورة حاصلة وتمييزها عما عداها فيجوز فيه التعاكس نحو القصاص القود والقود القصاص فلا دور ورد بأنه يلزم أن لو كان هذا تعريفا اسميا يقصد به تحصيل الصورة ولايخفى أن هذا لايصلح له لان معرفة العامل لاتحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها كما صرح به فى الامتحان وتفصيل الفرق بين الاسمى واللفظى مذكور فيه ايضا وفقك الله تعالى لمطالعته (والمراد بالواسطة مقتض) بالكسر (الاعراب) فيخرج بها عن التعريف مالايعمل بالاصالة بل بالحمل على الاصلى من الحروف الجارة الزائدة ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية وان الداخلتين على الماضى الواقع موقع المضارع فيكون تعريفا للعامل الاصلى فيلزم كون ذكرها فيما سيأتى استطرادا مع كونه من مقاصد الفن ولو زاد بعد قوله من الاعراب اوحمل عليه لاصاب كذا اعتراض فى الامتحان على تعريف البيضاوى لحرف الجر ويمكن ان يقال انه اشار الى انحطاط رتبتها بأن اخرجها عن التعريف وادخلها فى التقسيم كما يجىء وهذا مفهوم من كلامه ايضا فى بحث المجرورات فى الامتحان (وهو) اى مقتضى الاعراب (فى الاسماء) حال من المبتدأ والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر اليه او ظرف له وهو اظهر (توارد المعانى المختلفة عليها) اى كل واحد من الفاعلية والمفعولية والاضافة حقيقة او حكما وارد على اسم واحد من الاسماء بناء على أن الجمع اذا قوبل بالجمع يقتضى انقسام الآحاد الى الآحاد

٤ أن هذا الكلام مفيد ودعوى بداهة هذا الحكم وعدم افادته ذهول عن معنى الخاصة اذ لايلزم من وقوع كون الاسم مسندا اليه كون الاسناد اليه خاصة له البتة اذ الاختصاص امر زائد على اصل وجود الشىء للشىء (حسن مصرى) قوله الدور وجهه انه لما جعل قيدا فى تعريف العامل توقفت معرفة العامل عليه وقد اخذ العامل فى تعريف الاعراب فلزم توقف الاعراب على العامل والعامل على الاعراب فقوله لذكره الضمير يعود للمص والضمير فى تعريفه يرجع للاعراب اى لذكر المص العامل فى تعريف الاعراب حيث قال فيما سيأتى الاعراب شىء جاء من العامل يختلف به آخر المعرب الخ * قوله اى كل الخ كل مبتدأ وقوله وارد خبر والمقصود افادة أن كل واحد من هذه المعانى الثلاثة يتوارد على كل اسم لانها موزعة على الاسماء كما يفيده ظاهر مقابلة الجمع بالجمع ٩

فالمقتضى فى التحقيق هو المعانى كما يشعر به قوله فانها الى آخره وقوله وهى تقتضى الى آخره لا توارد ها لكن اضافه اليها اشارة الى أن اقتضاءها له بسبب توارد ها عليها (فانها) اى المعانى المختلفة (امور خفية تستدعى علائم) اى كل امر منها يستدعى علامة على حدة (ظاهرة) لكن قد يمنع من ظهورها مانع فان كان حالا فى اخر الكلمة فتقديرية وان فى نفسها فمحلية كما يجئ فى الباب الثالث (اتعرف مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب اوجب كون آخر زيد مضموما وآخر غلام مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية) اى بواسطة الفاعلية الواردة (على زيد و) بواسطة ورود (المفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب بهما) تعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثانى (وأوجب غلام ايضا كون آخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه اى كونه منسوبا اليه الغلام) بسبب تعلقه به (فالعامل يحصل المعانى الخفية فى الاسماء) بسبب تعلقه بها (وهى) اى المعانى الخفية (تقتضى نصب علائم هى الاعراب) فالعامل يحصل الاعراب بالواسطة وجعل العامل محصلا وموجبا للمعانى وعلائمها انما هو اعتبار النحويين واما فى التحقيق فالفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الآلة وجعلها النحويون كأنها هى الموجدة على ما هو رأى الرضى وقال الفاضل العصام بل الآلة هو اللسان وجعل العامل آلة مبنى على التنزيل ايضا واعلم أن للاعراب معنيين عام وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ايكون دايلا عليه وهو تابع لمقتضيه فيوجد فى غير الحرف والماضى والامر بغير اللام والمراد به هنا هذا المعنى وخاص بالاعراب اللفظى والتقديرى وهو ليس بمراد هنا كما لا يخفى على من تتبع كلامه (وفى الافعال) اى مقتضى الاعراب فيها (المشابهة التامة للاسم) اى اسم الفاعل كما سيجئ التصريح به (وهى فى المضارع فقط) لا فى سائر الافعال وانما لم يقل وفى المضارع اولا حتى لا يحتاج الى بيان ثانيا لتحسن المقابلة بالاسماء وانما اتى بصيغة الجمع مع أن المناسب للمضارع الافراد للمشاكلة او للتنبيه على تنوع المضارع كالحد المطلق والمستغرق الى غير ذلك او للنظر الى الافراد

فانه

٩ من الانقسام على الآحاد فان ما ذكروه لا يقتضى ان يلزم فى مقابلة كل واحد واحد لان انقسام الآحاد على الآحاد كما يجوز على السواء يجوز ان يكون على التفاوت فباع القوم دوابهم يفهم منه ان كل واحد من القوم باع ماله من الدواب فيجوز ان يكون لواحد دواب متعددة ولواحد دابة فقط (حسن مصرى) ٩ قوله الكل الافرادى اى الاحاطة بالافراد على سبيل الافراد لا الاجتماع على الصحيح قال فى التلويح الصحيح ان الحكم فى الجمع المعرف الغير المحصور انما هو على الآحاد دون الجمع بشهادة الاستقراء والاستعمال وقال ملا خسرو فى مرآة الاصول الاستغراق هو المفهوم من الاطلاق حيث لا عهد فى الخارج خصوصا فى الجمع فان الجمعية قرينة القصد الى الافراد دون نفس الحقيقة من حيث هى هى وقد تمسك ابو بكر رضى الله عنه حين اختلف بعد رسول الله عليه السلام ٦

(فانه مشابه لاسم الفاعل) واو صورة كما فى صورة دخول اللام عليه فانه حينئذ فعل معنى كما سيجئ (لفظا ومعنى واستعمالا اما) الشبه (الاول) وهو الشبه لفظا (فلموازنته) اى المضارع (له) اى لاسم الفاعل (فى الحركات) اى فى مطلقها وافق فى نوعها اولا (والسكنات) فى عددهما وترتيبهما وصيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد او للمشاكلة * قال المصنف رحمه الله واما التفسير بالمفرد لاضمحلال الجمعية باللام فلبس بمفيد هنا اذ ليس معنى الاضمحلال بطلان اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز أن يقال جاء الرجال اذا جاء واحد بل معناه بطلان معنى الجمع فيما نسب اليه وكونه بمعنى الكل الافرادى ٩ فى أن يعتبر كل فرد منه كان ليس معه غيره (نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج) مثل بمثالين من الاصلين (واما الثانى) وهو الشبه معنى (فلقبول كل منهما) اى المضارع واسم الفاعل (الشيوع) والانتشار بين المعانى والاحتمال لها على سبيل البدل وعدل عن العموم الشائع فى كلامهم اليه اذ لا عموم حقيقة فى كل منهما * والحمل على الشيوع بعيد والتصريح به اولى (والخصوص فان الاسم) اى اسم الفاعل (عند تجرده عن اللام يفيد الشيوع) بين الافراد (وعند دخول حرف التعريف عليه يتخصص) وانما قال حرف التعريف ولم يقل عند دخوله بالضمير الراجع الى اللام مع كونه اخصر وعلى مقتضى الظاهر للتنبيه على أن اعتبار المشابهة لاسم الفاعل عند دخوله عليه مبنى على اعتبار كون اللام حرف تعريف واو صورة المستلزم اعتبار كون المدخول عليه اسما واو صورة والا فالمدخول عليه ليس باسم فاعل فضلا عن المشابهة له بل فعل فى المعنى والتحقيق على ما هو رأى الجمهور كما سيجئ * وانما لم يقل اولا حرف التعريف لعدم الحاجة الى هذا التنبيه عند التجرد * ثم ان فى اختيار اللام اشارة الى أن الاختلاف الجارى فى حرف التعريف انه الالف أو اللام أو كلاهما جار فى الموصول ايضا كما صرح به الفاضل العصام وأن المختار عنده مذهب سيبويه كما فى حرف التعريف (نحو ضارب) فانه يحتمل زيدا وعمرا وغيرهما (والضارب) فانه يختص بمعين سواء كان اللام حرف تعريف

٦ فى الخلافة وقال الانصار منا امير ومنكم امير بقوله عليه السلام الائمة من قريش ولم ينكره احد فحل محل الاجماع وايضا اتفقوا على صحة الاستثناء منه وهو دليل العموم ويخصص الى الثلاثة لانها ادناه فالتخصيص الى ما دونها يخرج اللفظ عن الدلالة على الجمع فيصير نسخا وقولهم محلاة باللام مجاز عن الجنس اى فيبطل معنى الجمعية كقوله تعالى (لا يحل لك النساء من بعد) وهى تشمل الواحد فصاعدا وكقولهم فلان يركب الخيل ويلبس الثياب البيض والمراد الجنس للقطع بأن ليس القصد الى عهد ولا استغراق فلو حلف لا يتزوج النساء او لا يشترى العبيد او لا يكلم الناس يحنث بالواحد الا أن ينوى العموم فحينئذ لا يحنث قط ويصدق ديانة وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه واليمين تنعقد لان عدم تزوج جميع النساء متصور وعن بعضهم انه لا يصدق قضاء لانه نوى حقيقة لا تثبت الا بالنية ٦

اواسما موصولا فانه معرفة يجب أن تكون صلته معلومة عند المخاطب (كذلك المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال والحال) قدم الاول لاختصاصه به بخلاف الثانى فانه يوجد فى الاسم ايضا ولان الاحتياج الى الاول اشد لعدم تبادر الاستقبال عند التجرد عنهما بخلاف الحال فانه المتبادر فلا تشتد الحاجة الى حرف الحال (يحتمل الحال والاستقبال) قدم الاول لان الاحتمال اليه ارجح لتبادره بخلاف الثانى (نحو يضرب وعند دخولهما) اى دخول احدهما (عليه يختص بالاستقبال او الحال نحو سيضرب ومايضرب ولمبادرة الفهم فيهما عند التجرد عن القرأن) حالية او مقالية وهى حرف الاستقبال فى المضارع وامس فى الاسم وحرف الحال والآن وغدا فيهما (الى الحال) لاقتضاء مفهومهما الوقوع (واما الثالث) وهو الشبه استعمالا (فلوقوع كل منهما صفة لنكرة) بحسب الظاهر واما فى التحقيق فجزء اول منهما (نحو جاءنى رجل ضارب أو يضرب) فانها فى الاول مركبة وفى الثانى جملة فاطلاق الصفة عليهما مبنى على المسامحة لظهور المراد أو على التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء (ولدخول لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا لضارب اوليضرب فهذه المشابهة) اى المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا (تقتضى تطفل المضارع) اى تبعيته (للاسم فيما) اى فى شئ (هو) اى الاسم (اصل فيه وهو) اى ذلك الشئ (الاعراب) والمراد به هنا استعداد الآخر للحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا اوتقديرا ويقابله البناء لا اثر العامل كما لا يخفى كما تقتضى تطفل اسم الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل ولهذا اعتبرت هذه المشابهة بينهما * والقوم اعتبروا الشبه الثانى بينه وبين اسم الجنس * ونظر المصنف رحمه الله ادق وبالقبول احق لانها لوكانت كما اعتبروا لم تكن مشابهة كل منهما تامة كما اعترفوا فى بيان وجه اشتراط احد الزمانين فى عمل اسم الفاعل حيث قالوا لوكان بمعنى الماضى لم تكن المشابهة لفظا ومعنى تامة بل سقطت قوتها وضعفت فى كلا الجانبين ولانه حينئذ لا يظهر من هذا الشبه اثر

٦ فصار كأنه نوى المجاز ليس على الاطلاق بل كونه مجازا عن الجنس فى صورة ليس فيها العهد ولا الاستغراق انتهى وبما ذكر يعلم أن تفسير الجمع بالمفرد ليس بمفيد بل فاسد وكذا التقوية بمسئلة اليمين لان اللام فيها للجنس لا للاستغراق لان النفى للمنع وتزوج جميع نساء الدنيا ليس ممكنا حتى يمنع بالحلف ولا عهد خارجا فحمل على الجنس مجازا حتى يصدق على الواحد كالكثير فمعنى الاضمحلال فيها ليس معناه فيما نحن فيه فلا تقوية

(حسن مصرى)

قوله بالقلب اى العقل مجازا مرسلا من اطلاق اسم المحل وارادة الحال لان المدرك هو العقل (قوله فلا دور وجه الدور أن اعمال العامل السماعى موقوف على السماع وكونه عاملا متوقف على العمل وحاصل دفع الدور أن وصف كونه عاملا بطريق العرف واعماله بطريق السماع من اهل اللغة فاختلفت جهة التوقف حينئذ * قوله ولا يمكن أن ٧

فى اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل * والمقصود من هذا التشبيه الجمع بين الشيئين فى امر من غير قصد الى الحاق الناقص بالكامل فيجوز فى مثله التعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم (فاعرابه ليس بالاصالة فاذا قلنا لن يضرب فلن اوجب كون آخر يضرب مفتوحا بواسطة المشابهة لاسم الفاعل ثم اعلم) اى بعدما علمت مفهوم العامل وما يتعلق به (أن العامل) المراد به ما يعم الاصل وما يلحق به اذ ذكره فى الاقسام ولذا اعاده مظهرا ولانه يراد به فيما سبق المفهوم وهنا الافراد (على ضربين لفظى ومعنوى فاللفظى ما يكون للسان فيه حظ) ولا يكون معنى يعرف بالقلب (وهو) اى اللفظى (على ضربين سماعى وقياسى فالسماعى) فى الاصطلاح (هو الذى يتوقف اعماله) بخصوصه (على السماع) والمراد به اللغوى فلا دور ولا يمكن أن يذكر فى عمله قاعدة كلية موضوعها غير محصور * وليس المراد به ما يتبادر من ظاهره بحسب اللغة من سماعية صيغته اذ قد يكون ما صيغته سماعية قياسيا بذكر القاعدة الكلية فى عمله كالصفة المشبهة كما سيجئ * وانما قدمه على القياسى عكس ما فى المصباح لسهولة ضبط افراده المقصود معرفتها ليجرى الاحكام عليها لقلتها وانحصارها بخلاف افراد القياس فانها اكثر من أن تحصى ولان من اقسام القياس ما تتوقف معرفته على معرفة بعض اقسامه وهو حرف الجر كالظرف المستقر وبعض اسماء الافعال والمضاف معنى والاسم التام بالاضافة ولان الفعل وشبهه ومعناه قد تحتاج فى العمل فى بعض المعمولات الى حرف الجر وهو من تمام العامل لا المعمول كما سيجئ * فلابد من معرفته قبلها فان قيل ان حرف الجر تحتاج اليها دائما اذ لابد له متعلق على ما سيجئ كما تحتاج اليه فلابد من معرفتها قبله * قلت ان الفعل من حيث الماهية معلوم مما سبق ومن حيث الصيغة من الصرف الذى يتعلم عادة قبل النحو وكذا شبهه بخلاف حرف الجر فانه غير معلوم قبله اصلا ومعنى الفعل وان كان غير معلوم منهما الا انه أخر للاطراد * واما تقديم سائر السماعى فللاطراد لحرف الجر (وهو) اى السماعى (ايضا)

٧ يذكر الخ اذ لا يصح أن يقال كل حرف يجر كما يقال كل فعل يرفع مثلا بل يقال هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا وليس لك أن تتجاوز ما سمعت من العرب مثلا قولنا الباء تجر ولم تجزم ولن تنصب منحصر فيما سمع من العرب حينئذ * قوله فان قيل الخ هو معارضة للدليل المنتج تقدم حرف الجر على الامور المذكورة واعلم أن تقرير الدليل الاول هكذا حرف الجر قد يحتاج اليه الفعل وشبهه ومعناه الى العمل فى بعض المعمولات وكل ما يحتاج اليه فى العمل لابد من معرفته قبله فحرف الجر لابد من معرفته قبله فالصغرى والنتيجة مذكورتان والكبرى مطوية ثم ان الصغرى مسلمة واما الكبرى فيتوجه عليها المنع بأنا لا نسلم أن ما يحتاج اليه فى العمل لابد من معرفته قبل اذ لا يتوقف عليه العامل الا اذا كان جزأ منه والجواب عن المنع تصحيح كون حرف الجر جزا فقوله وهو من تمام العامل قيد فى الكبرى ٨

اى كاللفظى (على نوعين عامل فى الاسم وعامل فى المضارع والعامل فى الاسم ايضا) اى كالسماعى (على قسمين عامل فى اسم واحد وعامل فى اسمين اعنى المبتدأ والخبر فى الاصل) اى قبل دخول العامل (ويسميان بعد دخول العامل اسما وخبراله) اى يسمى الاول اسما والثانى خبراله (والعامل فى اسم واحد) قدمه لكون معموله واحدا ولكونه اكثر استعمالا واوفر فائدة ولما مر من أن تقديم غيره على القياسى للاطراد له (حروف تجره) اى اسما واحدا اسماعاليناسب عملها اللفظى عملها المعنوى فى الاصلى وللحمل عليه فى غيره (تسمى حروف الجر وحروف الاضافة) لوجودهما فى مفهومها وهو ما وضع لافضاء الفعل اومعناه الى الاسم اولمؤول به اوحمل عليه (وهى عشرون الباء) هو (للالصاق) اى لافادة لصوق امر الى مجروره وهو اما حقيقى نحوبه داء وامسكت الحبل بيدى اومجازى نحو مررت بزيد اى التصق مرورى بمكان يقرب منه زيد ومنه القسم واذا لم يذكر باء وهو يستلزم المصاحبة بلاعكس فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه لايلزم أن يكون السرج ملصقا به حال الشراء ذكره فى الامتحان * ولما كان الالصاق اصلا وغالبا كما ذكره فيه ولذا اقتصر سيبويه عليه اكتفى به ولم يذكر سائر معانيه ولان مقصوده الاصلى بيان العامل لابيان معانيه وقدمه لبساطته وكثرته فى الاستعمال وعدم خروجه عن كونه من حروف الجر ولذا يكسر دائما ليوافق عمله بخلاف اللام فانه يخرج عنه ويكون للابتداء والامر ولذا لايكسر فى المضمر الا فى ياء المتكلم (ومن) هى (للابتداء) فى المكان بلاخلاف وفى الزمان ايضا عند الكوفية كقوله تعالى *من اول يوم * قيل علامته صحة ايراد الى اومايفيد فائدتها فى مقابلتها نحو اعوذ بالله منه اى ألتجئ اليه منه وفيه انه لايتمشى فى نحو من التفضيلية ذكره فى الامتحان واجاب عنه بعض الكمل بأن عدم التمشى ممنوع اذ مثل زيد افضل من عمرو فى تقدير ترقى الفضل منه اليه واقول المنع مكابرة والتقدير المذكور فاسد ولما كان هذا المعنى غالبا فيها حتى قال المحققون انه الاصل والبواقى راجعة اليه ذكره

٨ المطوية فوبه لايتوجه عليها المنع المذكور واما دليل المعارضة فتقريره هكذا الفعل وشبهه ومعناه يحتاج اليها حرف الجر دائما وكل ما يحتاج اليه الشئ لابد من معرفته قبله ينتج الفعل وشبهه ومعناه لابد من معرفته قبله والجواب عن هذه المعارضة يمنع الكبرى بالمنع السابق والجواب عنه لايجدى هنا اذا بست هذه الامور من تمام العامل الذى هو حرف الجر بل يحتاج اليها للارتباط بها فلم يتم دليل المعارضة هكذا ينبغى أن يقرر هذا المقام واما ما اجاب به الشارح فلا تخفى ركاكته واختلاله فانه جعل الفعل ماهية وصفية علم قبل الحرف وشبه الفعل صيغة كذلك لاماهية ومعنى الفعل سيعلم فيما بعد وهذا مما لاينفع فى دفع المعارضة ابدا حينئذ قوله ومنه اى من الالصاق المجازى القسم نحو اقسمت بك وبحياتك * قوله ولذا اى ولكون القسم داخلا تحت الالصاق لم يذكر الباء الداخلة عليه * قوله وهو اى الالصاق ٩

ابن كمال الكامل فى الاصول اكتفى بذكره وقد عرفت ان مقصوده بيان العامل لا استيفاء المعانى وقدمها ليناسب معناها فى الجملة (والى) هى (للانتهاء) فى المكان نحو خرجت الى السوق والزمان نحو *ثم اتموا الصيام الى الليل * بلاخلاف وفى غيرهما نحو قلبى اليك اى منته ميله وشوقه اليك ولم يذكر كونها بمعنى مع كقوله تعالى * ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم * لان ذلك ممنوع بل الحق كونها على معناها بتضمين معنى الضم كما ذكره فى الامتحان ولو سلم فلقلته وقدمها على عن لمقابلتها لمن ولم يذكر حتى معها مع كونها بمعناها لكثرة مجيئها بمعنى مع ولانها لاتدخل الا على المظهر فلا تستحق التقديم على ما قدم عليها (وعن) هى (للبعد) ولم يذكر البصريون لها معنى سواه ذكره الدمامينى فى شرح التسهيل (والمجاوزة) اى لتعدية شئ عن شئ الى شئ آخر وهى انما تكون حقيقة بزوال الاول عن الثانى ووصوله الى الثالث كرميت السهم عن القوس الى الصيد والاول عام اما او لما كان بالوصول بلازوال كأخذت عنه العلم او بالزوال وحده كاديت عنه الدين كما ذكره فى الامتحان فذكرها بعده للاظهار وما ذكروا من عمومها لاخيرين بما هو بالتعميم لما هو بحسب التوهم لابحسب الحقيقة كما صرح به الفاضل العصام وقدمها لمناسبتها لمن اذ قد يجوز استعمالها فى محل ولو بالاعتبارين نحو سقاه عن الغيمة اى بعده عنها بالارواء ويجوز عن بمعنى سقاه من جهة الغيمة * قال مولانا السرورى يقال خرجت عن البلد اذا اريد الرجوع اليه ومن البلد اذا لم يرد (وعلى) هى (للاستعلاء) اى استعلاء شئ على شئ حقيقة كزيد على السطح او مجازا كعليه دين كأن ثقله يحمل عليه وقدمها على اللام مع كونها من البسائط لمناسبتها لعن فى انهما قد يكونان اسمين نحو من عن يمينى ومن عليه ومجيئها بمعنى عن كقوله *اذا رضيت على بنو قشير * لعمر الله اعجبنى رضاها * اى عنى (واللام) هى (للتعليل) اى لبيان علة شئ ذهنا كضربت للتأديب او خارجا كخرجت لمخافتك * ولم يذكر كونها للعاقبة كقوله تعالى *ليكون لهم عدوا وحزنا ومثل *لدوا للموت وابنوا للخراب*

٩ يستلزم المصاحبة الخ فكلما وجد الالصاق وجدت المصاحبة ولاعكس كليا كما فى اشتريت الفرس بسرجه قال العصام فيه بحث لجواز ان يكون اشتراء الفرس فى مكان يقرب من السرج ولا يصاحب السرج الفرس فى الاشتراء يعنى فيوجد الالصاق بدون المصاحبة فلا تتم دعوى الالتزام ورده البسنوى بانه لما كان معنى مررت بزيد التصق مرورى بالمكان الذى يلابسه ظهر انه لابد وان يكون مقارناله ومصاحبا معه بخلاف اشتريت الفرس بسرجه فانه لايتصور فيه مثل ذلك المعنى بل يصح مع كون الفرس فى مكان والسرج فى مكان آخر بعيد منه فتحقق المصاحبة بدون الالصاق بلا عكس (حسن مصرى)

قوله ولم يذكر كونها بمعنى مع فيه ان المصنف لم يذكر الحروف الا المعانى الاصلية لا لكل المعانى وكونها بمعنى مع ليس اصليا فلا استقامة لقوله ولم يذكر الخ قوله كما ذكره فى الامتحان قال فيه والحق ٢ قوله اذ قد يجوز استعمالها الخ مراده بيان المناسبة بين عن ومن وهو جواز استعمالهما فى تركيب واحد باعتبارى البعد والابتداء هذا ما ظهر تأمل ولايخفى ما فى عبارته من الركاكة والقلق اه مصححه

لان المحققين على انها للتعليل مجازا كما ذكره فى الامتحان (او التخصيص) اى لبيان اختصاص شئ وارتباطه بالمجرور اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو الجل للفرس او النسب نحو الابن لزيد فليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص كما ذكره الفاضل العصام بل الحصر مبنى على تعريف المسند اليه فانه يفيد اختصاصه بالمسند كما فى التوكل على الله فيلزم عليه اما التزام التكرار او بيان الفرق وفى تخصيص هذين المعنيين بالذكر تنبيه على انهما الاصل والغالب فيها وقدمها على فى لبساطتها (وفى) هى (للظرف) اى الظرفية مدخولها حقيقة كالماء فى الكوز او مجازا كالنجاة فى الصدق ومنه قوله تعالى * ولاصلبنكم فى جذوع النخل * فان التحقيق انها فيه على للظرفية على ضرب من الاستعارة لتمكن المصلوب فى الجذع تمكن المظروف فى الظرف وقيل انها فيه بمعنى على قال بعض الكمل اعلم أن كل موضع فيه معنى الاشتمال والاستعلاء يصلح لفى وعلى ومنه قوله تعالى * حتى اذا كنتم فى الفلك * وقوله تعالى * فاذا استويت أنت ومن معك على الفلك وقدمها على الكاف مع بساطته لانه لا يدخل على المضمر الاعلى قلة فى المرفوع نحو ما انا كانت ويكون اسما بمعنى المثل ولذا لم يكسر ابدا بخلاف فى (والكاف) هى (للتشبيه) نحو زيد كالاسد وقدمه على حتى لبساطته ولان حتى لا يدخل على المضمر اصلا (وحتى) هو (للغاية) نحو اكلت السمكة حتى رأسها ونحو نمت البارحة حتى الصباح ولكونه عاملا اصليا قدمه على رب (ورب) هو (للتقليل) اى لانشائه نحو رب رجل كريم لقيته ويستعمل غالبا للتكثير كما فى مقام المدح والذم نحو رب تال يلعنه القرآن وقدمه على واو القسم وتائه لان الواو بدل من الباء والتاء من الواو ولوجوب انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل اختص الواو بالظاهر والتاء بلفظة الله ولذا لم يكسر ابدا (وواو القسم وتاؤه) ولم يذكر باء لما عرفت من أن مقصوده بيان العامل لا المعنى وانه داخل فى الالصاق

وقد

٢ انها بمعنى الانتهاء بتضمين معنى الضم ولبس من تحقيقات صاحب الامتحان بل صرح به الرضى قال فى المتوسط والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اى اى تضيفوها الى اموالكم فان قلت لاى شئ ارتكب التأويل فى الفعل بالتضمين دون الحرف وما المرجح مع قول الرضى ان اقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة فان هذا يرجح بقاء الفعل على معناه وجعل الى بمعنى مع والجواب أن الرضى صرح فى موضع آخر بأن الاولى ابقاء الحروف على معناها ما امكن وهنا أمكن ابقاء الحرف على معناه بارتكاب التضمين فعدل اليه مع شيوعه فى كلامهم قوله ولو سلم اى مجيئها بمعنى مع فلقلته لم يذكره ففى الكلام حذف لا يتم المعنى بدونه الجأه اليه محبة ركاكة العبارة

(حسن مصرى)

قوله او بيان الفرق اى بين الحصرين ان كان المستفاد من اللام غير المستفاد ٧

وقدمهما على حاشا لانه قد يخرج عن الجارية بخلافهما (وحاشا) هو (للاستثناء) اى لاستثناء ما بعده عما قبله ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيد اى هو منزه عن ضرب عمرو وهو فعل فى الاقل وقدمه على مذ ومنذ لانه وان شاركهما فى الخروج عن الجارية لكنه لا يخرج عن العاملية بخلافهما (ومذ) قدمه مع انهم قالوا ان اصله منذ بدليل تصغيره بعد التسمية به على منيذ وجمعه على امناذ لخفته ولانه لغة عامة العرب بخلاف منذ فانه مختص بالحجازيين على ما صرح به الفاضل العصام على أن قولهم المذكور غير موثوق به لما قال صاحب المغنى انه غير منقول عن العرب (ومنذ) هما (للابتداء) اى ابتداء زمان الفعل حال كونهما (فى الزمان الماضى) يعنى انه اذا أريد بما بعدهما الزمان الماضى فمعناهما أن مبدأ زمان الفعل مثبتا او منفيا هو ذلك الزمان الماضى لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد او ما رأيته مذ سنة كذا ولم تكن فى تلك السنة يكون المعنى مبدأ مسافرتى او عدم رؤيتى كان هذه السنة او تمتد الى الآن واما اذا أريد بما بعدهما الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض بأن مضى البعض فمعناهما ظرفية لفعلهما مع التساوى كما اذا قلت ما رأيته مذ شهرنا او يومنا وكنت فى ذلك الشهر أو اليوم يكون المعنى جميع زمان عدم رؤيتى هو هذا الشهر او اليوم الحاضران لانهما لم يتقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فلا يصح اعتبارهما مبداه (وقد يكونان اسمين) بمعنى اول المدة او جميعها فيكون كل منهما مبتدأ وما بعدهما خبرا فهذا البيان استطرادى وقدمهما على خلا وعدا لان خروجهما عن الجارية اقل بخلاف خلا وعدا (وخلا) قدمه لتقدم الخاء (وعدا) هما (للاستثناء ويكونان فعلين وهو الاكثر) ويجئ التفصيل فى بحث المستثنى وقدمهما على لولا لان كونها احرف جر مختلف فيه مع قلتها فى الاستعمال (ولولا) هى (لامتناع شئ لوجود غيره) فانها يجرها (اذا اتصل بها ضمير) كما ورد فى بعض اللغات نحو لولاك لهلك عمرو فسيبويه تصرف فى العامل لئلا يلزم التأويل فى ألفاظ كثيرة فجعل لولا حرف جر بمعنى نزله منزلته فانه فى المآل واقع

٧ من ال والفرق هو ان اللام الجارة تفيد حصر الحمد فى الله تعالى وتعريف المسند اليه يفيد حصر الحمد فى اختصاصه به تعالى وبين الحصرين تلازم فيقع احدهما تأكيدا للآخر وفى شرح السيد لخطبة الكشاف ما يفيد أن اختصاص الحمد به تعالى مستفاد من مجموع لامى التعريف والملك حيث قال بلامى التعريف والملك على اختصاص الحمد به تعالى وتحقيق هذا المبحث يحتاج لتطويل تركناه لكون الذهن كليلا والخاطر عليلا اسأل الله أن يرد غربتى ويفرج كربتى قوله اى لظرفية مدخولها الخ اشارة الى أن المراد النسبة الجزئية الحاصلة بين الظرف والمظروف لان معانى الحروف نسب جزئية لا أن الظرفية كون الشئ ظرفا او مظروفا بناء على جعل الياء للمصدرية قال فى المغنى والظرفية اما مكانية او زمانية وقد اجتمعتا فى قوله تعالى * ألم غلبت الروم ٨

موقع لام التعليل فان المعنى لم يهلك عمرو لوجودك والاخفش تصرف في الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بالتأويل فجعله مستعارا للمرفوع كما في قولهم ما انا كانت والاكثر لولانت بانفصال الضمير لكونه مبتدأ حذف خبره وجوبا واكثرها بالنسبة الى كي قدمها عليه لان كونها حرف جر وان كان مشروطا باتصال الضمير بها لكن للضمير الفاظ كثيرة بخلاف ما الاستفهامية (وكي) فانه يجر به (اذا دخل على ما الاستفهامية) هو (للتعليل) نحو كيمه فعلت اي لاي غرض فعلت ويدل على كونها حرف جر حذف الف ما كما في لم وعم قال الدماميني في شرح التسهيل ان فيه ثلاثة أقوال احدها انه حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين والثاني انه حرف جر دائما وهو قول الاخفش والثالث انه يكون حرف جر تارة وناصبا للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين (ولعل) هو (للترجي) فانه يجر به (في لغة عقيل) ولذا اخره بضم العين مصغرا ذكره الدماميني كقوله

فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة * لعل أبي المغوار منك قريب

(ولابد) اي لافراق حاصل (لهذه الحروف) اي حروف الجر (من متعلق بفتح اللام ولو محذوفا والظاهر لابد لظهور تعلق الجار به وكونه شبه مضاف قال الرضي يجب صرف مثله عن الظاهر بجعل الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من الحروف الجارة يجوز جعل هذا الجار مع مجروره خبرا عن ذلك المصدر لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره كما في قوله تعالى * لاتثريب عليكم * اي حاصل عليكم وحكى ابو علي عن البغداديين جواز تعلق الظرف بالمنفي المبني وفيه نظر لوجوب اعراب الشبيه بالمضاف بلا خلاف وذهب ابن مالك الى أن مثل هذا معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف هذا كلامه ملخصا هو (فعل او شبهه) وهو مادل على الحدث من الاسماء المتصلة بالفعل (او معناه) والمراد به ماسيذكر من انه كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسماء الافعال والظرف وسيجيء تحقيقه (الا الزائد) بالجر أو النصب استثناء من هذه الحروف (منها نحو كفى بالله) مثال للفاعل (وبحسبك درهم) مثال للمبتدأ (و) الا (رب وحاشا وخلا

٨ في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين * قوله او مجازا ومنه نظرت في الكتاب لتنزيل احاطة الكتاب بالنظر منزلة احاطة الظرف بالمظروف قال العصام ولجريان هذا التشبيه في جميع مواقع في انكر الرضي مجيء في لغير الظرفية قوله ومنه اي من المعنى المجازي قوله على ضرب من الاستعارة بأن يشبه اولا كون الشيء مستعلى عليه الشيء بظرفية شيء لشيء في تمكنه فيه فيدخل في جنسه حتى كأنه صار لفظ الظرفية مستعارا له فبتبعية ذلك صار كون الشيء المخصوص وهو الجذوع هنا مستعلى عليه للشيء المخصوص وهو المطلوب كالظرفية المخصوصة فاستعيرت منها لذلك (حسن مصري) قوله حاصل لهذه الحروف جعل الجار والمجرور ظرفا مستقرا خبر اللا اذ لو كان لغوا متعلقا بيد وجب التنوين عند الجمهور لانه حينئذ يكون اسم لاشبيها بالمضاف وان صح ترك ٦

وعدا ولولا ولعل) فان لها بدا من المتعلق (فانها) اي هذه المستثنيات (لاتتعلق) اصلا (بشيء) من الفعل وشبهه ومعناه اي لاتوصل ذلك الشيء الى ما يليها بل يتعدى ذلك الشيء بنفسه اليه ففائدة الزائد اما التأكيد او تحسين اللفظ او غير ذلك وفائدة رب التقليل او التكثير لاتعدية العامل وحمل الزائد في العمل على غيره مما هو للافضاء للاشتراك في الصورة والحرفية وتصور معانيه فيه بضرب من التأويل ورب اما على الزائد للاشتراك في عدم الافضاء او على غيره للاشتراك فافادة المعنى او على من الاستغراقية للاشتراك في افادة التأكيد ذهب الى هذا الرماني وابن طاهر وتبعهما المصنف رحمه الله وذهب الجمهور الى انها معدية لعاملها كسائر الحروف الجارة ورد بانه ان ارادوا به العامل المذكور فهو متعد بنفسه وايضا قد يستوفي معموله كما في رب رجل صالح لقيته فلا حاجة الى التعدية وان ارادوا به المحذوف وهو حصل او مثله كما صرح به جماعة منهم فهو تقدير مايستغني عن معنى الكلام ولم يلفظ به قط وايضا لو كان كما ذكروا لم يجز العطف على محل مجرورها رفعا ونصبا وقد جاز في الفصيح كما يقال رب رجل صالح واخاه اكرمت أو واخوه اكرمتهما ولايجوز بزيد واخاه مررت أو واخوه مررت بهما (فمجرور الزائد ورب باق على ما كان عليه قبل دخولهما) من كونه فاعلا او مبتدأ كما مر او خبرا كما زيد بقائم او مفعولا كقوله تعالى * ولاتلقوا بايديكم الى التهلكة * ومثل رب رجل صالح لقيته او لقيت فمجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الاول او مفعول كما في مثل زيدا ضربته لكن يقدر الناصب بعد المجرور لان لرب صدر الكلام (ومجرور حروف الاستثناء) وهي حاشا وخلا وعدا ((كالمستثنى بالا على ماسيجيء) في بحث المستثنى في وجوب النصب ولو محلا في كلام موجب تام وفي جواز النصب واختيار البدل ولو محلا في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور وغير ذلك مما يذكر في بحثه وذهب بعض النحاة الى انها غير متعلقة بشيء كرب وتبعه المصنف واستصوبه ابن هشام وقال لانها لاتوصل معناه الى الاسم بل تزيله كالا فحملت على الزائد في العمل للاشتراك في عدم التعدية وقال الدماميني

٦ التنوين على مذهب البغداديين وقوله من متعلق اما خبر بعد خبر او خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا اي البد المنفي كائن من متعلق قوله من متعلق بفتح اللام قال الشهاب الخفاجي في حواشي البيضاوي حروف الجر تفضي بمعاني الافعال وما اشبهها وما يفضي بمعناه يسمى متعلقا لها بفتح اللام وهي متعلقة وقد يعكس ذلك ففتح اللام ليس متعينا بل اولوي قوله والظاهر لابدا بالنصب والتنوين قوله تعلق الجار به فيكون عاملا فيه قوله وكونه شبه مضاف عطف لازم وشبه المضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا جبلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا وماهنا من قبيل الثالث والشبيه بالمضاف كالمضاف يجب نصبه منونا عند الجمهور فاذا جعلت اللام متعلقة بيد نصب ونون قوله بجعل الظرف بيان للصرف عن الظاهر كما فعل الشارح رحمه الله هنا قوله لان فيه ٤

كون معنى التدية ماذكره ممنوع بل معناها جعل مجرورها مفعولا به ولا يلزم اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذى يقتضيه الحرف وهوهنا يفيد انتفاءه عنه واقول المنع مكابرة والاينتقض تعريف حرف الجر منعا باداة الاستثناء لوجود التعدية والافضاء على هذا المعنى فيها وذهب بعضهم الى انها متعلقة بشئ كسائر حروف الجر (ومجرور اولا ولعل مبتدأ) مرفوع المحل (ومابعده) لفظا كما فى الثانى اوتقديرا كما فى الاول (خبره) فهما غير متعلقين بشئ ومعمولان فى العمل اما على الزائد اوعلى غيره لما سبق (نحولولاك) موجود (ولعل زيدقائم) لهلك زيد ومجرور ماعداهذه السبعة منصوب المحل على أنه مفعول فيه لمتعلقه) اى ماعداهذه (ان كان الجارفى اوما) كان (بمعناه) كالباء (نحوصليت فى المسجد اوبالمسجد) هذاعلى رأى ابن الحاجب واما على رأى الجمهور فمفعول به غيرصريح اذالمفعول فيه عندهم مشروط بتقدير فى (او) على آنه (مفعول له) لمتعلقه (ان كان الجارلاما اوما بمعناه) ككيه (نحوضربت زيداللتأديب وكيه عصبت) وهذا كالمفعول فيه فى الاختلاف (او) على أنه (مفعول به غيرصريح ان كان الجار ماعداهما نحومررت بزيد وقد يسند المتعلق الى الجاروالمجرور) اى يسند المتعلق الى المجرور بواسطة الجارفى العبارة مسامحة اذالجار آلة ووسيلة فى افضاء معنى المتعلق الى المجرورفيكون من جملة المتعلق الذى هوالعامل فكيف يكون من جملة المسند اليه الذى هومن قبيل المعمول كما حققه فى الامتحان (فيكون) اى مجموع الجاروالمجرور على ماهوالمناسب للسياق فعلى هذايكون فى قوله (مرفوع المحل) تسامح اوتجوز بتسمية الكل باسم الجزء والضمير راجع الى المجرورفقط لقربه فحينئذ لاتسامح ولاتجوزفيه (على انه نائب الفاعل نحومر بزيدويجوز تقديم ماعدا هذا) اى مايكون نائب الفاعل من الجار والمجرور (على متعلقه نحوبزيد مررت) لانه معمول ضعيف يعمل فيه العامل اينما وجدولانه من قبيل الظرف وهوكالجيم له فيدخل فيما لايدخله الاجانب (واما نائب الفاعل فكالفاعل كما يجئ فى بحث المرفوع) وقال العلامة التفتازانى فى شرح

٤ اى الجارمع مجروره قوله لتضمنه اى لتضمن الجار والمجرورضمير ذلك المصدر الذى تعدى بذلك الجار واذاكان متضمنا لضميره كان ظرفا مستقرا اذالمستقر معناه مااستقر فيه ضمير عامله قوله لاتثريب فالتثريب مصدر تعدى بعلى فصح جعله مع المجرور خبرا عنه وقدرله متعلق عام على قاعدة الظرف المستقر ولايصح جعل الجار متعلقا بالمصدر لاقتضائه التنوين مع تركه (حسن مصرى) قوله وقد يسند الخ الاسناد يطلق ويراد به نسبة احد الشيئين الى الاخر بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة ويطلق ويراد به نسبة احدهما اليه مطلقا وهو المراد ههنا اذنحوزيد ممروربه من قبيل اسناد المتعلق الى الجار والمجرور ولايتناوله المعنى الاول ففى يسند تجريد والباعث عليه أن الشئ الاول والثانى لبس على اطلاقه بل على كونه متعلقا فى الاول وعلى كونه جارا ومجرورا فى الثانى فتأمل فانه ادقو ينفعك فى مواضع شتى ٥

مختصر عزالدين ظاهر كلام صاحب الكشاف أن النائب اذاكان جارا ومجرورا يجوز تقديمه على عامله فيقال زيدبه ممرور لانه ذكر فى قوله تعالى اولئك كان عنه مسئولا أن عنه نائب فاعل مسئولا قدم عليه (وقد يحذف المتعلق فان كان المتعلق المحذوف فعلا) اصطلاحيا فاكتفى به عما يشابهه اوالمراد به الدال على الحدث فيعمهما (عاما) لكل الموجودات كالكائن والحاصل والموجودوالمستقر (متضمنا فى الجار والمجرور) اى مفهوما معناه منهما عرفا (يسميان) اى الجار والمجرور فى الاصطلاح (ظرفا مستقرا) فيه لاستقرار معنى العامل وعمله واعرابه وضميره فيهما اما الاول فظاهر واما البواقى فبانتقال كل منها منه اليهما لقيامهما مقامه فقد يقع ركنا وقدلا (نحوزيدفى الداراى حصل) اوحاصل (وان لم يكن كذلك) اى ان لم يكن المحذوف عاما متضمنا فيهما (اولم يحذف متعلقه) اى الجار ولوعاما (يسميان ظرفالغوا) اى فضلة مستغنى عنه ابدا فى الكلام لعدم انفهام معنى العامل منهما وعدم انتقال شئ من الامور الثلاثة منه اليهما ولالهما اعراب فى انفسهما واما الاعراب المحلى فللمجرورفقط لما سبق (نحوزيدفى الداراى اكل) اوآكل بقرينة حالية اومقالية وماحذف بها فكالمذكور والظرف مع المذكور يكون فضلة ولغوا بلاشبهة فكذا مع الخاص المحذوف بها هذا مسلك الجمهور * وقيل انه مع الخاص المحذوف بها يكون مستقرا (ومررت بزيد) ووجد زيدفى الدار (وقد يحذوف الجاروهو) اى حذوف الجار (على نوعين قياسى) اى مضبوط بضابط كلى بحيث اذاوجدفى جزئى من الجزئيات لم يحتج الى السماع فيه بخصوصه (وسماعى) اى غيرمضبوط بضابط كلى بل يحتاج الى السماع فى كل جزء بخصوصه (فالقياسى فى ثلاثة مواضع) الموضع (الاول المفعول فيه فان حذف فى) لامابمعناه اذلايقدر الاالشائع لتبادره وجوز الفاضل العصام تقديره ايضا (منه قياس) اى قياسى (ان كان) المفعول فيه (ظرف زمان مبهما كان اومحدودا) اذالاول جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر واماانتصابه بشبهه اومعناه وان لم يكن ذلك جزأمن مفهومهما فبالحمل عليه

٥ كذانقل عنه وقد تأملناه فوجدناه ابس بشئ بل لايكاد يستقيم وبيانه انه ذكر الاستاد معنيين اراد الثانى منهما بناء على عدم صحة ارادة الاول وهووهم بل المراد الاول اذزيد ممروربه يصدق عليه الاول لتحقق الفائدة وتعليله بقوله اذنحوزيد الخ ينتج تعين ارادة الثانى وقوله ولايتناوله الاول مم والقول بعدم التناول مكابرة وارتكاب التجريد مما لاداعى اليه اذ معنى قول المصنف رحمه الله وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور ينسب احدهما الى الآخر بحيث يتحقق بينهما ربط واسناد لتنظيم منه الفائدة وكون احد الشيئين هنا متعلقا والثانى جارا ومجرورا لايستلزم التجريد فانه من افراد احد الشيئين والآخر فالحق أن المراد بالاسناد هنا المعنى الاول ولا تجريد فتدبر ولا تكن من اسراء التقليد قوله كما حققه فى الامتحان قال فى مبحث الظروف واما النصب المحلى فى نحومررت بزيد فللمجرور فقط اذالجار

والثانى محمول على الاول لاشتراكهما فى الزمانية (نحو سرت حينا) اوزمانا (وصمت شهرا) أو يوما الاول للاول والثانى للثانى (او) كان (ظرف مكان مبهما) للعمل على الزمان المبهم لاشتراكهما فى صفة الابهام (وهو) اى مدلوله (ماثبت له اسم بسبب امر غير داخل فى مسماه) بل خارج عنه فهو مبهم فى ذاته يتعين الاسم بذلك الخارج ومنهم من فسره بالنكرة ورد بأنه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد فيه مع انه من المحدود وقيل غير جامع ايضا لخروج نحو خلفك عنه ورد بأن الجهات الست مثل غير ومثل فى عدم التعرف بالاضافة ومنهم من فسره بما لم يعتبر له حد ونهاية ويخرج منه المقادير الممسوحة مع انها مما يحذف منه فى ويجب أن يستثنى منه مثل جانب ولذا لم يسلك المص رحمه الله مسلكهم واختار ما هو المرضى عند ابن الحاجب ۹ على ما ذكره الفاضل العصام ولقد اصاب فى استثناء ما استثنى وابن الحاجب سكت عنه مع انه لابد منه كما ذكره الرضى (كالجهات الست وهى أمام وقدام وخلف ويمين ويسار وشمال وفوق وتحت) نحو جلست أمامه فان تسمية المكان أماما مثلا بوقوعه ازاء وجه الانسان او غيره واذا حول وجهه الى جانب آخر زال عنه اسم الامام والوجه غير داخل فى ذلك المكان وقس عليه غيره (وكعند) نحو جلست عندك فان تسمية المكان بعند بوقوعه حول المخاطب او ما فى حمايته كداره ومملكته واعاد الجار ليتعين العطف على الجهات ولا يتوهم العطف على أمام فانه ليس بصحيح اذ يلزم حينئذ كونه من الجهات الست وليس كذلك (ولدى) بمعنى عند الا انه مختصة بالحضرة عطف عليه وكذا غيره (ووسط بسكون السين) بمعنى بين قال فى مختار الصحاح كل موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول جلست وسط القوم كما تقول بين القوم (و بين وازاء وحذاء وتلقاء) والثلاثة الاخيرة بمعنى الجهة وتطبيقها بالمثل ظاهر (وكالمقادير الممسوحة) اى المعلومة بالمساحة اعاد الجار اشارة الى انها نوع آخر من المبهم حتى ظن البعض انها خارجة عنه حيث قال ان كان مبهما او محدودا (نحو فرسخ) فانه مقدار من المسافة يعرب بالمساحة

٦ الة وسيلة فى افضاء معنى العامل اليه فهو اذن من جملة العامل فكيف يكون من جملة المعمول فقول بعض المعربين الجار مع المجرور منصوب المحل مسامحة وتجوز تسمية للكل باسم الجزء
(حسن مصرى)

۹ وما ذكره فى الكافية فليس بمرضى عنده ولذا اسنده الى غيره حيث قال وفسر وانما ذكره فيها لكونه اقرب الى فهم المبتدى ذكره الفاضل العصام ۷

باثنى عشر الف خطوة وهى امر غير داخل فيه (وميل) فانه ايضا مقدار من المسافة يعرف بالساحة باربعة آلاف خطوة فهو ثلث الفرسخ (وبريد) وهو ايضا مقدار من المسافة انما يطلق عليه البريد باعتبار كونه مقدرا باثنى عشر ميلا (الاجانبا) يعنى يحذف فى قياسا من المكان المبهم الاجانبا (وجهة ووجها) كلها بمعنى (ووسطا بفتح السين) وهو محدود على التفسير الثانى لانه اسم لعين ما بين طرفى الشئ ومبهم على تفسير المص رحمه الله لكنه مخرج عن حكمه (وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت و) الا (كل اسم مكان) هو فى العرف ظرف مشتق بزيادة الميم فى اوله (لايكون) ملتبسا (بمعنى الاستقرار) بأن لايكون مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون فى مكان مع القرار ولو فى الجملة (نحو المقتل والمضرب) فان كلا من القتل والضرب اللذين اشتق منهما المقتل والمضرب عرض غير قار الذات فلا يظهر كونهما ظرفا لمضمونهما فضلا عن كونهما لعاملهما اذ معنى الظرفية كون الشئ مستقرا لآخر فلا بد من فى للتنصيص على الظرفية (وكذا) اى كما يستثنى كل اسم مكان ان لم يكن بمعنى الاستقرار يستثنى ايضا (ان كان بمعناه) اى الاستقرار (ولم يكن متعلقه بمعناه نحو مقام ومكان) فانه وان ظهر كونهما ظرفا لمضمونهما لكن لم يظهر كونهما ظرفا لعاملهما مع انه المقصود لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلا بد من فى للتنصيص على ظرفيتهما له فان هذه المستثنيات لايجوز حذف فى منها مع كون كل منها مبهما * اما مثل جانب فلانه مما ثبت له اسم بسبب الاضافة الى شئ خارج عن المسمى * واما اسم المكان فلانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه الخارج عنه وذلك معلوم بالاستقراء ۹ * وقد عرفت سره فى اسم المكان * ولعل سره فى مثل جانب انه كمثل خارج ليس باصل فى الظرفية بل ظرفيته انما حصلت بالاضافة الى المحدود ويرشدك اليه قوله جانب الدار * و يؤيده قول بعض الكمل ويستثنى من حكم المبهم ما اضيف الى محدود كجانب المصر وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار و جهة الباب هذا كلامه

۹ بالاستقراء نص عليه سيبويه مع كون كل منها ظرف مكان مبهما لصدق تعريفه عليه لانك اذا قلت كنت فى جانب زيد فالجانب ثبت لمكان بسبب زيد وهو خارج عنه وكذا غيره ولعل السر فى عدم جواز حذفه فى نحو الجانب عدم العراقة فى الظرفية لانه يستعمل كثيرا فى غيرها فلا بد من فى للتنصيص على الظرفية وفى اسم المكان عدم الدلالة على القرار اذ ظرفية الشئ كونه مقرا للآخر فلما لم يدل على القرار ضعف الظرفية فاحتيج الى فى وما يدل عليه منه وان ظهر فيته الا انه لما لم يكن متعلقه بمعناه لم يظهر ظرفيته له (فتح الاسرار)

فيكون فى حكم المحدود * واوسلم أن الاضافة الى المحدود ابت بلازمة فى مثل الجانب كما يدل عليه ذكره بلا اضافة بخلاف مثل الخارج فالسر فيه انه ليس باصل فى الظرفية بل يستعمل كثيرا فى غيرها فلابد من فى للتنصيص على الظرفية (لايقال اكلت جانب الدار) وجهة البيت ووجه الخان ووسط الدكان بالفتح كما نص عليه سيبويه (اوضرب زيدا ومقامه بل) يقال اكلت (فى جانب الدار اوفى مضرب زيد اوفى مقامه واما ان كان عامل القسم الاخير) ٧ وهو ما يكون بمعنى الاستقرار من اسم المكان (بمعنى الاستقرار) كما كان نفسه بمعناه سواء كان مشتقا من الحدث الواقع فيه اولا (يجوز حذف فى منه لانه لكونه متضمنا لمصدر بمعناه يشعر بكونه ظرفا لحدث بمعناه فلا حاجة الى ذكر فى (نحو قمت مقامه وقعدت مكانه) الاول للاول والثانى للثانى (وان كان ظرف مكان محدودا وهو ما ثبت له اسم بسبب امر داخل فى مسماه) غير خارج عنه (نحو دار) وبيت وبلد فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدار فى البلد والبيت فى الدار والجدار والسقف فى البيت (فلا يجوز حذف فى منه) اذ لا يحمل على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة ولا على المحدود ولا على المكان المبهم لعدم اصالتهما (فلا يقال صليت دارا بل) يقال صليت (فى دار الا) اى من مكان محدود وقع (بعد دخل ونزل وسكن) فانه يجوز حذف فى منه على الحذف والايصال بطريق التوسع لكثرة استعمالها اولكمال مشابهة ما بعدها بالمفعول به لشدة اقتضائها اياه حتى ظن الجرمى انه مفعول به وليس كذلك لمجىء استعماله بنى على أن مصدرها على فعول وهو فى الاغلب مصدر اللازم كالخروج * وما قيل ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول مثلا لا يتم الا بنحو الدار فجوابه منع أن تمامه بالمحدود بل انما يتم عقلا بمدخل ما كما يتم جلست بمجلس ما عقلا ولا بعد بذلك متعديا عرفا (نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت البلد و) الموضع (الثانى المفعول له) فانه يحذف منه اللام قياسا (اذا كان فعلا) اى حدثا لا عينا كجئتك للسمن (لفاعل الفعل المعلل به) اى اتحد فاعلهما

٧ اعلم أن النحاة اختلفوا فى مثل قوله تعالى (فاما ان كان من المقربين فروح وريحان) فقال الرضى وصاحب التسهيل وصاحب المغنى جواب اما ما دخلت عليه الفاء وجملة الشرط فاصلة بينهما فيكون جواب الشرط محذوفا مدلولا عليه والمعنى مهما يكن من شىء ان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح الخ وقال آخرون ان الجواب جواب الشرط والشرط مع جوابه جواب اما والتقدير فاما المتوفى فان كان الآية فلما حذف المتوفى حذف الفاء لئلا يلزم اجتماع اداتى الشرط والجزاء واذا عرفت هذا فقد عرفت أن عبارة المصنف رحمه الله هذه تميل الى القول الاخير لانه لم يأت بالفاء فى الجواب والتقدير واما عامل القسم فان كان الخ فلما حذف اظهر بعد كان ويمكن أن تحمل على القول الاول بأن يقال الفاء محذوف مع مدخوله اى فاقول يجوز حذف فى (فتح الاسرار)

(ومقارنا له) اى للفعل المعلل (فى الوجود) بان يتحد زمان وجودهما كما فى مثال المتن او يكون زمان وجود أحدهما بعضا من زمان وجود الآخر كقعدت عن الحرب جبنا ثم ان المراد بالوجود اعم مما فى الواقع او فى قصد الفاعل فلا يرد أن مثل شهدت الحرب ايقاعا للصلح صحيح وان لم يوقعه الشاهد فالمقارنة ليست مما لابد منه او وجودها فى قصده ووجه الاشتراط حصول المشابهة للمصدر بسببها فى تعلق العامل به بلا واسطة تعلق المصدر (نحو ضربت زيدا تاديبا له) ايقاعا للادب عليه فان زمان وجود الضرب والتأديب واحد لكن التأديب يحصل بالضرب ويترتب عليه ذاتا * قيل التأديب عين الضرب فكيف يحصل به واجاب عنه الفاضل العصام بأن هذا ممنوع بل هو احداث الادب وما يليق بالشخص والضرب سبب ووسيلة له كالشتم والنصيحة وغير ذلك (بخلاف اكرمتك لا اكرامك) لعدم الاتحاد فى الفاعل (وجئتك اليوم او عدى) بذلك (امس) لعدم المقارنة فى الوجود (وفى هذين الموضعين) ٤ اى المفعول فيه والمفعول له المذكورين (اذا حذف الجار ينتصب المجرور ٩ ان لم يكن نائب الفاعل ويرفع ان كان نائبا) يعنى لا يبقى مجرورا الا قياسا ولا شذوذا (بالاتفاق) ان الرفع على تقدير النيابة وقوعى فى الاول وفرضى فى الثانى لما تقرر عندهم انه لا ينوب مناب الفاعل (والثالث) من المواضع الثلاثة (أن) بالسكون (وأن) بالتشديد وفتح الهمزة فيهما (فالجار يحذف منهما قياسا) لتحقيق الثقل الحاصل بالطول لكونهما مع الجملة التى بعدهما فى تقدير الاسم (نحو قوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الاعمى اى لان جاءه الاعمى) وقوله تعالى * وأن المساجد لله فلا تدعوا * اى لان المساجد لله (والسماعى فيما عدا هذه الثلاثة مما سمع من العرب فيحفظ ولا يقاس عليه) اى بعد بيان مواضع حذف الجار (القياس بعد الحذف) قياسا وسماعا (فى غير الاولين من السماعى (والثالث) من القياس اذ فى الاولين لا يبقى مجرورا اصلا بالاتفاق كما مر (أن توصل متعلقه الى المجرور وأن تظهر الاعراب المحلى) فيه لزوال كونه مدخول الجار وهو المانع من الوصول والظهور وان لم يظهر فى الثالث لمانع آخر منه ثم ان كون القياس فيه ذلك ما ذهب اليه

٤ ثم ان فى قوله وفى هذين متعلق بينتصب المقدر المفسر بالمذكور لان اذا لتضمنه معنى الشرط مانع لتقدم معمول ما بعده عليه واذا ظرف لحذف عند المحققين يقولون ان اذا منصوب بشرطه ثم فيه قولان غير مضاف ومضاف الى عامله نظيره من الشرطية الذى عامله الشرط المعمول له اولينتصب على ما عليه الجمهور من انه خافض لشرطه منصوب بجوابه وان اعتبر تجردها عن معنى الشرط فتعلقها بينتصب المذكور والجملة الشرطية او الجزائية مستأنفة او معترضة (فتح الاسرار)

٩ على انه مفعول فيه او مفعول له لانهما كانا منصوبى المحل لعمل الجار فى لفظه فلما حذف الجار اظهر النصب الذى فى المحل وهذا النصب يعم اللفظى وغيره كما فى ادى لانه معرب عند الرضى فنصبه تقديرى وكتى واذا فنصبهما محلى لكن انتقل من المحل البعيد الى المحل القريب لزوال الجر عنه (فتح الاسرار)

سيبويه لانه الغالب فى حذف الجار فينبغى أن يحمل عليه مالبهم حاله وذهب الخليل والكسائى الى أن القياس بعده الابقاء على ماكان من الجرلان ماابهم حاله ينبغى أن يبق على ماكان بالاستصحاب وان كان الابقاء فيماظهرفيه شاذا قليلا وقس عليه مالم يظهرفيه لمانع آخرمن يعض السماعى (وهوالنصب على المفعولية او الرفع على النائبية ويسمى) اى ماذكر من حذف الجار وايصال متعلقه الى المجرور واظهار الاعراب المحلى فيه (حذفا وايصالا) وجه التسمية ظاهر مثال النصب من السماعى (نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه و) مثال الرفع منه (نحو قولهم مال مشترك وظرف مستقر اى مشترك فيه ومستقرفيه) حذف الجارورفع المجرورانيب مناب الفاعل واستترومثال النصب من ثالث القياسى مرومثال الرفع منه نحو اعجب أن ضربت ٣ أوأنك ضارب (وقديبق) المجرور بعد حذف الجار بلاعوض (مجرورا على الشذوذ) وان كان الكثير الموافق للقياس النصب اوالرفع وهذا مختص عنه البصريين بلفظة الله قسما والكوفيون قاسوا عليها سائر القسم به ومن أراد التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل (نحو الله) بالجر (لافعلن) اى والله (ولايجوز تعلق الجارين) ملفوظين او محذوفين حال كونهما ملتبسين (بمعنى واحد بدون العطف) والابدال اذ بالتبعية يحصل نوع مغايرة وهذا من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه ولوقال بلاتبعية لكان اشمل واولى (بفعل واحد) اصطلاحى بقرينة المثال فاكتفى به عن شبهه ومعناه او المراد به الدال على الحدث فيعمهما لان مبنى العمل على الاقتضاء واذا تعلق احدهما به اشتغل بالعمل فى مجروره عن غيره وقضى حاجته ولم يبق له اقتضاء لمثله حتى يعمل فيه بخلاف ما اذا لم يكونا بمعنى واحد لان احدهما لايغنى عن الآخر حينئذ (فلايقال مررت بزيد بعمرو) بل يقال وبعمرو واوجعل بدلا لكان بدل الغلط وهو لايوجد فى كلام الفصحاء بخلاف نحو مررت بزيد باخيك ونحو نظرت الى الفلك الى قمره (ولا) يقال (ضربت يوم الجمعة يوم السبت بل يقال ويوم السبت ولايصح البدل لمامر * الاول مثال لكون الجارين

ملفوظين

٣ على صيغة المجهول

ملفوظين ومدخولهما مفعولا به غير صريح والثانى لكونهما محذوفين ومدخولهما مفعولا فيه على عكس مايأتى من المثالين قيل لانه يلزم فى الاول لصوق مرور واحد فى حالة واحدة بشيئين وفى الثانى وجود ضرب واحد فى حالة واحدة فى زمانين وهما ممتنعان وفيه انه ان أريد بالواحد المرة فهو ليس بمداول الفعل وان أريد به الجنس الذى هو مدلوله فلا امتناع كما لايخفى (بخلاف ضربت يوم الجمعة أمام المسجد واكلت من ثمره من تفاحه) فان الجارين فى كل منهما وان كانا بمعنى واحد الا انهما لم يتعلقا بفعل واحد بل الاول بالمطلق والثانى بالمقيد بالوقوع فى مدخول الاول فى الاول وبكونه مبتدأ وناشئا من الاول فى الثانى فكان الاول متعلقا بفعل عام ٩ والثانى بخاص فلا اتحاد لمتعلقهما بخلاف المثالين الاولين فان الثانى فيهما لو تعلق لتعلق بالمطلق كالاول فيتحد متعلقهما وذا لايجوز لما مر هكذا استفيد من كلام صاحب الكشاف والبيضاوى والعلامة التفتازانى ومن تبعهم فى تفسير قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة الآيه وقول الشارح الاول ان الجواز لعدم اتحاد معنى الجارين لان معنى الاول فى الاول ظرفية الزمان ومعنى الثانى ظرفية المكان ومعنى الاول فى الثانى عام وهو ابتداء الثمر ومعنى الثانى خاص وهو ابتداء التفاح مع عدم موافقته لكلام هؤلاء الفحول العظام قاصر عن افادة هذا المرام فى هذا المقام لان المفهوم من هذا الكلام كفاية مجرد المغايرة على تقديرا لتمام ٤ مع انه لايكفى لانه لايجوز اكلت من تفاحه من ثمره مع وجود المغايرة المذكورة اذ لايمكن التخصيص بالثانى بعد التخصيص بالاول بخلاف العكس ولان معنى الحرف لايصلح للعموم والخصوص ولم يسمع التوصيف بهما من غير هذا القائل بل هو وسيلة لتقييد معنى العامل ابمدخوله وتخصيصه به كما حققنا (والعامل فى اسمين) يعنى المبتدأ والخبر فى الاصل (على قسمين ايضا) ى كالعامل فى اسم (قسم) منهما (منصوبه قبل مرفوعه وقسم على العكس) اى مرفوعه قبل منصوبه (القسم الاول ثمانية احرف) والاقدا حسن فى اختيار القلة (ستة منها تسمى حروفا) والاحسن

٩ فان فى الضرب مثلا عموما من وجهين من وجهة تناوله لما يكون فى جميع الازمنة من يوم الجمعة اوغيره ومن جهة تناوله لما يكون فى جميع الامكنة من أمام المسجد اوغيره فاذا قلت ضربت فكانه يقال لك فى اى زمان فتقول يوم الجمعة فيقال فى اى مكان فتقول أمام المسجد فخص اولا بالاول وثانيا بالثانى كما بالاول وكذا الاكل فان فيه عموما من جهة تناوله لجميع المأكولات من ثمره اوغيره ومن جهة تناوله لجميع الثمرات من تفاحه اوغيره فاذا قلت اكلت فكانه يقال لك من اى شىء من المأكولات فتقول من ثمره فيقال من اى نوعه فتقول من تفاحه فخص اولا بالاول وثانيا بالثانى كما بالاول ٧

٤ يشير الى انه غير مسلم اذ معنى فى الظرفية ومعنى من الابتداء والمغايرة بحسب المدخول غير موجبة لمغايرة المعنى والايلزم ٤

الانسب الاحرف لكنه أريد التنبيه على أن لهذا ايضا وجها باعتبار أن لهذه الحروف معنى ما كليا وهو ما شابه الفعل وعمل عمله الفرعي وله افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معه اجمالا أو باعتبار أنها اذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة (مشبهة) لفظا (بالفعل) الماضي (لكونها على ثلاثة احرف فصاعدا) اي لكونها منقسمة الى الثلاثي كأن وأن وليت والرباعي كلعل وكأن والخماسي كلكن (والفتح اواخرها) اي لبنائها على الفتح (و) معنى واستعمالا بالفعل مطلقا (لوجود معنى الفعل) وهو الحدث (في كل منها) مثل التاكيد والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي وللملازمتها الاسماء وبالمتعدي خاصة في دخولها على الاسمين ولذا عملت عمله الا انه قدم منصوبها على مرفوعها وهو عمل فرعي له تنبيها على فرعيتها له في العمل وزيفه الرضي بأنه مشترك بينها وبين ما ولا المشبهتين بليس مع انه لم يعمل به فيهما والجواب انه لما شابه لا لنفي الجنس ان في التأكيد وملازمة الاسماء جعل مساويا لها في العمل لعدم عملها الفرعي وايضا لما شابه بواسطتها الفعل عمل عمله الفرعي مثلها فلو عمل به فيهما لالتبس بها لا المشبهة بليس ولم يعكس لان المناسب أن يعتبر عمل الاولى اولا لكثرتها وقلة الثانية ولكون ما يشبه به الثانية ناقصا غير متصرف على انه يلزم حينئذ مزية الفرع اعني لا على الاصل اعني ان وحمل ما عليها اهكذا استفيد من حاشية انوار التنزيل للفاضل العصام وقال الرضي الوجه هو أن اقوى عمل الفعل نصب المفعول اولا ثم رفع الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف مقتضاه وذا غاية في العمل فاعطى ذلك لها تنبيها على كمال مشابهتها له وقال الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل انه لما ثبت لها اشبه بالمتعدي اقتبست اولا ما هو من خواصه من عمل النصب وثانيا ما هو مشترك بين جميع الافعال من عمل الرفع (ان وأن) هما (للتحقيق) اي لتقرير مضمون الجملة بلا تغيير في الاول وبه في الثاني كما سيجيء (وكأن) حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواته ولان الاصل عدم التركيب هو (للتشبيه) اي لانشاء تشبيه اسمه بخبره جامدا كان الخبر

٤ أن لا يتحد المعنى ولا يتناهى أو أن لا يجوز تعلق الجارين بجاعل في قولهم جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام

قوله فصاعدا اي فذهاب عدد حروفها عن الثلاثة صاعدا الى الفوق لا سافلا الى التحت فالمعطوف بالفاء محذوف عامل في الحال اي ثلاثيا ورباعيا وخماسيا مثل الفعل او لكون صورها كصور الفعل فان كفر وأن كفر وكأن كقطعن ولكن كضاربن وليت كليس ولعل في بعض لغاتها وهي لعن كقطعن
(فتح الاسرار)

نحو كأن زيدا الاسد او مشتقا نحو كأنك قائم او تقوم وقال الزجاج ٦ اذا كان مشتقا كان للشك لان الخبر حينئذ عبارة ٧ عن الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه اجيب بأن التقدير كأنك شخص قائم او يقوم فلما حذف الموصوف غير الغيبة الى الخطاب والاتحاد انما كان بعد التشبيه ادعاء وقال الفاضل العصام دليل الزجاج قوي والجواب ضعيف لان الشخص القائم ان كان عين المخاطب فلا يصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح جعل ضميره له وادعاء الاتحاد ينافيه ذكر أداة التشبيه ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط ٩ غير موجود هنا والمصنف رحمه الله كابن الحاجب لم يتعرض لكونه للشك متابعة للجمهور او حملا له على التوسع (ولكن) ١٤ ايضا مفرد عند البصريين لما مر هو (للاستدراك) اي لدفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء ومن ثمة قدر أداة الاستثناء في المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكأنه توهم أن عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فدفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجيء ذكره الرضي وفي القاموس استدرك الشيء بالشيء حاول ادراكه به فالمعنى ان لكن للدلالة على استدراك المتكلم وطلبه ادراك ما فاته في الافادة حيث اوهم الكلام السابق نقيضه فطلب افادته بما بعده ذكره الفاضل العصام وفسره الفاضل الهندي بطلب درك السامع بدفع ما عسى أن يتوهمه ورده الفاضل العصام بأن المستدرك وهو المتكلم هو من يطلب ادراكه ما فاته لا من يطلب ادراك غيره ما فاته وهي تقع بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى فقط نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب او لفظا ايضا كجاءني زيد لكن عمر لم يجيء (وليت) هو (للتمني) اي لانشائه وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فيدخل على المستحيل كليت الشباب يعود يوما وعلى الممكن الغير المرجو كقول منقطع الرجاء ليت لي مالا فأحج به (ولعل) هو (للترجي) اي لانشائه وهو ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فيدخل فيه الطمع وهو ارتقاب محبوب كذلك نحو لعلك تعطينا والاشفاق وهو ارتقاب مكروه كذلك نحو لعلي اموت الساعة

٦ سمي به لانه صانع الزجاج او بائعه فالصنعة للنسبة

٧ لان ضمير المشتق عين الاسم والمشتق عين الضمير

٩ وهو كون الموصوف بعضا مما قبله مجرورا بمن او في كقوله تعالى (ومنهم دون ذلك) وكقولك ما في القوم دون هذا اي رجل دون هذا والحذف بدونه نادر

٤ قال الفاضل العصام هذه الاربعة لا تخرج الجملة عن الاخبارية فقولهم في تفسير التشبيه في معنى كان اي لانشاء التشبيه ليس على ما ينبغي او يحمل الانشاء على معناه اللغوي اي الدلالة على التشبيه
(فتح الاسرار)

كذا قاله الرضى ورضى به المص رحمه الله على ما هو الظاهر أو اكتفى بما هو الغالب حيث لم يتعرض للثانى بناء على ما قيل هو مختص بارتقاب المحبوب كما يشعر به كلام صاحب الكشاف حيث قال ولعل للترجى او الاشفاق * قال المحقق الحقانى العلامة التفتازانى فى شرح الكشاف ان هذا قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال انتهى * وقال الرض ان لعل اذا وقعت فى كلام علام الغيوب تكون لرجاء المخاطبين عند سيبويه وهو الحق لان الاصل فى الكلمة أن لا تخرج ٨ عن معناها بالكلية وقال صاحب الكشاف ان لعل الواردة فى القرآن قد تكون للاطماع وبينه بما حاصله ما ذكره العلامة الثانى المحقق التفتازانى انها للاطماع فى محل التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما ليدل على انه لا خلف فى اطماع الكرماء او ليكون على دأب كلام العظماء ٩ او لينبه العباد على أن لا يتكلوا على العبادة وقيل انها للتحقيق كان ورده الرض بانه منقوض بقوله تعالى * لعله يتذكر او يخشى * فان فرعون لم يتذكر واجيب عنه الفاضل العصام بأن المتفرع احد الامرين ويحتمل انه خشى وان لم يتذكر ثم ان العلامة التفتازانى قال لما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعى الحصول وما قبلها مما يناسب أن يعلل بذلك بحيث يكون ما بعدها بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن الانبارى وجماعة من ائمة العربية أن لعل قد تكون بمعنى كى حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجى سواء كان اطماعا مثل لعلكم تفلحون اولا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون ورده المصنف يعنى صاحب الكشاف بأن جمهور ائمة اللغة اقتصروا فى بيان معناها الحقيقى على الترجى والاشفاق وبأن عدم صلاحها لمجرد معنى العلية والغرضية مما وقع عليه الاتفاق الا ترى انك تقول دخلت على المريض كى اعوده واخذت الماء كى اشربه ولا يصلح لعل وقال الرضى القائل بالتعليل قطرب وابو على وردهما بانه منقوض بقوله تعالى * وما يدريك لعل الساعة قريب * اذ لا معنى فيه للتعليل واجاب عنه الفاضل العصام بأنه يصح حمله على القرب فى النظر فالمعنى اى شئ

٨ كا وَالمفيدة للشك اذا وقعت فى كلامه تعالى تحمل على التشكيك والابهام لانه تعالى متعال عن الشك * ٩ من الاقتصار فى المواعيد المقطوع بانجازها على التكلم بلعل وعسى * ولعل للترجى اى لانشائه وهو توقع ممكن لا وثوق بحصوله مرجو نحو لعلك تعطينا او مخوف نحو لعله يموت الساعة واضطربت اقوالهم فى لعل الواقعة فى القرآن العظيم لاستحالة انتظار غير الموثوق بحصوله عليه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا والحق ما قاله سيبويه ان الرجاء والاشفاق يتعلقان بالمخاطبين كقوله تعالى * لعله يتذكر او يخشى * فالمعنى اذهبا انتما على رجائكما ذلك من فرعون (فتح الاسرار)

يجعلك داريا بحالها ليحصل قرب اتيانها فى نظرك فيكون فائدة هذه الدراية حصول القرب عندك فافهم وقيل قد يجئ للاستفهام نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم (ولا يتقدم معمولها) اى هذه الحروف (عليها) لئلا يبطل الصدارة فى غير أن واما فيها فلانها حرف موصول كأن المصدرية ومدخولها صلتها وشئ من اجزاء الصلة لا يتقدم على الموصول لكونها كالجزء الاخير وقيل لضعفها فى العمل لكونه بالمشابهة وهذا غير ملايم لما ذكره الرضى والفاضل العصام فى وجه العمل فافهم (ولها صدر الكلام) وجوبا اى الكلام الذى دخلت هى عليه مقصود الذاته كان زيدا قائم اولا كقال زيد ان عمرا قائم ليعلم من اول وهلة انه من اى قسم من اقسام الكلام تأكيدى ام تشبيهى ام غيرهما واما قول الفاضل العصام فى وجه وجوب صدارة ان ان الجملة فى المآل فاعل لمضمونها لانها حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل لا يتقدم على الفعل فمنظور فيه (غير أن) المفتوحة ولما لم يفد هذا الاستثناء قطعا وجوب عدم الصدارتها الذى هو المقصود افاده بقوله (فلا تقع فى الصدر) اى فى صدر الكلام (اصلا) اى لا بالنظر الى مدخولها لانه خرج عن الكلامية وصار فى حكم المصدر ولا بالنظر الى كلام جعلت مع جزأ منه كما فى مثل عندى انك قائم لالتباسها بالمكسورة لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وجواز الحمل على سبق اللسان لان الصدر موضع المكسورة والمذكور بعدها يجوز أن يكون خبرا آخر او ظرفا لخبرها (وتلحقها) اى الحروف المذكورة (ما) الكافة (فتلغى) اى يبطل عملها (وتدخل) حينئذ (على الافعال) ولا تختص ٤ بالاسماء كما تختص بها بدونها اذ لا يلزم حينئذ كون مدخولها صالحا للمعمولية نحو انما ضرب زيد ونحو انما زيد ضارب (فان) المكسورة (لا تغير معنى الجملة) الى المفرد بل تؤكده (وأن) المفتوحة (مع جملتها) ٩ اى اسمها وخبرها والتسمية بها باعتبار الكون * قال الفاضل العصام والاضافة ليست لادنى ملابسة بل حقيقة عرفية (فى حكم المصدر) فيؤخذ من خبرها مصدر مضاف الى الاسم اما فى الخبر المشتق فظاهر نحو اعجبنى أن زيدا قائم

٩ مع جملتها اى مع اسمها وخبرها اللذين كانا جملة قبلها فالتسمية بها تجوز وقال الفاضل العصام بل حقيقة عرفية (فتح الاسرار)

٤ اعلم ان مادة الخصوص وما يشتق منها تستعمل بالباء والاصل أن تدخل على المقصور عليه اعنى ماله الخاصة فيقال خص المال بزيد اى المال له دون غيره لكن الشائع فى الاستعمال ان تدخل على المقصور اعنى الخاصة كما فى قوله تعالى (يختص برحمته من يشاء) فاذا دخلت على المقصور عليه يكون الخصوص وما يشتق منه مستعملا فى معناه التميز والافراد فحينئذ اما ان يحمل مجازا عن التميز مشهورا فى العرف واما ان يحمل على التضمين والفرق بينهما ان اللفظ فى كونه مجازا لم يرد به الا المعنى الواحد وهو التميز واما فى صورة التضمين فهو مستعمل فى معناه الحقيقى ٧

اى قيامه واما فى الجامد فبالحاق الياء المصدرية نحو اعجبنى ان زيدا انسان اى انسانيته كذا فى الرضى وقال الفاضل العصام هذا ليس بوفى فانه قد لا يمكن الاخذ من الخبر بل يؤخذ من صفته مصدر ان يضاف احدهما الى الآخر وهو الى الاسم كما فى قوله تعالى * ذلك بأنهم قوم لا يفقهون * اى بانتفاء فقاهتهم وقد يؤخذ من جزئه مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم مثل بلغنى أن زيدا ان تعطه يشكرك ابوه اى شكر ابيه اياك على تقدير اعطائك اياه وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك مثل بلغنى أن زيدا ابوه قائم اى قيام ابيه (ومن ثمة) اى ومن اجل عدم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة (وجب الكسر فى موضع الجمل) الاولى اما جمع المفرد أو افراد الجمع على طبق قوله (والفتح فى موضع المفرد فكسرت) ان اى مادتها هذا خبر فى موقع الامر وهو أبلغ منه كما تقرر فى محله ٤ قاله الفاضل العصام (فى الابتداء) اى حال كونها فى ابتداء الكلام ولو تقديرا بأن يكون استئنافا نحو قوله تعالى * ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا * وجه الكسر هنا ظاهر (نحو ان زيدا قائم وفى) جواب (القسم) لانه جملة مستقلة لا محالة خلافا للكوفيين والمبرد اذا لم يكن فى خبرها اللام فانهم يجوزون الفتح فيه حينئذ لتأويلهم بالمفرد واستبعده الرضى بانه لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم فكيف يؤول به (نحو والله ان زيدا قائم وفى الصلة) لانها لا تكون الا جملة كما يجيئ (نحو قوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وفى الخبر عن اسم عين) لانها لو فتحت لا يصح الحمل بخلاف الخبر عن اسم معنى فانها تفتح فيه نحو مأمولى أنك قائم كما تكسر نحو العلم انه حسن (نحو زيد انه قائم وفى جملة دخلت) فيها (على خبرها) اى ان (لام الابتداء) لانها لتأكيد مضمون الجملة كالمكسورة فيكون موضع الجملة وفيما لم تدخل على خبرها اللام تفتح كما سيجيئ (نحو علمت ان زيدا لقائم و) حال كونها (بعد القول العرى عن الظن) لان تعلق القول بجملة انما هو لحكايتها فلا يتصرف فى مضمونها مع انها مفعوله لان مفعوليتها انما هى باعتبار لفظها فهى بالقياس الى معناها باقية على حالها ولذا لا تدخل فى قوله مفعولة

لان

٧ وفى المعنى المضمن معا أريد المعنى الحقيقى اصالة والمضمن تبعا فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان فى الجمع بينهما تعلق الارادة بكليهما على الانفراد ووجه فساده هذا ولذا لا يلزم الفساد فى صورة التضمين قال الفاضل الحسن چلبى فى حاشيته على المطول اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى والمعنى الآخر مراد بلفظ آخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة بالعكس انتهى اقول على هذا لا يفرق بين التقدير والتضمين مع انهما متقابلان وكذلك لا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز على ما قررنا فتأمل (مفتى زاده على الحسينية فى بحث الدليل)

٤ واخبار الشرع كقوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن * آكد اى من الانشاء لانه ادل على ٨

لان مفعوليتها انما هى باعتبار معناها وانما قال العرى عن الظن اذ لو لم يعر عنه لكان فى حكم افعال القلوب فتفتح بعده (نحو قل ان الله واحد و) بعده (حتى لابتدائية) اى التى يبتدأ بها الكلام قيدها لان العاطفة انما تكون لعطف المفرد على المفرد والجارة انما تدخل على الاسم حقيقة او حكما فتفتح بعدهما (نحو اتقول ذلك حتى ان زيدا يقوله) وجه الكسر ههنا ظاهر (و بعد حروف التصديق) مثل نعم وبلى وغيرهما (نحو نعم ان زيدا قائم) لمن قال ازيد قائم او أزيد قائم (وبعد حروف الافتتاح اى حروف يبتدأ بها الكلام وهى الا واما وقد تقلب همزتها هاء وعينا وقد تحذف الالف فى الاحوال الثلاث ذكره الفاضل العصام فيكون الجمع بملاحظة فروعها والا فالظاهر حرفى الافتتاح (نحو الا ان زيدا قائم و) بعد واو الحال نحو قوله تعالى وان فريقا من المومنين لكارهون) لوجوب كون ما بعد هذه الحروف جملة (وفتحت) أن حال كونها (فاعلة) مع جملتها والنائبة اما داخلة فيها لكونها فى حكمها الا للجرى على اصطلاح الغير كما زعم الفاضل العصام او فى مفعولة نظرا الى اصلها (نحو بلغنى انك قائم ومفعولة) معها (نحو علمت أن زيدا قائم) اى قيامه (ومبتدأة نحو عندى انك قائم ومضافا اليها نحو اجلس حيث أن زيدا جالس) لوجوب كون كل منها مفردا وما يضاف اليه حيث وان كان جملة لفظا لكنه مفرد معنى فاذا دخله ان تفتح لا محالة (و) حال كونها (بعد لو) قد مها لبساطتها (لانه) اى ما بعدها (فاعل) لمحذوف لا مبتدأ كما جوزه الكوفيون بناء على تجويزهم دخول حرف الشرط على الاسم (نحو لو أنك قائم لكان كذا) ٨ كذا فى الجامى والصواب قت بالخطاب لوجوب كون خبرها حينئذ فعلا مشتقا ليكون كالعوض ٩ عن المحذوف واما الوجامد افلا يجوز لتعذر قيامه مقامه كذا فى الامتحان وغيره فى بحث حروف الشرط والجواب بأن الخبر فى الحقيقة جامد محذوف وقائم صفته ليس بصواب لانه مع كونه تكلفا يرد عليه أن وضع الفعل موضعه ليس بمتعذر حينئذ اذ الخبر فى الحقيقة هو الصفة لا الموصوف لحصول الفائدة بها لا به كما لا يخفى (اى لو ثبت قيامك و بعد لولا

٨ الوجود واعلم ان اخبار الشرع يراد به الامر مجازا وانما عدل عن الامر الى الاخبار لان المخبر به ان لم يوجد فى الاخبار يلزم كذب الشارع والمامور به ان لم يوجد فى الامر لا يلزم ذلك فاذا أريد المبالغة فى وجود المامور به عدل الى لفظ الاخبار مجازا (توضيح)

٨ والجمهور التزموا الفعل فى خبر ان بعد لو اذا كان مشتقا وجوز ابن مالك غيره فقال المصنف رحمه الله سديد على مذهبه لا على مذهبهم (فتح الاسرار)

٩ وليس بعوض حقيقة لكونه خبرا

الامتناعية والتعميم للتحضيضية لايساعده قوله (لانه) اى مابعدها (مبتدأ) لافاعل كازعم الكسائى والفراء اى اولاوجد ذهابك فان ما بعدها فاعل لامبتدأ للزومها الفعل (نحو لولا انك ذاهب لكان كذا) اى لولا ذهابك موجود وبعد ما المصدرية التوقيتية) المنسوبة الى التوقيت بدلالتها على الوقت واختصاصها بالنيابة عنه صرح به الرضى ورضى به الفاضل العصام فتكون ظرفا واذا تحتاج الى كلام مستقل ليعمل فيها (لانه) اى مابعدها (فاعل لاختصاص ما المصدرية) توقيتية اولا واذا اظهر وانما قيدها أولا ٤ لانها ولم يردبها التوقيت لم يحتج الى ايرادها لحصول المصدرية بأن كما لايخفى (بالفعل) لفظا اوتقديرا عند سيبويه وتعم الاسم ايضا عند غيره وان كان قليلا نحو بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية قال الرضى وهو الحق (نحو اجلس ما أن زيدا قائم) اى ماثبت أن زيدا قائم) هذا على وفق ماقاله الرضى ان صلتها ماض مثبت اومنفى بلم غالبا والمعنى على الاستقبال فى الاغلب (بمعنى مدة ثبوت قيام زيد) اشارة الى توقيتية ما ومصدريتها (وبعد حرف الجر نحو عجبت من انك قائم) للزوم كون مابعدها مفردا (وبعد حتى العاطفة للمفرد) على المفرد هذا بيان للواقع لانها لاتكون الاعطف المفرد كما صرح به العلامة التفتازانى فى المطول ومولانا السيد عبد الله فى شرح لب الالباب مع الاشارة الى وجه الفتح بعدها واحتراز عن العاطفة للجملة على مايشعر بوقوعها كلام السكاكى فى بحث العطف وكلام العلامة المزبور قبل التصريح المذكور والمختار على ماقيل هو الاول لان شرط العطف بحتى الذى ذكرت فى محله لايتحقق فى الجمل على انه لوتم الثانى لكان مابعدها مما يجوز فيه الامران فافهم (نحو عرفت امورك حتى انك صالح وبعد مذومنذ) الاسمين لدخول الحرفين فى حرف الجر لانهما حينئذ يكونان مبتدأين وان مع جملتها خبرا عنهما بتقدير زمان مضاف ليصح الحمل والمضاف اليه لايكون الامفرادا فتأمل (نحو مارأيته مذانك قائم وحيث جاز التقديران) اى تقدير كون ان مع جملتها جملة وتقدير كونها معها مفردا والمراد بالجواز

٤ قيل تقييدها بها اولا لان ما المصدرية مطلقا لاتقع قبل أن بل التوقيتية خاصة لان أن تفيد المصدرية فلا حاجة الى ما وكان يقع فى قلبى أن كلا من ما وأن يفيد مصدرية مدخوله فالضرر فيه ثم رأيت أن اهل التفسير قالوا مثل قولى فى قوله تعالى (تودلو أن بينها و بينه امدا بعيدا) وفى كلام المغنى ايضا مايدل عليه فلله الحمد (فتح الاسرار)

مايجامع

مايجامع ترجيح احد الطرفين لان الخلو عن الحذف ارجح ذكره الفاضل العصام (جاز الامران) اى الكسر والفتح (كان التى وقعت بعد فاء الجزاء) اواذا المفاجاة (نحو من يكرمنى فانى اكرمه) اواذا انى اكرمه (فان كسرت) وهو الارجح لما مر (فالمعنى فانا اكرمه) لما عرفت أن المكسورة لاتغير (وان فتحت فالمعنى فاكرامى اياه ثابت) فان مع جملتها مبتدأ محذوف الخبر على وفق ماذكره الرضى ٩ وقال الفاضل العصام فيه أن تقديم الخبر هنا واجب فالمعنى فثابت اكرامى اياه ثم قال وههنا بحث وهو أن تقديم الخبر لما وجب لدفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة ينبغى أن لايجوز حذفه لان الغرض من التقديم وهو دفع الالتباس يفوت به وجوز الفاضل الجامى كون التقدير فجزاؤه أنى اكرمه فيكون المحذوف مبتدأ غير اسم عين * ورده الفاضل العصام بأنه يستلزم الحذف قبل الحاجة وانه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد الجزاء لان جعل الشئ جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتنى فجزاؤك أنى ضربتك بل يقال ان ضربتنى ضربتك (وتخفف المكسورة) بحذف النون المتحركة مع حركتها لثقل التشديد وكثرة الاستعمال (فيلزم) حين الالغاء عند سيبويه وسائر النحاة لان اللام للفرق بين المكسورة المخففة وبين ان النافية ولا التباس حين الاعمال ومطلقا عند ابن الحاجب لان الفرق بالعمل لايحصل فى التقديرى والمحل واما فى اللفظى فللاطراد (اللام) عند عدم قرينة مغنية عنها من حرف النفى كان زيد لن يقوم واقتضاء المقام الاثبات كقوله عند المدح * وان مالك كانت كرام المعادن * وتمتنع عند وجودها صرح به الفاضل العصام * ثم ان المراد بها لام الابتداء كما هو المتبادر ومذهب سيبويه والاخفشين وغيرهم وقيل لام اخرى اجتلبت للفرق لمجامعتها الفعل غير فعل المبتدأ على ماهو مذهب الكوفيين كما سيجىء نحو قوله * شلت يمينك ان قتلت لمسلما * ولعدم التعليق بها فى باب علمت كما فى المثال الآتى فافهم (فى خبرها) لفظا ومعنى اى المكسورة المخففة ولايجوز دخولها على اسمها ولا على مابينهما كما يجوز قبل التخفيف (ويجوز الغاؤها) اى ابطال عملها وهو الغالب

٩ فان مع اسمها وخبرها مبتدأ محذوف الخبر كذا فى الرضى وتقديرا لخبر مؤخرا فى بيان المعنى لايوجب تأخره اذا صرح بان حتى يرد أن الخبر اذا كان خبرا عن أن يجب تقديمه ويجوز أن يكون معناه فجزاؤه انى اكرمه بتقدير مبتدأ كما ذكره الجامى وارتكاب الحذف قبل الحاجة غير قليل فى كلامهم وايراد لفظ الجزاء بعده فاء الجزاء ثابت فى الكلام المعجز مثل قوله تعالى (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم (فتح الاسرار)

قوله والاخفشين احدهما سعيد بن مسعدة الامام النحوى البصرى ذو التصانيف الجليلة الشهير بأبى الحسن وهو الاوسط اخذ النحو عن سيبويه وكان اكبر منه سنا والآخر على بن سليمان بن الفضل والاخفش فى الاصل من الخفش محركة صغر العينين وضعف البصر خلقة اوفساد فى الجفون بلا وجع اوأن ٦

افوات بعض المشابهة كفتح الآخر كما يجوز اعمالها على ماهو الاصل ولذا لم يصرح به (ودخولها) مبتدأ خبره (على فعل من افعال المبتدأ) والخبر كالافعال الناقصة وافعال القلوب ٣ لئلا تخرج بالكلية عن اصلها الذى هو الدخول عليهما بأن تدخل على مايقتضيهما والكوفيون يعممون ويمكن عطف دخولها على اللام بمعنى انها لو دخلت على فعل بناء على جواز الالغاء يلزم أن يكون ذلك الفعل منهما لانه لايدخل على الاسم اصلا ولم نجعله عطفا على الغاؤها مع القرب والظهور لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين فانه ضعيف لان دخولها على غيره لندوره اوشذوذه كالمعدوم كذا فى الامتحان (نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين ٩) ويجوز دخول اللام على خبر الناقصة الداخل عليها المكسورة المخففة كما فى التسهيل لان الخبر وان كان لها لفظا الا انه للمكسورة معنى اذ معنى ان كان زيد لقائما ان زيد القائم صرح به الدمامينى فى شرحه وكذا المفعول الثانى لباب علمت ولذا لم يعلق هو بدخولها عليه ولانه انما يعلق لو دخلت على اول مفعوليه ولما دخلت هنا على ثانيهما ونصب اولهما لعدم المانع لزم أن ينصب الثانى ايضا لامتناع الاقتصار كذا فى الرضى (وتخفف المفتوحة فتعمل) اى المفتوحة المخففة (فى ضمير شان مقدر) وجوبا لانها اقوى مشابهة من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد عملها فى ظاهر فقدر فى مقدر وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف (ويلزم) حينئذ (أن يكون قبلها فعل من افعال التحقيق) حقيقة كالعلم والتبيين او حكما كالظن بمعنى انها اذا كان قبلها فعل يلزم أن يكون ذلك الفعل منها فلا يرد مثل قوله تعالى * وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين * وماسيأتى من قوله تعالى * وأن عسى أن يكون * وغير ذالك ولا يحتاج فى الدفع الى تعسف حمل اللزوم على الغلبة و وجه اللزوم المنسبة فى التحقيق وهى وان لم تقتضيه بل الاولوية الا انه التزم رعايتها بشهادة الاستقراء ثم التى كان قبلها الظن تحتمل المخففة ٢ باعتبار جريه مجرى التحقيق بسبب دلالته على الوقوع والناصبة باعتبار عدمه بعدم التيقن (نحو علمت أن زيد

٦ يبصر بالليل دون النهار او فى يوم غيم دون صحو * وهذا الثانى روى عن المبرد وثعلب وغيرهما ولم يكن متسعا فى علم النحو ليس له تصنيف فيه وهو الاصغر واما الاخفش الاكبر فابو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد اخذ عنه سيبويه وابو عبيدة

٣ عند البصريين
(فتح الاسرار)

٩ وقوله ان قلت لمسلما شاذ عندهم والكوفيون تمسكوا به وبامثاله وحكموا بجواز دخولها على الفعل مطلقا وروى عنهم انهم جعلوا المخففة نافية واللام بمعنى الا ومعنى ان قلت لمسلما ما قتلت الا مسلما
(فتح الاسرار)

٢ واما التى كان قبلها فعل التحقيق الحقيقى فلا تحتملهما بل تتعين أن تكون مخففة لا ناصبة

قائم) اى انه (وتدخل) اى يجوز دخولها (على الفعل مطلقا) من افعال المبتدأ اولا متصرفا اولا شرطا اودعاء اولا اى يجوز كون مفسر ضمير الشان المقدر جملة فعلية مطلقة كما يجوز كونه اسمية ولزوم كونه اسمية انما هو اذا لم يدخل عليه شىء من النواسخ واما اذا دخل فيجوز كونه فعلية كما صرح به الرضى فليس معنى الدخول فى المفتوحة بمعناه فى المكسورة فافهم (و يلزمها مع الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء) اى مع دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق بقرينة الامثلة ٧ (حرف النفى لا وما وان ولم ولما وان (نحو علمت أن لانقوم) بالرفع اى انه وتبينت أن مانقوم وقوله تعالى * أيحسب الانسان أن لن يقدر * وقوله تعالى * أيحسب أن لم يره * وظننت أن لما تقم وعلمت أن ان نقوم (او السين نحو قوله تعالى علم أن سيكون او سوف) كقوله

واعلم فعلم المرء ينفعه * أن سوف يأتى كل ماقدرا

(او قد نحو علمت أن قد يقوم) ليكون كل منها كالعوض عن المحذوفة وللفرق بينها وبين الناصبة فان هذه الحروف لاتقع بينها وبين فعلها الا نادرا معه بتأويل المصدر والفصل بها ينافيه بالا اولا ولانها لضعفها لاتقوى على العمل بالفصل الا بها فانها لكثرة دورانها تدخل فى موضع لايدخلها اخواتها نحو جئت بلامال فلا يحصل الفرق بها بل بالعمل فان مابعدها ان كان منصوبا لفظا فالناصبة والا فالمخففة او بالمعنى فانه ان عنى به الاستقبال فالناصبة والا فالمخففة ويمكن أن يكون الفارق حينئذ ماكان قبلها من فعل التحقيق مع انضمام الفصل بها اليه فانه وان جاز لكن لايخلو عن كونه خلاف الظاهر فى الجملة فافهم (ولو كان) اى الفعل الداخلة هى عليه (غير متصرف اوشرطا اودعاء لايحتاج احد الى هذه الحروف) بل لايجوز لعدم الالتباس حينئذ بالناصبة لانها مع مدخولها فى حكم المصدر ولا مصدر لغير المتصرف والشرط والدعاء لايؤولان بالمصدر (نحو قوله تعالى وأن عسى أن يكون) قد اقترب اجلهم مثال غير المتصرف (وقوله تعالى تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب) مثال الشرط (وقوله تعالى والخامسة أن) فى قراءة نافع (غضب الله عليها) مثال الدعاء (وتخفف كأن فتلغى)

قوله فعلم المرء جملة معترضة وأن سوف يأتى مفعول واعلم والالف فى قدرا للاشباع

٧ وهى الجزئيات التى تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد هى الجزئيات التى يستشهد بها فى اثبات القواعد لكونها من التنزيل وكلام العرب الموثوق بعربيتهم فهى اخص من الامثلة
(مطول)

قوله فهى اخص من الامثلة الخ اى فكل مايصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس كلى اذ لا يلزم للجزئى أن يكون مذكورا بعد الحكم الكلى فضلا عن كونه مثالا اوشاهدا فكونه مذكورا للايضاح اوللاثبات عارض مفارق لا يمكن اعتباره فى حقيقتهما ولو اعتبر ذلك فرعاية تباينان وبرعاية تصادقان فبينهما على هذا التقدير تباين جزئى وهذا حاصل مانقل عنه فتدبر فانه خفى على الناظرين
(سيلكوتى)

اى يبطل عملها (على) الاستعمال (الافصح) لفوات بعض المشابهة
بانتفاء فتح الآخر (نحو قوله كأن ثدياه حقان) صدره * وصدر مشرق
النحر * على مافى الرضى ووجه مشرق النحر * على مافى شرح التسهيل ونحر
مشرق اللون * على مافى شرح لب الالباب ولو اعملت على غير الافصح
لقيل ثدييه ثم ان الظاهر أن لايقدر بعدها ضمير الشان لعدم الداعى اليه
كما كان فى المفتوحة المخففة ولذا لم يذكره * وقال ابن مالك انها كالمخففة
المفتوحة فى العمل فى اسم مقدر الا انه لايلزم أن يكون ضمير شان ويؤيده
لزوم لم وقد لما بعدها اذا كان فعلا كالمخففة المفتوحة على مايستفاد
من كلامه وصرح به الرضى مثل قوله تعالى * كأن لم تغن بالامس *
ومثل كأن قد وردت الاظعان (وتخفف لكن فيجب الغاؤها)
لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الآخر ولمشابهتها العاطفة لفظا
ومعنى فاجريت مجراها بخلاف سائر المخففات فانها ليس لها ما اجريت
هى عليه (نحو ماجاءنى زيد ولكن عمرو حاضر) الواو لعطف الجملة
على الجملة او للاعتراض (و يجوز حينئذ) اى حين التخفيف والالغاء
(دخولهما) اى المخففتين (على الفعل) لانتفاء المانع عنه وهو العمل
(نحو كأن) قد (قام زيد) لانه مما لابد منه كما ذكرنا (ونحو ما قام زيد
ولكن قعد والسابع) من الاحرف الثمانية التى منصوبها قبل مرفوعها
(الا) الواقع (فى المستثنى المنقطع) لانه فى المتصل ليس بعامل على الصحيح
بل العامل الفعل او شبهه او معناه على رأى البصريين ٨ (وهو الذى
لم يخرج) على بناء المجهول (من متعدد) لمعلومية عدم دخول مدلوله
فى المستثنى منه باعتبار المفهوم كمثال المتن او المراد كقولك جاءنى القوم
الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد والخروج يستلزم الدخول اولا
لكونها بمعنى لكن) فتعمل عملها باتفاق المتأخرين (فيقدر له الخبر
فى الاغلب نحو جاءنى القوم الا حمارا اى لكن حمارا لم يجئ) وقد يظهر
(والثامن) من الثمانية (لا) الكائن (لنفى الجنس) اى لنفى الحكم عنه ذكره
فى الامتحان فالاضافة لادنى ملابسة ٧ (وشرط عمله أن يكون اسمه
نكرة) لامتناع تأثيره فى المعرفة لعدم الجنسية (مضافة) او مشبهة بها

٨ وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيامه معنى الاستثناء به (فتح الاسرار)

٧ و الاضافة لادنى ملابسة من قبيل المجاز فى الاسناد اذا عمم الاسناد وجعل شاملا للنسبة الاضافية والوقوعية اومن قبيل الاستعارة فى الهيئة اذ الهيئة الاضافية وضعت لتجعل اللفظ على الاختصاص الملكى كقولنا مال زيد وجل الفرس واذا استعمل فى غير الاختصاص الملكى يكون استعارة بعلاقة المشابهة وهى كمال تعلق المضاف بالمضاف اليه وهو قوى فى الاختصاص الملكى فتدبر (مفتى زاده على الحسينية فى قوله لوظائف البحث)

لانه

لانها لو كانت مفردة حقيقة تبنى على ما تنصب به كما سيجئ (غير مفصولة عنها)
اى لا لانها لضعفها لا تؤثر مع الفصل مثال المضافة (نحو لا غلام رجل
جالس عندنا) ظرف للخبر على ما هو الظاهر قيده به الاحتراز عن لزوم
الكذب بنفى الجلوس عن جنس غلام رجل وانما لم نجعله خبرا لجعله
مستقرا ليظهر عمل الرفع فى خبرها ايضا ويحتمل أن يكون خبرا بعد خبر
فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا ايضا ومثال المشبهة نحو
لا عشرين درهما لك (والقسم الثانى) وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه
(حرفان ما ولا المشبهتان بليس فى كونهما للنفى) ٣ لكن مشابهة ما اكثر
لانها لنفى الحال كليس بخلاف لا فانها للنفى المطلق او لنفى الاستقبال
(والدخول) اى دخولهما (على المبتدأ والخبر) قال الفاضل العصام
ومن قال من وجوه مشابهة ما دخول الباء فى خبره كما فى خبر ليس يرده
ما قولوا ان دخول الباء فى الخبر مختص بلغة من اعمل ما واعتبر مشابهته
لليس (وشرط عملهما أن لايفصل بينهما وبين اسمهما ٨ بان) زائدة
عند البصريين وتسمى عازلة ونافية مؤكدة عند الكوفيين والا فنفى
النفى اثبات و فى هذا اختيار لما نقله الفاضل العصام عن الاندلسى انه
قال ينبغى أن يراعى فى عمل لا الشروط ٤ المعتبرة فى عمل ما بل هى فى لا
اولى منها فى ما لكونها اضعف منها وتنبيه على قصور النحاة حيث
لم يذكروها فى عمل لا كما فى الرضى او على أن عدم ذكرها فى عمل لا
لانفهامها دلالة والتصريح اولى وما قاله الفاضل الجامى نقلا عن الغير
ان ان لا تزاد مع لا فى استعمالهم فليس بوجه وجيه لان الشرط عدمها
فلا يقتضى الوجود فى الاستعمال بل يكفى الامكان على أن عدم الوجدان
لا يستلزم عدم الوجود ٧ ولذا مرضه ٩ (ولا بخبرهما) مطلقا خلافا
للبعض فيه وللآخر فى الظرف قياسا على ان (ولا بعيرهما) اى ان
والخبر كمعمول الخبر (وأن لاينتقض النفى) اى نفى الخبر لا نفى البدل
مثل ما زيد شيأ الا شئ اذ انتقاضه لايضر عملهما او وجوده قبله وامكان
التبعية للمحل (بالا) قيد بها لانه لو انتقض بغير بمعناها لايبطل عملهما
بل يعملان فيه نحو ما زيد غير قائم بمعنى الا قائما ولا رجل غير حاضر قاله

٣ وعند ابن الحاجب مشابهة ما أكثر لانه لنفى الحال كما أن ليس كذلك عنده وقال الرضى والحق انهما للنفى المطلق بخلاف لا فانه للنفى المطلق اوللاستقبال (فتح الاسرار)

٨ بين نائب الفاعل فيجوز ابقاؤه على النصب للزوم ظرفيته ورفعه لفظا كما قالوا فى قوله تعالى (قد تقطع بينكم) ويجوز أن يكون مسندا الى ضمير مصدره المستتر فيه اى أن لايقع فصل (فتح الاسرار)

٤ غير با لجمع بجعل عدم الفصل بغير ان شرطا آخر

٧ لجواز أن يكون الاستقراء غير تام

٩ حيث قال قيل

الفاضل العصام ولعل وجهه أن العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب
الظاهر فافهم ثم قال نه منقوض بلما بعدناها فانها مثلها فى ابطال العمل
واقول تركه لندوره (وشرط فى لا معهما (اى مع عدم الفصل وعدم
الانتقاض (كون اسمها نكرة) لانها لكونها اضعف عملا من ما لا تعمل
الا فى النكرة التى هى اضعف من المعرفة بخلاف ما فانها تعمل فى المعرفة
ايضا ولانها فى الاغلب لنفى الجنس وقد عرفت انها لا تعمل الا فيها
فحملت لا هذه عليها فى عدم العمل الا فيها انما صح وقوع النكرة مسندا
اليها العموم مها فان لا لنفى الجنس نص فيه لا يحتمل غيره ولا هذه ظاهرة فيه
فيحمل عليها عند عدم القرينة الصارفة واما عندها كلا رجل
بل رجلان فلكونها موصوفة بالوحدة (نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا
وان لم يوجد احد الشروط) المذكورة (لم تعملا) اى ما ولا لضعفهما
فى العمل لا مع الفصل بان (نحو ما ان زيد قائم و) لا بخبرهما نحو
(ما قائم زيد و) لا حاضر رجل ولا بغيرهما نحو ما زيد اعمر وضارب
ولا مع انتقاض النفى الذى هو العمدة فى المشابهة نحو (ما زيد الا قائم)
ولا رجل الا حاضر ولا مع انتفاء نكارة اسم لا نحو لا زيد حاضر تركه
لحصوله بتبديل رجل بزيد (ولا يتقدم معمولهما عليهما) لما مر ا (والعامل
فى الفعل المضارع) من السماعى (على نوعين ناصب وجازم) اذ لا جار
فى الفعل والرافع معنوى كما يجئ (فالناصب اربعة احرف) بالاستقراء
(أن) لمناسبتها لان فى المادة لا سيما عند التخفيف وفى كون الجملة معها
فى تأويل المصدر وهى اصل فى هذا النوع واخواتها محمولة عليها
لمناسبتها لها فى الاستقبال هى (للمصدرية) احترازا عن الزائدة فانها
لا تعمل خلافا للاخفش ٦ كقوله تعالى * وما لهم أن لا يعذبهم الله * اى
يعذبهم وعن المفسرة كقوله تعالى * اذ أوحينا الى امك ما يوحى
أن اقذفيه وعن المخففة (ولن) اصله لا كلم عند الفراء ابدل الالف
فى احدهما نونا و فى الآخر ميما ولا أن عند الخليل كايش فى اى شئ وحرف
برأسه عند سيبويه وهو الظاهر اذ لا وجه لرده الى اصل واوردنا لظاهر
ما خطر بالبال أن اصله لا لحق به النون الخفيفة للتأكيد فصار لن

٦ فى التمثيل بهذه الآية
نظر كيف وقد حصروا
زيادتها فى مواضع ليس ما فى
الآية منها فالصواب التمثيل
نحو قوله تعالى فلما أن جاء
البشير اللهم الا أن يراعى
فى التمثيل بها مذهب الا
خفش اه مصححه

٩ اعلم اولا أن الامكان
اما امكان خاص وهو
سلب الضرورة عن طرفى
الوجود والعدم كالانسان
اذ ليس فى وجوده ضرورة
والا لم ينعدم اصلا ولا
فى عدمه ضرورة والا لم
يوجد اصلا واما امكان عام
هو سلب الضرورة عن احد
الطرفين فان كان سلبا لها
عن طرف العدم فهو امكان
عام مقيد بجانب الوجود
وهذا الوجود اعم من
أن يكون واجبا كوجود
واجب الوجود او ممكنا
كوجود الانسان الموجود
وان كان سلبا للضرورة عن
طرف الوجود فهو امكان
عام مقيد بجانب العدم
وهذا العدم اعم من أن يكون
واجبا كعدم شريك البارى
ومن أن يكون ممكنا كعدم ٧

كذا

كذا قاله الفاضل العصام هى (للنفى المؤكد فى الاستقبال) لا المؤبد
كما زعم المعتزلة كقوله تعالى * فلن أبرح الارض حتى يأذن لى ابى * لان
حتى للانتهاء وهو يناقض التأبيد قال الفاضل العصام ولا يكون
الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل فى الدعاء غير لا من حروف النفى ويجوز
تقديم معمول معمولها عليها (وكى) هى (للسببية) اى سببية ما قبلها
لما بعدها بحسب الخارج او سببية ما بعدها لما قبلها بحسب الذهن
او سببية كل منهما للآخر بالاعتبارين نحو اسلمت كى ادخل الجنة
وقد تجتمع مع اللام فان تقدمت كما فى قوله كى لتقضينى رقية ما وعدتنى
فاللام بدل وان تأخرت كما فى قوله تعالى * لكيلا تأسوا على ما فاتكم *
فكى بدل وقيل تأكيد فى الصورتين وقد يذكر بعدها أن نحو كى
أن تقوم فقيل هى زائدة وقيل بدل منها و يدل هذا على أن كى يجعل
المضارع مصدرا وقد يدخل عليه ما فيقال كيما يضرب بالرفع فقيل
ما كافة وقيل مصدرية وكى جارة والمعنى لمضربته ولا يتقدم معمول
معمولها عليها ذكره الفاضل العصام واجازه الكسائى على ما فى الرضى
(واذن) عند سيبويه والمروى عن الخليل تقدير أن بعدها وكتبها
بالنون مطلقا مبنى على ما نقل عن المازنى انه لا يصح الوقف عليها
بالالف لكونها حرفا كان وهو المختار عند المصنف رحمه الله وما نقل
عن الفراء انه قال اذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا تلتبس باذا الزمانية
واذا اعملتها فاكتبها بالالف اذ العمل يميزها عنها فبنى على ما نقل
عن المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون واخرها عن كى على
عكس ما فى الكافية لطول بحثها واشتراط عملها بشروط بخلاف كى
هو (للشرط والجزاء) فى الغالب مثل اذن اكرمك لمن قال اتيك
فهو جزاء لفعله كانه جواب لقوله (وشرط عمله) وجوبا او جوازا
مرادا به الامكان العام ٩ (أن يكون فعله) المدخول عليه (مستقبلا)
لا حالا اذ الغالب فى اذن معنى الشرط و الجزاء والاصل والغالب فيهما
الاستقبال واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على حال اغلب واقوى وقيدنا
بالغالب اذ قد يجرد عن الشرط كقوله تعالى * فعلتها اذا وانا من الضالين

٧ الانسان الغير الموجود
وكل من قسمى الامكان العام
اعم مطلقا من الامكان
الخاص فان الممكن الخاص
بمعنى ما لم يكن وجوده
ولا عدمه واجبا وهو اخص
مطلقا من قولنا ما لم يكن
عدمه واجبا ومن قولنا
ما لم يكن وجوده واجبا
واذا سمى امكانا خاصا وسمى
كل من القسمين امكانا عاما
كما سمى مقسمهما امكانا عاما
وهو سلب الضرورة عن
احد الطرفين فان احد
الطرفين اعم من طرف
الوجود ومن طرف العدم
فالامكان بهذا المعنى اعم
مطلقا من الامكان العام
المقيد بجانب الوجود ومن
الامكان العام المقيد بجانب
العدم ومن الامكان الخاص
ايضا لان الاعم من الاعم
من شئ اعم من ذلك الشئ
(مفتى زاده على الحسينية
فى بحث الدليل)

وقد يكونان فى الماضى كقوله تعالى * ان كنت قلته فقد علمته * فظهر
ما فى قول من قال ٤ لكونها جوابا وجزاء وهما لايمكنان الا فى الاستقبال
(غير معتمد) اصلا او كاملا (على ماقبله) اى فعله غير متعلق بما قبله
ليسلم عن المعارض وأن لايفصل بينه وبين معموله بغير القسم والدعاء
والنداء ليسهل عمله لضعفه واما بهما نحو اذن والله اورحمك الله اويا زيد
اكرمك فلا لكثرة دورها ولا يصح هذا فى اخواته (وان أريد به الحال
او اعتمد) فعله (على ماقبله) اعتمادا كاملا بأن يكون خبرا عنه او جوابا
لقسم او شرطا قبله فانهم حصروا الاعتماد بحكم الاستقراء فى هذه
الثلاثة او فصل بغير ماذكر (لم يعمل) اما على التقدير الاول فلعدم كونه
على حاله الاغلب وقد مر انه لاعمل له الا فيه واما على الثانى فلضعفه
ومغلوبيته بوقوعه بين المتصلين ولان المعتمد على ماقبله لسابق عليه
حكما وهو لضعفه لايعمل فى السابق ولو حكما فيلزم منه عدم عمله
فى السابق حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل العصام بأن ماذكر
ينتقض بنحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع اجتماع الشروط فيه واما
على الثالث فلضعفه ووجود المانع (نحو اذن اظنك) بالرفع (كاذبا
لمن قال قلت هذا القول) مثال لما أريد به الحال ونحو انا اذن اكرمك)
بالرفع (لمن قال جئتك) مثال لما اعتمد ونحو والله اذن اكرمك
بالرفع ونحو اذن زيد اتضرب بالرفع ونحو ان تأتنى اذن اكرمك بالجزم
قال الفاضل العصام وقد يكون مايجعل مابعد اذن جزاء له
فى كلام المجيب به مثل اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن
لايرضى باسلامه وبيان لجزاء اسلامه واما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا
كما اذا وقع بعد الفاء والواو نحو ان تأتنى آتك فاذن او واذن اكرمك
فيجوز اعمالها بناء على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لانه جملة
والغاؤها بناء على وجود الاعتماد فى الجملة وضعف العامل والحاصل
أن الاعتماد الناقص يمنع وجوب العمل لاجوازه (ويجوز اضمار أن)
قد خص (خاصة) او حال كونه مخصوصا من بين النواصب بجواز
الاضمار لما مر انه اصل فى هذا النوع (فينتصب المضارع به) اى بأن المضمر

٤ حيث جزم بكونها جوابا وجزاء ونفى الامكان فى غير الاستقبال مع كونهما واقعين فيه

٤ ومن قال لكونها جوابا وجزاء وهما لايمكنان الا فى الاستقبال أراد الحصر بالنظر الى الحال لا بالنظر اليه والى الماضى بقرينة المقام فلا يرد عليه نحو (ان كنت قلته فقد علمته) (فتح الاسرار)

بشرط أن يكون بعد الفاء السببية لان العدول عن الرفع الى النصب
ليرشد من اول الامر الى انه قصد تحولها من العطف الى السببية لان تغيير
اللفظ يدل على تغيير المعنى وأن يكون قبلها ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة
ظاهرا ٩ وهو الانشاء لكمال الانقطاع وفى المثال اشارة الى هذين
الشرطين وهو امام امر (نحو زرنى فاكرمك) اى ليكن منك زيارة فاكرام
منى رعاية لكون الفاء عاطفة فى الاصل هذا على ماهو المشهور وقال
الرضى التقدير زرنى فاكرامى ثابت بحذف الخبر وجوبا لان مابعد الفاء
جواب وهو لايكون الا جملة والفاء السببية لاتكون لعطف المفرد على
المفرد بل لعطف الجملة على الجملة مع قلة وانما وجب الحذف لان الفعل
لما التزم فيه حذف أن التى بسببها تهيأ للابتداء لم يظهر فيه معنى الابتداء
حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كأنه اخبر عن الفعل واما قولهم تسمع
بالمعيدى خير من أن تراه فشاذ هذا وكأن الجمهور حكموا بكونه جوابا
مع كونه فى تقدير المفرد عندهم نظرا الى المآل لان معنى قولنا زرنى
فاكرمك ان تزرنى اكرمك كما لايخفى * وقال الفاضل العصام اعلم
أن المنصوب بعد الفاء فى غير النفى يجزم بعد سقوط الفاء فتقول
فى زرنى فاكرمك زرنى اكرمك بالجزم ولذا يعطف المجزوم على
المنصوب بعد الفاء نحو * فأصدق وأكن * اونهى نحو لاتشتمنى فاضربك
اى لايكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم
اغفر لى فأفوز ولا واخذنى فأهلك والحق الكسائى بالامر الدعاء على
لفظ الخبر نحو غفر الله لك فتدخل الجنة واسم الفعل بمعنى الامر نحو عليك
زيدا فاكرمك والامر المقدر نحو الاسد الاسد فتنجو ووافقه ابن جنى
فى مثل نزال لانه فى حكم الامر فى الاطراد ولم يرض به الجمهور لما سيجئ
اونفى وهو فى حكم الانشاء فى استدعائه جوابا نحو ما تاتينا فتحدثنا اى
مايكون منك اتيان فتحديث منا ويلحق به ماجرى مجراه نحو قلما تأتينى
فتكرمنى ولولا للتحضيض لاستلزامه نفى فعل نحو * لولا انزل عليه ملك
فيكون معه نذيرا * اوتمن نحو ليت لى مالا فأنفقه اى ليت لى ثبوت مال
فانفاقا منى بالنصب اوعرض نحو ألا تنزل بنا فتصيب خيرا اى الا يكون

٩ وانما قال ظاهرا لانه يجوز عطف الاخبار على الانشاء بطريق عطف القصة على القصة لكنه خلاف الظاهر

منك نزول فاصابة خير مني او استفهام نحو هل عندك ماء فأشربه اى اى هل يكون منك ماء فشرب منى ولما كان مقصوده بيان عاملية أن مضمرة ضبط المواضع التى تضمر فيها أن اكتفى فى التمثيل بالامر الذى هو اصل الانشاء واشرفه ولم يستوف امثلة تلك المواضع على ماهودابه فى هذه الرسالة (والجازم خمس عشرة كلمة اربعة منها احروف تجزم فعلا واحدا وهى لم ولما) هما (لنفى الماضى) بعد قلبها المضارع اليه لكن الثانية لاستغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم ولنفى التوقع كثيرا دون الاولى (ولام الامر) احترازعن لام الجر والابتداء (ولا النهى ٤) هما (للطلب) اى الطلب الفعل وتركه استعلاء اوخضوعا اواستواء فيدخل لام الدعاء والالتماس ولاهما وانما عمل كل منها الجزم لمشابهته بان فى الاختصاص بالفعل وفى قلب معنى مدخوله (وأحد عشر) منها (تجزم) لفظا وتقديرا (فعلين ان كانا مضارعين وان ماضيين فمحلا وان احدهما ماضيا فلا جزم لفظا الا فى احدهما (تسمى كلم المجازاة) اى الجزاء على مافى القاموس فالمعنى كلم تقتض الجزاء فالاضافة كاضافة الاداة الى الشرط فليس فيها تغليب الجزاء على الشرط قاله الفاضل العصام (وهى ان) هى (للشرط سمى به لانه شرط لتحقق الثانى (والجزاء) مجاز بطريق التشبيه من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فانه لاقتضائه اياهما وجعلهما كشئ واحد المقتضيين طولا فى الكلام اعمل الجزم تخفيفا وكذا العشرة الباقية لتضمنها معنى ان لمناسبتها اياه فى الابهام (وحيثما) لايجزم به بلا ما هى كافة عن الاضافة لتصيير مبهمة فتناسب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم فى الابهام ويحسن تضمنها معناها (واين) يجزم به بما وبدونها وهى ليست بكافة بل مزيدة لزيادة الابهام وذكره بدونها ليثبت الجزم بها بالطريق الاولى (وأنى كل من هذه الثلاثة (للمكان واذاما) قال السيرافى ماعلمت احدا من النحاة اثبته الاسيبويه واصحابه وهى حرف عنده غير مركبة من كلمتين بل هى فعلى كما أن مهما فعلى وقال المبرد هى اذ الظرفية كففها الحاق ما

٤ ولا النهى باضافة لا بارادة مسمى بلا واجازه الرضى مع بقاء التعريف (فتح الاسرار)
وقوله مسمى الخ اى بتنكير المضاف والالزم تعريف المعرفة لانه علم لنفسه ٧
نتائج فى بيان خواص الفعل)
٧ اذا المقصود به لفظه والقاعدة أن اللفظ متى قصد به نفسه صار علما لنفسه وهل ذلك بطريق الوضع اولا قال التفتازانى ان اللفظ مطلقا سواء كان مهملا او مستعملا اذا أريد به نفسه كان موضوعا لنفسه كسائر الالفاظ وضعا غير قصدى فيكون من قبيل علم الشخص لكونه موضوعا لشئ بعينه غير متناول غيره وقال السيد ان دلالة الالفاظ على انفسها ليست مستندة للوضع اصلا لوجودها فى المهملات ايضا بالاتفاق نحو جسق مركب من ثلاثة احرف وجعلها محكوما عليها لايقتضى كونها اسماء لان الكلمات متساوية الاقدام فى جواز الاخبار ٨

عن طلب الاضافة وهيأها للشرط كما هيأ حيث وجعلها بمعنى المستقبل وجازمة ذكره الفاضل العصام والمصنف رحمه الله اختار مذهب المبرد حيث قال للزمان (واذاما) لايجزم بلاما الا على قلة لقلة مناسبتها لان فى الاحتمال اذ هو للقطع المنافى للابهام الا انه لما احتمل فى الامر المقطوع أن يقع على خلاف ما يتوقع لعدم انكشاف الحال اجاز تضمنها معنى ان والجزم بها وقوى مع ما الكافة عن الاضافة كما فى حيث (ومتى) مع ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها الوجود اصل الابهام كل من هذه الثلاثة (للزمان ومهما) بمعنى ما لا متى ولذا لم يذكره معه * قال بعض الكمل اصله ما الحق بآخره ما الزائدة لزيادة معنى الابهام فانقلب ألفها هاء لاستكراه تتابع المثلين * وقيل مركب من مه بمعنى اكفف وما الشرطية وقال الفاضل العصام وكأن الميزانيين زعموا انه مثل كلما ومتى حيث جعلوه سور القضية الكلية مثلهما (وما) فى التسهيل انه قد يجئ ظرف زمان ومنه قوله * ومالك يا ابن عبد الله فينا * فلا ظلما نخاف ولا افتقارا * (ومن واى) اى معما وبدونها السام (ويجوز اضمار ان خاصة) لاصالتها فى هذا النوع (فيجزم المضارع بها) اى بان المضمرة بعد الامر لفظا بدون الفاء (نحو زرنى اكرمك) اى ان تزرنى اكرمك فان المطلوب بزرنى الزيارة وفائدتها الاكرام وهى تصلح للسببية له وقصد اداؤها وقدران مع الفعل المأخوذ من زرنى فجعل الاكرام جزاء له ويجوز بعد المقدر نحو الاسد الاسد تنج وبعد اسم الفعل نحو نزال اقاتلك وبعد الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك تدخل الجنة وان لم يجز النصب بعدها عند الجمهور لان معنى الامر كاف فى الجزم بخلاف النصب فانه يكون مع الفاء ومابعده قد يرتفع فلا يكون وحده دليلا على اضمار أن فلابد من صريح الامر ونحوه تقوية لمعنى الفاء وكذا بعد سائر ماذكر فى أن المضمر غير النفى فانه خبر لا انشاء فلا يناسب معنى الشرط * ولما فرغ من السماعى أراد أن يشرع فى القياسى فقال (والعامل القياسى ما) لايتوقف اعماله بخصوصه على السماع بل (يمكن أن يذكر فى) بيان (عمله قاعدة كلية)

٧ عن ألفاظها سواء كانت موضوعة اومهملة ودعوى أن الواضع وضع المهملات لانفسها وضعا قصديا وغير قصدى وانها اسماء بهذا الاعتبار خروج عن الانصاف ومكابرة فى قواعد اللغة على أن اثبات الوضع الغير القصدى لايساعده عقل ولا نقل وانما ارتكب تفصيا عن التزام الاشتراك فى جميع الكلم وماوقع فى كلام بعض النحاة من أن اللفظ اذا أريد به نفسه كان علما له لم يرد به انه علم حقيقة بل أراد انه بمنزلة العلم فى تعيين المراد وتشخيصه بل تحضرهى بأن نفسها لا بدوال فى ذهن السامع فيحكم عليها بذلك الحضور وماذكره الشارح هنا تبعا لصاحب الامتحان اصله قول العصام فى حواشى الجامى عند الكلام على الفعل ولا النهى لايصح اضافة العلم وكأنه نكرها او جعل النهى مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية انتهى والظاهر أن لا النهى علم موضع ٧

اى قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها بأن يجعل ذلك الجزئى موضوعا فى الصغرى وتلك القاعدة كبرى (موضوعها غير محصور) افراده فى عدد بخلاف السماعى كما عرفت (ولا يضره) اى كونه قياسيا اختصاصه ببعض الاحكام مثل (كون صيغته سماعية) كما فى الصفة المشبهة واسم الفعل ومثل عدم التصرف فيه كما فى افعال المدح والذم والتعجب وعسى وليس وفى معموله بالتقدم والفصل كما فى فعل التعجب ومثل عدم نصب المفعول به كما فى الفعل اللازم ومثل الالغاء كما فى افعال القلوب ومثل التعليق كما فى كل فعل قلبى ومثل الاحتياج الى منصوب كما فى افعال الناقصة ومثل عدمه كما فى الافعال التامة وغير ذلك ولاشك أن اعمال كل منها بخصوصه لا يتوقف على السماعى وانما المتوقف عليه الاحكام المذكورة فلا ينبغى أن يجعل بعضها سماعيا كما جعلوا على انه غير محصور فيما ذكروا بل قد زاد عليه المحققون المتتبعون كثيرا كما ستقف (نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل) فان افراد موضوعها وان كانت محصورة بحسب الصيغة لكنها غير محصورة بحسب المادة بخلاف السماعى فان افراده محصورة بحسب المادة ايضا (وهو تسعة الاول الفعل مطلقا فكل فعل) لازما او متعديا متصرفا او غيره فعل قلب اولا (يرفع) معمولا واحدا يسمى فاعلا او اسما لان النسبة الى المرفوع مأخوذة فى مفهومه وضعا فلا يكون بدونه وهو مبنى العمل على الاقتضاء (وينصب معمولات كثيرة) مفاعيل او غيرها كالخبر والحال والتمييز وغير ذلك لتعلق مفهومه بها لكن اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر كما يصرح به (ويجوز تقديم منصوبه عليه) لقوته فى العمل وما يجئ من عدم جواز التقديم فكالاستثناء منه (وهو على نوعين لازم ومتعديا) افعل (اللازم) قدمه لكون مفهومه ٩ وجوديا (ما) فعل (يتم فهمه) اى فهم مدلوله (بغير ما وقع عليه الفعل) اى بلا مدلول مفعول به صريح (نحو قعد زيد ولا ينصب) اللازم (المفعول به بغير حرف الجر) لعدم الاقتضاء بدونه (فمنه) اى اللازم (افعال المدح والذم) لصدق حده عليها اى افعال موضوعة لانشائهما وهو الاظهر

٧ الا الواقعة فى تراكيب النهى كلا فى قولك لا تشتم ولا تضرب ونحو ذلك كما أن لام الامر موضوعة للام الواقعة فى تراكيب الامر فى نحو لتفهم لتعلم وغير ذلك فلا حاجة لهذه التسجلات والتكلفات التى لا تصفو (حسن مصرى)

٩ ذكر فى التلويح أن المسمى والمدلول والمفهوم والمعنى شئ واحد وانما الاختلاف بالاعتبار فالشئ من حيث انه يدل عليه اللفظ مدلول ومن حيث انه يحصل من اللفظ مفهوم ومن حيث انه يقصد باللفظ معنى ومن حيث انه وضع اللفظ له مسمى (نشر طوالع)

على

على ما ادعاه الفاضل العصام او مشهورة بهذا اللقب على ما قاله الفاضل الجامى ولما كان وضعها له معلوما من اللغة ومن لفظها ايضا على الاول والمحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح ليتوسل بها الى معرفة الاحكام المختصة بها وتلك تحصل بعد الافراد استغنى بالعد عن الحد ولما كانت هذه الافعال غير متصرفة ولها احكام مختصة فلذا عدها بعضهم من السماعى قال فنه اشارة الى هذا الفرق وتصريحا بالرد (وهى) اى افعال المدح والذم مبتدأ خبره (نعم) وما عطف عليه الكائنة (للمدح) اى لانشائه وقيل فى مثله حال والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ورد بأن الخبر الجموع وقال المصنف رحمه الله وايضا لم نر من ذهب الى جوازها من الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزوها من المبتدأ وجعلوا العامل ما ذكرو يمكن أن يجعل نعم مبتدأ ثانيا بتقدير منها خبرا وللمدح حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول (وبئس) الكائنة (للذم) وهما اصلان فى الباب فلذا قدمهما (وشرطهما) من حيث العمل (أن يكون الفاعل) اى فاعلهما (معرفا باللام) للعهد الذهنى فيكون اشارة الى واحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص فيكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع فى النفس وقيل للجنس ٨ وقيل للاستغراق ورد هو الرضى بأن علامته صحة وضع كل موضعه ولا يصح أن يقال نعم كل رجل زيد وقال الفاضل العصام ان ذلك مشترك بين الثلاثة اذ لا يصح ايضا نعم جنس رجل من حيث هو هو او فى ضمن فرد ما زيد والحق انه يصح الحمل على كل منها بادعاء أن الممدوح او المذموم بمنزلة الجنس من حيث هو هو او فى ضمن فرد ما او جميع الافراد وانه متحد معه لا مغايرة بينهما اصلا لما فيه من مثل ما يجمعه الجنس او كل من افراده من المناقب او المثالب وباعتبار انه الجنس فى ضمن اى فرد فرضه العقل اذ لا فرد له الا اياه فاى فرد فرض فهو هو واختار المصنف رحمه الله هذا لان كلا من لامى الجنس والاستغراق لكونه معرفا يفوت نوعا من الابهام فلا يلايم المقام (او مضافا اليه) اى الى المعرف باللام ولو بالواسطة ولو أريد هذا فى المعرف

٨ واعلم أن فى لام التعريف مذاهب الاول انها موضوعة لتعريف العهد فقط ثم يتعدد كما قال السكاكى وغيره والثانى انها موضوعة لتعريف الجنس والاشارة لى نفس الحقيقة فقط ثم يتعدد كما صرح به البركوى فى الامعان وقال مولانا الهوادى انه الحق الحقيق بالقبول وانا اقول كذلك فانه يناسب معنى التعريف وهو التعيين فعلى هذين المذهبين تكون اللام مشتركا معنويا فى الاربعة والثالث انها موضوعة لفرد معين وللحقيقة فتشترك لفظا فيهما ثم يتعدد ما للحقيقة فمعنى فى الثلاثة هذا مذهب التفتازانى فى شرحه للمفتاح وقيل تشترك لفظا فى الاربعة ورد بأنه يلزم أن لا يترجح احدها على الآخر وفيه نظر وقيل انها حقيقة فى الاولين ومجاز فى العهد الذهنى والاستغراق ولعله انما نشأ من احتياج استعمالها الى القرينة الخارجية لكن هذا لا يقتضى كونها مجازا فانه اذا اطلق لفظ العام على الخاص باعتبار عمومه ٧

باللام لاستغنى عن قوله هذا فى حكم المعرف باللام (اومضمرا مميزا) بفتح الياء اى مفسرا (بنكرة) منصوبة على التمييز ليحصل البيان اولا اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر المخصوص ثم العامل فى التمييز المضمر لا نعم لانه لابهام معنى فى حكم اسم نكرة تم بالتنوين (ويذكر بعد ذلك ٩ الفاعل الموصوف بما ذكر من حيث انه موصوف على ما هو مقتضى اسم الاشارة ولذا ذكره فى موضع الضمير (المخصوص) بالمدح او الذم لانه للتعيين بعد الابهام فلا بد أن يذكر بعده على ما هو الغالب وهذه الجملة معطوفة على الجملة الاسمية لا على مدخول أن فافهم وبما اشرنا ظهر عدم الانتقاض بمثل نعم رجلا زيد بأن المخصوص فيه مذكور بعد التمييز لا بعد الفاعل فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل العصام من أن المراد ذكره بعده ولو بالواسطة حال كون ذلك المخصوص (مطابقا) فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والجنس (للفاعل) المعهود الذى هو الموصوف بما ذكر ولذا اظهر ولم يضمر لكون المتبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف فلا يرد مثل نعم رجالا الزيدون ونعم امرأة هند بأن المخصوص فيهما غير مطابق للفاعل الذى هو المضمر المفرد المذكر لانه وان كان غير مطابق له بالنظر بمجرد الذات لكنه مطابق له من حيث انه مفسر بالجمع او المؤنث او وجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر ولم يظهر باتيان اسم الاشارة كما سبق لانه يشعر بعلية الوصف المذكور للحكم وهو المطابقة وعلته الاتحاد لا الوصف المذكور بخلاف ما سبق كما اشرنا اليه ولقد احسن فى العدول عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل فافهم (وهو) اى المخصوص (مبتدأ وما قبله خبره) مقدما عليه او خبر محذوف هو هو ومثلا متأزف عما قيل من هو فعلى هذا يكون جملتين وعلى الاول جملة (نحو نعم الرجل زيد) مثال لما كان الفاعل فيه معرفا باللام وذكر بعده مخصوص مطابق له فى الافراد (ونعم غلاما الرجل الزيدان) مثال لما كان مضافا اليه بلا واسطة والمخصوص مطابق له فى التثنية ومثال المضاف اليه بها نعم فرس غلام الرجل هذا قيل العائد اللام

٧ لا يكون مجازا الا باعتبار خصوصه ثم اعلم أن هذه المعانى والمذاهب تجرى فى المضاف الى الاربعة
(قره پهلى)

٩ الواو للجمع المطلق سواء كان بتعقيب او بمهلة اولا فيجمع المعطوف والمعطوف عليه فى الذات او فى الصفة او فى الثبوت لانه اذا كان للمعطوف محل من الاعراب يجمعهما فى الذات مثل زيد قائم وعالم او فى الصفة مثل قام زيد وعمرو وان لم يكن له محل من الاعراب يجمعهما فى الثبوت مثل زيد قائم وعمرو راكب فان قيل الجملتان ثابتتان فيجتمعان فى الثبوت بلا احتياج الى الواو قلنا ان الجمعية فى الثبوت بالواو تكون مداولة العبارة وملحوظة المتكلم ويترتب عليه الاثر باقتضاء المقام اذ فرق بين ملاحظة الشئ وحصوله وما نحن فيه من قبيل الجمع فى الثبوت والقائل أن يقول لا يصدق على هذا تعريف التابع وهو كل ثان اعرب باعراب سابقه وتعريف المعطوف وهو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه قلت ٦

اما باعتبار العهدية ٩ او لاشتمال ٤ مدخولها على المبتدأ ورده المصنف رحمه الله بانه لا يتمشى فى المضمر المميز الذى هو مبهم عائد الى شئ واجاب عنه بعض الكمل بأنه وان كان كذا الا انه مع تمييزه كان فى حكم اللام فيكون رابطا وقال الفاضل العصام الرابط ادعاء كون الفاعل عين المخصوص (ونعم رجلا زيد) مثال لما كان الفاعل مضمرا مميزا بنكرة والمخصوص مطابق له فى الافراد وهذا الضمير لا يكون الا مفردا مذكرا ولو كان التمييز على خلافهما كالمخصوص كامر مثالهما لان الابهام فى المرد المذكر اكثر مما يدل على العدد والتأنيث وابهام الفاعل مقصود فى الباب (وقد يحذف المخصوص اذا علم) بالقرينة كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد* اى ايوب عليه السلام بقرينة أن الكلام فى ذكره (وقد يتقدم) اى المخصوص (على الفعل) بناء على أن الاصل فى المبتدأ التقديم وتأخيره فى الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير وهذا يؤيد كونه مبتدأ كما لا يخفى ولذا اختاره المصنف رحمه الله (نحو الزيدون نعم الرجال وساء) عطف على نعم اصله سوأ بالفتح فنقل الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا هو (مثل بئس) فى افادة الذم والشرائط والاحكام مثل قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا اى مثلهم (وحبذا) يقال حب كظرف اى صار حبيبا الكائنة (للمدح وفاعله ذا) من اسم الاشارة التى هى من المبهمات لما عرفت أن الغرض فى الباب الابهام اولا والتفسير ثانيا وفيه رد لمن زعم أن فاعله هو المرفوع بعد ذا زعما منه أن حبذا بتمامه فعل لان شدة الامتزاج جعلتهما كلمة واحدة وغلب الفعل لتقدمه على الاسم وازال اسميته (ولا يتغير) حبذا بأن يتغير فاعله اوذا بأن يثنى او يجمع او يؤنث ليطابق المخصوص الذى هو احدها لجريه مجرى الامثال ٧ كذا ذكره المصنف رحمه الله قال بعض الكمل لان المفرد المذكر ادل على الابهام الذى هو المقصود فى الباب لدلالة غيره على معنى زائد يقصر به الابهام فلا يقال حبذان الزيدان اولاء الزيدون ولا حبتا هند بل حبذا فى الكل (ويذكر بعده) اى حبذا او فاعله اوذا (المخصوص) بعدية غالبة كمخصوص نعم وبئس

٦ ان التعاريف الواقعة فى كتب النحو فى الاكثر للمفردات واحوال الجمل تعرف بالمقايسة او يقال ان فى هذين التعريفين قيدين ملحوظين ففى الاول ان كان له اعراب حقيقة او تقديرا وفى الثانى ان كان له نسبة وهى نسبة العامل الى المعطوف عليه او يقال المراد من النسبة النسبة المطلقة الشاملة للثبوت ونسبة العامل (مفتى زاده)

٩ واو ذهنية لان تقدم المبتدأ حكما قرينة للصرف اليه فيكون فى قوة العهد الخارجى

٤ على تقدير كونها للجنس اوللاستغراق

٧ جمع مثل بالتحريك وهو ما شبه مضربه بمورده واصله كلام يصدر من بعض العرب فى حادثة فيصير مثلا يستعمل فى كل ما ضاهى تلك الحادثة
(حسن مصرى)

على ماذكره المصنف رحمه الله اوبعدية مطلقة فلايجوز تقديمه على حبذا
رأسا على ماذكره الفاضل العصام (واعرابه) اى مخصوص حبذا
(كاعراب مخصوص نعم) فى أن رفعه على الابتداء لا على الخبرية لحبذا
كمازعم المبرد وابن السراج ومن وافقهم الزعم أن شدة امتزاج حب مع ذا
جعلتهما اسما لغلبة ذا لشرفه على الفعل فصار مبتدأ ووجه الرد
فوت الغرض كما فى الزعم السابق (نحو حبذا زيد و) الفعل (المتعدى ما)
فعل (لايتم فهمه) اى فهم مدلوله (بغير ماوقع عليه الفعل) وهو
مدلول المفعول به الصريح خرج به الفعل الناقص فانه وان كان
ممالايتم فهمه بدون الخبر لكنه ليس مما وقع عليه الفعل كما لايخفى وعدل
عن التعريف بمايتوقف تعقله على متعلق لرد الرض بانه يدخل فيه
مثل قرب وبعد مماله معنى نسبى لانه لايتعقل الابما هو منسوب اليه
مع كونه من اللوازم وان اجاب عنه الفاضل العصام بأن المراد بما يتوقف
تعقله على متعلق ما اعتبر فى مفهومه نسبة تقتضى ذكر متعلق بخصوصه
وفى مفهوم مثل ماذكر لم تعتبر هذه النسبة بل اعتبر فيه مايقتضى متعلقا
اجمالا فلا يدخل لان هذا مما لم يشعر به الحد والحمل على المتبادر واجب
فيه (وهو) اى المتعدى (على ثلاثة اضرب الاول متعد الى مفعول
واحد نحو ضرب زيد عمرا ويجوز حذف مفعوله بقرينة) لو منويا
كقوله تعالى *اهذا الذى بعث الله رسولا* اى بعثه (وبدونها) او منسيا
فيجعل كاللازم فلايحتاج الى قرينة نحو فلان يأكل ويشرب اى يفعل
الاكل والشرب (والثانى متعد الى مفعولين وهو على ثلاثة اقسام
القسم الاول) منها (ماكان مفعوله الثانى مباينا للاول) اى لايصدق
احدهما على الآخر) نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز حذفهما)
معا (حذف احدهما) فقط (مع قرينة) او منويا نحو سأل زيد عمرا
درهما فأعطى (وبدونها) او منسيا نحو فلان يعطى (والقسم الثانى)
منها (افعال القلوب) اى افعال مشهورة بهذا اللقب (وهى افعال)
اصطلاحية (دالة على فعل) المراد به القائم بالغير لا التأثير فان العلم ٨
مثلا اما كيف ٣ او اضافة او انفعال ٩ ولا يتصوفيه التأثير ولو قال

على

٣ الكيف هو هيئة فى شئ لايقتضى لذاته قسمة ولا نسبة (هدايه)

٩ هو كون الشئ متأثرا عن غيره كانقطاع المنقطع مادام منقطعا (نشر طوالع)

٨ ذهب جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهنى الى أن العلم اضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم وهى المسماة بالتعلق وبعضهم الى انه صفة حقيقية ذات تعلق واما القائلون بالوجود الذهنى من الحكماء وغيرهم فاختلفوا اختلافا ناشئا من أن العلم ليس حاصلا قبل حصول الصورة فى الذهن بداهة واتفاقا وحاصل عنده بداهة واتفاقا والحاصل معه امور ثلاثة الصورة الحاصلة وقبول الذهن لها من المبدأ الفياض واضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم فذهب بعضهم الى ان العلم هو الاول فيكون من مقولة الكيف وبعضهم الى انه الثانى فيكون من مقولة الانفعال وبعضهم الى انه الثالث ٢

على احوال القلوب كما فى الامتحان لكان اظهر (قلبى) خرج به غيره
(داخلة على المبتدأ والخبر ناصبة اياهما) مع انهما بمنزلة اسم واحد
فى الحقيقة كما يجئ دفعا للتحكم (على المفعولية) فيخرج الفعل القلبى الذى
ينصب الواحد كعرف وفهم (نحو علمت ورأيت ووجدت) هذه الثلاثة
للعلم (وزعمت) مشترك بين الظن والعلم (وظننت وخلت وحسبت
هذه الثلاثة للظن (وهب) على وزن دع تقول هب زيدا منطلقا (بمعنى
احسب) زيدا منطلقا على وزن اعلم او اضرب هو (غير متصرف)
لايستعمل منه ماض ولا مستقبل (ولايجوز حذف مفعوليها معا او
احدهما بدون قرينة) او منويا اذ هو لايعلم بدونها او حذف فيفوت المقصود
واما او منسيا فيجوز حذفهما معا كقوله تعالى *هل يستوى الذين يعلمون
والذين لايعلمون* وقال بعضهم لايجوز هذا الحذف ايضا لعدم الفائدة
حينئذ اذ من المعلوم أن الانسان لايخلو عن علم وظن ورده المصنف
رحمه الله بأن هذا انما يفيد نفى الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقى
وههنا ليس كذلك بل نزل المتعدى منزلة اللازم لقصد التعميم فيفيد أن
نفس العلم باى شئ تعلق غير مساو للجهل بل هو خير منه فلو نوقش بأن
العلم فيه بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة على أن قوله الانسان لايخلو
عن علم غير مسلم اذ قد يتنفى العلم عنه بضرب من التجوز فيفيد الخبر بالاثبات
(ومع قرينة كثر حذفهما معا) نحو من يسمع يخل* اى مسموعه صادقا
(وقل حذف احدهما فقط) نحو قوله تعالى *ولا يحسبن الذين يبخلون
بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم* على قراءة الغيبة فان المفعول الاول
فيه محذوف اى لايحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم ونحو قول الشاعر

كأن لم يكن بين اذا كان بعده * تلاق ولكن لا اخال التلاقيا

فان المفعول الثانى محذوف فيه اى كائنا ووجه القلة كونهما
بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به فى الحقيقة مضمون الثانى مضافا الى الاول
فتقدير علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد فحذف احدهما كحذف بعض
اسم واحد بخلاف حذفهما فانه كحذف لفظ واحد وهو كثير وعدم
لزوم كون المؤول بشئ فى حكمه من كل وجه (ومن خصائصها) جمع

٢ فيكون من مقولة الاضافة ٤ واما انه نفس حصول الصورة فى الذهن فلم يقل بها احد منهم كما لايخفى على من تتبع كلامهم والاصح من هذه المذاهب هو الاول (ميرابى الفتح)

٤ اى النسبة المتكررة يعنى أن حصول الصورة الذى هو صفة للصورة يكون سببا لعروض المعنيين المتضايفين للعالم والشئ المعلوم اذ بسببه يعرض للعقل كونه بحيث حصل عنده صورة الشئ ويعرض للشئ المعلوم كونه بحيث حصلت صورته عند العقل وهذان الكونان متضايفان متكافئان ذهنا وخارجا اما تكافؤهما خارجا فظاهر واما ذهنا فلان مفهوم كل من الكونين متضمن للآخر كما أن الكونين اللذين هما معنى الابوة والبنوة اعنى كون الحيوان بحيث خلق من مائه حيوان آخر وكون الحيوان الآخر بحيث خلق من ماء الحيوان الاول متضايفان متكافئان ذهنا وخارجا (كلنبوى)

خصيصة بمعنى الخاصة (جواز الالغاء) والمراد به عدم الوجوب والامتناع اى ابطال عملها لاسة فلال مفعوليها اكلا مامع ضعفها لخفاء اثرها لكونها قلبية (والاعمال) لكونها افعالا مع قطع النظر عن قلبيتها (اذا توسطت بين معموليها) فى الجملة بأن يصح عملها فيهما حال التوسط او التأخر واحترز بهذا القيد عما اذا توسطت بين اسم الفاعل ومعمول كاسمت بمكرم احسب زيد او بين معمولى ان كان زيدا أحسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف أحسب يقوم زيد وبين العاطف والمعطوف نحو جاءنى زيد أحسب عمرو وبين الفعل ومرفوعه كضرب أحسب زيد فان الالغاء واجب فيها كذا فى الامتحان وهو وخاصة أخرى لها غير مذكورة هنا لعدم شيوعها كالجائز وقال الفاضل العصام ان الالغاء فى القسم الاخير غير واجب على المذهب البصرى بل يجوز على ما فى التسهيل واحترز به ايضا على ما فسرناه عن مثل زيد ظنى قائم غالب او زيد قائم ظنى غالب لانه مما يجب فيه الالغاء لان المصدر لا يعمل فيما تقدمه (نحو زيد علمت منطلق) لكن الاعمال اولى حينئذ لان لها حينئذ نوع تقدم لفظى ولها قوة لكونها افعالا فيرجح (او تأخرت عنهما (نحو زيد منطلق علمت) والالغاء حينئذ اولى لعدم التقدم اللفظى رأسا قال الفاضل العصام اعلم أن معنى زيد ظننت قائم هو بعينه معنى ظننت زيدا قائما فهو فى المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لفظا لضعفه لما مر وما قال الرضى ان معناه زيد فى ظنى قائم فالفعل فى معنى الظرف يرده انه لا يصح فى زيد قائم ظنى غالب فانه قال معناه ظنى زيدا قائما غالب انتهى يعنى أن ماذكره الشيخ من التوجيه غير متمش فى مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه فيكون قاصرا بخلاف ماذكره واقول ان ماذكره الشيخ من التوجيه فى هذا المثال لا ينافى توجيها آخر مذكورا قبله لامكان كون معناه زيد قائم فى ظنى الغالب فلعله اشار الى امكان التوجيهين الى احدهما فى احد الموضعين والى الآخر فى الآخر (ومنها) اى ومن خصائصها (جواز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى) تكلما وخطابا وغيبة (نحو

علمنى

٧ واعلم أن كلمة أما موضوعة لمعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فحكيم واما بشر فحكيم ولاستلزام شئ لشئ اى ان ما بعدها شئ يلزمه حكم من الاحكام ومن ثمة قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط استلزام شئ لشئ اى الشرط والجزاء والمعنى الثانى لازم فى جميع مواقع استعمالها والمعنى الاول قد ذهب بعض النحاة الى انه غير لازم بل كثير وذهب بعضهم الى انه لازم فالتزم ذلك التعدد وجعل قوله تعالى (والراسخون فى العلم) بعد قوله (فاما الذين فى قلوبهم زيغ) على معنى واما الراسخون وجعل اما الواقعة فى اوائل الكتب على الاستئناف لكن بعض الفضلاء من النحاة اورد على هذا البعض أن جواز المسكوت على مثل قولك اما زيد فمنطلق يدفع دعوى لزوم التفصيل وأما بيان معنى الشرط فيها فبأن يقال هى حرف بمعنى ان وجب ٨

(علمتنى) وعلمتك عالمه (قائما) ولا يقال ضربتنى بل ضربت نفسى لان المغايرة فى غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحد ازاد والنفس تصريحا وتنبيها على ما عسى أن يغفل عنه بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانسان بحاله اعلم منه بحال غيره فالاتحاد غالب فيها فلا يحتاج الى زيادة النفس للتنبيه عليه كذا فى الامتحان وقال بعض الكمل تنبيها على العدول عن الاصل الغالب وجبرا بالمضاف المشعر بالمغايرة عما فات بخلاف افعال القلوب فان مفعولها فى الحقيقة مضمون الثانى مضافا الى الاول فلا عدول فيها عن الاصل اصلا حتى يحتاج الى التنبيه والجبر واما الوجه المشهور فقد زيفه المصنف رحمه الله فى الامتحان ومن أراد الاطلاع فليرجع اليه (وحمل عدم وفقد فى هذا الجواز على وجه) حمل النقيض او النظير فانهما نظيره فى عدم التأثير فى المفعول نحو عدمتنى وفقدتنى (ومنها) اى من خصائصها (جواز دخول أن) المفتوحة (على مفعوليها) فى الجملة (نحو علمت أن زيدا قائم) قال الفاضل العصام وهو كعلمت قيام زيد لكن الثانى قليل والسر فيه أن مآلهما وان كان واحدا لكن بينهما فرق بأن النسبة التى تعلق بها العلم مفصلة فى الاول فهى احق بالتصديق ومجملة فى الثانى فهى ليست باحق به بل بالتصور وتلك الافعال حينئذ مكتفية بمفعول واحد على مذهب سيبويه لانها حين نصبت المفعولين لا تنصب ايضا عند التحقيق الا مولا واحدا وهو مضمون الجملة واذا وجدته بعينه لا تحتاج الى المفعول الثانى له لا يخفى ولما خفى هذا التحقيق على الاخفش قدر فيها مفعولا ثانيا عاما وجعل التقدير علمت أن زيدا قائم حاصلا وعلمت قيام زيد حاصلا (واما التعليق
٧ بكلمة الاستفهام) الداخلة على الجملة او الجزء الثانى حرفا واسما (او) كلمة (النفى) الداخلة ايضا على الجملة او الجزء الثانى وهى ما ولا وان (اولام الابتداء او) لام (القسم او ان المكسورة اذا دخل فى خبرها لام الابتداء) انما شرط دخول اللام اذ لولاه لفتحت فلم يكن تعليقا ووجه التعليق بالمذكورات انها تقع فى صدر الجملة وضعا فتقتضى بقاء صورتها وهذه الافعال تقتضى تغيرها فوجب التوفيق بينهما

٨ حذف شرطها جملة اما الغرض تخفيف الكلام بحذف الشرط لكثرة الاستعمال واما الغرض معنوى وذلك انهم ارادوا أن يقوم ماهو الملزوم حقيقة فى قصد المتكلم مقام الشرط الذى هو الملزوم فى جميع الكلام اذا اصل اما زيد فقائم ان يكن من شئ فزيد قائم يعنى ان يقع فى الدنيا شئ يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شئ فى الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلابد من حصول شئ فيها ثم لما كان الغرض الكلى من هذه الملازمة بين الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذى هو الشرط اى يكن من شئ واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم فبقى الفاء بين المبتدأ والخبر ايذانا بهذه الملازمة لحصول الغرض الكلى (مفتى زاده)

فروعيت حقوق هذه المذكورات لفظا وحقوق تلك الافعال معنى فهى عاملة معنى والعمل المعنوى كثير فلا تضيع حقوقها من كل وجه (اى ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا لا معنى) تفسير للتعليق وهو مأخوذ من قولهم امرأة معلقة لمفقودة الزوج لا هى ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح فهذه الافعال عند التعليق لا هى عاملة فى اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظى ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوى حتى يجوز العطف على المحل فى نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا واشارة الى الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما أن الالغاء جائز فى الاغلب وقد يجب والتعليق واجب البتة * والثانى أن الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى على احد الاحتمالين الذى صرح به الرضى والتعليق ابطال العمل فى اللفظ فقط (فيعم) خبر للتعليق (هذه الافعال) افعال القلوب (نحو علمت أزيد عندك أم عمرو) اختار هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام وابعدها من الاشتباه لا لانه مال الى ماقاله البعض انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام جوابه نعم او لا فلا يقال علمت أزيد قائم اوهل زيد قائم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا السؤال فكأنه قال علمت جواب هذا الاستفهام المعلوم ٣ هو مضمون الجملة وجواب هذا الاستفهام نعم او لا وشىء منهما ليس بجملة بخلاف جواب أزيد عندك أم عمرو فانه زيد عندى او عمر وعندى فلا بد من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وأم المتصلة لان هذا مردود بانه لا يخفى على كل احد أن جواب أزيد قائم ليس مجرد نعم بل هو توطئة للجواب وجوابه زيد قائم على انه لو مال اليه لقال همزة الاستفهام لا كلمة الاستفهام ثم ان هذا مثال للداخلة على الجملة ومثال الداخلة على الجزء الثانى نحو علمت زيدا من هو وابطال العمل فى الاول بالنظر الى لفظى الجزئين وفى الثانى الى الثانى ولا يجوز تعليقه فيه بالنسبة اليهما كما زعم البعض متمسكا بأن الاستفهام يسرى فى الجملة كلها وان دخل على الجزء الثانى لان هذا منقوض بأن النفى ايضا يسرى فيهما مع انه لا يبطل العمل فى الاول بدخوله على الثانى اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قائما كذا ذكره

الفاضل

٣ والمعلوم عند التفتازانى هو الموجود الخارجى لا الصورة الذهنية كما صرح به فى قسم الكلام من التهذيب (كلنبوى) والمشهور أن المعلوم هو الامر الخارجى كزيد باعتبار وجوده الخارجى لا الصورة العقلية وليس بتحقيق اذ قد يتعلق العلم بالمعدومات فى الخارج كالعنقاء فلو كان المعلوم هو الامر الخارجى لكان العلم بها علما بلا معلوم وهو باطل مستلزم لتحقق احد المتضايفين اعنى العالمية بدون الآخر وهو المعلومية ولهذا اشنعوا على ابى هاشم حيث اثبت علما بلا معلوم بل المعلوم فى التحقيق هو الصورة العقلية ايضا لكنها باعتبار أن قيامها بمطلق الذهن مطلق علم وبذهن زيد علم زيد وبذهن عمرو علم عمرو وهكذا ومع قطع النظر عن ذلك القيام معلوم فالعلم والمعلوم متحدان بالذات مختلفان بهذين الاعتبارين لا باعتبارى الوجودين ٧

الفاضل العصام ٩ (ورأيت ما زيد منطلق) وظننت لا زيد فى الدار ولا عمرو وحسبت ان زيد ذاهب (ووجدت لزيد منطلق) وقوله * ولقد علمت لتأتين منيتى * (وعلمت ان زيد لقائم) يعم (كل فعل قلبى غيرها) اى هذه الافعال (نحو شككت) أزيد قائم (ونسيت) هل زيد حاضر (وتبينت) اين جلوسك (و) يعم (كل فعل يطلب به العلم نحو امتحنت) ما زيد جاهل (وسألت) هل هو حاضر (ومنه) اى من الفعل الذى يطلب به العلم (افعال الحواس الخمس) الظاهرة (كلمست) أهو لين أم خشن (وأبصرت) ما زيد أسود (وسمعت) أن صوته كريه (وشممت) أهو طيب (وذقت) أهو حلو ولما كان المطلوب منها العلم نزلت منزلته فى هذا الحكم (والقسم الثالث) من اقسام المتعدى الى مفعولين (افعال ملحقة بافعال القلوب فى مجرد الدخول على المبتدأ والخبر) ونصبهما على المفعولية (و) فى مجرد (عدم جواز حذفهما معا او حذف احدهما فقط بلا قرينة) لو منويا (و) فى مجرد (قلة حذف احدهما فقط بها) لا فى خصائصها وانما لم يتعرض لكثرة حذفهما بها لانها لعدم اختصاصها بأفعال القلوب لا مدخل لها فى وجه الالحاق (نحو صير وجعل) بمعنى الاعتقاد الباطل كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اى اعتقدوهم اناثا وبمعنى صير كقوله تعالى * فجعلناه هباء منثورا * واما اذا كان بمعنى خلق فلا يكون من هذا القسم ومثال ما حذف احد مفعوليه بجعله زيد أو جعل زيد حقا لمن قال من جعل هذا حقا اى اعتقده اياه (وترك) بمعنى صير نحو قوله تعالى * وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض واما اذا كان بمعنى خلى فلا يكون من هذا القسم (واتخذ) كقوله تعالى * واتخذ الله ابراهيم خليلا * وألفى بمعنى وجد كقوله * وألفى قوله كذبا ومينا * وعد بمعنى الاعتقاد الباطل ايضا كنت اعده فقيرا فبان غنيا وجحا وأرى مجهول أرى ٤ وقال اذا وقع بعد الاستفهام نحو أتقول زيدا ذاهبا وهذه الثلاثة بمعنى الظن كذا ذكره المحققون * وفيه تنبيه على أن افعال القلوب غير منحصرة فيما ذكروا كما زعموا حيث عدوها من السماعى هكذا استفيد مما ذكره المصنف رحمه الله فى بعض تعليقاته فافهم (و) الضرب

٧ الذهنى والخارجى (كلنبوى) فى بحث العلم على شرح الدوانى رحمهما الله تعالى

٩ وجهه أن فيه مخالفة لما نقلناه عن الرضى فى بحث تخفيف المكسورة وان الراجح ما هو المذكور هنا فافهم

٤ اعلم أن ارى بضم الهمزة وكسر الراء فعل مجهول من ارى لكن استعمل بمعنى الفعل المعروف وحقيقة ذلك أن رأى بمعنى ظن متعد الى مفعولين فأرى يصير متعديا الى ثلاثة مفاعيل ويكون معنى ز يدا أرى خالدا عمرا فاضلا أن زيدا جعل خالدا ظانا عمرا فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن خالد عمرا فاضلا فى استعمل أرى فى معنى لازمه (حسن چلبى)

(الثالث) من المتعدى (متعد الى ثلاثة مفاعيل نحو اعلم وارى) وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث ٧ فالاولان هما اصلان فى هذا القسم ولذا خصهما بالذكر واما البواقى فتعديتها اليها لاشتمالها على معنى الاعلام وكثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بالباء قال الله تعالى * انبؤنى باسما هؤلاء * (وهذه) اى الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل (مفعولها الاول) وهو بمنزلة الفاعل فحقه التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثانى اوالثالث اليه مع تأخره كما علمت اباه فاضلا زيدا واعلمت هذا اخته زيدا ٩ (كاول (مفعول) (باب أعطيت) فى كونه مباينا للثانى وفى جواز الاقتصار عليه نحو أعلمت زيدا كاعطيته وفى الاستغناء عنه كاعلمت عمرا فاضلا كاعطيت درهما وفى عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام والنفى واللام فلا يجوز أعلمت ازيد عمرو فاضل لبطلان الصدارة حينئذ فافهم (والاخيران) اى الثانى والثالث (كمفعولى باب علمت) فى كون احدهما عين الآخر وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة حذفهما وقلة حذف احدهما معها وفى جواز دخول ان عليهما وجواز الالغاء اذا توسطت بينهما نحو البركة اعلمنا الله تعالى مع الاكابر او تأخرت عنهما وجواز التعليق بالنسبة اليهما (نحو أعلم زيد عمرا بكرا فاضلا ثم) اى بعد ما علمت انقسام الفعل الى اللازم والمتعدى وانقسام المتعدى الى ثلاثة اضرب الى غير ذلك (اعلم) أن للفعل انقساما آخر وهو (انه لا بد لكل فعل من مرفوع) لما مر (فان تم به كلاما) اى ان صار الفعل بمرفوعه كلاما تاما بأن يصح السكوت عليه بوجود المسند والمسند اليه (ولم يحتج الى غيره) فادته فائدة تامة بدونه (يسمى) الفعل فى الاصطلاح (فعلا تاما) لتمامه بمرفوعه الذى هو كالجزء منه معنى (و) يسمى (مرفوعه فاعلا) لقيام معنى الفعل به فكانه مؤثر معنى فيه وموجد اياه اولوجود التأثير فى اكثره (و) يسمى (منصوبه ان كان متعديا) لان اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر (مفعولا) اى مفعولا به لالتصاق معنى الفعل به ووقوعه عليه (كالافعال السابقة وان احتاج الى معمول منصوب) بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه (يسمى فعلا ناقصا) لعدم تمامه

بمرفوعه

٧ وهذه الافعال الخمسة كثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بواسطة الباء فيقال اخبرتك بقيام زيد واخبرتك بخير قال الله تعالى (أنبئونى باسماء هؤلاء) وقال (أنبئهم باسمائهم) وقال (فلما أنبأهم باسمائهم) فقيل تعديتها الى ثلاثة مفاعيل لتضمنها معنى الاعلام فعلم انها ليست متعدية الى ثلاثة مفاعيل باعتبار معانيها الوضعية بل بسبب التضمن فهى ملحقات بالمتعدى الى ثلاثة (عصام) قوله وكثيرا ما قال الزمخشرى نصب كثيرا فى هذا الموضع على الظرفية مجازا لانه من باب حذف الموصوف واقامة صفته مقامه اى حينا كثيرا والعامل فيه الفعل الذى بعده والتقدير ههنا ويستعمل حينا كثيرا وقال سيبويه هو منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى يستعمل استعمالا كثيرا وما هذه ابهامية (حسن چلبى)

٩ اى علمت زيدا اباه فاضلا وزيدا هندا اخته

بمرفوعه فالوصف بالتمام والنقصان وصف بحال المركب منه ومن المرفوع وقيل لانه مسلوب الدلالة على الحدث فانما يدل على الزمان فعوض عنه الخبر الدال عليه فلم يسكت على مرفوعه ورد بأن التسمية لو كانت لهذا لكانت الافعال المنسلخة عن الزمان جديرة بأن تسمى افعالا ناقصة وجعلها من قبلها * وقال الفاضل العصام لنقصان دلالته لانه لا يدل على معنى بنفسه ٧ لان معناه النسبة بين الاسم والخبر والزمان الذى هو قيد لها وشئ منهما لا يفهم بدونهما ولا يخفى أن النقصان بهذا المعنى استعمالى لا وضعى حتى يلزم كونه حرفا (و) يسمى (مرفوعه اسما له ومنصوبه خبرا له) اشعارا بانحطاطهما عن حكمى الفاعل والمفعول (ولا يدخل) اى الفعل الناقص (الا على المبتدأ والخبر فى الاصل) لان وضعه ليعطى الخبر حكم معناه كالانتقال والاستمرار وغير ذلك وذا لا يحصل الا بالدخول عليهما وينصب الخبر لشبهه بالمفعول به فى توقف تعقل الفعل عليه فهو شبيه بالفعل المتعدى فى اقتضاء معناه شيئين (وهو) اى الفعل الناقص (على قسمين) لقسم (الاول ما لا يدل على معنى المقاربة) اى القرب من الحال (وهو الشائع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص نحو كان) وهو لثبوت خبره لاسمه فى الماضى دائما ٩ نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار (وصار) للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وقدمهما لبساطتهما واصالتهما واغلبية الاول قدمه على الثانى (و) كذا (آل ورجع وحال واستحال) كقوله * ان العداوة تستحيل مودة * (وتحول وارتد) مثل قوله تعالى فارتد بصيرا * وزاد هذه الستة ابن مالك ايضا وفى هذا وما سيأتى من اللواحق تنبيه على ان الافعال الناقصة غير منحصرة فيما ذكر وكما زعم واحيث عدوها من السماعى وقال الفاضل العصام ان صار وما يلحق بها قد تكون تامة متعدية بالى تقول صار الى الفقر (وجاء) قال فى الامتحان بمعنى كان (وقعد اذا كن) اى المذكورات من آل الى قعد (بمعنى صار) ولكونها ملحقة بصار قدمها على السائر وأخر الاخيرين لقلة مجيئهما ناقصين حتى قال الاندلسى

٧ فانها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فمعناها غير مستقل بالمفهومية (سيلوتى على المطول)

٩ من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق

لايتجاوزان الموضعين اللذين استعملهما العرب فيهما وهما قولهم ماجاءت حاجتك ٣ وقعدت كأنها حربة ٧ فكان ابن الحاجب اختاره وقال الفراء يتجاوزانهما المجيء قولهم عند الكيل جاء البر قفيزين فكان المصنف اختاره (واصبح) قدمه لدلالته على اول النهار (وامسى) قدمه لدلالته على ضد مايدل عليه الاول (واضحى) واوقدمه على ماقبله اسكان له وجه لكن عكس لرعاية مناسبة التقابل ٩ ولكن اضحى انسب بمابعده لدلالته على جزء من اوائل النهار الذى يدل عليه مابعده (و) هو (ظل) واذا قدمه على مابعده (و) هو (بات) وقدمه لكونه من الاصول بخلاف مابعده فانه من اللواحق وهذه الخمسة لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها وقدتكون بمعنى صار بلادلالة عليها (وآض وعاد) يقال آض اوعاد زيد من سفره اى رجع (وغدا) يقال غدازيد اى مشى فى وقت الغداة وهو من اول النهار الى الزوال (وراح) يقال راح زيد اى مشى فى وقت الرواح وهو مابعد الزوال الى الليل ولايخفى أن الغالب فى هذه الاربعة كونها تامة وانماتكون ناقصة اذاكانت بمعنى صار فتكون من الملحقات كما صرح به فى الامتحان فينبغى أن تذكر فى جنبه مع سائر ملحقاته لكن يمكن أن يقال أخر الاخيرين لكونهما نظيرى اصبح وأمسى فى كونهما طرفى النهار وأخر الاولين ليكونا فى هذا المحل كالمسافر الذى هو فى صدد الرجوع الى محله على ماهو المناسب لمعناهما الاصلى ولما فرغ من البسائط أراد الشروع فى الماويات فقال (ومازال) من زال يزال فان مامضارعه يزول تام فلايقال لاازول اميرا (ومافتىء بفتح التاء وكسرها) وبالهمزة وقيل بالياء (ومابرح) فى الاصل بمعنى زال عن مكانه (ومافتأ) من الافعال (وماونى) بالياء من ونى فى الامر ينى بالكسر اى ضعف يقال فلان لاينى يفعله اى لايزال يفعله (ومارام) من رام يريم اى برح قال الدمامينى نقلا عن صاحب التسهيل ان الفعلين الاخيرين غريبان لايكادان يعرفهما من النحاة الامن عنى باستقراء الغرائب (كلها) اى كل واحد من المذكورات من مافتىء الى مارام (بمعنى مازال) الاأن مافتىء يختص بالجحد

٣ برفعها على انها اسم جاءت وخبرها ما وقدمت لتضمنها معنى الاستفهام وبنصبها على انها خبرها واسمها ضمير راجع الى ما باعتبار كونها عبارة عن الحاجة اوما نافية والضمير يعود الى مايفهم من المقام ويدل عليه سياق الكلام اى لم تكن هذه على وفق مرادك

٧ اى قول الاعرابى أرهف شفرته اى حدد سكينه لعظيم حتى قعدت اى صارت هذه الشفرة كأنها حربة اى رمح صغير

٥ اى فى زمان يكون الاسم قابلا للخبر فى المعتاد فانه لايفهم من قولهم مازال زيد اميرا انه كان كذلك فى اول وجوده بل فى زمان يمكن فيه الامارة له وهو وقت البلوغ الذى يمكن القيام بها فيه وانما تفيد هذه الافعال الاثبات مع انها للنفى لان ما للنفى والنفى اذا دخل على النفى افاد الاثبات وانما يفيد استمرارا لاثبات لان تقييد نفى الشىء سواء كان ذلك ٦

على مافى مختار الصحاح وهو لدوام خبره لاسمه مذقبله ٥ فمعنى مازال زيد عالما مثلا دوام العلم له مذ زمان البلوغ او المراهقة فلا يضر انتفاؤه فى اوائل زمان الصبا لعدم امكان القبول ولزمه النفى فى كونه ناقصا (ومادام) لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بأن جعلت تلك المدة ظرف زمان لان مافيها مصدرية وتقدير الزمان قبل المصادر كثير كما فى آتيك خفوق النجم ولذا احتاج الى كلام قبله لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف غير مستقل بالافادة كاجلس مادام زيد جالسا (وليس) لنفى مضمون الجملة حالا ومطلقا وأخره مع اصالته وبساطته لعدم كماله فى الفعلية لشبهه بالحرف فى الصورة وعدم التصرف (وقد يتضمن الفعل التام معنى صار) اى يدل عليه مع دلالته على معناه الاصلى ولذا لم يقل وقد يكون بمعنى صار (فيصير) ذلك الفعل التام بسبب هذا التضمن (ناقصا) محتاجا الى خبر منصوب ويكون معناه الاصلى حالا اوخبرا بعد خبر او وصفا لهذا الخبر فى المآل للتأكيد والمبالغة كما فى قوله تعالى * تلك عشرة كاملة * كما يشير اليه فى تفسير المثال وقد يكون خبرا مضافا الى المنصوب المذكور بعده كما اشار اليه الرضى فى قوله تعالى * فتمثل لها بشرا سويا * حيث مثل به ايضا للتضمن وفسر بقوله اى صار مثل بشر فلا وجه لتخصيص الفاضل العصام بكونه حالا وانكار كونه وصفا وسكوته عن الاحتمالين الآخرين مع صحة المعنى فى كل منهما وليس المراد بهذا التضمن الذى سبق ذكره اذا المتعلق وهو المنصوب المذكور بعده هنا ليس باجنبى للفعل التام كما لايخفى على ذوى الافهام وقد لايعتبر هذا التضمن فيبقى تاما فيكون المنصوب بعده حالا فى الاغلب وقد يحتمل أن يكون حالا وتمييزا ومفعولا له كما صرح به البيضاوى فى قوله تعالى * وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا * (نحو تم التسعة بهذا عشرة اى صار عشرة تامة) مأخوذ من تم باعتبار معناه الاصلى (وكمل زيد عالما اى صار عالما كاملا وغير ذلك) مثل عدل زيد اميرا اى صار اميرا عادلا (ويجوز تقديم اخبارها) اى هذه الافعال الناقصة (على انفسها الا) تقديم خبر (ما) اى فعل ناقص (فى اوله) لفظ (ما) من مازال الى مادام

٦ الشىء اثباتا او نفيا بزمان يوجب أن يعم ذلك النفى فى جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فان تقييد اثبات الشىء بزمان لايوجب عموم الاثبات فى جميع ذلك الزمان ألاترى انك اذا قلت ضرب كفى فى صدق هذا القول وقوع الضرب فى جزء من اجزاء الزمان الماضى بخلاف ما اذا قلت ما ضرب فانه يفيد استغراق نفى الضرب فى جميع اجزاء الزمان الماضى (سيد عبد الله)

٩ ثم ان المتقابلين على اربعة اوجه لانهما ان كانا وجوديين وامكن تعقل احدهما بالذهول عن الآخر فهما ضدان كالسواد والبياض وفسر السيد الشريف الوجوديين فى حاشية الاصفهانى بقوله اى لايكون السلب جزأ لاحدهما اقول فالمراد من العدمى حينئذ فيما يأتى مايكون السلب جزأ من مفهومه ثم اقول الوجودى بهذا المعنى اعم من أن يكون موجودا فى الخارج ومن ان يكون امرا ٧

أما اذا دخل ما وان على سائر الافعال الناقصة فانه وان لم يجوز التقديم عليه معهما لكن يجوز بالفصل بينه وبينهما نحو ما قائما وان قائما كان زيد واما فى هذا الافعال فلا يجوز الفصل بينها وبينهما لشدة امتزاجها معهما وكونها بمنزلة افعال مثبتة حتى يجوز التقديم بالفصل (فلا يجوز نحو قائما مازال زيد) ولا نحو اجلس جالسا مادام زيد لانها اما نافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها او مصدرية وسيجى أن معمول المصدر لا يتقدم عليه (كذا) لا يجوز التقديم (ان بدل ما بان النافية) فانها كما فى اقتضاء الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب بها كما على ما صرح به الدمامينى فى شرح التسهيل نقلا عن ابن قاسم وهذا يوافق كلامه فى بحث ما ضمر عامله على شريطة التفسير فى الامتحان واما كلامه فى بحث الافعال الناقصة من أن العمدة فى اقتضاء ما صدر الكلام خاصية فيها لا مجرد كونها للنفى ألا يرى أن لم ولما وان ولا على الاصح لا تقتضى الصدارة وان كانت للنفى فيدل على انه جرى فى هذا الرسالة على غير الاصح (واما ان بدل بلم) لم يذكر لما لانفهام حكمه بالمقايسة على لم (وان فيجوز نحو قائما لم يزل) او لما يزل اولن يزال (زيد) اما فى لم ولما فلانهما لامتزاجهما بالفعل حتى يغيران معناه الى الماضى صارا كالجزء منه وكانهما خرجا عن كونهما حرفى نفى فانعزلا عن اقتضاء الصدارة واما فى ان فللحمل على سوف الذى لا يمنع تقديم معمول مدخوله عليه حمل النقيض على النقيض كذا فى الرضى وبقى لا مهملا قال الدمامينى ينبغى أن يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم لما مر من الدليل وقال الرضى لا صدارة له لانه لكثرته فى الكلام حتى انه يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال وأبدا أن لا يخرج صار مبتذلا منعزلا عن منصب الصدارة وأما تقديم اخبارها على اسمائها ففيهم فى بحث المعمل المنصوب من قوله وامره كامر خبر المبتدأ (والقسم الثانى من القسمين (ما) اى فعل ناقص (يدل على معنى القرب) من الحال خرج به الناقص المتعارف وهذا حد جامع ومانع واما كون ذلك مرجوا كما فى عسى او مجزوما كما فى كاد او مشروعا فى صاحبه فخارج

٧ اعتبار يا كالاضافات مثل الابوة والبنا وقوالذا انقسم الوجودى ههنا الى المضافين ايضا مع انهما ليسا بموجودين فى الخارج ثم المفهوم من شرح المواقف أن للمتضادين شرطا آخر وهو أن يكونا موجودين فى الخارج لانه نفى التضاد عن الحسن والقبح والحل والحرمة فى الافعال وقال فانها صفات اعتبارية راجعة عندنا الى موافقة الشرع ومخالفته فلا تضاد بينهما لان المتضادين لابد أن يكونا معنيين موجودين ثم قال اعلم أن كل ما لا يرجع الى الصفات الموجودة كالاضافات والاعتبارات فان العقل لا يوجب فيه تضادا وان لم يمكن تعقل احدهما بالذهول عن الآخر فهما مضافان كالابوة والبنوة وان كان احدهما وجوديا والآخر عدميا فان اعتبر كون موضوع العدمى مستعدا فى وقت اتصافه بالعدمى للاتصاف بالوجودى بحسب شخصه اى شخص ٣

عن الحد ووظيفة لغوية ولذا لم يتعرض لها كما تعرض ابن الحاجب (ويسمى افعال المقاربة) لدلالتها عليها (ولا تكون اخبارها) اى خبر كل منها (الا فعلا مضارعا) لا اسما ولا ماضيا بالاستقراء وذلك لما مر من انها تدل على القرب من الحال مرجوا او مجزوما او مشروعا فى صاحبه وهى تقتضى كون خبرها ما يدل على الاستقبال والحال ويصلح لان يدخل عليه ما يدل على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون الا مضارعا (نحو عسى وخبره الفعل المضارع مع أن) الدالة على الرجاء والاستقبال توضيحا وتأكيد للرجاء الذى فيه زمانا او استعمالا (غالبا نحو عسى) حال (زيد أن يخرج) او ذا أن يخرج ليصح الحمل فان أن يخرج خبر لعسى بتضمينه معنى كان على ما اختاره المتأخرون فكانه قيل يرجى حال زيد كائنا ذا أن يخرج او زيد كائنا ذا أن يخرج وفيه من المبالغة فى القرب ما لا يخفى * وقال الفاضل العصام ولو ضمن معنى صار لكان احسن وقيل ليس بخبر لعدم صحة الحمل وتقدير المضاف تكلف بل شبيه بالمفعول لان المعنى الاصلى قارب زيد أن يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع والرجاء والمفعولية وان لم تبق حينئذ لكنه نصب لشبهه بالمفعول الذى كان قبل النقل وعلى هذا عسى تامة * ورده الفاضل العصام بأن القرب مستفاد من الرجاء وليس بمعنى لعسى فضلا عن كونه اصليا وقال الكوفية أن يخرج بدل اشتمال فالمعنى يرجى زيد خروجه فعسى حينئذ تامة وارتضاه الرضى لان فيه اجمالا وتفصيلا (وقد يحذف أن) من خبره تشبيها له بكاد فلا يحتاج الى محذوف لصحة الحمل بدونه (وقد تكون تامة بأن مع المضارع) بمعنى قرب بأن يقتصر على المرفوع الذى كان خبرا منصوبا فى الاستعمال الاول وهو ان مع المضارع ويجعل فاعلا له (نحو عسى أن يخرج زيد) ويحتمل أن تكون على هذا الاستعمال ايضا ناقصة لكن استغنى عن الخبر وهو حاصل لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما فى علمت أن زيدا قائم * ولما كان فى هذا نوع تكلف اقتصر فى هذه الرسالة على الاول وان بين الثانى ايضا فى الامتحان وقال الشيخ الرضى ويحتمل أن يكون هذا من باب التنازع

٣ الموضوع فهما العدم والملكة المشهورتان كالكوسج فان الكوسجية عدم اللحية عمن من شأنه فى ذلك الوقت أن يكون ملتحيا ولا يقال الكوسج الامرد الذى ليس من شأنه اللحية فى ذلك الوقت وان اعتبر قبول الموضوع واستعداده للوجودى اعم مما ذكر اولا فهو العدم والملكة الحقيقيان وذلك بأن اعتبر قبوله له بحسب شخصه لكن بقيد قبوله بكونه فى ذلك الوقت ليعم مثل عدم اللحية من الامرد او اعتبر قبوله له اعم من قبوله له بحسب شخصه كما سبق ومن قبوله له بحسب نوعه اى نوع الموضوع ليعم مثل عدم اللحية عن المرأة فان نوع المرأة انسان وهو قابل للحية باعتبار تحققه فى ضمن الرجل ومن قبوله له بحسب جنسه القريب ليعم مثل عدم البصر بالنسبة الى العقرب فان جنسه القريب اعنى الحيوان قابل البصر باعتبار تحققه فى ضمن الانسان مثلا ومن قبوله له بحسب جنسه البعيد ليعم ٨

وقال الفاضل العصام ويحتمل أن يكون من تقديم الخبر على الاسم وذا يجوز في هذا الباب كما سيجيء (وكاد) في الاصل بمعنى قرب لكن لا يستعمل على هذا الاصل اصلا (وخبره غالبا مضارع بلا أن) لدلالته على الجزم فلا تناسبه أن الدالة على الرجاء* قال الفاضل الجامي لدلالة أن على الاستقبال المنافي للحال ورده المصنف رحمه الله بأن كاد لا يدل على الحال ولأن على الاستقبال البعيد حتى يتنافيا ولو تم هذا لما استوى الاستعمالان في اوشك مع كونه من القسم الثالث الذي هو اقرب الى الحال من كاد (نحو كاد زيد يخرج وقد يكون مع أن) تشبيها له بعسى نحو كاد زيد أن يخرج (وكرب) بفتح الراء وكسرها والاول افصح ذكره الدماميني بمعنى قرب في الاصل يقال كربت الشمس اذا دنت من الغروب (وهو مثل كاد في وجهيه) اى في كون خبره بلا أن وبها (وهلهل) بمعنى قارب فينبغي أن يكون ككرب مثل كاد في وجهيه لكنه لدلالته على المبالغة في القرب ألحق بالافعال الدالة على الشروع فالتزم كون خبره بلا أن (وطفق) بكسر الفاء وفتحها بمعنى شرع في الاصل يقال طفق في الفعل اذا شرع فيه (واخذ) بفتح العين في الاصل بمعنى شرع يقال اخذ فيه اى شرع (وانشا) بالهمزتين في الاصل بمعنى اوجد (واقبل) يقال اقبل عليه (وهب) على وزن رد* قال الدماميني هي غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر

هببت ألوم القلب في طاعة الهوى * فلج كأني كنت باللوم اغريه

(وجعل) في الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى * وجعل الظلمات والنور * (وعلق) بكسر اللام قال الدماميني وهي ايضا غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر اراك علقت تظلم من اجرنا * وظلم الجار اذلال المجير ثم استعمل كل منها استعمال كاد لتضمنه معناه فصار ناقصا (واخبارها) اى خبر كل منها (الفعل المضارع بلا أن) لمثل مامر (واوشك) في الاصل بمعنى اسرع وهو يناسب القرب (وهو يستعمل استعمال عسى) يعني يستعمل بأن تاما وناقصا يقال اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد اذ قد يستعمل في الطمع (و) استعمال (كاد) اى يستعمل بلا ان لانه قد

٨ مثل عدم الحركة الارادية للجبل فان جنسه البعيد اعني الجسم الذي هو فوق الجماد قابل للحركة الارادية باعتبار تحققه في ضمن الحيوان وان لم يعتبر في العدمي كون الموضوع مستعدا للاتصاف بالامر الوجودي اصلا فهما الايجاب والسلب وهما امران عقليان واردان على ما في العقل من النسبة ولا وجود لهما في الخارج والسلب اعم من أن لا يوجد موضوعه ومن أن يوجد ولكن لا يكون مستعدا للامر الوجودي ومن أن يكون مستعدا له لكن لم يعتبر استعداده فيه اى في السلب (نشر طوالع)

وان أردت أن تعرف الفرق بين التضاد المشهوري والحقيقي فاعلم انه ذكر في شرح المواقف أن الضدين هما متقابلان ليس احدهما سلبا للآخر ولا يتوقف تعقل كل منهما على صاحبه وهما بهذا المعنى يسميان ضدين مشهورين وقد يشترط ٤

يستعمل في الجزم (ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة على انفسها) وان جاز تقديمها على اسمائها لانها لعدم تصرفها ضعيفة بالنسبة الى المتصرف فبالنظر الى هذا لا تقدم اخبارها على انفسها ولكونها افعالا لها قوة بالنسبة الى الحرف وبالنظر الى هذا جاز تقديمها على اسمائها وان لم يجز هذا في الحرف (و) القياسي (الثاني) من التسعة (اسم الفاعل) قدمه لكونه مشتقا من المعلوم وعاملا في الفاعل ومجيئه من المتعدي واللازم بخلاف اسم المفعول ولما كانت الاسماء المتصلة بالافعال مبينة في كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها وكان البحث عنها من حيث الصيغة من مباحث الصرف ومن حيث العمل من مباحث النحو ترك تعريفاتها وان كانت من المبادي كالتعريفات المذكورة والبحث عن الصيغة كما تركهما البيضاوي مخالفا لابن الحاجب فقال (فهو يعمل عمل فعله المعلوم) لازما ومتعديا لاشتقاقه منه (والثالث) من التسعة (اسم المفعول) قدمه على الصفة المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة في الفاعل لموافقته لاسم الفاعل في الشرط ولانه قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل بخلافها (فهو يعمل عمل فعله المجهول) لاشتقاقه منه (وشرط عملهما في الفاعل) اصلا ونائبا (المنفصل) بارزا او مضمرا لان المتصل مستترفيهما داخل تحت تصرفهما او انه اعتباري محض لا يظهر فيه اثر العامل بل هو ايضا اعتباري محض فلا يتوقف عملهما فيه على وجود ما يقويهما فيه ولا على عدم ما يبعدهما عن المشابهة بالفعل بخلاف المنفصل فانه لثبوته واستقلاله يتوقف عملهما فيه على وجود المقوي وعدم المبعد عنها واما البارز المتصل فيختص بالفعل (والمفعول به) الصريح لانه معمول قوي حتى لا يعمل فيه من الافعال الا المتعدي فلا يعملان فيه الا بالمقوي وعدم المبعد واما في غيرهما من المعمولات فلا يحتاج فيه الى الشرط اما الظرف فمع كونه معمولا ضعيفا يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى * ما انت بنعمة ربك بمجنون* ٩ كالجسم للعامل لعدم خلو مدلوله عن زمان ما او مكان ما في الاغلب وكذا المفعول المطلق لكونه ملابسا بمعناه دائما واما المفعول له

٤ الضدين أن يكون بينهما غاية الخلاف والبعد كالسواد والبياض فانهما متخالفان متباعدان في الغاية دون الحمرة والصفرة اذ ليس بينهما ولا بين احديهما وبين السواد والبياض ذلك الخلاف والتباعد فيسمى مثل الحمرة والصفرة على ذلك الاشتراط بالمتباعدين والضدان بهذا المعنى يسميان بالحقيقيين وهو اخص من المشهوري والمذكور فيما سبق في تقسيم المتقابلين هو الضدان المشهوربان (نشر طوالع)

٩ فان الظرف فيه متعلق بمعنى النفي مع كونه في غاية البعد من العمل اى انتفى بنعمته ورحمته منك الجنون ولا يجوز تعلقه بمجنون لفساد المعنى (من السروري)

فان كان مجرورا فكالظرف وان كان منصوبا فكالمفعول المطلق كما يجيء
واما المفعول معه فصاحب لمعمول فيكون فى حكمه (أن لايكونا مصغرين
نحو ضويرب ومضيريب) لان التصغير بمنزلة الصفة والموصوف لان
ضويربا مثلا بمنزلة ضارب صغيرا وحقير (ولاموصوفين نحو جاءنى
ضارب شديد) اذ بالصفة يصيران مسندا اليهما فيبعدان عن المشابهة
بالفعل لانه لايكون مسندا اليه لما مر انه مختص بالاسم ولو قدم هذا على
الاول لكان اولى كما لايخفى لكن اخره لئلا ينفصل عن قوله (وان وصفا
بعد العمل لم يضر ٩ عملهما السابق) لحصوله بلا مانع عن الشبه
ولو قدم هذا ايضا لطال الفصل (نحو جاءنى رجل ضارب غلامه شديد
ثم ان كانا باللام) اى لام التعريف صورة (لايشترط لعملهما غير ماذكر)
من عدم التصغير والموصوفية لان كلا منهما حينئذ فعل مغير الى صيغة
الاسم لكراهتهم ادخال اللام على الفعل لكونها فى صورة حرف التعريف
(نحو الضارب) اى الذى ضرب (غلامه عمرا أمس عندنا وان كانا
مجردين) منها (يشترط) معه (الاعتماد على المبتدأ) ولو بعد الناسخ
نحو كان زيد ضاربا عمرا (او الموصوف) كجاء رجل ضارب عمرا
(او ذى الحال نحو جاءنى زيد راكبا غلامه او الاستفهام) ٧ حرفا او اسما
(نحو أقائم الزيدان) وهل ضارب زيدا اخواه وما صانع البكران
(او النفى) حرفا كما وان او اسما كغير او فعلا كليس (نحو ما قائم الزيدان)
وغير قائم الزيدان وليس ضارب البكران عمرا ووجه الاشتراط تأكيد
المناسبة للفعل فاقتضاؤهما اما اقتضاه الفعل وذلك لان الواقع بعد المبتدأ
لايكون مخبرا عنه فيكون كالفعل فتزداد المناسبة والصفة والحال كالخبر
فى المآل والاستفهام والنفى لتعلقهما بالحكم دون الذات اولى بالفعل
فالواقع بعدهما كالواقع موقعه (و يشترط) مع الشروط المذكورة
(فى نصبهما المفعول به) اذا كان اسم الفاعل من المتعدى ولو الى واحد
واسم المفعول ولو الى اثنين ورفع الاول على النيابة (الدلالة على الحال)
تحقيقا كزيد ضارب عمرا او حكاية بأن يقدر المتكلم نفسه موجودا
فى ذلك الزمان الماضى او الزمان المذكور موجودا الآن كقوله تعالى

٩ فاعل يضر راجع الى الوصف المفهوم من وصفا من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى

٧ او النداء نحو ياطالعا جبلا وهذا عند ابن مالك واعترض عليه ابنه وابن هشام بأنه ليس كالاستفهام والنفى فى التقريب من الفعل لان حرف النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقالا اعتمد فى مثله على الموصوف المقدر وهذا ما اختاره ابن الحاجب واقول نصرة لابن مالك ان حرف النداء قائم مقام أدعو فهذا يكفى فى التقريب ولو اجيز الاعتماد على الموصوف المقدر للغا شرط الاعتماد اذ لابد لكل صفة من صاحب تجرى عليه ملفوظا او مقدرا ولم يذكر الموصول لان المراد به هنا اللام فقط اذ الصفة لاتقع صلة الا لها وسنذكره فلو ذكره هنا لزم التكرار (امتحان الاذكياء)

وكلهم

* وكلبهم باسط ذراعيه * (او الاستقبال) تحقيقا كزيد ضارب عمرا غدا
ووجه الاشتراط حصول ٨ كمال القوة للتمكن على العمل فى المعمول القوى
(وتثنيتهما وجمعهما) صحيحا او مكسرا (كمفردهما) فى العمل
والاشتراط أما التثنية والجمع الصحيح فظاهر لبقاء صيغة المفرد ٩ واما
المكسر فمحمول على المفرد لكونه فرعه (وكذا) اى كالمذكور من
اسم الفاعل المفعول فى العمل والاشتراط وفى كون تثنيتهما وجمعهما
كمفردهما فيهما (ثلاثة اوزان من مبالغة الفاعل فعال وفعول ومفعال)
وزاد سيبويه فعيلا وفعلا بكسر العين وضمها كحذر (و) لكن (لايشترط
فى عمل هذه الثلاثة) فى المفعول به (معنى الحال والاستقبال لان الغرض
من هذا الاشتراط فيهما اتمام المشابهة بالفعل لعدم دلالتهما على الحدث
الفعلى قصدا ٤ بخلافها ٣ هذا مذهب البصرية وقال الكوفية
انها لاتعمل لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعدها منصوب
فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بأن المبالغة جابرة لما فات
من المشابهة اللفظية ورده الفاضل العصام بأنها كالزيادة التفضيلية
تجعل الاسم بعيدا عن المشابهة بالفعل فكيف تكون جابرة واجاب
عنه المصنف رحمه الله بأن الاصل فى أفعل التفضيل الزيادة على الغير
فلاحظة الغير هى التى بعدته عن المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة
فى الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد وبعض الكمل بانه يدل على
معنى الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل على التجدد والانصرام
كالفعل على ما هو الاصل فيه فتلك الدلالة هى التى بعدته عنها لا الزيادة
(والرابع) من النصبة (الصفة المشبهة) باسم الفاعل من حيث انها
تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون لما قام به الفعل وقدمها على
اسم التفضيل لكونها عاملة فى الفاعل الظاهر بخلافه فانه لايعمل فيه
فى غير مسئلة الكحل واذا تحققت المشابهة به ٧ (فهى تعمل عمل فعلها)
كذلك بل تزيد عليه لانها تنصب عند البصرية لا فعلها كما ذكره
فى الامتحان (بالشروط المعتبرة فى اسم الفاعل) من عدم التصغير
والموصوفية ومن الاعتماد على ما سبق ومن معنى الحال والاستقبال

٨ تمام المشابهة بالموافقة معنى كما كانت لفظا

٩ التى بها يشابه اسم الفاعل والمفعول المضارع

٤ بل تبعا وانما يدل لان قصدا على الذات فلابد من التقوية بالدلالة على زمان فعل يوازنه

٣ فانها تدل عليه قصدا اذ المبالغة انما تكون فى الحدث دون الذات فافهم

٧ اشارة الى أن الفاء فاء الفصيحة وهى ما افصحت عن شرط مقدر وقيل ما افصحت عن مقدر مطلقا شرطا كان او غيره والشارح قدر الشرط جريا على القول المشهور (حسن مصرى فى قول المصنف فوجب رتبها)

(غيرمعنى الحال والاستقبال فانه) اى فانه معنى الحال والاستقبال
(لايشترط فى عملها) اى فى نصب معمولها تشبيها بالمفعول لكونها بمعنى
الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضى الزمان (نحو زيد حسن وجهه
والخامس اسم التفضيل) قدمه على المصدر مع كونه عاملا فى الظاهر مطلقا
والمفعول لمناسبته لما سبق فى كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة فى وضعه
وبه تحصل القوة فى العمل واذا قدم عليه ما سبق مع كونه اصل المشتقات
ولذا عكس ابن الحاجب ولايخفى أن ترتيب المصنف رحمه الله أنسب
بمرامه (وهو) اضعفه ٩ (لاينصب المفعول به) القوى (بالاتفاق) واما
مثل قوله تعالى * هو اعلم من يضل * فيقدر فيه فعل ناصب كيعلم
(ولايرفع الفاعل الظاهر) لقوته باستقلاله (الا اذا صار بمعنى الفعل ٧
بان يكون) اسم التفضيل فى المعنى وفى نفس الامر (وصفا) حقيقيا ٣
(لمتعلق) بكسر اللام وهو الكحل فى المثال (ما) اى شئ وهو رجلا
فى المثال (جرى اسم التفضيل فى اللفظ (عليه) اى على ذلك الشئ بأن
يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا منه ليعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق به
فيتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم
الفاعل ولذا لايعملان فى مظهر بعدهما ان لم يكن من متعلقات
ما جريا عليه بخلافه فانه يعمل فيه مطلقا مثل زيد ضارب عمرا حال
كون ذلك المتعلق (مفضلا باعتبار التعلق) اى تعلقه بما جرى عليه
(على نفسه) اى نفس المتعلق (باعتبار غيره) اى باعتبار تعلقه بغير
ما جرى عليه وهو زيد فى المثال بأن يكون او حال كونه او تفضيلا
(منفيا) يعنى أن المتعلق لابد أن يكون مشتركا بين ذلك المجرى عليه
وبين غيره الذى يذكر بعد من التفضيلية ليكون مطلقا وواحدا بالذات
ومختلفا باعتبار القيدين فيخرج اسم التفضيل عما هو اصل فيه وهو
التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه فيستعد للخروج عن
المعنى التفضيلى ثم يخرج عنه بالكلية بالنفى لتوجهه الى القيد فتنتفى الزيادة
ويبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى حسن فى المثال فتفهم الزيادة
فى المفضل عليه عرفا لان المساواة يأباها مقام المدح مع انه اولم يعمل

حينئذ

٩ بسبب خروجه عن معنى الفعل بملاحظة الغير فى معناه لا لدلالته على معنى الزيادة لانه مقو كمعنى المبالغة فى مبالغة الفاعل على ما عرفت (فتح الاسرار)

٩ بالبعد عن المشابهة بالدلالة على الثبوت والزيادة على الغير

٧ بمعنى الفعل بأن لايدل على الزيادة على الغير (فتح الاسرار)

٣ والعجب كل العجب من الشارح الاول حيث قال وصفا سببيا تقليدا للفاضل الجامى ولم يدر انه انما يصلح لشرح كلام ابن الحاجب دون المصنف رحمه الله كما لايخفى على الناظر المتأمل بأدنى تأمل

٨ منفيا خبر بعد خبر ليكون او حال من ضميره او مفعول مطلق لمفضلا اى تفضيلا منفيا اى لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثانى مفضولا بل هو باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول مفضول بحسب العرف ٣

حينئذ بل رفع اسم التفضيل على الخبرية وما بعده على الابتداء يلزم
الفصل بينه وبين معموله بأجنبى وهو المبتدأ ولو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا
(نحو ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد) معناه ما رأيت
رجلا حسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد بل حسن الكحل فى عين
زيد فوق حسنه فى عين غيره على ما هو المفهوم عرفا فالكحل مفضل عليه
مفروضا فى عين غير زيد ومفضل مفروضا فى عينه ولولا النفى لكان
الامر على العكس كما لايخفى (ويعمل فى غيرهما) اى فى غير المفعول به
والفاعل الظاهر من مستكن فانه لاعتباريته لايكاد يأبى عن عمل عامل
هو مستتر تحته ولو ضعيفا ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له
وغير ذلك لما مر * قال الفاضل العصام ويعمل بلام التقوية فى المفعول به
ايضا نحو انا اضرب منك لزيد واذا تعدى لاول مفعولين بلام التقوية
يبقى الثانى منصوبا بفعله المقدر عند البصريين نحو انا اكسى منك
لزيد الثياب اى اكسوه الثياب انتهى واذا ثبت عمله فيما ذكر فلاوجه
لاسقاطه فى العامل القياسى كما اسقط الشيخ عبد القاهر ومن تبعه
(والسادس) من التسعة (المصدر) وهو اسم الحدث الجارى على الفعل
ويعمل عمل فعله المشتق هو منه ولهذه المناسبة قدم على المضاف
(وشرط عمله فى الفاعل والمفعول به) الصريح لان العمل انما يكون
بالاقتضاء وهو لايقتضى الفاعل فضلا ٨ عن المفعول به لكون النسبة
اليه غير معتبرة فى وضعه ٥ فهما اجنبيان منه فيجتنبان عن العمل فيهما واما
فى غيرهما فيعمل بلا شرط لما مر (أن لايكون مصغرا ولا موصوفا)
قبل العمل لما مر أن الوصف بعده لايضر العمل السابق وذلك لانه
انما يعمل لكونه مقدرا بأن مع الفعل مع مناسبة الاشتقاق والمصغر
والموصوف لايقدران بهما اذ الفعل لايصغر ولا يوصف ومجرد المناسبة
لايكفى فى العمل فيهما فلا يقال أعجبنى ضربيك زيدا وضرب شديد
زيد عمرا (ولا مقترنا) بدال (الحال) لانه لايؤول بأن مع الفعل لان
المضارع اذا دخل عليه أن خلص للاستقبال ولا احتمال ٩ فى الماضى
للحال فلا يقال ضربك زيدا الآن (ولا معرفا باللام) لعدم جريان التأويل

٣ وذلك لانه اذا كان فى الكلام قيد فالفائدة تدور عليه فهنا المعنى التفضيلى وهو الزيادة على الغير قيد والكلام منفى فالنفى يتوجه اليه وينفيه ويبقى اصل الحسن فى المثال (فتح الاسرار)

٥ فلابد له من صحة تأويل بما اعتبرت النسبة فى وضعه ليحصل له قوة يتمكن بها من العمل فيهما مع الاجتناب وهى انما تكون بوجود هذه الشرائط كما يجئ ٧

٦ فانه اذا دخل عليه أن يبقى على الماضى وأن يفيد مجرد المصدرية ٧

٨ قوله فضلا الخ معناه لايقتضى الفاعل ولا المفعول به وعدم اقتضائه للمفعول به اولى بالانتفاء فكأنه قال لايقتضى الفاعل فكيف يقتضى المفعول وانتصابه على المصدر والتقدير فقد اقتضاء الفاعل فقدا فضل عن اقتضاء المفعول هكذا يستفاد من المصباح ونقل فيه عن قطب الدين الشيرازى فى شرح المفتاح ما نصه اعلم أن فضلا يستعمل فى

موضع ٩

المذكور فيه لاختصاص اللام بالاسم (عند الاكثر) قيد للكل
واما عند البعض فيجوز عمله فيهما بدون هذه الشروط اذ المأوّل بشئ
لايلزمه أن يكون فى حكمه من كل وجه ومنهم من قال ان المقترن بالحال
مقدر بما مع المضارع فحينئذ لاحاجة الى هذا الجواب لكن المرضى
عند الرضى كونه مقدرا بأن مع المضارع لكونها اشهر واكثر استعمالا
فحينئذ يحتاج الى ماذكر من الجواب فيصح عند ذلك البعض عمله فيهما
فيماذكرنا من الامثلة ومثال عمل المعرف كقول الشاعر
لقد علمت اولى المغيره اننى * كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا
فان مسمعا مفعول الضرب عنده واما عند غيره فيحتمل أن يكون مفعول
كررت ٤ او بدلا من مفعول علمت وهو قوله اولى المغيرة اى مقدم تلك الطائفة
وعميدهم قاله بعض الكمل وقوله مفعول كررت بالتخفيف على الحذف
والايصال اى صلت وحملت على مسمع وفيه أن حذف على قليل ليس
للقياس اليه سبيل كما صرح به الشيخ عبد القاهر نقلا عن الفارسى فالوجه
أن يجعل منزلا منزلة اللازم للمبالغة والتأكيد او مفعوله محذوفا للضرورة
اى او جدت الكرة والحملة او حملت على الاعداء وقوله او بدلا اى بدل
البعض من الكل وقوله وهو اولى المغيرة اى علمت انا مسمعا منها عاجزا
عن المقاومة على حذف المفعول الثانى بقرينة العرف او عرفت
أنا حالهم حال مسمع منهم من العجز عنها وقوله اى مقدم تلك الطائفة
اى الطائفة الاولى من الجماعة المغيرة وقوله وعميدهم عطف تفسير له
واشارة الى وجه صحة كونه بدل البعض بلا ضمير فافهم فعلى هذا يكون
قوله اننى بالكسر استئنافا كأنه قيل ماعملت معه بعد العلم به فأجاب اننى
كررت عليه فاذا علم حال من هو عميدهم ومعتمدهم علم حال من سواهم
بالطريق الاولى ويحتمل أن يكون مفعول الضرب على نزع الخافض
وفيه مامر وأن يكون مفعولا لفعل مقدر وهو أعنى فالتقدير فلم انكل
عن الضرب لشخص أعنى مسمعا او لمصدر آخر منون تقديره عن الضرب
ضرب مسمعا اى هو ضرب وقال بعض الفضلاء ان اولى المغيرة فاعل
علمت على صيغة الغيبة فالشاعر يصف نفسه بالشجاعة على وجه

التأكيد

٩ يستبعد فيه الادنى
ويراد به استحالة مافوقه
وهذا يقع بين كلامين
متغايرى المعنى واكثر
استعماله أن يجئ بعد نفى
لم ذكر عن شيخه ابى حيان
الاندلسى انه قال لم اظفر
بتلى على أن مثل هذا
التركيب من كلام العرب
اه مصححه

قوله اولى المغيرة بضم الهمزة
مؤنث اول اى مقدمة
الجماعة المغيرة اسم فاعل من
اغار على العدو

قوله فلم انكل اى لم ارجع
ولم اعجز عن ضرب مسمع
بسيفى

٤ اى كررت مسمعا فلم انكل
عن الضرب به فيه محذوف
او التقدير عن الضرب بمسمع
فانتصب بنزع الخافض
قوله او بدلا من مفعول علمت
وهو الخ وقوله بعد ذلك اى
علمت انا الخ تكلفه من حيث
المعنى غنى عن البيان
ولا يخفى مافيه ايضا من
حيث العروض فان البيت
من الطويل مقبوض
العروض والضرب وبعض
الحشو على ماذكره لايصح له
وزن فالصواب ماذكره آخرا
بقوله وقال بعض الفضلاء
الخ لاسيما وهو المسموع
المتواتر اه مصححه

التأكيد مستشهدا بعلم هذه الجماعة علما منه بأنهم كانوا بحيث لم يبق لهم
مجال لانكار مايدعيه (ولا عددا ولا نوعا ولا تأكيدا) حال كونها
(مع الفعل او بدونه) اى بدون الفعل (والفعل مرادا غير لازم الحذف)
بيان وتوضيح لكون الفعل مرادا اذ حينئذ يكون العمل له لا للمصدر لعدم
صحة التقدير بأن مع الفعل لعدم استقامة اقامة مقامه اذ ليس معنى
ضربت ضربة او ضربتين او ضربا ضربت أن ضربت كذا ذكر فى شرح
لب الالباب واختاره المصنف رحمه الله وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف
مع وجدان القوى ورده المصنف رحمه الله بأن هذا يفيد الاولوية
لا الامتناع (وان كان) الفعل (لازم الحذف فيعمل المصدر) عند سيبويه
لا لمصدريته وكونه مقدرا بأن مع الفعل بل (لقيامه مقام الفعل) حتى
جوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل ويعمل
الفعل المقدر عند السيرافى لانه لولاه لم ينتصب المصدر فعلى هذا ايضا
يجوز تقديم المعمول (نحو سقيا زيدا ويجوز حذف فاعله بلا نائب) لان
النسبة الى المرفوع غير مأخوذة فى وضعه ٩ لان الواضع نظر فى وضعه
الى ماهية الحدث فقط لا الى ماقام به فاقتضاؤه للمرفوع عقلى لا وضعى
فلا يحتاج الى ذكره البتة (ولا يجوز هذا الحذف فى غير المصدر) من الفعل
والصفة لكون النسبة الى المرفوع مأخوذة فى وضعه ٩ فيحتاج الى ذكره
البتة (ولا يضمر فيه) اى لايستتر فى المصدر فاعله كما فى الفعل والصفة
فلا يرد مثل ضربى زيدا وذلك لما ذكر فى الحذف وقيل لو اضمر فى مفرده
لاضمر فى مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين
وهما راجعان الى الفاعل فيهما بخلافه فان له فى نفسه تثنية وجمعا ورده
المصنف رحمه الله فى الامتحان بما لامزيد عليه (لايتقدم معموله)
ولو ظرفا (عليه) عند الجمهور وقدروا عاملا مقدما فى مثل قوله تعالى
ولا تأخذكم بهما رأفة وفلما بلغ معه السعى * وذلك لانه مقدر بأن مع الفعل
ومعمول الصلة لايتقدم على الموصول وكذا ما فى حكمها لكن المرضى
عند الرضى والقاضى البيضاوى والمصنف رحمه الله على ماسيجئ فى بحث
المفعول فيه جواز تقدمه لو ظرفا اذ قد مر ان المأول بشئ لايلزمه

٩ فان اسناد الفعل الى
الفاعل اصلى اى بحسب
الوضع وكذا الاسناد الذى
تتضمنه الجملة المركبة من
المبتدأ والخبر لان هيئتها
موضوعة لذلك لابخلاف
المصدر فانه موضوع للحدث
فقط وعرض الاسناد الى
الفاعل فى الاستعمال وكذا
المشتقات فان النسبة
الى الذات المبهمة مأخوذة
فى مفهومها والنسبة الى
الفاعل انما عرضت لها
فى الاستعمال وتفصيله
فى الرضى فى بحث المصدر
(سيلكوتى)

٩ رد للرضى والسيد عبد
الله فانهما جعلا طلب الصفة
للمرفوع عقليا لاوضعيا
وهذا سهو اذ هو مأخوذ
فى مفهومها ألا ترى الى
قولهم لمن قام به الفعل
اولمن وقع عليه الفعل كيف
والمرفوع عينها غايته ان
النسبة المأخوذة فى وضع
الفعل الخبرى والانشائى
تامة فتكون جملة وفى وضع
الصفة تقييدية غير تامة
فلا تكون جملة

أن يكون فى حكمه من كل وجه مع أن الظرف كالجيم للعامل الماهر فيدخل فيما لا يدخله الاجانب وقدمر انه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفى نحو قوله تعالى * ما أنت بنعمة ربك بمجنون (و) القياس (السابع الا اسم المضاف) مطلقا قدمه على الاسم التام لان تمامه قد يكون بالاضافة فيتوقف تمام معرفته عليه (وهو يعمل الجر) لانه اما بتقدير حرف الجر او محمول على ما بتقديره لكونه فرعه (وشرطه) اى شرط كونه مضافا (أن يكون اسما مجردا عن تنوينه) ولو مقدرا بمعنى انه ٧ لو وجد فيه تنوين لجرد عنه لاجل الاضافة نحو كرجل وحواج بيت الله لمنافاته الاتصال الذى تقتضيه الاضافة لكونه علامة التمام (ونائبه) وهو نون التثنية والجمع وظاهره مخالف لما ذكره فى الامتحان فى بحث المثنى ان حذفها فى الاضافة لشبها بالتنوين لا لقيامها مقامه لانه يقتض عدم وجودها الا بعد التركيب بالعامل كتنوين المفرد وليس كذلك بل صيغتهما موضوعة قبله كما حققه فيه فى بحث المعرب ولعل مراده ٨ هنا انه نائب عما هو موجود بالقوة القريبة من الفعل اذ لا يمكن نيابته عن الموجود بالفعل كما يشعر به عبارة القوم حيث جعلوا الاختلاف آخرهما ذاتيا فاعترض عليهم بأنه ليس كذلك فافهم فانه دقيق (لاجل الاضافة) متعلق بالكون او التجريد فذو اللام لا يضاف لانها سابقة على الاضافة فى التلفظ فالظاهر سبقها فى الوجود ايضا فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغى أن يزيد او محمولا على ما جاز لئلا يرد مثل الضارب الرجل فانه جاز مع عدم الشرط اذ لا تجريد فيه فضلا عن كونه لاجلها وانما جاز حملا على مثل الحسن الوجه كما يجئ ولا يخفى أن هذا القيد غير مفيد فى المحمول عليه اذ لا تجريد فيه ولا لاجل فيلزم الجواز بدون الشرط الا أن يعم النائب غير النونين كذا فى الامتحان وفيه تحقيق وتدقيق ومن أراد فليرجع اليه (وأن لا يكون مساويا ٩ للمضاف اليه فى العموم والخصوص) بالترادف كليث واسد اولا كانسان وناطق (ولا اخص منه مطلقا) كحيوان وانسان والا فالاضافة تكون بلا فائدة (وهى) اى الاضافة مطلقة وليس فى كلامه

مايشعر

٧ دفع لما يقال ان التجريد يقتضى سبق الوجود ولا وجود للتنوين فى بعض الاسماء قبل الاضافة حتى تجرد عنه لاجلها وحاصله ان الامكان منزل منزلة الوجود كما يقال ضيق فلان فم البئر اذا حفره ضيق الفم ابتداء

٨ يعنى أن التنوين فى المفرد وان كان ليس بموجود عند وضع صيغتهما لكن اعتبر كون نونهما نائبا وعوضا عنه لتنزيل قوته القريبة او امكانه منزلة الفعل او الوجود

٩ النسب بين الكليات منحصرة فى اربعة التساوى والعموم والخصوص المطلق والعموم الخصوص من وجه والتباين وذلك لان الكلى اذا نسب الى كلى آخر فاما أن يصدقا على شئ واحد اولم يصدقا فان لم يصدقا على شئ اصلا فهما متباينان كالانسان والفرس فانه لا يصدق الانسان على شئ من افراد الفرس وبالعكس وان صدقا على شئ ٧ء

مايشعر بكون اللفظية بتقدير حرف الجر كما فى عبارة البيضاوى وابن الحاجب (على نوعين معنوية) مفيدة شيئا فى المعنى كما فى اللفظ ولذا سميت بها قدمها كابن الحاجب لشرف المعنى ومقصوديته بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم المحدث لها ظاهرا وعكسها البيضاوى لتقدم اللفظ بالنسبة الى السامع المقصود من الكلام (ولفظية) مفيدة شيئا فى اللفظ فقط ولذا سميت بها (فالمعنوية) علامتها (أن يكون المضاف) فيها (غير صفة) اى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (مضافة الى معمولها) الذى تعمل فيه عمل فعلها ولا يخرج عن هذه المعمولية بالاضافة او وجود شرط عملها اى فاعلها او مفعولها سواء لم يكن صفة اصلا (نحو غلام زيد) او كان صفة مضافة الى غير معمولها كما ذكره بقوله (وضارب عمرو امس) واحترز بهذا القيد عن مثل زيد ضارب عمرو الآن او غدا او عمرو حسن الوجه (وشرطها) اى المعنوية (تجريد المضاف) اذا كان معرفة (عن التعريف) لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال فان كان ذا اللام حذف لامه وان علما نكر بان يجعل واحدا ممن يسمى بذلك الاسم نحو زيدنا خير من زيدكم واما المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تجريدهما واما اذا كان نكرة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد التجرد والخلو عن التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة فى نفسه او معرفة مجردة (وهى) اى المعنوية اما (بمعنى من) البيانية وذا كبير قدم هذا على بيان الفائدة لان مقصوده الاهم بيان العامل فناسب المبادرة اولا الى بيان العامل الحقيقى وهو حرف الجر والمضاف نائب منابه ثم الى بيان الفائدة وقدم الشرط عليهما لتوقف وجودهما على وجوده (ان كان المضاف اليه جنسا) لم يقل اعم من وجه مع كونه اخصر اشارة الى أن المضاف اليه فى هذه الاضافة يجب أن يكون اصلا للمضاف كما اشار بالمثال (شاملا للمضاف وغيره) كما كان المضاف شاملا له ولغيره لما عرفت انه لا يكون اخص منه مطلقا فيكون بينهما عموم من وجه (نحو خاتم فضة) فانها تكون خاتما وغيره كما انه يكون منها ومن غيرها (او بمعنى اللام فى غيره)

٧ فلا يخلو اما أن يصدق كل واحد منهما على كل ما صدق عليه الآخر اولا يصدق فان صدقا فهما متساويان كالانسان والناطق فان كل ما صدق عليه الانسان يصدق عليه الناطق وبالعكس وان لم يصدقا فاما أن يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر من غير العكس اولا يصدق فان صدق كان بينهما عموم وخصوص مطلق والصادق على كل ما صدق عليه الآخر اعم مطلقا والآخر اخص مطلقا كالانسان والحيوان فان كل انسان حيوان وليس كل حيوان بانسان وان لم يصدقا كان بينهما عموم وخصوص من وجه وكل واحد منهما اعم من الآخر من وجه واخص من وجه فانهما لما صدقا على شئ ولم يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر كان هناك ثلث صور ٧

اى الجنس الشامل ولو قال ان كان غيره لكان انسب (وهو الاكثر) سواء كان مباينا له (نحو غلام زيد ورأس عمر) او اخص منه مطلقا كيوم الاحد او أعم منه من وجه ولم يكن اصله كفضة خاتمك * لم يذكر ما بمعنى فى كضرب اليوم بل ادخله فيما بمعنى اللام لقلته تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط ولا يلزم فى كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها فى الاستعمال بل يكفى صحتها بحسب الوضع فيصح جعل مثل ضرب اليوم مما بمعنى اللام ولا يحتاج فى مثل شجر الاراك وكل رجل الى التكلفات البعيدة كذا فى الامتحان وتفيد) المعنوية (تعريفا) للمضاف (ان كان المضاف اليه معرفة) لان وضعها لمعهودية المضاف فيما امكنت وذا فى المعرفة دون النكرة ثم استعملت فى الاستغراق وغيره كاللام بعينه مثلا اذا قيل جاءنى غلام لزيد فمعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه من غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل غلام زيد فمعناه ذلك مع كونه مشارا اليه ومعهود ابينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلمانه او اشهرها او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة هذا اصل وضعها ثم استعملت بدون اشارة وعهد كالاول فيكون كالنكرة كقول الشاعر * واقدام على اللئيم يسبنى * ذكره فى الامتحان (والمضاف غير غير ومثل وشبه) ونحوها (فانها لا تتعرف بالاضافة) الى المعرفة لتوغلها فى الابهام وانعدام العهد فيها فى الاغلب بخلاف خالق الله ومقدوره ومعلومه فانها وان كانت اكثر منها ابهاما لكنها تتعرف بالاضافة لكونها للعهد او الاستغراق ولو وجد العهد فيها بالاشتهار او بعلم المخاطب او بأن يضاف الغير الى ضد واحد تعرفت لكن جعل لندوره فى حكم العدم وقيل لا تتعرف اصلا (نحو غلام زيد و) تفيد (تخصيصا) للمضاف (ان كان) المضاف اليه (نكرة نحو غلام رجل) قيل لان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك أن الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امرأة وقلت الشركاء فيه ورد المصنف رحمه الله تعالى بأن التخصيص فيه لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله بعينه

٧ احداها ما يجتمعان فيها على الصدق والثانية ما يصدق عليه هذا دون ذاك والثالثة ما يصدق عليه ذاك دون هذا كالحيوان والابيض فانهما يصدقان معا على الحيوان الابيض ويصدق الحيوان بدون الابيض على الحيوان الاسود وبالعكس فى الجماد الابيض فيكون كل واحد منهما شاملا للآخر وغيره فالحيوان شامل للابيض وغير الابيض والابيض شامل للحيوان وغير الحيوان فباعتبار أن كل واحد منهما شامل للآخر يكون اعم منه وباعتبار انه مشمول له يكون اخص منه فرجع التباين الى سالبتين كليتين من الطرفين والتساوى الى موجبتين كليتين والعموم المطلق الى موجبة كلية من احد الطرفين وسالبة جزئية من الطرف الآخر ومن وجه الى سالبتين جزئيتين وموجبتين جزئيتين (تصديقات)

في

فى نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق ظاهر ٩ بين غلام زيد وغلام لزيد فى المعنى فحق أن تسمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب زيدا فى حصول الفائدة اللفظية دون المعنوية فما وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية واقول نعم حصول التخصيص فى غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب المذكور لكن لما حذف الجار وانيب المضاف منابه وجعل عمله له بحيث انقطع نسبته الى الجار المحذوف حتى صار جارا اصليا وعاملا قياسيا كما صرح به نفسه انيب الاضافة مناب الانتساب المذكور وجعل لها تلك الافادة بحيث انقطع نسبتها اليه وصحة التقدير ليست بموجبة له بلا داع وحصول شئ بشئ لا ينافى امكان حصوله بشئ آخر كما فى الالفاظ المترادفة والمتساوية فحق القول بأن التخصيص حاصل بها ومستفاد منها وتسميتها بالمعنوية لا باللفظية بخلاف ضارب زيد فان اضافته لما كانت مع وجود شرط العمل فيه المؤذن بالانفصال والنسبة الى المفعول كما اشار اليه ايضا لم تستحق الانابة منابه بالحيثية المذكورة فلا يحق القول بأن التخصيص مستفاد منها وحاصل بها والتسمية بالمعنوية بل باللفظية فالفرق ظاهر ومراد التحرير بمثل هذا امتحان الاذكياء بانه ايهم اسرع الى استنباط الجواب من رموزه الخفية واشاراته الدقيقة ولطائفه الانيقة (و) علامة (اللفظية ان يكون المضاف صفة) فخرج نحو غلام زيد (مضافة الى معمولها) فخرج نحو خالق السموات وكريم البلد (ولا تفيد) اللفظية شيئا (الا تخفيفا) فى اللفظ (فقط) والمعنى باق على ما كان عليه قبل الاضافة لوجود شرط العمل ولذا قيل انها فى تقدير الانفصال واما التخصيص فى نحو ضارب زيدا ورجل فقد عرفت انه حاصل بالمعمولية لا بالاضافة ثم التخفيف اما بحذف التنوين من المضاف فقط ولو مقدرا (نحو عمرو ضارب زيد) الآن او غدا او حواج بيت الله من اسم الفاعل المضاف الى المفعول او مع حذف الضمير من المضاف اليه واستتاره فى المضاف كما ذكره بقوله (وحسن الوجه) اصله حسن وجهه ومجئ اللام بدله لكونه اخف منه

٩ وقوله النحويين فى مثل غلام زيد انه بمعنى غلام لزيد غير مستقيم على ظاهره فان غلام زيد معرفة باتفاق وغلام لزيد نكرة باتفاق ولا يستقيم أن يكون اللفظان بمعنى واحد واحدهما معرفة والآخر نكرة وانما قصد وا أن يبينوا أن عامل الخفض فى المضاف اليه راجع الى ذلك فانه مشتمل على ذلك المعنى النسبى وزيادة التعريف والفرق بينهما فى انك اذا قلت غلام لزيد فمعناه واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد واللفظ صالح لواحد لا بعينه من جميع الغلمان المنسوبين الى زيد واذا قلت غلام زيد فانما تعنى به واحدا مخصوصا تخصه من الغلمان باعتبار عهد بينك وبين مخاطبك يخصصه كما فى قولك الرجل والغلام على ما تقدم فكما صح اطلاق الرجل والغلام على الواحد باعتبار العهد الذهنى صح اطلاق المضاف الى المعرفة كذلك على الواحد (ايضاح)

مخرجا ٨ ووصفا ٩ غير مضر للتخفيف مثال للصفة المشبهة المضافة
الى الفاعل (ومعمور الدار) اى معمور داره من اسم المفعول المضاف الى
نائب الفاعل (و) اما يحذف نائبه وحده نحو (الضار بازيد والضار بوا
زيد) اومع الضمير نحو ضار باالغلام وضار بو الفرس (وامتنع الضارب
زيد لعدم التخفيف) وسقوط التنوين اللام كما سبق) وجاز الضارب
الرجل) مع عدمه (حملا له) مفعول له لفعل دل عليه جاز وهو
اجيز والحوليته (على المختار ٧ فى الحسن الوجه) لاشتراكهما فى كون
المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وكذا الضارب
ذى المال فانه فى حكم ذى اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل
الضارب غلامه (اصله الحسن وجهه) والتخفيف فيه بحذف الضمير
من المضاف اليه واستتارة فى المضاف (والثامن) من التسعة (الاسم
المبهم التام) باحد الخمسة الآتية اذ لولاه لم يشبه الفعل التام بالفاعل
فلا يتمكن من عمل النصب فى التميز (فانه ينصب) لشبهه بسبب تمامه
احد الاشياء الخمسة الذى يذكر بعده حقيقة او حكما كما فى الضمير المبهم
بالفعل التام بالفاعل الذى يذكر بعده حقيقة او حكما كالضمير المستتر
ولذا لا ينصب التميز واللام وان وجد فيه معنى التمام (اسما) ان لم
يضف اليه (نكرة) اشارة الى اختصاص التميز بها على ما عليه البصريون
لكفايتها فى ازالة الابهام لعدم الحاجة الى التعريف خلافا للكوفيين (على
التميز) ٨ يا بن اى على التميزية تشبيها له بالمفعول فى المجئ بعد التمام
ولما وصف الاسم المبهم بالتمام اراد أن يبين ما به التمام فقال (وتمامه)
ثم لما كان المفهوم بحسب اللغة من تمام الشئ بالشئ كون الثانى جزأ
من الاول وهنا ليس كذلك اراد أن يبين أن المراد به هنا ما هو العرفى
لا اللغوى فقال (اى كونه على حالة يمتنع اضافته معها) الى شئ
واتصافه به يكون (باحد خمسة اشياء) بأن يدل على استقلاله وامتناع
اضافته اليه واتصاله فان ذلك قد عد فى العرف من تمامه (بنفسه)
لا بآخر وهو فى حكم النكرة (وذلك) اى التمام بنفسه يكون (فى الضمير
المبهم) فى الاكثر بأن لا يكون له مرجع اذ لو لم يكن مبهما مثل جاءنى زيد

٨ لان الهاء من اقصى
الحلق بخلاف اللام فانه
من وسط المخارج
٩ لان صفة الهاء الحركة
بخلاف اللام فانه ساكن
جدا
٧ انما قال على المختار
تو يجا للعمل والوجه
المختار فيه الاضافة لانه
لو قيل بالرفع لكان قبيحا
ولو نصب وان كان مع
النصب احسن ايضا
انه مع الجر احسن لكان
مشتملا على تكلف التشبيه
بالمفعول فى النصب كذا
قيل وفيه نظر لانه قد سبق
من هذا القائل ان اضافة
الصفة ايضا الى الفاعل
بعد تشبيهه بالمفعول لئلا
يلزم اضافة الصفة الى
الموصوف فلا وجه ان
المختار فى الحسن الوجه
وجهان الا أن يحمل الحمل
هنا على ما هو مناسب له وهو
معين فلذا اطلق المص
رحمه الله العبارة فلا يخفى
ما فى قوله على المختار فى الحسن
الوجه من الحسن (عصام)
٨ التميز فى اللغة التفرقة
والفصل بين الشيئين ٣

فباله

فباله رجلا فلا يكون التميز عن المفرد بل عن النسبة كما فى مثل
يا لزيد رجلا وذلك فى الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع
المدح والتعجب (نحو ربه رجلا لقيته) ى لقيت رجلا اى رجل ردا على
من قال مالقيت رجلا وفيه من المبالغة والتفخيم ما لا يخفى (و) نحو (ياله
رجلا) اللام للتعجب وقوله ياله مر اما ما بعده (و) نحو (نعم رجلا
زيد) ولا يخفى أن التميز فيه يكون عن المفرد لا عن النسبة اذ لو اريد المعين
لقيل نعم الرجل وكذا فى ربه اذ لا يمكن فيها ارادة المعين لما مر من اختصاص
رب بالنكرة (وفى اسم الاشارة) لانه من المبهمات (كقوله تعالى
ماذا اراد الله بهذا مثلا) على رأى من قال انه تميز عن اسم الاشارة
لا حال (وبالتنوين اما لفظا نحو رطل زيتا او تقديرا نحو مثلا قيل ذهبا
واحد عشر رجلا) فان كلا من غير المنصرف والعدد المركب وكذا
كم وكائن وكذا انما يمنع عنه التنوين لفظا لا تقديرا لاستحقاقه له فى اصل
الوضع فمن عد هذه الاربعة الاخيرة من السماعى كالشيخ عبد القاهر
ومن تبعه لم يصب كذا فى حاشيته ولما كان التميز العدد احكام مخصوصة
اراد أن يذكرها فى هذا المقام توفية للمرام فقال (ومميز ثلاثة) بلا تنوين
غير منصرف لكونها علما لنفسها اوفى حكمه والزائد عليها ٩ منتهيا
(الى عشرة) بل عشرة (لا ينصب بل هو مجرور) بالاضافة للتخفيف
(ومجموع ولو معنى نحو ثلاثة رهط وتم ليطابق المعدود العدد (نحو ثلاثة
رجال) الا فى ثلثمائة الى تسعمائة) فان التميز فيها مائة ٨ وهى ليست
بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد معين وكان القياس مئين او مئات
وهما لا يجوزان * اما الاول فلعدم جواز كون جمع المذكر السالم مميزا
للعدد فلا يقال ثلاثة مسلمين مثلا لانه اما وصف وهو قاصر عن افادة
الغرض من التميز وهو تعيين الجنس لكونه دالا على ذات مبهمة
مأخوذة مع بعض الصفات واما علم ولا بد فى جمعه من اللام والتميز
نكرة لما عرفت * واما الثانى فلعدم جواز وقوع جمع المؤنث السالم
بعد الثلاث وأخواته لكونه خلاف المعتاد الذى هو وقوع ما هو
فى صورة جمع المذكر السالم بعدها اعنى عشرين واخواته ولانه يلزم

٣ قال الله تعالى (وامتازوا
اليوم ايها المجرمون) اى
انفصلوا عن المؤمنين ومنه
(تكاد تميز من الغيظ) اى
ينفرد وينفصل بعضها عن
بعض والتميز والتفصيل
والتبيين الفاظ مترادفة على
معنى واحد
٩ فلا يرد أنه لا امتداد ولا
انتهاء فى ثلاثة مثلا فلا يصح
استعمال الى هنا ويلزم ان
تخرج عشرة من الحكم
لعدم تناول صدر الكلام
اياها قطعا مع انه يجب
دخولها فيه لان الامتداد
والتناول على هذا التقدير
قطعى فتكون الغاية لاسقاط
ما وراءها لا لمد الحكم اليها
(كذا فى الامتحان)
٨ واعلم أن اصل مائة مئية
كسدرة فحذف لامها فلزمها
التاء عوضا منها كما فى عزة
وثبة ولامها ياء لما حكى
الاخفش مئيا بمعنى مائة
وانما يكتب مائة بالالف بعد
الميم حتى لا يشتبه بصورة
منه خطا والحقت التثنية
بالمفرد دون الجمع نحو مئين
ومئات (عصام الدين)

عند ذكره مميزها كأن يقال ثلثمائة رجل مثلاً أن يلي التمييز وهو رجل
مثلا المجموع بالالف والتاء وهو لا يجوز لكونه خلاف المعتاد وهو
وايه ماهو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين الى تسعين
فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر قال بعض الكمل لاغناء مفرد
دال على الكثرة عن لفظ الجمع (ومميز أحد عشر) وزائد (الى تسع
وتسعين) بل تسع وتسعين (منصوب) لتعذر الاضافة اما فى مثل
عشرين فلكراهتهم ابقاء ماهو فى صورة نون الجمع ان يحذف
او حذف نون غيره ان حذف واما فى غيره فلكراهتهم جعل ثلاثة
اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشرك فان المضاف اليه
لما كان غير العدد كان منبها على التعدد وبخلاف نحو ثلثمائة رجل
فان اعراب الاولين يمنع الاتحاد (مفرد ٣ دائما) لكونه اخف مع ثقل
التركيب والقلة فى الفضلة اولى (ومميز مائة والف و) مميز (تثنيتهما و)
مميز (جمعه ٨) اى ألف فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز (لا ينصب
بل هو مفرد) لانه قد يضاف الى بعضها نحو ثلاثة فيحصل التركيب
فترجح الخفة على المطابقة وحمل المفرد عليه طرد اللباب (ومجرور)
بالاضافة للتخفيف واما قوله تعالى * ثلثمائة سنين * بلا اضافة ولا افراد
محمول على البدل وحذف المميز اى ثلثمائة مدة (نحو مائة رجل)
ومائتا رجل (والف درهم) وألفا درهم وآلاف درهم (وبنون التثنية)
نحو منوان سمنا ويجوز فى بعض هذين القسمين) ماتم بالتنوين وماتم
بنون التثنية احترز بالبعض عن مثل احد عشر لعدم جواز الاضافة
فيه مع كونه مما تم بالتنوين (الاضافة) الى التمييز اضافة بيانية لحصول
الغرض مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن (ولا تجوز) الاضافة
(فى غيرهما) اى القسمين اما فى الاول فلما مر من تعذر تجريد) المضمر
واسم الاشارة عن التعريف وتنكيرهما الذى هو شرط الاضافة
المعنوية واما فى الرابع فلما مر ايضا من كراهة ابقاء نونه وحذفه واما
فى الخامس فلامتناع اضافة المضاف (وبنون شبه الجمع) لا بنون الجمع
مثل الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها فان التمييز بعدها انما يكون

٣ واما الجمع فى قوله تعالى (وقطعناهم اثنتى عشرة اسباطا) فمحمول على البدل من العدد وحذف المميز اى اثنتى عشرة فرقة او جماعة ولا يجوز أن يكون اسباطا هو المميز و لالزم أن لا يؤنث العدد وقيل يجوز أن يكون تمييزا او مميزا بالجمع وضع الاسباط موضع قبيلة اى اثنتى عشرة قبيلة كل قبيلة اسباط لاسبط فلو قيل اثنى عشر سبطا توهم أن المجموع قبيلة واحدة وليس كذلك (سرورى)

٨ اى الالف لان جمع المائة لا يميز هكذا قال المصنف رحمه الله ولكن قال الرضى وتبعه عصام الدين ذلك اذا كان المائة تمييز الثلاثة الى تسعة واما اذا لم يكن فيميز فيقال مئات رجل (فتح الاسرار)

عن نسبة فى شبه جملة (وهو) اى شبه الجمع (عشرون) وزائد
(الى تسعين) بل تسعين (نحو عشرون درهما وبالاضافة نحو ملؤه
عسلا ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه) لضعفه فى العمل لكونه جامدا
(والتاسع) من التسعة (معنى الفعل) ولما كان الظاهر من اضافة المعنى
الى الفعل كونه مفهوما منه ومدلولا له وهو ليس بمراد هنا اظهر المراد
بانه كان مجازا تسمية للدال باسم المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث
لا يحتاج الى القرينة بقوله (والمراد منه كل لفظ) غير مشتق ولا مشتق منه
فى الحال بقرينة انه جعله قسيما لكل منها وقد يراد به ما يشملهما
كما فى تعريف الفاعل (يفهم منه معنى فعل) اصطلاحى اى معناه
المطابقى كما فى اسماء الافعال او التضمنى كما فى سائرها وعدل عما ذكره
الفاضل الجامى من انه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به
او تقديره لعدم شموله لاسم الفعل والظرف مع كونهما منه عنده لكن الثانى
اما داخل فى الفعل او شبهه عند ذلك الفاضل بخلاف الاول وعما ذكره
الفاضل العصام ايضا من انه ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون
من صيغته لخروج فعال بمعنى الامر عنه كنزال وتراك وانما عده عاملا
واحدا من القياسى مع أن بعضا من انواعه يمكن أن يعد منه لدخوله
فى ضابط كل كما اشار اليه بقوله كل لفظ ٣ الى آخره وبين فى التفصيل
انه يعمل كذا تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فمن لم يعده من القياسى
كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب (فهذا اسماء الافعال) ٩ اصله
اسماء معانى الافعال لانه لا يفهم منها الالفاظ بل معان هى معانى افعال
مخصوصة فحذف المضاف ايجازا ذكره فى الامتحان (وهو) اى اسم
الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفى اكثر النسخ وهى والاول
اصح لموافقته لضميرى مسماه ويعمل ولانه يلزم رجوع الثانى ايضا
الى اسم الفعل بتأويل الكلمة اذ لا يصح رجوعه الى اسماء الافعال
لان التعريف للماهية لا للافراد التى تدل عليها صيغة الجمع ولا يمكن
ادعاء العلمية اذ لا يقال مثلا رويد أسماء الافعال بل يقال انه اسم الفعل
وايراد صيغة الجمع للتنبيه على تعدد الافراد من اول وهلة (ما) اسم

٣ واما ما ذكره فى بعض تعليقاته من انه كل لفظ لا يتفق مع فعل فى الحروف الاصول ويستنبط منه معنى فعل فانه يعمل عمله فنقوض بنحو تراك (فافهم)

٩ اى اسماء دالة على ألفاظ هى الافعال على ما عليه البعض وليس بشئ لانه اذا قيل مثلا رويد لا يفهم منه لفظ امهل ويشهد له ايضا قولهم نزال معدول من انزل بل معناه اسماء معانى الافعال حيث لا يفهم من رويد الا معنى امهل فحذف المضاف ايجازا (فتح الاسرار

(كان بمعنى الامر)٦ وقد مه لكثرته (او الماضى) لم يذكر المضارع لقلة ماكان بمعناه كأف بمعنى اتضجر وأوه بمعنى اتوجع اى صار بمعنى وضع الامر او الماضى له لم يقل ماوضع لمعنى الخ لان دلالتها على هذا المعنى ليست بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال واذا خرجت عن تعريف الفعل فلو قال ماصار لكان انسب ولا يرد نحو الضارب امس نقضا على التعريف لماعرفت انه خارج عن تعريف معنى الفعل الذى هو المقسم (ويعمل) اى اسم الفعل او ماكان الخ (عمل) دال (مسماه) على حذف المضاف او التجوز بذكر المدلول وارادة الدال ولو كان معنى قوله ماكان بمعنى الامر او الماضى ماكان بمعنى هو الامر او الماضى لكان هذا على ظاهره لكن لايساعده مانقلناه عن الامتحان (ولا يتقدم معموله) اى اسم الفعل (عليه) الا اذا كان المعمول ظرفا فانه يتقدم على معنى الفعل مطلقا كما يجئ فى بحث المفعول فيه وفى اكثر النسخ معمولها عليه والصواب هو الاول او تأنيث الثانى كالاول وارجاعهما الى اسماء الافعال كما لايخفى على من هو سليم البال اما الفاعل فظاهر واما المنصوب فلضعفه فى العمل فان المراد به هنا عمله باعتبار معناه الفعلى وهو ليس بوضعى له ولو سلم فليس بأولى فلا يبلغ درجة الفعل فيه هذا هو الملائم لقوله ويعمل عمل مسماه واما قول من قال لانه اما منقول عن المصدر أو عن الظرف ومعمول كل منهما لايتقدم عليه لضعفه فغير ملائم له اصلا (الاول) وهو ماكان بمعنى الامر (نحو هازيدا اى خذه ورويدا اى امهله وهلم ٧ زيدا اى أحضره) من الافعال ونحو قوله تعالى *هلم شهداءكم اى أحضروهم ويجئ لازما بمعنى اقبل نحو هلم الينا واصله هالم بهاء التنبيه عند البصرية وهل ام عند الكوفية ومفرد عند الحجازية ولا يتغير فى الاحوال كلها كما سبق من قوله تعالى *هلم شهداءكم* الا فى بنى تميم فانهم يقولون هلما هلموا الى آخره كما وقع فى الحديث الشريف *هلموا الى حوائجكم (وهات) الشئ (اى أعطه وحيهل) ٥ اصله حيهلا (الثريد اى ائته) وحى وحده بمعنى اقبل ويعدى بعلى نحو حى على الصلاة اى أقبل عليها وقد جاء متعديا

٦ واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر واذا قدم مابمعنى الامر مع أن الامر فرع الماضى (عصام)

٧ هلم مركبة من حرف التنبيه مع لم محذوفة من ها ألفها عند اصحابنا وعند الكوفيين من هل مع ام محذوفة همزتها وعند الحجازيين لفظها واحد فى التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وبنو تميم يقولون هلما هلموا هلمى هلممن وهى متعدية كهات وغير متعدية بمعنى تعالى وأقبل قال الله تعالى (هلم شهداءكم) وقال تهلم الينا وحكى الاصمعى ان الرجل يقال له هلم فيقول لاهلم لاانهلم (مفصل)

٩ ويتصرف بحسب المأمور ولهذا قيل انه فعل وانه امر من آتى يوتى قلبت همزته هاء (عصام)

٥ اصله حيهلا ويجئ هذا بمعنى اسرع فيعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد او بالباء للتعدية نحو حيهلا بعمر اى يذكره وقد يستعمل بمعنى أقبل ٧

بمعنى ائت وقد يركب مع هلا الذى بمعنى اسرع ويكون المركب ايضا بمعناه فيعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد وبالباء نحو حيهلا بزيد أى بذكره وقد يستعمل بمعنى أقبل فيعدى بعلى نحو حيهلا على زيد ٧ (ويله ٨ زيدا اى دعه وعليك زيدا اى الزمه) بكسر الهمزة (ودونك عمرا اى خذه وتراك زيدا اى اتركه وغير ذلك) من نحو آمين بمعنى استجب ووراءك بمعنى تأخر وأمامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وغير ذلك (والثانى) وهو ماكان بمعنى الماضى (نحو هيهات الامر اى بعد وشتان زيد وعمرو اى افترقا وسرعان زيد ووشكان عمرو اى قربا وغير ذلك) مثل بطآن بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح النون واشار بقوله وغير ذلك فى الموضعين الى أنها غير محصورة فيما ذكر وقال فى بعض تعليقاته انها كثيرة جدا اذكروا خمسها ولا عشرها تعريضا لمن عدها سماعية انه لم يصب (ومنه) اى من معنى الفعل (الظرف المستقر وقد مر تفسيره) فى حرف الجر (وهو) لضعفه فى العمل (لا يعمل فى المفعول به) القوى بالاتفاق ولان عامله الذى ناب هو منابه كوجد لايعمل فيه للزومه (ولا فى الفاعل الظاهر الا بشرط الاعتماد) واما المستكن فلكونه امرا اعتباريا يعمل فيه بلا شرط (على ماذكر) فى بيان شرط اسم الفاعل والمفعول من الاشياء الخمسة ووجه الاشتراط مامر (والموصول) ليكون نائبا عن الفعل الذى هو اصل فى العمل اذ الصلة لاتكون الا جملة فيحصل له نوع قوة فى العمل وهذا يدل على انه هو العامل على ماهو رأى المحققين لا الفعل المقدر كما زعم البعض والا لما احتيج اليه كما لايحتاج اليه فى سائر المواضع المقدر هو فيها (نحو زيد فى الدار ابوه) ومررت برجل فى كمه كتاب وجاءنى زيد وعلى كتفه سيف وأفى الدار احد (ومافى الدار احد وجاءنى الذى فى الدار ابوه ويجوز) فى هذه المواضع (كون الظرف خبرا مقدما) ومابعده مبتدا مؤخرا كما فى مثل اقائم زيد (واذا لم يرفع) الظرف اسما (ظاهرا ففاعله ضمير مستتر فيه) اى الظرف (منتقل من متعلقه) بفتح اللام (المحذوف ويعمل فى غيرهما) اى المفعول به والفاعل الظاهر

٧ فيعدى بعلى نحو حيهلا على زيد ويجئ حى مجردا عن هلا بمعنى أقبل فيعدى بعلى نحو حى على الصلاة اى أقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى ائت (فتح الاسرار)

٨ ويله على ثلاثة اوجه اسم لدع ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف لكيف ومابعدها منصوب على الاول ومخفوض على الثانى ومرفوع على الثالث وفتحها بناء على الاول والثالث اعراب على الثانى وقد روى بالاوجه الثلاثة قوله يصف السيوف *تذر الجماجم ضاحيا هاماتها* بله الاكف كأنها لم تخلق* وانكار ابى على أن يرتفع ما بعدها مردود بحكاية ابى الحسن وقطرب له واذا قيل بله الزيدين او المسلمين او أحمد او الهندات احتملت المصدرية واسم الفعل ومن الغريب أن فى البخارى فى تفسير الم السجدة يقول الله اعددت لعبادى الصالحين مالا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا

٧

كالحال والظرف بلاشرط أما فى الظرف فلما مر غير مرة واما فى الحال فلكونها ٨ فى حكمه (ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول) لكونه ماولا به (نحو مررت برجل هاشمى اخوه) اى منسوب الى هاشم (ويشترط فى عمله) اى المنسوب (مايشترط فيه) اى فى اسم المفعول ومنه (الاسم المستعار نحو أسد فى قولك مررت برجل اسد غلامه واسد على اى مجترئ ولذا) اى لاجل أن الاسد بمعنى المجترئ (عمل عمله ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظة الله وفى قوله تعالى وهو الله فى السموات اى المعبود) لمن (فيها) اى يعبده من فيها الا انه الكائن فيها (ومنه واسم الاشارة) نحو هذا زيد يوم الجمعة أمام الامير جالسا اى اشير اليه ٧ يوم الجمعة أمام الامير حال كونه جالسا (وليت ولعل) نحو ليت اولعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اى اتمنى او ارجى يوم الجمعة عندنا زيدا حال كونه مسرورا وقال الرضى ٤ ليس المعنى على تقييد التمنى بالحال بل على تقييد خبره بها القول ليس هذا يقطعى بل محتمل للامرين وانما لم ينقل والحروف المشبهة بالفعل مع أن كلا منها يفهم منه معنى فعل كما قال وحرف النداء والتشبيه والتنبيه للتنبيه على أن ماعداها ما ليس بعامل ٣ لعدم السماع فيه وهو ما لابد منه ولو نوعا فافهم (وحرف النداء) نحو يازيدا راكبا اى ادعوه (و) حرف (التشبيه) لفظا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا وكأنه اسد صائلا وتقديرا نحو زيد اسد صائلا (و) حرف (التنبيه كما مر من مثال اسم الاشارة لانه يأول حينئذ بانبه (و) حرف (النفى) كما ولا نحو ومانت بنعمة ربك بمجنون ومانت بذى علم كاملا (وغيرها) من مثل ماشأنك قائما اى ماتصنع (فهذه) المذكورات من قوله ومنه كل اسم الى قوله وغيرها (تعمل فى غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل كالحال والظرف) والمفعول معه كما شأنك وزيدا وعند البعض لاتعمل فى المفعول المطلق ايضا ذكره الفاضل العصام والكل داخل فى ضابط كلى فلا وجه لاسقاطه فى بيان القياسى كما اسقطوا (والعامل المعنوى مالايكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان) خلافا للاخفش فانه يجعله ثلاثة ثالثها

٧ من بله ما اطلهنم عليه فاستعملت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعانى الثلاثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من يعدها فى ألفاظ الاستثناء (مغنى اللبيب)

٨ لان معنى جاءنى زيد راكبا جاءنى زيد وقت ركبه

٨ والمراد به تصوير المعنى لا تقدير اللفظ

٤ حيث قال فاما حرف التمنى والترجى نحو ليتك قائما فى الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمنى والترجى ليسا مقيدين بالحال بل العامل هو المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجئ ليكون مضمونه هو المقيد (رضى الدين)

٣ من حيث انه معنى فعل

٧

عامل

عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان وهو كونها صفة اوتأكيدا اوعطف بيان لمرفوع اومنصوب اومجرور ودليله اختلاف الحركتين اعرابا وبناء فى مثل يازيد العاقل فانه لواتحد العامل لما اختلف الحركتان وجوابه أن الضم باعتبار العارض فلا اختلاف باعتبار الاصلى قاله بعض الكمل وقال المصنف والاشبه أن هذا الرفع مثل الجر الجوارى ورفع للملائكة اسجدوا على قرءة ابى جعفر للمشاكلة والاتباع لبس باعراب ولابناء والتسمية بالرفع والجر مجاز هذا كلامه وقال سيبويه الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما فى المعنى فيكون عاملا فيهما قاله ايضا بعض الكمل (الاول رافع المبتدأ والخبر) اى مايعمل فيهما عمل الرفع لانه لدخول الاسناد فى مفهومه كما يجئ يقتضى المسند اليه والمسند اللذين يشبهان الفاعل فالاول فى كونه مسندا اليه والثانى فى كونه جزأ ثانيا وقدمر أن مبنى العمل على الاقتضاء (وهو التجريد) للاسم (عن العوامل اللفظية) بأن لايكون له عامل لفظى اصلا على ماهو المفهوم بحسب العرف كما يقال جرد زيد عن ثيابه فانه يفهم منه عر فانه لاثوب له اصلا واوقال عن العامل اللفظى لكان اظهر واخصر ثم ان هذا مبنى على تجريد التجريد ٩ عن مقتضاه الذى هو سبق الوجود فلا يلزم خروج عامل مبتدأ وخبر لم يسبق عليهما عامل لفظى ويمكن أن يقال ان هذا مبنى على تنزيل القوة القريبة منزلة الفعل او الامكان منزلة الوجود كما يقال ضيق فلان فم البئر اذا حفره ضيق الفم ابتداء او على التنبيه على أن الاصل كان العامل اللفظى وعدل الى المعنوى فكأنه جرد عنه او المعنى التجريد عنها اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل لايمكن هذا وفى اكثر النسخ التجرد اى التعرى والخلو وهو الاظهر والاول اوفق لما فى تعريف المبتدأ وموافق لما فى نسخ الجامى والمراد بالعامل اللفظى مايعمل بالاصالة بأن يعمل فى اللفظ ولايبطل عمله غيره وأن لايكون ملحقا بغيره فى العمل فيدخل فى الحد عامل مثل زيد وحسبك فى مثل علمت لزيد قائم وبحسبك درهم لصدق التجريد عن العامل اللفظى

٩ يعنى ان التجريد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل وجه الاتيان بالتجريد تنزيل امكان الوجود منزلة الوجود كما فى ضيق فم البئر وصغر جسم البعوض قلت نبه على أن الاصل العامل اللفظى وعدل عنه الى المعنوى فكانه جرد الاسم عنه ومن فوائد هذا التفسير ايضا أن التجريد عن العوامل بمعنى التجرد عن جنس العوامل حتى دل على السلب الكلى لا على رفع الايجاب الكلى ومنها أن المراد ليس التجريد عن نواسخ المبتدأ والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض بقولهم بحسبك زيد لانه يصدق على زيد فى قام زيد انه مجرد عن نواسخ المبتدأ والخبر مسند اليه ومن قال لم يحمل على ما قيل لانه مقيد عن الفهم بجد عليه أن ما ارتكبه الشارح ايضا بعيد (عصام)

بالمعنى المذكور عليه اذ فى الاول قد ابطل التعليق عمل علمت فى اللفظ وعمله فى المعنى ليس باصل وفى الثانى الباء زائدة ملحق بالاصلى كذا فهم من الامتحان (لاجل الاسناد) اليه او اسناده الى شئ وخرج بتجريد الاسماء المعدودة فانه ليس بعامل * قيل التجريد عدمى فعده مؤثرا ليس بمرضى لعدم صحة كون فاعل الوجودى عدميا فلا يحسن تشبيه العدمى بالمؤثر وتنزيله منزلته فالاولى أن يفسر بكون الاسم فى صدر الكلام تحقيقا او تقديرا واجيب بأن العوامل علامات لتأثير المتكلم لامؤثرات والعدم الخاص يجوز أن يكون علامة ورد على ما جعله اولى ايضا انه اعتبارى فعده مؤثرا ليس بمرضى لعدم صحة كون فاعل الوجودى الخارجى اعتباريا فلا يحسن تشبيهه بالمؤثر فافهم (نحو زيد قائم والثانى رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بنفسه) لا بالناصب والجازم (موقع الاسم) كوقوعه خبرا (نحو زيد يضرب) او صفة او حالا نحو جاءنى رجل او زيد يضرب (فيضرب واقع موقع ضارب) لان الاصل فى هذه المواضع وقوع المفرد لما سيجئ فان قيل ان ذلك الوقوع يوجد فى الماضى ايضا فلم لا يرفعه قلت لانه مبنى الاصل فلا يكون معمولا الا فى الموضعين كما سيجئ (وذلك الوقوع) اى وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم (انما يكون اذا تجرد عن النواصب والجوازم) بأن لا يكون فيه ناصب ولا جازم اصلا فانه اذا لم يتجرد عنهما يمتنع ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل وجازمه على الاسم ٦ وانما ارتفع هو بذلك الوقوع لانه حينئذ يكون كالاسم فاعطى له اسبق اعرابه واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى مثل سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد يخرج وفى نحو يدخل الزيدان واجيب عن الاول والاخير بانه فيهما واقع موقعه لانه يقال الذى ضارب هو على أن ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا داخلان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب الذى مع تقديره اسما غير الاعراب الذى مع تقديره فعلا وعن الثانى بأن الواقع موقع الاسم

٦ ففى مثل لن يضرب ولم يضرب لا يصح أن يقال ان يضرب واقع موقع ضارب لعدم صحة ان ضارب ولم ضارب

قوله غير الاعراب اى بحسب المقتضى وذلك لان المقتضى له على تقديره اى الواقع موقعه فعلا هو المشابهة التامة وعلى تقديره اسما هو الفاعلية حكما وهى الخبرية هنا ولذلك جعل اعرابه فى مثل زيد يضرب ورأيت رجلا يضرب ومررت برجل يضرب على تقديره فعلا الرفع فقط مع جعله على تقديره اسما فى الاخيرين النصب والجر فافهم

٤ وجهه أن هذا الجواب مبنى على تقدير اسناد الفعل للفاعل المعين واما على تقديره لغير المعين فلا يكون جوابا لانفهام الفاعل من الفعل من غير ذكره

هو

هو سيقوم مع السين لا يقوم وحده وصار السين كالجزء وجعل سوف فى حكم السين لكونه بمعناه وعن الثالث بأن الاصل فيه الاسم وعدل عنه لما مر واما عند اكثر الكوفيين فالعامل هو ذلك التجرد ولا يرد عليهم ما ورد على البصريين حتى يحتاج الى تلك التكلفات فى التفصى عنه لكن يرد عليهم ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب كما فى الاسم فلا بد من قيد يخرج غير المركب كما فى تعريف العامل المعنوى للاسم وقد يجاب عنه بأن الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب معه فافهم ٤ (فمجموع ما ذكرنا من العوامل) على ما ذكرنا (ستون) واما مجموع ما ذكره الشيخ عبد القاهر ومن تبعه على ما ذكروا فانه زاد ونقص * اما الاول فسبعة خمسة فى السماعى الثلاثة الاخيرة من حروف الجر ولنفى الجنس واذا ما من كلم المجازاة واثنان فى القياسى اسم التفضيل ومعنى الفعل * واما الثانى فسبعة واربعون فى السماعى ثمانية وعشرون منها افعال اربعة افعال المدح والذم واربعة افعال المقاربة وثلاثة عشر افعال النقصان وسبعة افعال القلوب ادخلها كلها فى اول القياسى وهو الفعل وثلاثة عشر منها اسماء تسعة اسماء الافعال ادخلها فى تاسع القياسى وهو معنى الفعل واربعة منها اسماء احدها عشرة اذا ركب مع احد الى تسعة وثانيها كم وثالثها كذا ورابعها كأين ادخلها فى الاسم التام وهو ثامن القياسى وستة منها حروف خمسة حروف النداء ادخلها فى تاسع القياسى وواحد الواو بمعنى مع اسقطها لكونها غير عاملة على الصحيح فافهم (الباب الثانى) الذى عهد جزأ من الرسالة لفظا ٨ او معنى ٣ كان (فى) بيان احوال ٩ (المعمول) وفى تحصيل ادراكاتها (اعلم اولا) اى قبل الشروع فى المقصود (ان الالفاظ الموضوعة) لمعنى (اذا لم تقع فى التركيب) كالالفاظ المعدودة من الاسماء والحروف مثل زيد غلام دار هل بل قد واما الافعال فلا توجد بلا تركيب كما مر (لم تكن معمولة) لعدم العامل (كما لا تكون عاملة) لعدم المعمول (وان وقعت فيه فهى على ثلاثة اقسام القسم الاول ما لا يكون معمولا اصلا) لا بالاصالة ولا بالتبعية اى لا يكون له اعراب لا لفظا

٨ ان كان المراد بها الالفاظ والعبارات على ما هو المختار

٣ ان كان المراد بها المعانى والمدلولات على ما قيل

٩ من المرفوعية والمنصوبية والمجرورية والمجزومية ومن الامور العارضة للمرفوعات والمنصوبات والمجرورات وغير ذلك

فان قيل ان مدخول فى لابد وأن يكون ظرف زمان او ظرف مكان حتى يتحقق المعنى الحقيقى لكلمة فى لانها موضوعة للظرفية المخصوصة التى هى من جزئيات الظرفية المطلقة الكلية وما هنا ليس كذلك اذ مدخولها وهو البيان ليس ظرف زمان ولا ظرف مكان فالجواب أن يحمل ما هنا على المجاز والعلاقة بين البيان وظرف الزمان او المكان المشابهة فيكون مجاز استعارة فان اجريت فى الحرف فهى تبعية وان اجريت فى مدخوله فهى مكنية ٨

ولا تقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه وعدم القيام مقام مايوجد هو فيه (وهو اثنان الاول الحرف مطلقا) عاملا اولا بالاتفاق (والثانى الامر) بغير اللام عند البصريين فانه لما حذف عنه حرف المضارعة التى بسببها صار المضارع مشابها للاسم) مشابهة تامة على مامر (فاعرب واعمل فيه حرج عن المشابهة) لذهاب سببها جواب لما (فعاد الى اصله وهو البناء) الاصلى (وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة) منوية وهى منسية عند البصريين ولهذا قالوا هو موقوف (والقسم الثانى مايكون معمولا دائما) اى يكون له اعراب لفظا او تقديرا او محلا لوجود مقتضيه (وهو اثنان ايضا) اى كما لايكون معمولا اصلا (الاول الاسم مطلقا) معربا ومبنيا (حتى حكم على اسماء الافعال) قال الدمامينى عن سيبويه والمازنى وجماعة انها معمولة فيكون لها موضع من الاعراب واختلفوا فى تعيين ذلك الموضع (بانها مرفوعة المحل على الابتداء وفاعلها ساد مسد الخبر) كما فى أقائم الزيدان واختاره ابن الحاجب فى ايضاح المفصل لانها اسماء مجردة عن العوامل اللفظية فوجب أن يحكم بالابتداء ورد بانه ينتقض به حينئذ تعريف المبتدأ اجماعا وقال الرضى قياسها على اقائم مع الفارق اذ معناه معنى الاسم وان شابه الفعل بخلافها اذ ليس فيها من معنى الاسمية شئ بل انتقلت الى معنى الفعلية ولا عبرة باللفظ كما فى تسمع فى قوله تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فانه مبتدأ لكونه بمعنى المصدر وان كان لفظه فعلا بل جملة (او منصوبة المحل) بافعال محذوفة (على المصدرية) اى على انها مفعول مطلق فرويد زيدا مثلا فى تقدير أرود ارواد زيدا ورد بأن تقدير الافعال ينافى كونها اسماء الافعال ومبنية بل يوجب كونها مصادر معربة كسقيا ورعيا اذ لا موجب للبناء حينئذ لان معنى الفعلية اعطاه والافعال المقدرة لا لها (وان قال بعضهم) وهم المحققون على ما نقله ابن مالك والجمهور على ما نقله ابن هشام وهو المختار عندهما وقال الدمامينى هذا مذهب الاخفش (لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل) على ما هو المختار عنده كما سبق ونائبة منابه بحيث لا يقدر اصلا ولذا بنيت كالفعل

٨ فالاول على أن البيان عام من جهة كونه يحصل بالفاظ هذا الكتاب وغيره وبالالفاظ العربية وغيرها والعام يشتمل على الخاص كما يشتمل الظرف على المظرف فيقال فى اجراء الاستعارة شبه الشمول العمومى بالشمول الظرفى المطلق بجامع الاحاطة فسرى التشبيه الى الظرفية المخصوصة الموضوعة لها كلمة فى فاستعيرت منها كلمة فى الشمول عمومى خاص وهو من احوال العموم استعارة تبعية والثانى على تشبيه البيان بالمكان فى الاحاطة بادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وذكر المشبه وحذف المشبه به بعد استعارته للمشبه استعارة مكنية ورمز له بشئ من لوازمه وهو كلمة فى فهى استعارة تخييلية فاحفظه فى كل مقام لايكون مدخولا فى فيه ظرف زمان او مكان
٧

(وعلى ضمير الفصل) وهو مايقع بين المبتدأ وخبر اذا كان معرفة او افعل من واو دخل عليهما عامل وسمى به لفصله بين كون مابعده نعتا او خبرا فى بعض المواضع (نحو كان زيد هو القائم بالحرفية) لدلالته على غير مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون معمولا اصلا فضلا عن كونه دائما وتسميته بالضمير لكونه على صورته (خلافا لبعضهم) وهو بعض البصرية فانه (يقول انه اسم لا محل له من الاعراب) قال فى الامتحان هذا بعيد لعدم نظيره فى الاسم * ولما كان السابق اسما واللاحق حرفا صورة نبه على المغايرة بتغيير الاسلوب فقال) واما اللام الداخلة على الصفات) من اسمى الفاعل والمفعول ٧ والجمع بالنظر الى الانواع والافراد (فقال بعضهم) وهو المازنى ٩ (انها حرف) لا اسم موصول (كغيرها) اى كغير الداخلة عليها فتكون مما لايكون معمولا اصلا بل المعمول حينئذ مدخولها (وقال اكثرهم) وهو غيره (هى اسم موصول) لا حرف (بمعنى الذى) فى المذكر (او التى) فى المؤنث فتكون مما يكون معمولا دائما فلا بد لها من اعراب مع انه ليس فيها بل فى مدخولها فبين وجهه بقوله (اعطى اعرابها) اى اللام (لما بعدها لتنقل) اى لانتقال مابعدها (من الفعلية الى الاسمية) لكراهتهم دخولها على الفعل لكنها فى صورة الحرف (فاصل جاءنى الضارب زيدا جاءنى الذى ضرب زيدا فالاول) اى الذى (معمول) لكونه فاعل جاءنى (والثانى) اى ضرب (غير معمول) لكونه ماضيا واما اذا كان اصله جاءنى الذى يضرب زيدا فلا شك انه معمول مرفوع وانما اختار الاول لكونه اظهر فى التمثيل (فلما غير هذا الكلام) بأن غير الذى الى اللام وضرب الى ضارب وقيل جاءنى الضارب (صار الاول) اى الذى (فى صورة الحرف) اى حرف التعريف (وهو اللام وان كان فى المعنى والحقيقة اسما (والثانى) اى ضرب (فى صورة الاسم) اى اسم الفاعل وان كان فى الحقيقة والمعنى فعلا (فانعكس الحكم) بأن انتقل الاعراب المحلى من الاول الى الثانى وصار لفظيا لعدم المانع فيه كما فى الاول (ترجيحا لجانب اللفظ على جانب المعنى فى الاعراب الذى هو حكم لفظى) فالاعراب فى الحقيقة للاول الذى

٨ ولا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانهما بعدهما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا يتأولان بالفعل فلا يصيران بمعنى جملة (عصام)

٩ والاخفش فانهما انكرا الالف واللام الموصولة وجعلا الالف واللام فى اسمى الفاعل والمفعول حرف تعريف كاللام الداخلة فى الصفة المشبهة فانها حرف تعريف اتفاقا وحجتهما اجراء الاعراب المقتضى على الصفة لا على اللام فلو كان اللام اسما موصولا لكان الاعراب حقه ولم يجر على الصفة وتمسك الجمهور بعمل اسم الفاعل معه فلو لم يكن اسما موصولا لم يعمل (عصام)

هو المعمول وان ظهر فى الثانى الذى هو ليس بمعمول ولا منافاة بين هذا وبين مانقلناه آنفا عن الرضى فافهم ولا تكن من الغافلين (والثانى) من الاثنين (الفعل المضارع) اتصل به نون جمع المؤنث اونون التاكيد ام لا لانه بعد الوقوع فى التركيب لايخلو عن الجازم او الناصب او الوقوع موقع الاسم (والقسم الثالث) من الاقسام الثلاثة (ما كان الاصل فيه ان لايكون معمولا لكن قديقع موقع القسم الثانى) وهو مايكون معمولا دائما فيكون معمولا وهو) اى القسم الثالث (اثنان ايضا) اى كالقسم الثانى (الاول الماضى فانه اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله بالنصب واذا وقع بعد الجازم شرطا او جزاء) بدون الفاء بقرينة المثال اذ به لايعتبر الجزم فى محل الماضى بل فى محل الجملة كما يجئ (يحكم على محله بالجزم لظهور ذلك الاعراب فى المعطوف) على ذلك الماضى (نحو اعجبنى ان ضربت) انت (وتقتل) بالنصب عطفا على ضربت المنصوب محلا لوقوعه موقع تضرب المنصوب لفظا (وان ضربت وتقتل بالجزم عطفا على ضربت الواقع موقع تضرب المجزوم شرطا (ضربتك واقتل) بالجزم عطفا على ضربتك الواقع موقع اضربك المجزوم جزاء (وفى غير هذين الموضعين لايكون) الماضى (معمولا لعدم مقتضى الاعراب (والثانى) من الاثنين (الجملة ٨ وهى على قسمين فعلية وهى) اى الجملة الفعلية على ماهو رأى صاحب اللباب ومختار المصنف رحمه الله فى هذا الكتاب الجملة (المركبة من الفعل لفظا) اى صريحا ولو تقديرا بدون اداة الشرط او بها (او معنى) والمراد به مايفهم منه معنى فعل مشتملا على النسبة التامة بقرينة كون الكلام فى الجملة مشتقا اوغيره بقرينة الامثلة (و) من (فاعله نحو ضرب زيد) مثال لما كان الفعل فيه لفظا بدون اداة الشرط (وان تكرمنى اكرمك) مثال لما كان الفعل فيه لفظا بها ولا يخرج بعروضها عن الفعلية ولا يستحق أن يعد قسما آخر من الجملة والا لاستحق بعروض الترديد مثل اما أن يكون العدد زوجا او فردا والخبرية والحالية ونحوها وخرج عن الاسمية مايعرض له حرف عامل واستحق أن يعد قسما آخر

من

٨ الفرق بينها وبين الكلام أن الكلام هو ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات والجملة ما اشتمل على نسبة اصلية مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة لا اذا وقع صلة اللام فانه حينئذ مقدر بالفعل فتكون نسبته اصلية او وقع فى مثل اقائم الزيدان فانه مع كونه جملة كلام وما عداهما فليست نسبته اصلية بل على سبيل التشبه بالفعل لاشتماله على معناه (حسن جلبى فى بحث التقوى

والمراد بالنسبة الاصلية الاسناد الاصلى وهو اسناد الخبر الى المبتدأ واسناد شئ الى ماقبله بحيث لو اسند الى ضميره لتغير فى التكلم والخطاب والغيبة وما اذا لم يتغير فيها فقد اشبه الخالى عن الضمير فاعتبر كانه لم يوضع لان يسند بل انما حصل بسبب العارض فيكون اسناده عارضيا لا اصليا (حسن جلبى)

من الجملة افتكثر الاقسام جدا (وهيهات زيد) مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق اسم فعل (٣ واقائم الزيدان) مثال لما كان الفعل فيه معنى مشتقا ثم انهما يخرجان من الفعلية ويدخلان فى الاسمية ان فسرت الاولى بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا او تقديرا والثانية بما كان جزؤه الاول اسما مطلقا كما هو رأى الجمهور وهو المشهور (وأفى الدار زيد) مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق ظرفا دراجه اياها فى الفعلية لكون الظرف من معنى الفعل لا لكونها مقدرة بفعل كما زعم البعض فلا يرد عليه ما اورده على هذا البعض فى الامتحان بأنها وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل العمل له ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد والفعل لايحتاج اليه لا ملفوظا ولا مقدرا فلما امتازت بهذه الاشياء استحقت أن تجعل قسما برأسها فلا مخالفة بين كلاميه كتابيه كما ظن (واسمية وهى) الجملة (المركبة من المبتدأ والخبر او من اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وان زيدا قائم فان اريد بالجملة) مجرد (لفظها) من غير اعتبار دلالتها على معناها (فلا بد له) اى للفظها (من اعراب لكونه حكم الاسم المفرد) لكونه مؤولا به كما سيشير اليه بقوله اى هذا اللفظ (حتى يجوز وقوعها) اى الجملة التى اريد بها لفظها (فى كل ما) موضع (وقع) الاسم المفرد (فيه فتقع) تلك الجملة (مبتدأ وفاعلا) ونائبه (وغير ذلك) المذكور من المفعول واسم باب كان وان وغير ذلك (نحو زيد قائم جملة اسمية) اى هذا اللفظ ونحو يقع زيد قائم فاعلا وجعل زيد قائم نائب الفاعل (ومنه) اى مما ذكر من الجملة التى اريد بها لفظها (مقول القول نحو قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا) الكن موقعه ليس موقع المفرد يرشدك اليه كسر ان فيه كما سبق ولذا فصل عما قبله منه (وكذا) اى كما ذكر من الجملة التى اريد بها لفظها فى انه لابد له من اعراب الجملة (ان اريد بها معنى مصدرى اما بواسطة ان) بالفتح والتشديد (او أن) بالفتح والسكون (او ما المصدريتين) صفة للاخيرتين (كقولك بلغنى انك قائم) اى قيامك (وكقوله تعالى وأن تصوموا) اى صيامكم (خيرلكم)

٣ واقائم الزيدان وما قائم الزيدون مثال لهما والفعل معنى مشتق ومن فسر الفعلية بما جزؤه الاول فعل فهما جملة اسمية عنده ومثاليه على أن قائم مبتدأ والمرفوع بعده فاعل ساد مسد الخبر وفيه قولان آخران احدهما كون قائم خبر المبتدأ المحذوف اصله اقائمان الزيدان ففى الصفة ضمير فلما حذف المبتدأ اقيم الاسم الظاهر موضع الضمير دفعا للالتباس والثانى كون قائم خبرا والزيدان مبتدأ وتركت المطابقة لكونه على صورة المسند الى الظاهر وهو على هذين جملة اسمية (فتح الاسرار)

ونحو اجلس مادام زيد جالسا اى مدة دوام جلوسه (اوبغيرها) اى
بلا واسطة هذه الثلاثة (نحو الجملة التى اضيف اليها) من الجمل التى اسند
اليها بأن اريد بها مجازا مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا بلا نسبة تامة
فلا يرد انه يستفاد من التفاسير الآتية أن المراد ليس مطلق الحدث
بل الحدث مع النسبة وارادتها تقتضى امتناع كون الجملة مضافا اليها
ومسندا اليها كما تقتضيه ارادتها مع الزمان على ما صرح به الفاضل
العصام فى حاشية انوار التنزيل لان المقتضى للامتناع التامة لا المطلقة
(كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم اى يوم نفع صدق
الصادقين) قال الفاضل العصام اختلفوا فى أن المضاف اليه فى مثله
الفعل او الجملة مع الاتفاق على انه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا وقعت
مضافا اليها والمصنف رحمه الله صحح الثانى فى الامتحان والظاهر انها الجملة
بلا تأويل كما اشار اليه فيه فى تعريف المضاف اليه وبينه فيما علقه
عليه فيخالف ما ذكره هنا ويحتمل انها الجملة بتأويل الاسم فلا يخالفه
وفى كلامه فى موضع آخر اشارة اليه ايضا كما لا يخفى على من تتبع
كلامه (ونحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء) اسم بمعنى الاستواء
نعت به كما نعت بالمصادر مبالغة كما فى قوله تعالى * تعالوا الى كلمة سواء
بيننا وبينكم (عليهم) متعلق به اى عندهم وهو مرفوع على انه
خبر ان وقوله (ءانذرتهم ام لم تنذرهم) مرفوع المحل اما على انه فاعله
او انه مبتدأ وذلك خبره قدم عليه اعتناء بشأنه فالجملة خبر ان (اى
ان الذين كفروا مستو وسيان عندهم فى عدم الجدوى (انذارك
وعدم انذارك) وفيه اشارة الى أن المراد بالجملة هنا المصدر المضاف
الى الفاعل والى أن الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام ٣ لتحقيق ٩
الاستواء بين مدخوليهما كما جرد الامر والنهى عن معنييهما فى قوله
تعالى * استغفر لهم اولا تستغفر لهم * وانما عدل عنه الى الفعلية
لما فيها من ايهام التجدد ٨ والتوصل الى ادخال الهمزة ومعادلها عليها
لافادة تقرير معنى الاستواء وتأكيده كما سبق اليه الاشارة (ونحو
قول المنذر حين رأى المعيدى واستحقره وقد بلغ اليه من كلامه

٣ الذى هو طلب تعيين احد الشيئين المستويين او الاشياء المستوية فى علم المستفهم على معنى انه يعلم ثبوت احدهما او واحد من غير تعيين وانما يستفهم لطلب التعيين فالمجموع بمعنى اى فجوابه بالتعيين فلا مدخل هنا للاستفهام كذا ذكره ابن الشيخ فى حاشية انوار التنزيل فلا يكون ذكرا م فى بيان التجرد عن الاستفهام استطراديا كما زعم الفاضل العصام

٩ لم يقل لافادة الاستواء لحصوله بدونهما فيكون دخولهما لتحقيقه لا لافادته ابتداء كأنه قيل المستويان فى علمك او فى صحة الوقوع مستويان فى عدم الجدوى فتأمل

٨ وانما قال ايهام التجدد لان حقيقته انما تستفاد من الفعل المستعمل فى معناه الحقيقى باعتبار دخول الزمان الذى شأنه التغير والتجدد فى مفهومه ٦

مايعجبه

مايعجبه (تسمع) ٧ بالرفع مبتدأ بأن جرد عن النسبة التامة والزمان واريد به
معنى المصدر المضاف الى فاعله كما اشار اليه بالتفسير الآتى ووجه العدول
مثل مامر واما على ما هو المشهور من انه بحذف أن ورفع الفعل لفقد
عامله لفظا فليس مما نحن فيه (بالمعيدى) منسوب الى معيد تصغير
معد على طريق الترخيم بحذف تشديد الدال استثقالا له مع ياء التصغير
(خير من أن تراه) خبره وهذا مثل لمن خبره خير من رؤيته (اى سماعك
وهذا الاخير) اى مثل تسمع (مقصور على السماع) من اهل اللغة ولا يقاس
عليه غيره بخلاف غيره مما سبق (و) الواقع (فى غير هذين الموضعين)
اللذين اريد بالجملة فى احدهما لفظها وفى الآخر معنى مصدرى وذلك
الغير هو الموضع الذى اريد بها فيه معناها المطابق (لا يكون له) اى
للواقع فى ذلك الغير (اعراب الا أن تقع) اى الجملة (خبر المبتدأ نحو
زيد ابوه قائم) مثال للجملة الاسمية (او) خبرا (لباب ان نحو ان زيدا
قام ابوه) مثال للجملة الفعلية (فتكون) الجملة الواقعة خبرا لهما
(مرفوعة المحل او) تقع خبرا (لباب كان نحو كان زيد ابوه عالم او)
خبر لباب (كاد نحو كاد زيد يخرج او) تقع مفعولا ثانيا لباب علم
نحو علم زيد عمرا ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب أعلم نحو أعلم زيد عمرا بكرا
ابوه قائم او تقع الجملة (معلقا عنها) نائب الفاعل (نحو علمت أقائم زيد)
فان قائم زيد جملة فعلية ان جعل قائم رافعا لزيد كما عرفت والا فاسمية
(او) تقع (حالا نحو جاءنى زيد وهو راكب فتكون) الجملة الواقعة
فى هذه المواضع من خبر كان الى الحال (منصوبة المحل او) تقع الجملة
(جوابا لشرط جازم بعد الفاء) الذى يجيء للربط فيما لا تأثير لاداة الشرط
فيه او منعه وجه وسيجيء تفصيل ما تؤثر فيه الافادة وما لا تؤثر فيه وما تمتنع
فيه الفاء او يجب ويجوز فيه الوجهان (او) بعد (اذا) التى للمفاجاة
وتنوب مع الجملة الاسمية مناب الفاء فى الربط لان معناها ينبئ عن حدوث
امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى * وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون (نحو ان تكرمنى فأنت مكرم فتكون)
الجملة الواقعة بعدهما جوابا لشرط جازم (مجزومة المحل) لكونها

٦ او باعتبار أن الماضى هنا بمعنى المضارع الذى يفيد الاستمرار التجددى بقرينة لا يؤمنون وعدل الى الماضى ليفيد أن الانذار كأنه وقع وههنا ليس كذلك كما لا يخفى ٧

٧ هو من الجملة التى اريد بها معنى مصدرى بلا واسطة الاشياء الثلاثة المذكورة وعلى ما هو المشهور ليس منها واصله ان المنذر سمع المعيدى واعجبه ما بلغه من فصاحته وبلاغته وأراد زيارته فلما رآه استحقره وقال تسمع بالمعيدى خير من أن تراه

(فتح الاسرار)

جوابا لشرط جازم ولامتناع الجزم فى لفظها اوتقديرا فيكون محلا وسيجئ الفرق بين المحل والتقديرى (او) تقع (صفة لنكرة) لعدم صحة وقوعها صفة لمعرفة لكونها فى حكم النكرة لصحة تأويلها بها (نحو جاءنى رجل ابوه قائم) فيصح التأويل بقائم ابوه (او معطوفة على مفرد نحو زيد ضارب ويقتل او) معطوفة على (جملة لها محل من الاعراب نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد او) تقع (بدلا من احدهما) اى المفرد والجملة التى لها محل من الاعراب لكونها اوفى فى تأدية المراد مثل قوله تعالى *هل هذا الابشر مثلكم* فانه بدل من النجوى ٧ فى قوله تعالى *واسروا النجوى الذين ٤ ظلموا* كما قيل وقيل تفسير له وقوله تعالى لايؤمنون* فانه بدل على وجه من قوله تعالى *سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لكونه اوفى فى تأدية المراد الذى هو عدم حصول الايمان منهم اصلا فانه يدل عليه مطابقة بخلاف ما قبله فانه يدل عليه التزاما وبيان له على وجه كما صرح به الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل لكونه اوضح منه واما الامثلة التى اوردها المعانيون فهى مما ليس له محل من الاعراب فمن اوردها فى هذا المحل فانما قصد تصوير وقوع الجملة بدلا اوبيانا اوتاكيد الاتمثيلا لما هو تابع لما له محل من الاعراب اوتأكيدا للثانية) اى الجملة التى لها محل من الاعراب نحو زيد ضرب ضرب وزيد ابوه قائم ابوه قائم (اوبيانا لها) اى للثانية لخفائها (على رأى) ٩ اى رأى اهل المعانى وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب فى بيان الفرق بينه وبين البدل انه لايكون جملة ولاتابعا لها كالنعت بخلاف البدل وقال فى موضع آخر ولم يثبت الجمهور وقوع لبيان والبدل جملة (فيكون اعرابها على حسب اعراب المتبوع) ان كان اعرابه رفعا فاعرابها رفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر وان جزما فجزم ولما بين احوال الجملة بنوع تفصيل فكان فيه نوع حرج وعسر اراد أن يبين محصوله على وجه الاجمال ليسهل ضبطه وحفظه بلا املال فقال (فظهر من هذه الجملة) اى من قوله فان اريد بالجملة الى هنا (أن الجملة قسمان قسم فى تأويل المفرد فيكون له اعراب فى كل موضع) كالمفرد اذا لكلام

٧ اى ما تناجوه خفاء وهو حقيقة فيه ان المراد معنى الاسم واذا اريد معنى المصدر اى التناجى خفاً فمجاز على ارادة اسم المفعول من المصدر قال الفراء يجئ النجوى اسما ومصدرا (كذا فى الصحاح)

٤ بدل من ضمير الفاعل من واسروا الا فاعل على أن يكون الواو حرفا دالا على جمعية الفاعل لاضميرا اضعفه (مفاتح)

٩ قيد للثلاثة الاخيرة من البدل والتأكيد والبيان لما بين فى المعانى

فى الالفاظ الواقعة فى التركيب (وذلك) القسم (ايضا) اى كالجملة مطلقة (قسمان) الاول (ما اريد به لفظه و) الثانى (ما اريد به معنى مصدرى وقسم من الجملة) صرح بها مع ظهور مقسميتها لبعدها اولئلا يتوهم من اول الامر أن هذا قسم من القسم الاول منها (لايكون فى تأويل المفرد) بالتأويل المذكور وان صح كونها فى تأويله بغيره (فلا تكون معمولة) فى جميع المواضع لاستقلالها بالافادة (الافى خمسة مواضع خبر) اى خبر كان (ومفعول) ثان وثالث (وجواب شرط جازم مع الفاء اواذا وحال وتابع) لمفرد أو جملة لها محل من الاعراب (ثم) اى بعدما علمت ما لايكون معمولا ومايكون معمولا اعلم ٦ أن (المعمول على نوعين معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية) اى بكونه تبعا وهو بمعنى التابع ومشترك بين الواحد والجماعة النوع (الاول) من النوعين وهو المعمول بالاصالة (اربعة اقسام مرفوع ومنصوب ٣ ومجرور ومجزوم اما المرفوع فتسعة) ثمانية منها اسماء اربعة اصول واربعة ملحقة بها وواحد منها الفعل المضارع (الاول الفاعل) قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه فى الاغلب ٨ جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل لانها اشد امتزاجا لان اول جزئيها الفعل وهو لكون النسبة الى الفاعل معتبرة فى وضعه يقتضى الارتباط به من اول الامر بخلاف المبتدأ فانه اسم مستقل لايقتضى لذاته ارتباطا بشئ ولان عامله اقوى لكونه لفظيا مثله ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله الذى هو الرفع فيكون اقوى فى المرفوعية من المبتدأ وهى امارة الاصالة واذا ثبت اصالته بالنسبة الى المبتدأ الذى لانزاع فى اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات غير النائب ثبت اصالته بالنسبة اليها بلاشبهة واما اصالته بالنسبة الى النائب فغنية عن البيان وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بجامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لايحكم عليه الا بالمشتق وفيه ان افادة هذين الوجهين اصالة المبتدأ فى المرفوعية التى هى المطلوبة غير ظاهرة بل الظاهر من الاول

وهو ما اشار اليه الشارح بقوله فيصح التأويل بقائم ابو فيما مر ٧

٦ اشار قوله اعلم أن الى أن قوله المعمول بالنصب عطف على الالفاظ فى قوله اعلم ان الالفاظ والخبر على الخبر فتدبر ٧

٣ قدمه على المجرور لكونه ذاوجهين بخلاف الجر فانه يوجد فى الاسم فقط ووجه تقديمه على المجزوم هو اختصاصه بما هو الاصل فى المعمولية وهو الاسم ٧

٨ قيد به لئلا يشكل بمثل زيد قائم ابوه فان ابوه فاعل مع انه ليس بجزء الفعلية

افادة الاصالة فى كونه مسندا اليه ومن الثانى افادة الأقوويه فى كونه
محكوما عليه وهما غيرمطلوبتين هنا كما لايخفى (وهو) اى الفاعل (ما)
مرفوع ولو محلا بقرينة المقسم (اسند) ٩ اى نسب بقرينة قوله اوما
بمعناه اذ منه ما ليس له نسبة تامة (اليه الفعل) الاصطلاحى خرج به
وبقوله اوما بمعناه المبتدأ لان ما اسند اليه ليس بفعل ولا بمعناه بل جامد
اومركب مع الموفوع سواء قدم الخبر أو أخر ولذا لم يذكر التقديم كما ذكر
ابن الحاجب (التام) خرج به ما اسند اليه الناقص لانه لايسمى فاعلا
عنده بل اسما له كما مر (المعلوم) ٧ خرج به النائب قيل ذكر المعلوم
يغنى عن التام للاستلزام اقول دلالة الالتزام مهجورة فى التعريفات على ان
اغناء المتأخر عن المتقدم مما لابأس به كما لايخفى (اوما) يلابس (بمعناه ٤)
من الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر وبما عرفت أنما
عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده فى الامتحان ان الحد منتقض منعا
لدخول المفعول به فيه لوجود النسبة الوقوعية التى هى نوع من مطلق
النسبة فيه فلابد من التقييد بنسبة وصفية لتخرج الوقوعية وقال فيه
فالحد الصحيح ما نسب اليه المعروف اوشبهه نسبة وصفية فان قيل قد صرح
فيه ايضا أن كون ما عبارة عن المرفوع لايفيد المبتدى فى المنع
لان الغرض من الحد معرفة المحدود لاجراء اعراب مخصوص وهو الرفع
هنا ولو عرف الحد بهلزم الدور قلت نعم لكن قد بين فى هذا الكتاب
اولا كونه معمولا ومرفوعا بعامله ببيان جميع العوامل وكيفية اعماله
وشرائطها وان الفعل وما بمعناه يرفع معموله ثم سناق الكلام لتفصيله
وتميز بعضه عن بعض فكون ما عبارة عنه مفيد هنا وقد صرح ايضا
أن مثل هذا مفيد لمن عرف المرفوع او المنصوب بسليقه اوغيرها
واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح بخلاف مختصر الكافية حيث
لم يسبق فيه هذا البيان فاورد عليه ما اورده (نحو ضرب زيد) مثال لما
اسند اليه الفعل التام المعلوم (واقائم الزايدان) مثال لما اسند اليه ما بمعناه
نسبة تامة لما مر انه جملة فعلية ومثال ما نسب اليه ما بمعناه نسبة غير
تامة ٣ نحو زيد قائم ابوه وغير ذلك (وهيهات زيد) اى بعد مثال

٩ اى نسب اليه بقرينة اوما بمعناه والنسبة التعلق والاسناد نسبة يصح السكوت عليها ونسبة ما بمعنى الفعل لايصح السكوت عليها وحيث يراد بالموصول المرفوع لايدخل المفعول به وغيره من المتعلقات فى التعريف فلا ينتقض منعا
(فتح الاسرار)

وقوله اى نسب يشير الى أن ليس المراد بالاسناد الاصطلاحى الذى هو النسبة التامة الذى يصح السكوت عليها ٧

٧ ذكر المعلوم لايغنى عن ذكر التام لان المعلوم مالايكون مجهولا ولا يلزم منه أن يكون تاما فكان معلوما كضرب نعم ذكر المجهول فى تعريف النائب مغن عنه لكنه اغناء المتأخر عن المتقدم ولاضرر فيه
(فتح الاسرار)

٤ اى معنى الفعل التام المعلوم مما يعمل عمل الفعل مما تقدم من الصفات غير اسم ٢

لما اسند اليه ما بمعناه من اسم فعل اسنادا تاما لما مر انه جملة فعلية
(والثانى) من التسعة (نائب الفاعل) عدل عن قولهم مفعول ما لم يسم
فاعله لكونه اخصر وهو ظاهر واظهر فانه لايتناول نحو درهما فى اعطى
زيد درهما اصلا بخلاف قولهم فانه يتناوله بحسب المعنى الاضافى اللغوى
مع انه ليس منه وقدمه لئلا يقع الفصل بين النائب والمنوب (وهو ما)
مرفوع ولو محلا (اسند) ٩ اى نسب (اليه الفعل) خرج به وبقوله
اوما بمعناه المبتدأ (التام) خرج به ما اسند اليه الناقص (المجهول)
خرج به الفاعل (اوما بمعناه) من اسم المفعول (نحو ضرب زيد
وأمضروب الزيدان) ونحو زيد مضروب اومضروب غلامه اوهاشمى
اوهاشمى ابوه (ولايكونان) اى الفاعل والنائب (الا اسمين او ما
فى تاويله) اى الاسم المدلول عليه باسمين لكونهما مسندا اليهما (غير)
الا (أن النائب قد يكون جارا ومجرورا) وقد سبق أن المتعلق قد يسند
اليهما فيكون المجرور مرفوع المحل على انه نائب الفاعل (نحو مر بزيد
فيجب افراد عامله) اى النائب الذى هو جار ومجرور (وتذكيره) لانه من
حيث هو هو لايكون مثنى ولا مجموعا ولا مؤنثا فلا وجه لتثنية عامله وجمعه
وتأنيثه وان كان المجرور ضميرا مثنى اومجموعا ومؤنثا بخلاف الفاعل ونائبه
الذى ليس كذلك فان كلا منهما اذا كان ضميرا مثنى يثنى عامله واذا كان
مجموعا يجمع واذا كان مؤنثا يؤنث (ولا يجوز تقديمهما على عاملهما)
بالاستقراء وقيل فى الفاعل لئلا يلتبس بالمبتدأ وقيل لانه كالجزء الثانى من
عامله ولا يجوز فى النائب لاخذه حكم المنوب وفيه بحث لايليق بيانه
فى هذا الكتاب (ولا حذفهما معا) لكون النسبة مأخوذة فى مفهوم
عاملهما وضعا سوى المصدر فلا يفيد بدونهما (الا من المصدر وقد مر) بيان
حذفهما معا منه (وكل منهما) من الفاعل والنائب (قسمان مضمر)
وهو ما وضع لمتكلم اومخاطب اوغائب تقدم ذكره ولو معنى (ومظهر)
وهو ما ليس كذلك (فالمضمر) الذى هو قسم منهما (ايضا) اى ككل
منهما (على قسمين مستتر) اى منوى غير ملفوظ حقيقة لعدم وجود
اصلا بل حكما بأن حكم بملفوظيته لوجود آثار اللفظ فيه من كون

٣ المفعول والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر وليس المراد به ما هو المصطلح عليه من الناسخ من العامل القياسى بل ما هو اعم منه ٧
(فتح الاسرار)

٣ نحو المصدر واسمى الفاعل والمفعول لان النسبة فيهما غير تامة لانها فى الاول غير معتبرة وانما المراد هو الحدث والمقصود الاصلى فى الاخيرين هو الذات وان اخذت النسبة

٩ لابد اولا أن ينبه على أن المراد بالاسناد مجرد ثبوت شئ لشئ سواء تعلق به ادراك وقوعه اوادراك عدم وقوعه اوطلب اوانشاء ففى ما قام سلب الوقوع لاسلب الاسناد وفى ان قام فرض الوقوع لافرض الاسناد فلا حاجة فى شمول التعريف لفاعل النفى والشرط الى ما اشتهر من تكلف أن المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا ونفيا محققا اومفروضا كما فى ان قام زيد ٧
(عصام)

فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك (و بارز) متصل بقرينة ماسيأتى من التفصيل وهو افظ حقيقة او غير مستقل (فالمستتر ايضا) اى كالمضمر (قسمان واجب الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه ولا يسند عامله الا اليه) لا الى اسم ظاهر كما فى جائز الاستتار (وجائز الاستتار بحيث يسند عامله تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر والاول) اى واجب الاستتار يكون (فى المتكلمين) اى المتكلم وحده مطلقا ومعه غيره كذلك (والمخاطب المفرد المذكر) والامر اواو نهيا بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء فيها ضمير بارز فاعل عند الجمهور كما يجئ (من غير الماضى) فان كلا منهما يبرز فى المتكلمين والمخاطب المفرد مذكرا ومؤنثا من الماضى الذى هو اصل بالنسبة الى المضارع وما يتفرع عنه فلا يبرز فى متكلميه ومخاطبة المفرد المذكر مع كون كل منهما اصلا قويا لكون المتكلم مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه لئلا يبلغ درجة الاصل بل يستتر لتنحط درجة عنها فان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوى فيفيد مزية وفضيلة فيما اتصل به بخلاف المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون فرعا ضعيفا فلا يفيد مزية وفضيلة فيما اعتبر فيه بل انحطاطا ونقيصة ولذا لم يبالوا بالمساواة بين الاصل والفرع فى الاستتار فى الغائب المفرد مذكرا ومؤنثا الذى هو فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب لعدم دخله فى تحصيل الكلام ولا يظهر ايضا لكون المظهر للغائب وهو خلاف ما يقتضيه صيغة التكلم والخطاب فوجب الاستتار لعدم المجال لغيره (نحو اضرب) للمتكلم وحده (ونضرب) للمتكلم معه غيره (وتضرب) للمخاطب المفرد المذكر (و) فى (اسم فعل الامر نحو نزال) بمعنى انزل (وصه ومه) بمعنى اسكت واكفف وحكمه حكم مسماه ولذا لا يجب الاستتار فى اسم فعل الماضى بل يجوز نحو هيهات زيد وزيد هيهات ٩ (وفى أفعل التفضيل فى غير مسئلة الكحل) اذ فيه لا يرفع الظاهر لما سبق فيجب الاستتار نحو زيد أفضل من عمرو (و) فى (اسم الفاعل واسم المفعول وما كان بمعناهما) من الاسم المستعار والمنسوب (و) فى (الصفة المشبهة والظرف المستقر اذا لم يوجد شرط عملهن فى الفاعل) واو حكما كما فى

٩ الواو الداخلة على لو وان الوصليتين للحال عند الجمهور والعطف على مقدر هو نقيض المذكور عند بعض النحاة وللاعتراض عند بعض آخر سواء توسطت بين اجزاء الكلام او تأخرت فعلى الاول تفيدان اولوية نقيض الشرط للجزاء وعلى الثانى تفيدان المساواة بين النقيضين وعلى الثالث تفيدان معنى يتعلق بمعنى الكلام السابق
(اطه لى على الامتحان)

٩ وفى أفعل التفضيل فى غير مسئلة الكحل و فيها يعمل فى الفاعل الظاهر وفى غيرها لا يعمل فيه الا على ضعف كما مر قال فى مغنى اللبيب ومن المشكل قوله * فخير نحن عند الناس منكم * لان نحن ان قدر فاعلا على أن يكون خبر مبتدأ لزم عمل أفعل فى غير مسئلة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل باجنبى بين أفعل ومن وخرجه الفاضل العصام على أن نحن مبتدأ ومنكم ٢

اسم

اسم المفعول وما بمعناه (الظاهر) واما اذا وجد فلا يجب لاسنادها تارة اليه واخرى الى المستتر ولا يجوز اسنادها الى البارز لان البارز المرفوع المتصل مختص بالفعل لا يوجد فيما يشبهه لتنحط درجة الفرع عن درجة الاصل بمنع هذا الضمير عنه (نحو جاءنى ضارب او مضروب او اسد) اى مجترى (ناطق او هاشمى) منسوب الى هاشم (او حسن ونحو فى الدار زيد) فان زيدا مبتدأ مؤخر لا فاعل الظرف لعدم شرط عمله وانما اعاد نحو هنا ولم يقل وفى الدار زيد عطفا على جاءنى لدفع توهم أن يكون زيد معطوفا على ضارب والظرف لغوا متعلقا بجاءنى ثم ان فى كون هذا المثال من واجب الاستتار بحثا اذ لا يلزم من عدم ٤ جواز عمله فى زيد عدم جواز عمله فى ظاهر آخر عند جعل زيد مبتدأ مؤخرا لجواز فى الدار غلامه زيد والاضمار قبل الذكر جائز هنا لتقدم زيد رتبة وقد جعل فيما سيأتى مثل زيد فى الدار من جائز الاستتار لجواز زيد فى الدار غلامه والفرق تحكم فافهم (و) يكون (فى تثنيتى اسم الفاعل والمفعول) مذكرتين او مؤنثتين (وجمعهما السالم) مذكرا او مؤنثا كونا او زمانا (مطلقا) غير مقيد بوجود شرط العمل فيهما ولا بعدمه وسيجئ فى كلامه ما يدل عليه ومن قال مذكرا او مؤنثا فقد بعد عن المرام ولم يراع حق المقام كما لا يخفى على ذوى الافهام وانما وجب الاستتار فيها لان تثنيتهما وجمعهما السالم كتثنية الفعل وجمعه فى الصورة فكما لا يجوز اسناد تثنيته وجمعه الى الظاهر لئلا يلزم تعدد الفاعل فى الظاهر او التأويل البعيد ٩ كذلك لا يجوز اسناد تثنيتهما وجمعهما اليه وان لم يلزم ما لزم فى تثنيته وجمعه للمشابهة المذكورة (نحو جاءنى رجلان ضاربان او مضروبان او رجال ضاربون او مضروبون) ولم يتعرض لمثال ما لم يوجد فيه شرط العمل لظهوره مما سبق من مثال المفرد (وفى عدا وخلا فعلين) وهو الاكثر احترازا عن كونهما حرفى جر اذ حينئذ لا يتصور الاستتار فضلا عن الوجوب (وفى ما عدا وما خلا) ما فيهما مصدرية مختصة بالفعل فلا احتمال لكونهما حرفى جر (و) فى (ليس ولا يكون فى باب الاستثناء) اى حال كون كل واحد

٢ مفسر لنكم المحذوف والتقدير فخير منكم نحن فحذف وفسر وخرجه ابو على ومن تبعه على أن نحن تأكيد لضمير أفعل والمبتدأ نحن المقدر بقرينة المذكور
(فتح الاسرار)

٤ الفرق بين اللازم للشئ وبين اللازم من الشئ أن الثانى يستلزم تقدم الملزوم على اللازم دون الاول واذا كان احد معلولى علة واحدة لازما للآخر لا لازما منه وكذا العلة المساوية للمعلول لازمة للمعلول لا لازمة منه وكان المعلول لازما للعلة ومن العلة (كلنبوى على الجلال فى بيان مذهب الرازى)

٩ وهو جعل ما فى تثنيته وجمعه حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه لا فاعلا او جعل المظهر بدلا من المضمر ٧

من عدا الى لايكون فيــه وانما وجب ليكون كالا فى عدم الفصل بينهما وبين المستثنى ولذا لايتصرف تصرف الافعــال (نحو جاءنى القوم عدا) اى جاوز الجائى منهم (زيدا اوليس) الجائى منهم (زيدا اولا يكون الجائى منهم (زيدا) والتفصيل سيأتى فى بحث الاستثناء (والثانى) اى جائز الاستتار يكون (فى الغــائب المفرد والغــائبة المفردة نحو زيد ضرب او يضرب اوليضرب اولا يضرب) مثال الغــائب المفرد (وهند ضربت اوتضرب اولتضرب اولا تضرب) مثال الغائبة المفردة (ويقال ضرب زيد وكذا البواقى) فانه يقال ايضا يضرب اوليضرب اولا يضرب زيد وضربت اوتضرب اولتضرب اولا تضرب هند (فلا يستتر فيه ضمير) حينئذ لوجود الفاعل الظاهر فلو استتر لزم تعدد الفاعل (وفى شبه الفعل) عطف على قوله فى الغائب (مما ذكر) من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهمــا والصفة المشبهة والظرف المستقر (اذا وجد شرط عمله فى الفاعل الظاهر (غــير التثنية والجمع المذكورين (من تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما فانه يجب الاستتار فيهما مطلقــا وقد اشار اليه فيما سبق بقوله مطلقا كما بينا (نحو زيد ضارب اومضروب اواســد ناطق اوهاشمى اوحسن اوفى الدار ويقــال زيد ضارب غلامه وكذا البواقى) فانه يقــال ايضا زيد مضروب غلامه اواســد غلامه ناطق اوهاشمى غلامه اوحســن غلامه اوفى الدار غلامه (فلا يستتر) الضمــير حينئذ لما مر آنفا (واما البارز المتصل ففى تثانى الافعال وهو) اى البارز المتصل الذى فى تثانيهــا (الالف نحو ضربا وضربتا وضربتمــا) والميم مزيدة لدفع الالتباس بألف الاشباع والتاء للخطاب وقيل انها التاء وحدها كما فى المفرد والالف علامة التثنية وقيــل انه الالف مع الميم والتاء للخطاب ويؤيد الاول موافقة الثانى فى كون الفاعل فى كل منهمــا ألفا (ويضربان وتضربان وليضربا واتضربا واضربا ولا يضربا ولا تضربا) (و) فى (جمعها) اى الافعــال (المذكر وهو) اى البارز المتصل الذى فى جمعهــا المذكر (الواو نحــو ضربوا وضربتم اذ أصله ضربتمو) بدليــل عود الواو عند اتصال الضمــير نحو ضربتموه زيدت الميم لطارد التثنية ولئلا

يلتبس بواو الاشباع فى الوقف فى المتكلم وحده وحذفت الواو ولان الميم ٣ معهمــا بمنزلة الاسم لشــدة اتصال احدهمــا بالاخر حتى جعــل البعض مجموعهمــا اسما حقيقية ولا يوجد فى آخر الاســم واو تنزيلا غير هو واو ماقبلها مضموم لاستثقالها ولو لم تحذف لــكان على خلاف ماعليه كلامهم وحذفت الالف المكتوبة بعدها ايضا لعدم الاحتياج اليها واسكنت الميم لان ضمها لاجل الواو ولما حذفت بقيت الميم على اصلها الذى هو الســكون (ويضربون وتضربون وليضربوا) واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا (و) فى (جمعها) اى الافعــال (المؤنث وهو) اى البارز المتصل الذى فى جمعها المؤنث (النون نحو ضربن وضربتن) انما شــدد النون فيه لان اصله ضربتمن ٩ حملا على التثنية وقلب الميم نونا لقربه منه فى المخرج فأدغم (ويضربن وتضربن وليضربن واضربن ولا يضربن ولا تضربن) وانمــا ابرز فيما ذكر من التثانى والجمعين ولم يســتتر لان صيغة الفعــل لاتدل على فاعل مثنى او مجموع بل على فاعل مفرد كما فى الغــائب المفرد والغــائبة المفردة اذ ليس فى صيغته علامة التثنية والجمع كما فى الصفة (وفى المخاطب المفرد مذكرا كان او مؤنثا والمتكلم وحده فى الماضى وهو) اى البارز المتصل الذى فيهمــا (التاء نحو ضربت) متلبسا (بحركات التاء) الثلاث (والمتكلم مع غيره فى الماضى) ايضا (وهو) اى البارز المتصل الذى فيه (نا نحو ضربنــا) وجه الابراز فيه مر (وفى المخاطبة المفردة فى غير الماضى وهو) اى البــارز المتصل الذى فيها (اليــاء) عند الجمهور وانما ابرز فيها لئــلا يلتبس بالمخاطب المفرد ولم يعكس مع أن البارز اصل قوى مناســب للمذكــر الاصل القوى لان اليــاء وان كان اصلا قويا من حيث كونه بارزا لكنه فرع من حيث مجيئه للتأنيث فيناسب المؤنث الذى هو الفرع الضعيف وليــكون اعراب الاصل اصلا وهو الحركة واعراب الفــرع فرعا وهو الحرف الذى هو النون هنا ولو لم يبرز لم يكن الاعراب بالحرف ولان كونه ضمــير المفرد مع كونه اثقل من الالف الذى هو ضمير المثنى مخالف للقيــاس اذ القياس كون الاول اخف من الثانى فلا يليق

٣ لان للميــم دخلا فى تمييز الواو عن الضمير الآخر ٧

٩ وقيــل اصــله ضربتن بالتخفيف فاريد كون ماقبل النون ساكنا ليطرد بجميع نونات النساء ولا يمكن اسكان التاء لاجتمــاع الساكنين ولا حذفها لكونهــا علامة ٤ فادخل النون للمناسبة فادغــم

٤ والعلامة لا تحذف الا اذا اجتمعتا الشيئ واحد فتحذف احداهما

بالاصل الذى هو المخاطب المفرد ولذلك ذهب الاخفش الى أن اليـاء الخطاب وفاعلها مستترفيها (نحو ضربين واضربى ولاتضربى واما المظهر) الذى هو الفاعل اونائبه (فظاهر) غنى عن البيان والتوضيح بالمثال (واذا اسند اليه) اى الى المظهر (العامل يجب افراده) اى العامل ٩ والمراد به هنا الفعل ومايوازنه مما يشابهه فلا يرد مثل مررت برجل قعود غلمانه اذبالتكسير خرج عن الموازنة اذ الفعل لايكسر لكن لاقرينة لهذه الارادة اللهم الا أن تجعل الامثلة الآتية قرينة لهـا فلوقال يجب افراده ان كان فعلا اوموازنا له والافالوجهان ان كان المظهر جمعا لكان اظهر واسلم هكذا استفيد من كلامه فى الامتحان فى بحث النعت ووجه الافراد فى الفعل (لزوم تعدد الفاعل بحسب الظاهر لومثنى اوجمعا والتأويل البعيد كامر وفى الموازن المشابهة (وغيبته) اذ المتكلم والمخاطب لايصح اسنادهمـا الى المظهر لما سبق (ولوكان) المظهر (مثنى اومجموعا) فوجوب الافراد لومفردا اولى اذ لاوجه لغيره حينئذ لان الفعل يدل على ماهية الحدث ولا تعدد فيها حتى يثنى الفعل اويجمع (نحو ضرب الزيدان اوالزيدون وان كان) المظهر (مؤنثا حقيقيا) لالفظيا وسيجيء (من الادميين) لامن غيرهم كناقة (مفردا اومثنى) لاجمعا (متصلا بعامله) فعلا اوموازناله لامنفصلا عنه بغيره فان هذه المنفيات لايجب تأنيث عاملها بل يجوز الوجهان كما سيجيء (يجب تأنيثه) اى عامله ايذانا بتأنيث الفاعل من اول الامر (ان كان) العـامل (متصرفا) والا كفعل المدح والذم والتعجب لايجب تأنيثه لانه يشبه الحرف فى عدم التصرف فينبغى أن لايلحق به ماهو علامة لقسيمه كنعم المرأة هند واكرم بهند ويجوز نعمت المرأة هند واما فعل التعجب فلا يتغير اصلا لكونه كالمثل (نحو ضربت هند أو الهندان) مثال لما كان المظهر مؤنثا حقيقيـا من الادميين مفردا اومثنى متصلا بعامله الذى هو الفعل (وزيد ضاربة جاريته) بالرفع مثال لما كان عامله موازنه (وكذا) اى كما يجب تأنيث العـامل اذا كان المظهر ماذكر يجب تأنيثه ايضا (اذا اسند العامل الى ضمير المؤنث) حقيقيا من الادميين ام لا

٩ وقد سبق انه يجوزان يجمع جمع المكسر كما اذاقلت جاءنى رجال قعود غلمانهم ولم يتعرض له لندوره ولايجوز أن يراد بالعامل الفعل وما يوازنه لان الصفة المشبهة ليست ممايوازنه وقد وجب الافراد فيها اذا اسندت الى الفاعل الظاهر وانما وجب افراده حينئذ لانه اذا كان الفعل فعلا وطابق الاسم الظاهر فى التثنية والجمع لزم تعدد الفاعل ولما عرفت أن الالف والواو والنون ضمير الفاعل وحمل عليه شبه الفعل ومثل قوله تعالى (واسروا النجوى الذين ظلموا) ليس مما اسند الى الظاهر بل الفاعل واو الجمع والذين ظلموا اما مبتدأ او بدل من الضمير والاضمار قبل الذكر جائز فى العمدة بشرط التفسير وقيل الواو حرف ليس بضمير والفاعل الاسم الظاهر
(فتح الاسرار)

وغير

اوغير حقيقى لما مر من ايذان تأنيث الفاعل من اول وهلة حال كون ذلك المؤنث (غير جمع المذكر المكسر العاقل) فانه اذا اسند الى ضميره لايجب تأنيثه كما سيجيء (نحو هند ضربت اوضاربة) مثال لما اسند الى ضمير الحقيقى من الآدميين ونحو الناقة سارت اوسائرة من غيرهم (والشمس طلعت اوطالعة) مثال لما اسند الى ضمير الغير الحقيقى (وفى) الاسناد الى (غيرهما) ولوقال واذا اسند الى غيرهما لكان اظهر وانسب اى غير المؤنث الحقيقى وضمير المؤنث المذكورين وذلك الغير ماكان مؤنثا غير حقيقى اوكان حقيقيا ولم يكن من الآدميين اوكان منهم ولم يكن مفردا اومثنى بل جمعا اوكان احدهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله وما كان ضمير ذلك الجمع ٣ (يجوز تأنيث عامله وتذكيره) ولما كان مفهوم الغير شاملا للمذكر ايضا وهو ليس مما يجوز تأنيث عامله وتذكيره اخرجه بقوله (ان كان) ذلك الغير (مؤنثا) وارجاع الضمير الى المظهر ٨ فساده اظهر كما لايخفى على من له حظ من الاظهار (نحو طلعت اوطلع الشمس) مثال لغير الحقيقى (ونحو سارت اوسار الناقة) مثال للحقيقى من غير الآدميين وانما جاز التذكير فيهما لقلة الاعتداد بتأنيثهما ٩ مع أن فى لفظهما مايشعر به بخلاف المضمر لعدم مايشعر به فيه ولذا وجب تأنيث عامله وجاز التأنيث نظرا الى وجوب مجرد تأنيثهما (ونحو جاءت اوجاء المؤمنات) مثال لجمع المؤنث الحقيقى من الآدميين وانما جاز فيه الوجهان لانه من المؤنث الغير الحقيقى لكون تأنيثه بتأويل الجماعة التى هى من المؤنث الغير الحقيقى وانما لم يعتبر حقيقة التأنيث فى مثل المؤمنات لان التأنيث الطارئ بالتأويل اسقط اعتبارها كما اسقط اعتبار التذكير الحقيقى فى نحو رجال (ونحو جاءت اوجاء القاضى اليوم امرأة) مثال للمؤنث الحقيقى من الآدميين المنفصل عن عامله وانما جاز التذكير فيه مع كونه مؤنثا حقيقيا من الآدميين لضعف استدعائه تأنيث العامل لانفصاله عنه هذا اذا لم يكن منقولا عن المذكر واما اذا كان منقولا عنه كزيد اذا سميت به المرأة يجب تأنيث عامله ولومنفصلا عنه لدفع الاشتباه كقالت اليوم زيد لكن لم يتعرض له

٣ اى جمع المذكر المكسر العاقل

٨ كما ارجعه الشارح الاول

٩ لكون الاول من غير الحقيقى والثانى من غير الادميين

اندوره (والرجال جاءت ارجاؤا) مثال لضمير جمع المذكر المكسر العاقل (اوجاءت اوجاء الرجال) مثال لجمع المذكر المكسر العاقل ووجه تأنيثه كونه بتأويل الجماعة ووجه تذكيره كونه من الغير الحقيقي وسيجيء وجه تأنيث ما اسند الى ضميره وجمعيته ولما ذكر فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقفت معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى عامله على معرفتهما وبمعرفة الاول يعرف الثاني لان الاعدام تعرف بملكاتها قال (والمؤنث) في عرف النحاة (ما) اسم (فيه) اى فى آخره (علامة التأنيث) بقرينة تفسيرها اذ المفسرة بها لا تكون الا فى الآخر والمراد به ما بعد الاصول فيعم نحو ضاربة وضاربتين فتاء اخت ابست بعلامة التأنيث بل هى مقدرة فيها (لفظا اوتقديرا) اى ملفوظة اومقدرة كنار وعقرب قال ابن الحاجب فى الايضاح حكم بأن التاء مقدرة فى الجميع لكنها فى الثلاثى اوضح وقال الرضى واما الزائد على الثلاثى فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقد ترجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديمة وورئية فظهر أن ادخال ٤ نحو عقرب فى اللفظى مخالف للعقل والنقل فان قيل يخرج من التعريف المؤنثات الصيغية اذ ليس فيها العلامة المذكورة بل صيغها موضوعة لها كها وأنت بالكسر وياء مثل تضربين ونون مثل ضربن وناوته وهذه وهذى وكلتا وثنتان فيلزم كونها مذكرات قلت كون التأنيث فيها بالصيغة ممنوع بل التاء مقدرة عنده طرد للباب حفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط ثم ان هذا التعريف لفظى يقصد به تعيين صورة حاصلة وتمييزها عما عداها لا اسمى يقصد به تحصيل صورة فلا يرد أن فى هذا التعريف دور التوقف ٩ معرفته على معرفة التأنيث وبالعكس كذا فى الامتحان ولو قال ما فيه التاء الموقوف عليها هاء لفظا أو تقديرا والالف المقصورة والممدودة لكان اسلم (وهى) اى علامة التأنيث (التاء الموقوف عليها) حال كونها (هاء) ولو فى الاصل فلا يخرج تاء ضاربتين فانها يوقف عليها هاء فى الاصل اى فى حال الافراد وخرج به تاء مثل صافنات واخت وبنت فانها لا يوقف عليها هاء اصلا وعلامة التأنيث

مقدرة

٤ كما ادخل الفاضل الجامى بان جعل اللفظى اعم من الحقيقى والحكمى والعجب من الشارح الاول حيث غفل عن هذا وتبع ذلك الفاضل فى هذا وجعله شرحا لكلام المصنف رحمه الله ٧

٩ التوقف اما أن يكون توقفا بالمعنى الاعم وهو كون الشيء بكيفية لولا الشيء الآخر لامتنع وجوده واما أن يكون بالمعنى الاخص وهو كون الشيء بحالة لم يكن موجودا الا بعد وجود شيء آخر والتوقف بالمعنى الاعم شامل لتوقف الموقوف على الموقوف عليه الذى يكون وجوده قبل وجود الموقوف والتوقف الموقوف عليه الذى لم يكن وجوده قبل وجود الموقوف بل يكون وجودهما معا بلا تقدم من احدهما كما فى التضايف فى الابوة والبنوة والتقدم والتأخر وغير ذلك ولذلك لا يبطل الدور المدعى لان التوقف فيه التوقف بالمعنى الاعم فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه والتوقف ٧

مقدرة فيها كما صرح به فى الامتحان (نحو ظلمة وشمس) مثال لما فيه التاء تقديرا بدليل ظهورها فى تصغيرها نحو شميسة لان المصغر بمنزلة الموصوف مع الصفة فشميسة فى تقدير شمس صغيرة مثلا فكما يجب الحاق التاء بصفات الاسماء التى قدر فيها التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر (والالف المقصورة نحو حبلى ودعوى) الاول للحقيقى والثانى لغيره (والف الممدودة نحو حمراء) محتمل لهما (وهذا) اى كون المؤنث بعلامة التأنيث لفظا اوتقديرا (جار فى غير ثلاثة) بالفتح والزائد عليها منتهيا (الى عشرة فان مذكرها بالتاء) اعتبارا بتأنيث الجماعة (ومؤنثها بحذفها) اى التاء مع وجود تأنيث الجماعة فيه للفرق بينهما ولم يعكس لان للمذكر تقدما بالشرف والزمان فاعطيت التاء له اولا فلو اعطيت له ثانيا يلزم الالتباس (نحو ثلاثة رجال واربع نسوة واذا ركبت ثلاثة) والزائد منتهيا الى تسعة (مع عشرة اثبتت التاء فى) الجزء (الاول فقط فى المذكر) ابقاء له على حاله الذى قبل التركيب وحذفت من الثانى كراهة اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة لكونهما من جنسين وانما جازت ثنتا عشرة واثنتا عشرة مع كونهما من جنس واحد لان التاء فى الجزئين الاولين منهما لازمت الوسط لعدم مفردهما وكانت بدلا من لام الكلمة بخلافها فى الاخيرين منهما كانت كجنس آخر وهمزة الوصل فى اثنتا للابتداء لا للتعويض وانما العوض التاء ليس الا وانما حذفت التاء من احد عشر واثنا عشر مع عدم الاجتماع فيهما حملا على النظير وتبعيدا عن النقيض (نحو ثلاثة عشر رجلا وفى الثانى) اى اثبت التاء فى الجزء الثانى فقط فى المؤنث (نحو ثلاث عشرة امرأة) تحقيقا لتمام المخالفة بينهما وقيل عدم الاثبات فى الاول ابقاء له بحاله الذى قبل التركيب والاثبات فى الثانى لانتفاء المانع وهو اللبس (والتأنيث) اى المؤنث (الحقيقى) اوتأنيث (ما بازائه) اى بازاء مسماه (ذكر ٩ من الحيوان) بخلاف نحو النخلة فانها وان كان بازائها ذكرا فى المجرد عن التاء الا انه ليس من الحيوان فلا يعد من الحقيقى (نحو امرأة) بازائها رجل (وناقة) بازائها جمل (والتأنيث اللفظى) ما تلبس

٧ بالمعنى الاخص بتوقف الموقوف على الموقوف عليه الذى يكون وجوده قبل وجود الموقوف (مفتى زاده على الحسينية)

٩ ذكر وهو ما يوصف بالذكورة فيدخل فيه النخلة اذ يقال نخل ذكر لما لا يثمر ونخلة انثى لما يثمر فلما قال من الحيوان اخرجها (فتح الاسرار)

(بخلافه) اى الحقيقى يعنى ماليس بازائه ذكر من الحيوان بل كان تأنيثه في لفظه فقط بوجود العلامة فيه لفظا او تقديرا ولذا سمى لفظيا (نحو غرفة) مثال لما كانت العلامة في لفظه لفظا (وشمس) مثال لما كانت في لفظه تقديرا ولما سبق ذكر الجمع والمثنى والمفرد وتوقفت معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى العامل على معرفتها او بمعرفتها يعرف المفرد اجمالا او باللغة تفصيلا اراد بيانهما ولكن لما كان المكسر من اقسام المؤنث قدمه وما يقابله على التثنية فقال (والجمع المكسر) مطلقا (ما) اى جمع (تغير) للجمعية فخرج نحو مصطفون لان تغيره بعد الجمعية للثقل (صيغة مفرده) ولو كان ذلك التغير تقديرا كفلك فان ضمته مفردا كضمة قفل وجمعا كضمة اسد والقاضى البيضاوى لم يذكر هذا القيد ايضا في اللب اكتفاء بما ذكره في تعريف مطلق الجمع كما ذكره المصنف في شرحه ولم يسبق في هذه الرسالة تعريفه حتى يكتفى به فينبغى أن لا يهمل هذا القيد في كتابه هذا والمراد بالتغير ما هو المتعارف عندهم فخرج به جمع السلامة بكلا قسميه فان تغير الآخر لا يعد عندهم من تغير الصيغة وان كان تغيرا بحسب اللغة والمراد بالمفرد ما هو أعم من الحقيقى (نحو رجال) والاعتبارى كأساور واناعيم وكعباديد يقدر له عبدود ولما ظهر من تعريف المكسر أن السالم ما لم يتغير صيغة مفرده للجمعية ترك تعريف واراد تعريف قسميه فقال (وجمع المذكر السالم قدمه لما مر أن للمذكر تقدما شرفا وزمانا٩ (ما) اى جمع (لحق) في اصل الوضع (آخر مفرده) انما لم يقل آخره كما في الكافية لانه يلزم حينئذ أن لا يصدق الحد على الجمع بل على مفرده اذ الواو والنون مثلا انما يلحقان آخر مسلم مثلا لا آخر مسلمون ولذا احتاج الشراح الى تقدير المفرد فيه ثم ان المراد به ليس ما يقابل المثنى والمجموع والا يلزم الدور لتوقف معرفتهما على معرفته وبالعكس ويخرج ايضا جمع الجمع بل اما الاصل واما الدال على الفرد حقيقيا كمسلمين او اعتباريا كايامنين فايامن جمع ايمن وهو جمع يمين فايمن من حيث دلالتها على افراد من يمين جمع ومن حيث دلالتها على ثلاثة منه مثلا مأخوذة جملة معدودة واحدة مفرد لايامن فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصدق

٩ حصر الحكماء انواع التقدم في خمسة ولم يقم لهم برهان يدل على الحصر اكثر من الاستقراء ونقضه المتكلمون بتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض واعتذارات الفلاسفة فيه ضعيفة ذكرناها وبينا ضعفها في كتاب الآثار والمناهج اذا عرفت هذا فنقول التقدم يقال عند الاوائل على خمسة معان احدها التقدم بالزمان وهو ظاهر لكل احد كتقدم الاب على الابن بمعنى أن للأب وجودا في زمان وللابن وجودا في زمان آخر وزمان الاب متقدم على زمان الابن فيقال للاب انه متقدم على الابن بالزمان وثانيها التقدم بالذات وهو التقدم بالعلية كتقدم الشمس على الضوء وحركة الاصبع على حركة الخاتم فانا نعلم انه لولا حركة الاصبع لما تحرك الخاتم فهذا الترتيب العقلى هو المعنى بالتقدم بالعلية وهو خفى عند جماعة ٧

على

على أقل من تسعة كذا ذكره المصنف رحمه الله في تعريف مطلق الجمع فلا يصدق جمع جمع الجمع كايامنين مثلا على أقل من سبعة وعشرين (واو مضموم ما قبلها) للمجانسة لفظا نحو مسلمون او تقديرا كمصطفون (او ياء مكسور ما قبلها) للمجانسة ايضا لفظا كمسلمين او تقديرا كمصطفين (ونون مفتوحة) للتعادل وانما لحقت هذه الحروف ليفيد المجموع او اللواحق وحدها أن مع مدلول مفرده ما يزيد عليه من جنسه ثابتة (في غير الاضافة فان النون تحذف فيها) لشبهها بالتنوين لالقيامها مقامه وقد سبق تحقيقه وحذفها فيها لا ينافى كونها جزأ من الدال لانه كالترخيم والعجب من الشارح الاول حيث تبع الفاضل الجامى وشرح كلام المصنف على خلاف مراده وهو في اكثر المواضع من عادته (نحو مسلمون ومسلمين وجمع المؤنث السالم ما) جمع (لحق آخر مفرده) حقيقيا كمسلمات او اعتباريا كصواحبات مؤنثا او مذكرا نحو قوله تعالى * الحج اشهر معلومات * والتسمية باعتبار الاصالة والغلبة (ألف وتاء) للافادة المذكورة في المذكر السالم قيل لابد من التقييد بزائدتان ليخرج مثل ابيات وقضاة فان التاء في الاول اصلية والالف في الثانى منقلبة عن الاصلية اقول هذا مبنى على الغفلة عن معنى اللحوق وهو الطريان على الشيء كما هو الشائع في ألسنتهم على ما ذكره الفاضل العصام (نحو مسلمات والتثنية) اى المثنى (ما) اسم (لحق) في اصل الوضع (آخر مفرده) ولو اعتباريا كرجالان وانما لم يقل آخره لمثل ما مر لكن ينتقض الحد حينئذ بالجمع اذ يصدق عليه انه لحق آخر مفرده الف او ياء الخ لان مسلم مثلا كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون فينبغى أن يقول آخر مفرده الذى كان فيه كذا ذكره الفاضل العصام ولو لم يجعل ما عبارة عن الجمع في تعريف جمع السالم لانتقض تعريفه بالمثنى كما لا يخفى والجواب عنه أن اضافة المفرد الى الضمير للاختصاص على ما هو الاصل في الاضافة فيؤول الى ما ذكره (ألف او ياء مفتوح ما قبلها) اى الياء ولا حاجة الى بيان فتح ما قبل الالف لظهور لزومه كذا في الامتحان وانما فتح مع أن المجانسة تقتضى الكسر لئلا يلتبس بالجمع عند حذف النون بالاضافة ولم يعكس

٧ من الناس وثالثها التقدم بالطبع وهو كتقدم الواحد على الاثنين فانه لولا الواحد لم يتحقق للاثنين وجود وقد يتحقق الواحد وان لم يكن للاثنين وجود فههنا التوقف المعلوم هو المراد بالتقدم الطبيعى والفرق بين هذا النوع من التقدم وبين الاول أن المتقدم هناك كان كافيا في وجود المتأخر بحيث يستحيل انفكاكه عنه والمتقدم هنا ليس علة تامة في المتأخر اذ قد يمكن وجود المتقدم وان لم يكن المتأخر ثابتا ورابعها التقدم بالرتبة اما الرتبة الحسية كتقدم الصف الاول على الصف الثانى بالنظر الى الامام او الرتبة العقلية كتقدم الجنس على النوع ان اعتبر الترتيب بالنسبة الى العموم وخامسها التقدم بالشرف والفضيلة كتقدم العالم على متعلمه واذا عرفت اصناف التقدم فاعرف اصناف التأخر وهو ظاهر

(شرح تجريد)

لان التثنية لكونها اكثر اولى بالفتح الاخف (ونونه مكسورة) للتعادل وانما الحقت هذه الحروف ليفيد المجموع او اللواحق وحدها أن مع مداول مفرده مثله فى الوحدة والجنس فقط ثابتة (فى غير الاضافة وفيها الحذف) لما مر (نحو مسلمان ومسلمين وكل جمع) سواء كان واحده مذكرا او مؤنثا حقيقيا اولفظيا (غير جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة واما جمع المذكر السالم فيجب تذكير عامله) ولايجوز تأنيثه مع كونه بمعنى الجماعة لغلبة جانب التذكير فيه لاختصاصه بذكور العقلاء وسلامة صيغة واحده والمراد به مالايكون مشابها للمكسر ولا على خلاف القياس والا فيجوز التأنيث فى مثل بنين وارضين وسنين * قال الله تعالى آمنت به بنوا اسرائيل * فالاول فى حكم الابناء والاخيران فى حكم الجمع بالالف والتاء (فتقول جاء المسلمون اورجل قاعد ناصروه) الاول مثال لما عامله الفعل والثانى لما عامله موازنه (واذا اسند) اى العامل (الى ضميره) اى جمع المذكر السالم (يجب كونه) اى العامل وارجاع الضمير الى الضمير أباه السابق واللاحق (جمعا مذكرا) بان يتصل به الواو والضمير الذى هو مختص بذكور العقلاء اذا كان العامل فعلا اذ ٧ باتصاله به يعد جمعا مذكرا لشدة الامتزاج بينهما وان كان الجمع فى الحقيقة هو هذا الضمير لان الفعل وبان يكون جمعا بالواو والنون للايذان بان الضمير المسند اليه فيه ضمير الجمع المذكر انما قل اذا كان العامل مشتقا غير الفعل ولايلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ٩ لان الاول حقيقة عرفية (نحو المسلمون جاؤا او يجيئون اوجاؤن واما جمع المذكر المكسر العاقل اذا اسند) العامل (الى ضميره فيجب ان يكون عامله مفردا مؤنثا) ايذانا بتأنيث الضمير المسند اليه الراجع الى الجمع بتأويل الجماعة فيه (اوجمعا مذكرا) سالما اومكسرا كما اذا كان العامل صفة واما اذا كان فعلا فباتصال الواو والضمير به والمراد بالواجب هنا الواجب المخير وهو الواحد المبهم من الامرين ولابة فى ذلك جواز الواحد المعين منهما ولذا عطف باو هنا وقال فيما سبق يجوز وعطف بالواو (نحو الرجال جاءت اوجاؤا اوجائية اوجاؤن) ولو مثل بالمكسر ايضا كجماعة لكان أولى (وغيرهما)

٧ علة لوجوب كون الصفة جمعا مذكرا لا الفعل لانه لايقتضى العلة لاستلزام جمعيته حين اسناده الى ذلك الضمير البتة ٧

لمجاز قد يطلق ويراد به المعنى المجازى دون الحقيقى وقد يطلق ويراد به المعنى المجازى والمعنى الحقيقى على سبيل البدل واختلف هل يراد منه المعنى الحقيقى والمجازى باطلاق واحد أم لا فالحنفية لايجوزون والشافعية يجوزون ويسمى بجمع الحقيقة والمجاز فالمعنى الثانى لااختلاف فيه وهو واقع فى المحاورات كلفظ القول الواقع فى تعريف القضية بانه قول يصح أن يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه بناء على قول من قال ان القول حقيقة فى الملفوظ ومجاز فى المعقول فحين اريد من القضية الملفوظة يراد من القول ايضا الملفوظ وان اريد المعقول فكذا من القول

(مفتى زاده)

اى غير جمع المذكر السالم وجمع المذكر المكسر العاقل (من الجموع وهى جمع المؤنث سالما ومكسرا من العقلاء اوغيرهم من الحيوان اوغيره وجمع المكسر الغير العاقل من الحيوان اوغيره مذكرا اومؤنثا (اذا اسند الى ضميرها) نائب الفاعل لاسند ولاضمير فيه اوضميره الى العامل (يجب) وجوبا مخيرا (كون عاملها) اى ضمائر الجموع المذكورة (مفردا مؤنثا) لما سبق من الايذان بتأنيث الضمير (اوجمعا مؤنثا) سالما ومكسرا كما) اذا كان العامل صفة للايذان بأن الضمير (المستتر فيه ضمير جمع المؤنث اوجمع المذكر الغير العاقل اجراء له مجرى المؤنث لعدم اصالته فى التذكير واما اذا كان فعلا فباتصال النون الضمير الذى وضع لجمع المؤنث عاقلا اوغيره اولجمع المذكر الغير العاقل فانه باتصال هذا الضمير به يعد جمعا مؤنثا وان كان الجمع فى الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل كالواو لكن وجوب كونه جمعا مؤنثا اذا اسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كونه جمعا مذكرا مكسرا كالافراس ذهاب ولو قال اوجمعا غير واوى اذا كان صفة كما فى لب الالباب لكان اسلم واشمل نحو المسلمات جاءت وجئن اوجائية اوجائيات) اوجواء مثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم العاقل ومثل ما اسند الى ضمير جمع المؤنث المكسر العاقل مثل الجوارى جاءت اوجئن الى آخره ومثال ما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم الغير العاقل من الحيوان مثل الحشرات ذهبت اوذهبن الى آخره ومن غيره مثل الثمرات جذت الى آخره (والاشجار قطعت اوقطعن اومقطوعة اومقطوعات) ومثال ما اسند الى ضمير جمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير الحيوان ومثال ما اسند الى ضمير الغير العاقل من الحيوان نحو الافراس جاءت الى آخره (و) المرفوع (الثالث) من التسعة ما يطلق عليه لفظ (المبتدأ) ولما كان مشتركا لفظيا ٢ بين حقيقتين مختلفتين فلم يمكن جمعهما ٦ فى حد واحد كما فى المستثنى اراد أن يقسمه اولا الى نوعين ويعرف كلا منهما فقال (وهو نوعان) ولما لم يكن لكل قسم اسم مخصوص كما كان فى المستثنى قال النوع (الاول (الاسم) لا الصفة بقرينة المقابلة (او المؤول به) واما اضارب زيد قائم ففى تقديره ٤

٢ الاشتراك على قسمين اشتراك لفظى واشتراك معنوى فالاول كون اللفظ موضوعا لمعنى متعدد بوضع متعدد كالعين والثانى أن يكون قدرا مشتركا بين الافراد كالكلمة بالنسبة الى الاسم والفعل والحرف وفيما نحن فيه الاشتراك لفظى (مفتى زاده)

٦ لان المبتدأ مشترك لفظى بين هذين المفهومين وليس للمبتدأ مفهوم عام يندرج فيه هذان القسمان كذا قاله الفاضل العصام ولاتقول فليكن معنى المبتدأ المفهوم المردد بينهما قلت لان هذا مما لايلتفت اليه فى تعيين المعانى ولايعد مما وضع له اللفظ والالم يوجد مشترك اصلا ٧

٤ اذلاصفة الا وهى جارية على موصوف محقق او مقدر ٧

شخص ضارب زيد نعم يراد به مايقابل الفعل عند من قال ان المبتدأ
اسم لمفهوم واحد وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المردد بين
كونه مسندا اليه وكونه صفة واقعة الى آخره (المسند اليه) خرج به
الخبر الذى ليس بصفة او المطلق والنوع الثانى من المبتدأ واما الاسماء
المعدودة فليست بداخلة فى المقسم كما عرفت (المجرد عن العوامل اللفظية)
بأن لايكون له عامل لفظى اصلا ٤ ولو قال عن العامل اللفظى
كالبيضاوى لكان اظهر وأخصر وقد عرفت ماهو المراد بالتجريد وخرج
بهذا القيد اسماؤها (نحو زيد قائم وحق أنك قائم) الاول للاول
والثانى للثانى (ولابد له) اى الاول (من خبر) واو تقدير اذ لافائدة له
بدونه (و) النوع (الثانى الصفة) اى اللفظ الدال على ذات مبهمة
باعتبار معنى مقصود فيشمل الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب
نحو أقريشى اخواك والمستعار نحو ءاسد الزيدان (الواقعة بعد كلمة
الاستفهام) حرفا كالهمزة وهل او اسما نحو ماصانع البكران ومن خاطب
البشران وكذا متى واين وكيف وأيان (اوكلمة النفى) حرفا وهى ما ولا
وان او اسما نحو غير قائم الزيدان او فعلا نحو ليس قائم الزيدان وهذه العبارة
اولى من عبارة ابن الحاجب حيث قال بعد حرف النفى وألف الاستفهام
والبيضاوى حيث قال بعد حرف النفى والاستفهام وقال المصنف رحمه
الله فى شرحه لفظ الحرف حشو مخل وبين عمومهما كما يينا فلو لم يذكر ايضا
لفظ كلمة هنا لكان اخصر ايضا فافهم (رافعة لظاهر ٩) المراد به ما
لايكون مستكنا فيشمل الضمير المنفصل مثل * اراغب أنت عن آلهتى *
ثم انه ينتقض التعريف منعا بنحو اقائم ابواه زيد فانه يصدق على قائم
انه الصفة الواقعة بعد الاستفهام الى آخره مع انه ليس مبتدأ بل هو جزء
الخبر فان الخبر ليس مجرد قائم بل هو مع فاعله والجواب أن المتبادر من
البعدية الاتصال لفظا ومعنى وفى مثل المثال المذكور وان وجد
الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى اذ الاستفهام داخل فى المعنى على
المبتدأ الذى هو زيد كذا فى الامتحان فيكون التقدير ازيد قائم ابواه
واما كونه زيدا قائم ابواه فلا يجوز لكونه فى صورة الخبر الفرد

٤ يعنى ان المراد عموم
السلب لاسلب العموم
فلا يرد أن التجريد عنها
لايقتضى عدم وجود عامل
اصلا لان انتفاء الجمع
لايقتضى انتفاء الجنس

٩ اى ومايجرى مجراه
ولم يرض بجعل الظاهر بمعنى
الملفوظ كما فى بعض الشروح
لان اخلاء اللفظ من معناه
الاصطلاحى بالكلية من
غير ضرورة لايحسن فحمله
على الظاهر المقابل للمضمر
وجعله اعم من الحقيقى
والحكمى وبعد اى بعد
جعله اعم من الحقيقى
والحكمى لم يتم التعريف
لانه بقى اى خرج صفة رافعة
لمضمر مستتر راجع الى الفاعل
فى صورة التنازع نحو
اضارب ومكرم زيدا اذا
عمل مكرم وقد سبق
التنبيه عليه واورد على
التعريف اقائم ابواه زيد
فان اقائم خبر زيد مع صدق
التعريف عليه واجيب عنه
بتقييد الصفة بأن لايكون
غيرها صالحا لان يكون
مبتدأ وهو مع بعده ٧

واقتضاء

واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا لم يجئ فى كلامهم زيد أقائم ابوه
كما جاء زيد أقام ابوه كما صرح به الفاضل العصام ولو سلم فلا ضير لاندفاع
الانتقاض لكنه يلزم التزام التكلفات بلا حاجة * اما اولا فلأن جعله
مبتدأ لايغنى عن كونه خبرا والصفة اذا كانت مع مرفوعها خبرا
يكون الاعراب الذى استحقه المجموع فى لفظها فى غير هذه الصورة
واما فيها فلو جعلت مبتدأ يكون اعرابها من هذه الحيثية فى لفظها ومن
حيث كونها خبرا فى محلها ولا خفاء فى كون هذا تكلفا واما اذا لم تجعل مبتدأ
بأن حمل على التقدير الاول كما فى زيد قائم ابوه فيستغنى عنه * واما ثانيا
فلأنه اذا جعلت مبتدأ يكون المجموع جملة معنى واما اذا لم تجعل بأن حمل
عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى والاصل فى الخبر الافراد والعدول
عنه بلا داع تكلف لايخفى * واما ثالثا فلأن كون المسند مبتدأ خلاف
الاصل حتى قيل انه مبتدأ اضطرارى بحيث لو وجد له وجه سوى
الابتداء لم يحكم عليه بأنه مبتدأ ولا خفاء فى وجوده هنا وفى أن الحكم به
تكلف وليس هذا مثل اقائم زيد حتى ينتقض به لان كون الخبر مقدما
والمبتدأ مؤخرا خلاف الاصل كما أن كون المسند مبتدأ كذلك فبالنظر
الى الاول جعلت مبتدأ لوجود الاضطرار فى الجملة وبالنظر الى الثانى
جعلت خبرا واحدهما يغنى عن الآخر بخلاف مانحن فيه كما عرفت
(نحو اقائم الزيدان وماقائم الزيدون) والصفة فيهما متعينة للابتداء
ومابعدها للفاعلية ولا يجوز كونها خبرا ومابعدها مبتدأ اذ المطابقة
لازمة بينهما وليست هنا بخلاف مثل اقائم زيد فانه يجوز فيه الامران
(ولاخبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل) لكون الاستفهام والنفى
بالفعل اولى (بل فاعله ساد مسد الخبر ٤) واذا جعل المجموع جملة
فعلية كما سبق (ولا يجوز تعدد المبتدأ) اى النوع الاول منه لانه المتبادر
عند الاطلاق لشهرته ولان السوق يسوق اليه يعنى انه كما يجوز تعدده
لفظا بلا عاطف بشهادة الاستقراء واما التعدد معنى او لفظا بعاطف
فيجوز ثم ان كان خبر كل مخالفا للخبر الآخر يؤتى بالواو والا فبالمثنى او بالجمع
نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر والزيدان عالمان او زيد وعمرو

٧ يشكل باقائم زيد فان
غيره صالح لان يكون مبتدأ
وهو زيد فالجواب أن معنى
الوقوع بعد حرف
الاستفهام أن يكون
اعتماده عليه فى العمل
وفى قولنا اقائم ابوه زيد
اعتماده على المبتدأ فى العمل
(عصام)

٤ هذا اذا كانت الصفة
مفردة والاسم الظاهر مثنى
اومجموعا واما اذا طابقت
مثنى ومجموعا فالصفة خبر
مقدم لاغير وان طابقت
مفردا جاز الامران خلافا
للكوفيين لانهم يوجبون
تقديم المبتدأ على الخبر
صرح به الرضى فى بحث
الخبر
(فتح الاسرار)

وبكر كاتب وشاعر وفقيه اوعالمون (والاصل) فى المبتدأ والاولى له (تقديمه) على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر والموصوف مقدم على الوصف وجودا فينبغى ان يقدم ذكرا ليتوافقا (وشرطه) اى شرط صحة كونه مبتدأ (ان يكون معرفة) لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير المعين لا يفيد ولان فى تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام لان فى تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر ربما يمتنع السامع عن استماع هذا الحديث كذا فى شرح لب الالباب (او نكرة مخصصة) اى قريبة من المعرفة فى حصول الفائدة من الاخبار عنها وعدم الاخلال بالغرض المطلوب قال فى الامتحان الجمهور شرطوا التخصيص بشئ للافادة وهى قد توجد بدونه ككوكب انقض الساعة فلا وجه لاشتراط غيرها ولذا شرط المحققون من النحاة اياها دونه واختاره البيضاوى حيث قال لو يفيد فالموافق له أن يقول او نكرة مفيدة اللهم الا ان يقال انه اشار الى امكان التوفيق بين كلام المحققين وكلام غيرهم من النحاة بما قيل ان مراد الجمهور ليس الاشتراط بل الضبط فانهم لما رأوا ان المبتدى لا تفى قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا امثلة لم تتخلف عنها الفائدة (نحو قوله تعالى * ولعبد مؤمن خير من مشرك) والمراد به ماقيد بقيد صفة كان او مضافا اليه نحو صوت بلبل شغلنى او غيرهما نحو أفضل منك أفضل منى فان تقييد الجنس يجعله مناط الفائدة والاهتمام به بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لا يقنع به فيصح حيوان ناطق كذا لا انسان كذا مع تساويهما بل ترى كذا مع كونه اخص منه (ويجوز حذفه) اى المبتدأ (عند قيام القرينة نحو زيد فى جواب من القائم اى القائم زيد) بقرينة السؤال (و) المرفوع الرابع من التسعة (خبر المبتدأ وهو المجرد عن العوامل اللفظية) تذكر ماذكر فى المبتدأ ورافعه (المسند به) اى الذى ألصق الاسناد به فالباء للالصاق ونبه به على أن تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتدأ ذكره الفاضل العصام فى الشرح

وخرج

وخرج به النوع الاول من المبتدأ حال كون ذلك المسند به (غير الفعل ومعناه) خرج به نحو يقوم فى مثل يقوم زيد ومثل قائم فى مثل اقائم الزيدان وفى مثل زيد قائم ابوه فان المسند به فى الاول فعل وفى الاخيرين معناه ولكن النسبة فى الاول تامة وفى الثانى ناقصة وهو ليس بخبر بل جزؤه والخبر لا يكون فعلا ولا معناه اصلا بل هو اما جامد او مركب كالمشتقات وما يجرى مجراها فان الخبر ليس مجرده بل مع مرفوعاتها كما صرح به فى الامتحان وبما قررنا ظهر أن المراد بمعنى الفعل هنا ماسبق فى تعريف الفاعل لا مادل على النسبة التامة كما زعم البعض ثم فسر بالصفة الواقعة بعد الاستفهام او النفى او الصفة المعرفة باللام لانه مع كونه خلاف الظاهر وغير ملايم لما صرح به المصنف رحمه الله ينتقض تعريف حينئذ مثل قائم فى المثال الثالث لانه يصدق عليه انه المسند به غير الفعل ومعناه لكونه غير دال على النسبة التامة مع انه ليس بخبر كما عرفت وجمعا بنحو قائم فى نحو اقائم او ما قائم زيد على وجه وبمثل المنطلق فى مثل زيد المنطلق لانه لا يصدق عليه انه غير الفعل ومعناه لكونه من معناه على ما فسره ايضا مع انه خبر على أن مثل قائم فى مثل زيد قائم وان لم يدل على النسبة التامة بالنسبة الى مرفوعه لكنه يدل عليها بالنسبة الى المبتدأ كما صرح به المصنف رحمة الله فى الامتحان فى تعريف الخبر فيكون مما يدل عليها فيكون من معناه فيلزم أن لا يصدق التعريف على خبر أصلا فالتخصيص بما فسره تحكم لا يخفى (نحو قائم فى زيد قائم ويجوز تعدده) اى الخبر لفظا بلا عاطف من غير تعدد المبتدأ لجواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية فى محل واحد (نحو زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة) او بالعكس وفى الامتحان زيد قائم ضاحك وهو الاظهر وحكم الاخبار المتضادة مذكور فى الرضى ويجوز فيه العطف ايضا (ويكون جملة اسمية او فعلية ٩) وقد عرفت ما هو المراد بها يعنى أن الاصل فى الخبر كونه مفردا ليتوافق الركنان وليكون اخصر واسرع قبولا للربط ولكنه قد يكون جملة (فلابد) فى الخبر الكائن جملة (من عائد) يربطها الى المبتدأ لانها من حيث هى مستقلة

٩ ولم يقيدها بالخبرية اما لانها هى المتبادرة اولانه قصد العموم الى الانشائية والقسمية نحو قوله تعالى (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا) وليست هذه مؤولة بالمقول اى مقول فى حقه كذا ٧ لانه بعيد كذا فى شرح الكافية لعصام الدين (فتح الاسرار)

٧ نحو زيدا اضربه اى مقول فى حقه اضربه اى يستحق أن يقال فى حقه اضربه وانما يفسر بالاستحقاق لدفع ما يتوهم من أن التأويل بمقول فى حقه يستدعى تقدم المقول قبل هذا الكلام ٥ اذ الاصل فى القول لكونه حكاية أن يتلفظ بالمحكى فى غير حكاية سواء كان القول بلفظ الماضى او الحال او الاستقبال كما ذكره الرضى ٧ اى هذا القول مقول فى حقه فلا يصح زيدا اضربه الا بعد تقدم اضربه (سيلكوتى على المطول)

٥ يعنى تقدير قولنا مقول يقتضى تقدم لفظ اضربه وسبقه قبل التلفظ بزيد اضربه وهذا لم يتقدم فيلزم الكذب ولهذا يفسر بالاستحقاق (السيد احمد حجابى القيصرى)

لانقتضى التعلق بماقبلها وهو الضمير فى الغالب وقد يكون اسم اشارة نحو* والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار* والعموم المشتمل على المبتدأ نحو* انه من يتق ويصبر فان الله لايضيع اجر المحسنين ولام الجنس فى مثل نعم الرجل زيد على وجه والظاهر فى موضع الضمير نحو* الحاقة ما الحاقة* اى ماهى (ان لم تكن خبرا عن ضمير الشان) فانها اذا كانت خبرا عنه لاتحتاج اليه لوجود الربط المعنوى بينهما لكونها عبارة عنه (نحو زيد ابوه قائم وقام ابوه) الاول للاول والثانى للثانى (ويجوز حذفه) اى العائد او ضميرا لفظا لامعنى يعنى ان حذفه ليس منسيا (لقرينة) اذ لاحذف بدونها الانسياقيا سيما اذا كان مجرورا من والجملة اسمية ومبتدؤها جزء من الاول نحو البر الكر بستين اى منه) بقرينة أن بائع البر لايسعر غيره وسماعا فى غيره نحو *ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور* اى ان ذلك منه (واصله) اى الاصل فى الخبر والاولى له (ان يكون نكرة) لكونه عمدة للافادة وهى انما تحصل بالاخبار بمالم يعرف كما أن المبتدأ عمدة للبيان ولذا كان اصله التعريف (وقد يكون معرفة) فان ذا لاينافى الادة لجواز كون النسبة مجهولة عند المخاطب تحقيقا او تنزيلا فيفيد لاسناد نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما ولكن لايعرف النسبة بينهما او (نحو الله الهنا) تنزيلا للمخاطب منزلة من لايعرف النسبة بينهما لجريه على خلاف مقتضى علمه ويجوز أن يكون مثل هذا لمجرد التقرب لا لقصد الافادة (ويجوز حذفه) اى الخبر (عند قرينة نحو زيد لمن قال ازيد قائم ام عمرو وان كان المبتدأ) بعد اما وجب دخول الفاء فى خبره) فى جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط ٧فيها وهو سببية الاول للثانى والحكم به او يجعل المتكلم وفسره الرضى بلزوم الثانى للاول (نحو اما زيد فمنطلق الا لضرورة الشعر) اى فى وقتها (كقوله) اى الشاعر (فاما القتال لاقتال لديكم) والعائد هنا العموم المشتمل على المبتدأ فان لا لنفى الجنس فالمعنى القتال المذكور منفى عنكم لاستلزامه نفى كل قتال عنكم وتمامه* ولكن سيرا فى عراض المواكب (او) لضرورة ٩ (اضمار القول) الذى هو مدخوله

استغناء

٧ لانه فى معنى مهما يكن من شئ فزيد منطلق فحذف مهما يكن من شئ واقيم اما مقامه فصار اما فزيد منطلق فاخر الفاء الى الخبر لئلا يجتمع اداتا الشرط والجزاء فى محل واحد فصار أما زيد فمنطلق (فتح الاسرار)

٩ يشير الى انه معطوف على الضرورة بحذف المضاف ولواسقط اللام لكان اظهر

استغناء عنه بالمقول (كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم اى فيقال لهم أكفرتم وان كان) اى المبتدأ (اسما موصولا بفعل او ظرف ٩) اى بجملة فعلية او ظرفية هى قسم منها فهما مجاز ان تسمية للكل باسم الجزء (او موصوفا به) اى بالموصول المذكور (او نكرة موصوفة باحدهما) اى بالفعل او الظرف (او مضافا اليها) اى الى الموصول باحدهما او الموصوف به والنكرة الموصوفة باحدهما ومن قصر على الثالث فقد قصر (او) كان (لفظ كل مضافا الى نكرة موصوفة) بمفرد لابجملة (او غير موصوفة) اصلا (جاز ٤ دخول الفاء فى خبره) لان كلا منها لابهامه كان كأداة الشرط وكل من الصلة والصفة لكونها فعلية او ظرفية هى قسم منها كانت كالشرط فصار الخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء والوصف فى كل المضاف وان كان مفردا يؤكد المشابهة كما لايخفى وجاز تركه لعدم كونه جزاء فى الحقيقة فجاز اعتباره معنى الشرط وعدم اعتباره فى مثل هذا المبتدأ (وكذا) اى كما جاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ المذكور اذا لم يدخل عليه شئ من النواسخ جاز دخوله فى خبره (اذا دخل عليه) اى على المبتدأ المذكور (ان وان ولكن بخلاف سائر نواسخ المبتدأ حرفا كان) نحو ليت ولعل وكأن وما ولا (او فعلا) نحو علم وكان لانها اذا دخلت عليه سقط اعتبار صدارة معنى الشرط الذى اعتبر فيه فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذى هو الصدارة فلايجوز دخول الفاء على خبره وانما جاز دخوله على خبر ان المكسورة مع انها من النواسخ لعدم تأثيرها فى معنى الجملة فكان وجودها كالعدم وأن المفتوحة وان كان لها تأثير فى المعنى لكنها ألحقت بالمكسورة لاشتراكهما فى افادة التحقيق وألحق بها ايضا لكن للاشتراك فى جواز العطف على محل اسمهما ويدل على هذا الجواز القرآن الكريم وكلام الفصحاء كقوله تعالى* واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه* وقول الشاعر* فوالله مافارقتكم قاليا لكم* ولكن مايقضى فسوف يكون* ومثال ان يأتى فى المتن ثم المفهوم الصريح من كلامه اختصاص جواز الدخول بخبر هذه الثلاثة

٩ اى جملة ظرفية افرده بالذكر مع انه داخل فى الفعل لان الظرف اذا كان صلة فهو جملة فعلية بالاتفاق لان دخول الفاء لشابهته الشرط والشرط لايقع ظرفا فلو لم يذكره لتوهم أن المراد بالفعل الفعل الصريح (فتح الاسرار)

٤ بشرط قصد معنى الشرط يعنى مع القصد ان شئت ادخلت الفاء لشابهة الخبر الجزاء وان شئت تركت لعدم كونه جزاء وذكر جار الله ان الدخول مع القصد لازم وبدونه ممتنع فادراج الجواز لعدم لزوم القصد لا لعدم لزوم الفاء مع القصد (عصام)

لا التأثير المتبادر من الفعل ولم يقل قام مع انه عد في الامتحان أن يراد به
القيام بلا قرينة تكلفا يلائم ما في الحد للمحدود باعتبار معناه اللغوى
ولم يشترط كون الفاعل مذكورا كما في العامل لئلا ينتقض بما عامله
مصدر محذوف الفاعل او مبنى للمفعول كاعجبنى ضربك ضربا على تقدير
الاضافة الى المفعول وضرب زيد ضربا على بناء المفعول اذ المصدر
لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل وهو الداخل في مفهوم المشتق فيصدق
عليه انه مما فعله فاعل عامل مذكور وان لم يذكر الفاعل سواء اريد بالفعل
معناه الظاهر او القيام به اذ وضع المجهول لنسبة الوقوع الى المفعول
لا لنسبة القيام على ما حققه الفاضل العصام وقال ويصدق على مثل
مو ناقض المثال المذكور أنه مما فعله فاعل عامل مذكور وان اريد بالفعل
معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل المعنوى لا الاصطلاحي فلا حاجة الى
الصرف عن الظاهر واقول نعم لكن الظاهر المتبادر كون ذلك الفاعل
مدلول الفاعل الاصطلاحي للعامل المذكور فلا بد من الصرف عنه
وما ذكره في الامتحان من انه يحتاج الى ان يراد ٨ بالفاعل ما يعم نائبه
فانما هو على مراد القاضي ليكون وجها لعدوله عن حد ابن الحاجب
لانه لا يحتمل توجيها أخر حتى يرد انه يرد عليه ما اورده ههنا ولذا
اختاره هنا فابقى ما يحتمل توجيها آخر واصلح ما لا يحتمله حيث قال
عامل بدل فعل اذ يحتاج فيه الى أن يراد به ما يعم المشتق والمشتق منه لئلا
يخرج ما عامله اسم ولا قرينة له وهو تكلف وخلاف ظاهر اذ الظاهر
أن يراد به الاصطلاحي وقد صرح فيما علقه على الامتحان أن مجرد
ورود الاعتراض لا يكون قرينة (المذكور) صفة لعامل (لفظا) نحو
ضربته ضربا (او تقديرا) نحو فضرب الرقاب اى اضربوا اخرج به
ما لم يذكر عامله اصلا مثل الضرب واقع وبزيادتهما اندفع ما اورده
في الامتحان على حد ابن الحاجب من انه يحتاج فيه الى أن يراد بالمذكور
ما يعم الحكمى مع عدم القرينة وهو تكلف لانهما قرينتا ان القصد
العموم (بمعناه) صفة ثانية له اى ملابس بمعنى ذلك الاسم ومعنى الملابسة
اشتراكهما في معنى مدلولهما اما مطابقة فيهما كضربي ضربا

لانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا مفعول مطلق قلت المفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الاربعة واما أن القول بتعلق الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فدفعه واضح على اهله فان قلت اذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق المفعول لان صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به تقييد في الظاهر وتغيير في التحقيق فان المفعول فيه ضمير يتقيد به الصيغة والمفعول به خال عنه مقيد بالاسناد الى به فتقييد به مغير لمعنى المفعول لا مقيد فليس صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق هذا المقيد (عصام)

٨ لئلا يخرج مثل ضرب ضربا على صيغة المجهول وذلك تكلف اذ فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز أو عمومه او الجرى على اصطلاح افير مع انه لا قرينة لهذه الارادة

٨

او

او تضمنا كذلك كضربت ضربة او مختلفا كضربت ضربا وضربى
ضربة ذكره في الامتحان وهذا ظاهر وان خفى على الفاضل الجامى
حيث قال المراد به اشتمال الكل على الجزء وهو مع كونه خلاف الظاهر
غير متمش في النوع والعدد ومعمول المصدر والمصنف رحمه الله جعل
مراد القاضى على هذا وجعله من اسباب عدوله عن حد ابن الحاجب
ولاحتماله التوجيه الحسن كما نقلناه عنه ابقى على حاله هنا ثم انه خرج به
مثل تأديبا في مثل ضربته تأديبا لان التأديب ما يحصل الادب وما يليق
بالشخص والضرب وسيلة له كالشتم والنصيحة وغير ذلك وكذا
كراهتى في مثل كرهت كراهتى اذا كانت مفعولا به اذ المراد بالاشتراك
في المدلول أن يقصد باحدهما ما يقصد بالآخر ولم يقصد هنا بالعامل
ما قصد بالمصدر بل قصد تعلقه به والمراد بالاسم المنصوب ولو تقديرا
وبالعامل ما هو عامل فيه بقرينة أن كلامه مسوق لبيان المنصوب
وتعداده وتمييز بعضه عن بعض بعد ما ثبت كونه معمولا لعامله ومنصوبا به
ببيان جميع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها وأن الفعل وما بمعناه
ينصب معمولات كثيرة فلا يرد عليه ما اورده على ابن الحاجب من عدم
تمام منع حده اصدقه على نحو ضربت وضربى شديد اذ لم يسبق
في كلامه هذا البيان فلا يراد فيه ما اريد في كلام المصنف رحمه الله
ولذا عدل القاضى عنه في اللب هذا غاية ما تيسر لى في هذا المقام والعلم
بالحقيقة عند الملك العلام (نحو ضربت ضربا) مثال لما هو للتأكيد
(وضربة) بالكسر مثال لما هو للنوع (وضربة) بالفتح مثال لما هو
للعدد ثم ان تلك الملابسة قد لا تكون بخلاف الملابسة بلفظه فانها غير
دائمة بل اكثرية ولذا قال (وقد يكون) العامل ملابسا (بغير لفظه)
اى اسم ما فعله او المفعول المطلق هذا هو الملائم للسابق ويجوز العكس
اما مادة (نحو قعدت جلوسا) ٩ او بابا نحو انبت الله نباتا (وقد يحذف
فعله) الاصطلاحي والتخصيص به لاصالته وكثرة الحذف فيه او الدال
على الحدث بقرينة ذكر العامل في التعريف والفعل بدله هنا وكونه
تكلفا عند عدمها وللتنبيه على هذا لم يقل عامله مع كونه اظهر

٩ هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد القيام والجلوس بما بعد الاضطجاع كما ذكر في شرح المصابيح النبوية ولا يخفى انه مثال للمغايرة بحسب الباب (عصام)

ولم يكتف برجوع الضمير اليه مع كونه اخصر على انه يحتمل أن يرجع
الى المفعول المطلق (لقيام قرينة) اذ لا حذف بدونها الا نسيا اما
جوازا نحو خير مقدم لمن قدم اى قدمت قدوما خير مقدم او وجوبا
سماعا (نحو ايضا اى آض ايضا) اى عاد ثم غلب فى معنى مثل ما سبق
(ويجوز تقديمه) اى المفعول المطلق او اسم ما فعله (على عامله) او للنوع
او العدد اما والتأكيد فلا لان حق المؤكد التأخير كذا فى الامتحان
(ولا يلزم) اى المفعول المطلق (العامل) كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز
حذفه بلا نائب فى غير المصدر مع انهما سيان فى كونهما مقتضى النسبة
التى هى داخلة فى مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر وان فاعلية الفاعل
بقيام مدلوله به لان العامل يدل وضعا على ما دل عليه بخلاف الفاعل
فانه لا يدل وضعا على ما دل عليه الفاعل بل عقلا فافترقا ثم ان اللازم
من نفى اللزوم جواز تركه لا مساواته لذكره كما زعم البعض بل يجوز كون
الذكر اولى ليفيد فائدة والا كان [illegible] عبثا (و) المنصوب (الثانى
المفعول به) قدمه لشدة شبهه با[illegible]ل لتوقف تعقل المتعدى عليه
ايضا بخلاف غيره (وهو) فى اللغة لذى الصق به الفعل ❀ وبه نائب
الفاعل وضميره عائد الى اللام ٤ ذكره فى الامتحان وفى الاصطلاح (اسم
ما وقع عليه) اى تعلق به حسا او عقلا وهو فى هذا المعنى وان كان
مجازا لكنه صار بالغلبة والاشتهار فيه كالحقيقة العرفية فصح
الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة او بها بقرينة التقسيم فلا يرد انه
لا يتناول مثل عرفت زيدا اذ معنى الوقوع على الشىء السقوط عليه
ولا سقوط لشىء على زيد او وجود التعلق به عقلا (فعل الفاعل) اى
حدثه القائم به والمراد بالفاعل ما يعم المذكور وغيره وبالاسم المنصوب
ولو محلا فلا يرد مثل زيد منعا ودرهما جوابا فى مثال اعطى زيد درهما
اذ زيد حينئذ لا يدخل فى الجنس حتى يحتاج الى اخراجه فيصدق
على درهما انه اسم منصوب وقع على مدلوله فعل محذوف الفاعل والمراد
بالوقوع الدلالة عليه عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمرا مع كذبه
ماضرب زيد عمرا لوجود الدلالة عليه عبارة والا لم يفيد النفى نفيه

وهو

٤ اشارة الى الجواب عن اعتراض الفاضل العصام بانه لو كان كذلك لما جاز حذفها وتنكير المفعول وهو جائز كثير بلا نكير هذا كلامه وحذف الموصل بدون الصلة قليل فى السعة على انه يلزم حينئذ ابقاء الضمير بلا مرجع وتفصيل الجواب أن كون اللام موصولا وطلب الضمير مرجعا انما هما قبل النقل لا بعده اذ حينئذ يكون الجوع اسما للمنقول اليه وقد صرح ذلك الفاضل فى بحث المعرفة أن المنقول اذا كان صفة ومصدرا قد يجرد عن اللام كنابغة فى النابغة ثم انه قال بعد اعتراضه المذكور فالتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف اى شىء مفعول به واللام ليس بموصول لعدم قصد الحدوث بالصفة اقول فيه انه لو سلم انما يسلم بعد النقل لا قبله فافهم ٧

(وهو على قسمين عام) للازم والمتعدى (وهو المجرور بالحرف) سوى
فى واللام وما بمعناهما اذ مدخول الاول مفعول فيه لا به والثانى مفعول له
لا به كما مر فى بحث حرف الجر (وخاص بالمتعدى وقد مر) بحث
المتعدى واللازم فى بحث العامل القياسى (ويجوز تقديمه على عامله
لقوته فى العمل وعدم المانع عنه والمراد به ما ليس اسم فعل ولا مصدرا
لما تقدم أن معمولهما لا يتقدم عليهما الا المجرور بحرف الجر كما سبق
فى بحثهما ولا مضافا اليه اذ المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه
العامل فلا يقال انا زيدا غلام ضارب (نحو زيدا ضربت) وبه
مررت (وحذفه مطلقا) اى بقرينة نحو *اهذا الذى بعث الله رسولا*
اى بعثه او بدونها نحو فلان يعطى اى يفعل الاعطاء وهذا تكرار
لما سبق فى بحث العامل القياسى (وحذف فعله) اى عامله من نظيره
(لقيام قرينة نحو زيدا لمن قال من اضرب) اى اضرب (والمنصوب
(الثالث) من ثلاثة عشر (المفعول فيه) مثل المفعول به قدمه موافقا
للكافية لكونه مدلول الفعل فى الجملة بخلاف المفعول له وعكس فى اللب
لكون المفعول له سبب الفعل وجودا او تصورا بخلافه (وهو اسم
ما) اى شىء (فعل فيه) اى فى ذلك الشىء (مضمون عامله) اى
ذلك الشىء فعلا او شبهه او معناه فالاضافة لادنى ملابسة او محمول
على التسامح ٤ او على حذف المضاف ولو قال ما فعل فى مدلوله مضمون
عامله وجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب او قال اسم ما فعل فيه
مضمون العامل لكان اظهر واسلم ولولا الاسم لامكن التوجيه فى فيه
فافهم يعنى وقع فيه مدلول عامله الذى هو الحدث مطابقة كما فى
المصدر او تضمنا كما فى غيره مؤثرا فيه فاعل العامل اولا من حيث انه
وقع فيه ذلك المدلول فدخل فيه نحو مات زيد يوم الجمعة وخرج عنه
نحو شهدت او فضل الله يوم الجمعة فان وقوع الشهود والتفضيل
فيه ليس من حيث انه وقع فيه بل من حيث انه وقع عليه وخرج بقوله
مضمون عامله كان يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب ليس بمضمون
العامل (من زمان او مكان) بيان لما واشارة الى القسمين اللذين

٤ ومعنى التسامح هو أن لا يعلم غرض المتكلم من كلامه ويحتاج فى تفهيمه الى لفظ آخر وقيل استعمال اللفظ فى غير حقيقته بلا قصد علاقة ولا نصب قرينة دالة اعتماد على ظهور الفهم من المقام (حسن چلبي)

من بيان حكم كل منهما (وشرط نصبه) لا كونه مفعولا فيه كما هو مذهب الجمهور فانهم لا يطلقونه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فمفعول به غير صريح عندهم بخلاف ابن الحاجب حيث جعله مفعولا فيه وتبعه المصنف رحمه الله كما مر في بحث العامل (لفظا) لا محلا فانه يحتاج الى الشرط (تقدير في وقد مر شرط تقديره) في بحث حرف الجر (ويجوز تقديمه) اى المفعول فيه (على عامله) ان لم يكن نائب الفاعل على ما مر في بحث حرف الجر (ولو كان) العامل (معنى فعل) واذا اجاز التقديم عليه مع كونه اضعف فلأن يجوز على غيره اولى (وحذفه مطلقا) بقرينة اولا (وحذف عامله لقرينة) نحو يوم الجمعة لمن قال متى سرت اى سرت (و) المنصوب (الرابع) من ثلاثة عشر (المفعول له) مثل ما مر غير مرة قدمه لما مر من انه سبب الفعل ولانه بحذف اللام يشبه المفعول المطلق حتى عده بعضهم منه (وهو اسم ما) اى شئ (فعل لاجله) اى وقع لاجل حصوله كقعدت عن الحرب جبنا او تحصيله كضربته تأديبا ٩ وخرج به سائر المفاعيل (مضمون عامله) اى مدلوله الذى هو الحدث تذكر ما كر آنفا فلا يرد مثل وجدت التأديب الذى ضربت لاجله العجب حتى يحتاج الى دفعه بقيد الحيثية كما في عبارة ابن الحاجب شرط نصبه) لا كونه مفعولا له (لفظا) اذ نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط (تقدير اللام وقدمر شرط تقديره) ايضا في بحث حرف الجر (يجوز تقديمه على عامله) ان لم يكن نائب الفاعل كما مر اذ يجوز أن ينوب عنه ان كان مجرورا (وتركه) مطلقا اختاره على الحذف تنبيها على انحطاط رتبته عن رتبة ما سبق (و) يجوز (حذف عامله لقرينة) كقولك تأديبا لمن قال لم ضربت زيدا اى ضربته تأديبا (و) المنصوب (الخامس المفعول معه) قيل معه نائب الفاعل كبه وله وفيه واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى *لقد تقطع بينكم* على قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل

عليه

قوله وشرط نصبه تقدير في اى وشرط نصب المفعول فيه أن لا تكون في ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه والا لزم كونه معربا باعرابين مختلفين في حالة واحدة (متوسط)

٩ اللام الداخلة على الاولى ٧ لام حصولى والداخلة على الثانية ٧ لام تحصيلى (مفتى زاده على الحسينية في اواسطها)

٧ اى العلل الخارجية التى تسمى بالحوامل

٧ اى العلل الذهنية التى تسمى بالبواعث (للمصحح)

وذلك لان المفعول له سبب حامل على الفعل ثم هو قد يكون غاية مترتبة معلولا له في الخارج وقد يكون علة باعثة فالاول من الاول والثانى من الثانى (سيلكوتى على المطول في اوله)

واعلم ان المفعول له ٧

عليه ههنا وفي الآية الكريمة اى الذى فعل الفعل معه ذكره في الامتحان وفي هذا التفسير اشارة الى أن نائب الفاعل هو المعهود لا المطلق فينوب عن الفاعل فلا يرد أن الاسناد الى المصدر المؤكد وهو ملفوظ لا يجوز لعدم الفائدة فيه فكيف اذا نوى ولم يلفظ والى الجواب عما ذكره الفاضل العصام من أن الواجب حينئذ المفعول هو معه لان مسنده صفة جارية على غير ما هى له وتقريره أن هذا انما يجب اذا كان مرجع المستتر مقدما على مرجع البارز حتى لو لم يؤت بالمنفصل لتبادر أن المستتر راجع الى الاقرب فيؤتى به على خلاف الظاهر للتنبيه على أن مرجعه خلاف الظاهر وهو الابعد وهنا ليس كذلك اذ الموصول مقدم على الفعل الذى هو مفهوم من المفعول فيكون رجوع الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة الى التنبيه المذكور (وهو المذكور) اى المنصوب الذى ذكر فخرج مثل كل رجل وضيعته فلا حاجة لاخراجه الى تقييد العامل بكونه غير معنوى مع انه لا قرينة له ثم المراد به ما يقابل المقدر ليفيد عدم جواز حذف المفعول معه لا كالمذكور سابقا (بعد الواو) خرج به سائر المنصوبات كلها سوى الحال بالواو (لمصاحبة معمول عامل) ٩ فعلا او شبهه او معناه وخرج به تلك الحال والمراد بالمعمول اعم من الفاعل والمفعول الذى ليس بمنصوب ليتحقق العدول الى النصب الذى هو نص على المقصود الذى هو المصاحبة ولو كان المعمول منصوبا لحمل الواو على العطف الذى هو الاصل فيها فلا عدول حينئذ الى النصب حتى يكون نصا على المقصود نحو حسبك وزيدا درهم بخلاف نحو كفاك وزيدا فانه كضربت زيدا وعمرا وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق وتجويز الفاضل الجامى كون الاول مفعولا معه دون الثانى تحكم صرح به الفاضل العصام ثم ان معنى المصاحبة المشاركة في الفعل مع عدم المفارقة فيه في زمان واحد على ما ذهب اليه الاخفش من انه لا مفعول معه لا يصح عطفه على معمول عامل واما على ما ذهب اليه غيره المقارنة معه حين التلبس بالفعل والمشاركة فيه ليست بشرط لقولهم

٧ يتضمن حكمين وهما ان حصل الفعل يحصل المفعول له والا لم يحصل فالدليل المسوق له قد يكون باعتبار الحكم الاول وقد يكون باعتبار الحكم الثانى مثلا ضربت زيدا تاديبا حاصله ان ضرب يحصل التاديب وان لم يضرب لم يحصل التأديب (مفتى زاده على الحسينية)

٩ من اضافة المصدر الى مفعوله اى لمصاحبته معمول عامل اوالى فاعله اى لمصاحبة معمول عامل اياه بمفعوله معمول عامل على أن المصاحب لا يلزم أن يكون فاعلا لان معنى حسبك وزيدا درهم كفاك وزيد ادرهم لكن يلزم أن لا يكون موافقا للمفعول في الاعراب فلذا اتفقوا على ان عمرا في ضربت زيدا وعمرا معطوف بوا والمصاحبة لا مفعول معه وكذلك كفاك وزيدا درهم والسر أن اصل الواو أن يكون للعطف ٧

استوى الماء والخشبة اى ارتفع وسرت والنيل اذلا ارتفاع فى الخشبة ولاسير فى النيل واجيب بانه اريد بالاول معنى المساوى اى تساوى الماء والخشبة فى العلو وبالثانى معنى الانتقال فيوجد المشاركة ويصح العطف (نحو جئت وزيدا) ومالك وعمرا وجئت انا وزيدا او وزيد (ولايجوز تقديمه) بدون المصاحب (على عامله) فيه اشارة الى أن عامله عامل المصاحب لا الواو لانه ليس من العوامل بل هو واسطة على ما هو الرأى الصحيح ولا المعنوى اذلا يتصور فيه التقديم ولذا لم ينصب ضيعته فى كل رجل وضيعته (ولا على المعمول المصاحب) لاقتضاء معنى الواو سبق القرين ولا مع المصاحب لانه اما فاعل او مفعول غير منصوب وهو اما نائب الفاعل او مضاف اليه وكل منها لايجوز تقديمه على عامله (ولا يجوز (تعدده) كما لايجوز تعدد معا لما مر من عدم جواز تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد ولما فرغ من المفاعيل الخمسة شرع فى الملحقات بها فقال (و) المنصوب (السادس الحال) وهى ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها قدمها على التميز مع انه ملحق بالمفعول به من حيث انه منصوب واقع بعد تمام العامل لان لها شبها بالمفعول به ايضا من حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها مع كونها اكثر منه (وهى) فى اللغة من حال يحول اى انقلب وتغير سمى بها العرفى لانقلاب ٧ مدلوله وتغيره غالبا وقيل من الحال بالمعنى المقابل للماضى والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا والمفعول مفعولا كما أن الحال المرقومة تدل على زمان أنت فيه وفى عرف النحاة (ما) اى منصوب اسما او جملة (يبين هيئة الفاعل او المفعول به) لمنع الخلو فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا راكبين خرج به التميز لانه يبين الذات وباضافتها اليه المصدر فى مثل ضربت ضربا شديدا ورجعت قهقرى فانه يبين هيئة العامل وبما عرفت من أن المقسم هو المنصوب بالاصالة عرفت أن المنصوب بالتبع غير داخل فى الجنس فلا حاجة فى اخراجه الى اعتبار قيد الحيثية بل لا وجه له ثم الهيئة وهى الحالة والكيفية اعم من أن تكون له باعتبار نفسه او متعلقه

نحو

٧ فالنصب فيما لم يكن قبله منصوب عدول عنه وتصريح بقصد المعية فاذا كان قبله منصوب لم يكن فيه خلاف الاصل
(فتح الاسرار)

٧ من قبيل نقل اسم صفة الموصوف الى الدال على ذلك الموصوف والى المفهوم المشتمل على الدال على ذلك الموصوف

٩ اعلم أن الاحوال اربعة موطئة ومؤكدة ومنتقلة ومقدرة لان الحال اما أن تكون مبينة للهيئة بالغير فهى الحال الموطئة لانها لاتبين الهيئة بذاتها بل بما تبعها من الصفة فان الحال الموطئة اسم جامد موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة كلفظ قرأنا ٧

نحو جاءنى زيد قائما ابوه ومن ان تكون محققة او مقدرة مثل قوله تعالى * فادخلوها خالدين * اى مقدرى الخلود وتسمى الاولى الا محققة والثانية مقدرة ٩ ومن أن تدوم له حقيقة او حكما بأن يتصف بها غالبا لا تدوم وتسمى الاولى دائمة ومنها المؤكدة والثانية منتقلة ومن أن تدل عليها هيئتها وحدها او مع المادة فالاولى نحو جاءنى زيد والشمس طالعة فان هيئة الحال فيه وحدها تدل ٩ على هيئة الفاعل وهى المقارنة بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل العصام (لفظا او معنى) اى سواء كان الفاعل او المفعول به لفظيا بأن يكون فاعلا او مفعولا به فى اللفظ او معنويا بأن يكون احدهما فى المعنى وان كان فى اللفظ خبرا او مبتدأ كما فى مثال المتن او مفعولا مطلقا كضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا او معه فانه فى المعنى اما فاعل او مفعول به نحو استوى الماء والخشبة قائمة وحسبك وزيدا قائما درهم او مضافا اليه نحو أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا * وأن يأكل لحم اخيه ميتا * فانه يصح ان يقال أن اتبع ابراهيم وان يأكل اخاه وكذا قوله تعالى * ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين * فانه فى معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية مصبحين ٤ (مثل ضربت زيدا قائما) حال من الفاعل او المفعول به اللفظى (وهذا ٧ زيد قائما) حال من اسم الاشارة كما هو راى الفاضل العصام او من زيد ٨ كما هو رأى الفاضل الجامى والعامل معنى التنبيه او الاشارة المفهوم من هذا (وعاملها) اى الحال (الفعل) مطلقا (او شبهه) كذلك (او معناه) وقدم ما هو المراد منهما وهذا توطئة لبيان امتناع تقديمها على المعنوى وجوازه على غيره لانفهامه من تخصيص الامتناع به (وشرطها أن تكون نكرة) لان الغرض منها وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها فيصير التعريف حشوا وقال الفاضل العصام الاظهر أن الاصل فى الحال التنكير كما فى خبر المبتدأ فاشتراطهم التنكير وتأويلهم الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة بالتنكير يكاد يوجب التنكير انتهى ويؤيده قولهم فى بيان وجه كون صاحبها معرفة غالبا انه محكوم عليه فى المعنى والتعريف اصل فيه فانه يفهم منه أن يكون التنكير اصلا فيها

٧ فى قوله تعالى (انا انزلناه قرأنا عربيا) واذ كانت مبينة لها بالذات فاما ان تكون مبينة لها فى الحال او فى الاستقبال فان كانت الثانية فهى الحال المقدرة كخالدين فى قوله تعالى (فادخلوها خالدين) وان كانت الاولى فان كانت لازمة لذى الحال فمنتقلة وان كانت مفارقة فهى دائمة والمؤكدة منها (شيخ زاده على القاضى)

٩ هذا مما استصعب دخوله فى حد الحال حتى قال بعض الكمل ان مثل هذا مجاز بتنزيل زمان الفعل منزلة هيئة الفاعل والتعريف انما يكون لامر حقيقى فلا اشكال بخروجها

٤ يعنى ان قوله تعالى (ان دابر هؤلاء) محمول على المبالغة فى قطعهم

٧ وهو وان كان مبتدأ فى اللفظ الا انه مفعول به فى المعنى

٨ وهو وان كان خبرا فى اللفظ الا انه مفعول به فى المعنى

لكونها محكوما بها فى المعنى والاصل فيه التنكير (ولا تتقدم) اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا (على العامل المعنوى) ٩ لضعفه مع كونها فى المعنى كالمفعول فيه الذى يجوز تقديمه عليه كما مر ولذا لم يقل بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب ولو ظرفا عند سيبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم يتقدم المبتدأ على الحال نحو قائما زيد فى الدار او قائما فى الدار زيد واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها عليه عنده نحو زيد قائما فى الدار وقد سبق وجه عدم تقدم معمول اسم الفعل عليه جوز ابن الدهان تقديم الحال الظرف على العامل مثله (ولا على ذى الحال) ولقد احسن فى هذه الزيادة اذ بها يندفع الخلل الواقع فى عبارة الكافية (المجرور) بحرف الجر او الاضافة لانها تابع وفرع له والمجرور لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضا ورد بأن هذا منقوض بجواز مثل ركبا جاءنى زيد مع عدم جواز تقديم ذى الحال فيه لكونه فاعلا واجيب بمنع عدم الجواز لان هذا المعنى يؤدى بالتقديم ايضا لكن لا يسمى حينئذ فاعلا بل مبتدأ بخلاف المجرور فلا نقض كذا ذكره الفاضل العصام لكن يرد على هذا أن يجوز التقديم على المضاف اليه لاضافة اللفظية لجواز تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف اليه اذا كان مفعولا او بزوال اسم الفاعل ايضا اذا كان فاعلا مع انهم صرحوا بانه لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه نحو * فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا * ويمكن الدفع بان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع فلما لم يجز ذلك فى المعنوية وان زال اسم المضاف اليه منعوه مطلقا على ما صرح به الرضى والسيد عبد الله شرح لب الالباب وهو المفهوم من اطلاقهم وقال الدمامينى فى شرح التسهيل نقلا عن مصنفه ان المراد بالاضافة ما هو المحضة اذ فى غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف اليه لكونها فى تقدير الانفصال فلا يعتد بها نحو هذا ملتوتا شارب السويق الآن او غدا (فلا يقال مررت جالسا بزيد) ولا جاءنى مجردا عن الثياب ضاربه زيد هذا مذهب سيبويه واكثر البصرية وهو المختار عند المصنف رحمه الله

٩ على العامل المعنوى المعبر عنه فيما سبق بمعنى الفعل الا اذا كان العامل ذا حدثين ٦ ولكل حدث متعلق ولكل متعلق حال فيلى كل حال متعلقه نحو زيد قائما كعمرو قاعدا فمعنى التشبيه يقتضى مشبها ومشبها به فحال كل يليه ومثله هذا بسرا اطيب منه رطبا (فتح الاسرار)

٦ يعنى فيما دل على حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بأن يتعلق بكل منهما حال فانه يجب أن يلى متعلق كل حدث صاحبه وان لزم التقدم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به وتعلق بما قام بالمشبه القيام وبما قام بالمشبه به القعود (عصام)

ونقل

ونقل عن البعض الجواز فى الاول فرقا بينهما بأن حرف الجر كالجزء من العامل لكونه معدياً له فكأنه من تمامه كالهمزة والتضعيف فالمجرور به فى حكم المنصوب فاذا قلت مثلا ذهبت راكبة بهند فكأنك قلت اذهبت هندا او استدلالا ٩ بقوله تعالى * وما ارسلناك الا كافة للناس * اى الا للناس كافة والمصنف رحمه الله لم يعتد به واذا خص التمثيل به اذ المؤول بالشئ لا يلزم أن يكون فى حكمه من كل وجه على أن جزئيته من المجرور بحسب اللفظ اظهر من جزئيته من العامل بحسب المعنى واعتبار جانب اللفظ اولى من جانب المعنى فى هذا الفن والآية الكريمة مؤولة لا تصلح للاستدلال لجواز كون التقدير الا ارسالة كافة للناس اى عامة شاملة لهم من الكف فانها اذا عمتهم فقد كفتهم أن يخرج منهم احد او كونها حالا من الكاف والتاء للمبالغة كما فى مثل علامة ٨ لما تقرر أن الحال المحصورة لا تتقدم فالمعنى الا جامعا لهم فى الابلاغ ذكره الزجاج والاعتراض بأن كف بمعنى جمع لبس بمحفوظ ممنوع قال ابن دريد كل شئ جمعته فقد كففته ومنه حديث الحسن رضى الله تعالى عنه ان رجلا كان به جراح فسأله كيف يتوضأ فقال كفها بخرقة اى اجمعها حولها ولو سلم فباب المجاز اوسع والكف بمعنى المنع قد يلزمه الجمع وما قيل فالمعنى الا كافا لهم عن الشرك وارتكاب الكبائر يأباه قوله تعالى * بشيرا ونذيرا * فافهم على انه يمكن أن يقال ان الارسال ليس لذات الناس كما لا يخفى فلا بد من التقدير مثل الا لدعوة الناس فحالية كافة حينئذ كيكة لدلالتها على الاجتماع والا لا تدل على الهيئة على ما ذكره بعض الكمل ولو سلم عدم دلالتها عليه على ما ذكره الرضى فلا يخلو عن الايهام ولو كان المراد بها افادة تأكيد عموم الناس لكان الظاهر أن يقال الا لكافة الناس بالاضافة وان الحال المحصورة لا تتقدم على ذى الحال فلا يتجه ما قيل ان كلا من الاحتمالين تكلف وتعسف لا يمنع الاستدلال بالظاهر (ولو كان صاحبها نكرة محضة) اى غير مخصصة بما سوى التقديم (وجب تقديم الحال عليها) بشهادة الاستقراء وقيل لئلا يلتبس بالصفة فى ذى الحال المنصوب ثم قدمت فى سائر المواضع طرد الباب

٨ قال الدمامينى وابطاله بان ما زيد فيه التاء للمبالغة ثلاثة ابنية نسابة وفروقة ومهدارة غير متجه لان غايته شهادة على نفى فى مقابلة شهادة على اثبات متعينة على أن الحصر فى الثلاثة باطل لثبوت راوية
٧

٩ اعلم ان الاستدلال اما بالكلى على الجزئى واما بالجزئى على الكلى واما بالجزئى على الجزئى واما بالكلى على الكلى الاول كالحيوان بالنسبة الى الانسان فانه يستدل بحال الحيوان على الانسان وهو القياس الذى عرفه المنطقيون بانه قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر والثانى اما أن يكون اثبات الحكم الكلى لثبوته فى جميع جزئياته فيفيد اليقين كاثبات حال العدد بحال الزوج والفرد وهذا كالاول قياسا وقد يسمى قياسا مقسما واستقراء تاما واما أن يكون الحكم

وردبأن هذا يقتضى أن يجب التقديم ايضا اذا خصصت بوصف اوغيره
اوجود الالتباس فيه ايضا معانه لم يجب كما صرحوا به ويفيده قوله
محضة وقيل لا يخصص بالتقديم تخصص المبتدأ بتقديم الخبر الظرف فانها
بمنزلته ورد بانها بمنزلة ظرف الزمان ولا يصح الاخبار به عن الجثة اقول
عدم الصحة فى الحقيق مسلم واما فى التنزيل الذى هو المراد هنا فلا فافهم
(نحو جاءنى راكبا رجل وتكون) اى الحال (جملة) لدلالتها على الهيئة
كالمفرد وان كان الاصل ان تكون مفردا كالخبر (خبرية) لا انشائية لانها
بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراؤها عليه فى قوة الحكم عليه والانشاء
لا يصلح أن يحكم به على شىء ٨ ولما كانت الجملة مستقلة بالافادة لا تقتضى
ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة به فاذا وقعت جملة (فلا بد فيها) اى
فى الحال الكائنة جملة (من رابط) يربطها الى صاحبها (وهو الضمير
فقط فى المضارع المثبت) مع فاعله اذ الكلام فى الجملة فلا يجوز دخول
الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل المستغنى عنه مع كونه واردا على اصل
الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد وعلى نهجها فى الاستعمال من
التجرد عن حرف النفى ونحو قمت واصك وجهه وقوله تعالى لم تؤذوننى
وقد تعلمون انى رسول الله اليكم * مؤول بتقدير المبتدأ او جعل الواو فى
الاول للعطف قال الفاضل العصام ولو جعلوا الحكم اكثريا لكان اقرب
الى المصلحة ولو قيد بكونه عاريا عن قد كما فى التسهيل لم يحتج فى الثانى
الى التأويل (نحو جاءنى زيد يركب او) الضمير (مع الواو او الواو
وحده او الضمير وحده فى غيره) اى المضارع المثبت من المضارع المنفى
والماضى المثبت والمنفى والجملة الاسمية اما الضمير فظاهر لانه الرابط
فى كل جملة وقعت موقع المفرد واما الواو فلاحتياج الجملة الحالية
الى فضل ربط لا سيما الاسمية لكونها فضلة وظاهرة فى الاستقلال
فصدرت بها للاحتياط فيجوز الاكتفاء باحدهما لوجود الربط
المعنوى فى الجملة والورود على اصل الحال او على نهجها (لكن الغالب
فى الاسمية) وفى حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفى على
الاصح ولا تدل على الزمان فهى كنفى داخل على الاسمية (الواو

السكلى لثبوته فى بعض
جزئياته ولا يفيد الا الظن
لجواز أن يكون مالم يستقرأ
على خلاف ما استقرى فيها
ويسمى هذا استقراء ناقصا
وقياسا استقرآئيا والثالث
وهو التمثيل ويسميه الفقهاء
قياسا وهو تعدية حكم من
امر جزئى الى امر جزئى آخر
لعلة مشاركة بينهما والتمثيل
والاستقراء لا يفيد ان الا
الظن والرابع أن يكونا
داخلين تحت كلى ثالث
مشترك بينهم. فهما جزئيان
داخلان فى الثالث فلا
يكون قسما آخر والا فلا
تعلق بينهما فلا يستدل من
احدهما الى الآخر فاحفظ
هذا اذ ينتفع به فى مواضع
كثيرة منه (مفتى زاده)
٨ واذا وقع الجزاء انشاء
كقولك ان جاءك زيد
فأكرمه كان مؤولا اى ان
جاءك فانت مأمور باكرامه
او يستحق هو لان تأمر
باكرامه على قياس تأويله
فيما اذا وقع خبر المبتدأ ٤
(سيد شريف على المطول)

اما مع الضمير لقوتها فى الاستقلال وعدم التعلق بذى الحال لانها
لدلالتها على الثبوت غير واردة على اصل الحال او على نهجها فناسب
أن يكون الرابط فيها فى غاية القوة واما بدونه لدلالتها على الربط
من اول الامر فيكتفى بها وقال الرضى اجتماع الضمير مع الواو فى الاسمية
وانفرادها متقاربان فى الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا وقال
الفاضل العصام الضمير لربط الحال بذى الحال ولا بد من ربطهما
بالعامل لانها لتقييده والرابط به فى المفرد هو النصب وقد اختفى فى الجملة
فذكرت الواو بدله لدلالتها على المقارنة التى باعتبارها يربط الحال
بالعامل فالتزمت فيما هو اظهر فى الاستقلال غالبا ومنعت فيما هو شبيه
باسم الفاعل وزنا ومعنى وجوزت فيما بسبب مشابهته بتلك المشابهة واما الضمير
واحده فيها فغلو بضعيف لعدم الدلالة على الربط من اول الامر
(نحو جاءنى زيد لا يركب) بالضمير وحده (او ولا يركب) به مع الواو
(او ولا يركب عمرو) بالواو وحده مثال المضارع المنفى (او) جاءنى
زيد ((ركب) بالضمير وحده (او وركب) به مع الواو (او وركب عمرو)
بالواو وحدها مثال الماضى المثبت (او) جاءنى زيد (هو راكب)
بالضمير وحده (او وهو راكب) به مع الواو (او وعمرو راكب) بالواو وحده
ومثال الاسمية ولم يتعرض للظرفية لدخولها فى الفعلية عنده كما مر
ولا للشرطية ايضا لانها لا تقع حالا بحالها لان الشرط يقتضى الصدارة
وعدم الربط والحال غير لازمة لصاحبها الا بجعلها خبرا عن ضمير
ذى الحال فيربط بالمبتدأ لكونه لازما له فتكون من قبيل الاسمية نحو
جاءنى زيد وهو ان تسأله يعط او بانسلاخ معنى الشرط فتكون فعلية
مثل آتيك وان لم تأتنى (ويجوز تعدد الحال) كالخبر (نحو جاءنى زيد
راكبا ضاحكا وحذف عامله) اى الحال (بقرينة) مقالية او حالية
(نحو راشدا مهديا لمن قال اريد السفر) او لمن تهيأ له او شرع فيه
اى سر واذهب راشدا فيما يمكن فيه الرشد بنفسك مهديا فيما لا بد
فيه من دليل فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغى تقديمها عليه
ثم ان هذا يحتمل الترادف والتداخل لكنه على الثانى لا يكون

٤ نحو زيدا اضربه اى
مقول فى حقه اضربه اى
يستحق ان يقال فى حقه
اضربه وانما يفسر
بالاستحقاق لدفع ما يتوهم
من أن التأويل بمقول
فى حقه يستدعى تقدم
المقول قبل هذا الكلام اذ
الاصل فى القول لكونه
حكاية ان يلفظ بالمحكى فى
غير حكاية سواء كان القول
بلفظ الماضى او الحال او
الاستقبال كما ذكره الرضى
فلا يصح فى زيدا اضربه
تقدير مقول فى حقه اضربه
الا بعد تقدم اضربه حتى
يكون القول حكاية لشىء
مضى ووقع (سيلكوتى على
المطول)

بما نحن فيه كما اذا كان صفة ولم يتعرض للزوم قد افظا او تقديرا للماضى المثبت لان بما ذكر فى وجهه لايتم التقريب ٧ كما ذكره فى الامتحان فلعله اختار مذهب الاخفش والكوفيين من عدم اللزوم وقس عليه عدم تعرضه لاشتراط المضارع المثبت بخلوه عن علامة الاستقبال كما ذكره صاحب التسهيل (و) المنصوب (السابع) من ثلاثة عشر (التمييز) ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وهو انسب للتعريف وبفتحها ايضا باعتبار أن المتكلم يميزه من بين الاجناس لرفع الابهام قدمه لانه معمول بلا حاجة الى الواسطة بخلاف المستثنى (وهوما) اى نكرة (يرفع الابهام) لم يذكر المستقر كما ذكره ابن الحاجب والوضعى كما ذكره البيضاوى لان الغرض من ذكرهما اخراج صفة المشترك مثل رأيت عينا جارية والتوابع غير داخلة فى القسم كما عرفت حتى تخرج بقيد (عن ذات) فخرج الحال فانها ترفع الابهام عن صفة صاحبها وكذا المرة والنوع (مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة وقد سبق) فى بحث الاسم المبهم التام (او) عن ذات (مقدرة) اشارة الى تقسيم التمييز فى نسبة كائنة (فى جملة ٨ نحو طاب زيد نفسا) اى طاب شئ زيد بالاضافة والتمييز فيه عين غير اضافى خاص بما انتصب عنه ٩ وقيل بالابدال ورد بانه لا ابهام فى المنسوب اليه وهو زيد ولو ابدل لانهدم الابهام ويستغنى عن التمييز على أن فيه حذف المبدل منه وهو تكلف بلا ريب (او فيما ضاهاها) اى شابه الجملة من اسم الفاعل (نحو الحوض ممتلئ ماء) اى ممتلئ شيئه والتمييز فيه خاص بمتعلق ما انتصب عنه وفاعل مجازى فى المعنى (و) اسم المفعول نحو (الارض مفجرة عيونا) والتمييز فيه فى حكم الفاعل لكونه نائبه (و) الصفة المشبهة نحو (زيد طيب ابا) والتمييز فيه عين اضافى محتمل لهما اى طيب ابوه او ابوته ولم يذكر فى المشابه المثال الذى يكون التمييز فيه خاصا بالمنتصب عنه اكتفاء بما ذكره فى الجملة كما لم يذكر فيها الامثلة التى ذكرها فيه اكتفاء بما ذكره فيه اذ لا فرق فى التمييز بينهما (وابوة) عرض اضافى (ودارا) عين غير اضافى خاص بالمتعلق (و) زيد (حسن وجها)

٧ التقريب سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب وبعبارة اخرى تطبيق الدليل على المدعى (سيد شريف)

٧ وبعبارة اخرى كون المطلوب او مايساويه لازما من الدليل وعدم تمامية التقريب كون اللازم لامطلوبا والمطلوب لالازما (المصحح)

٨ جملة والتمييز فيه اما عين اوعرض والعين اما خاص بالمنتصب عنه كالنفس او بمتعلقه كالدارا او محتمل لهما كالاب واما اضافى كالاب او غير اضافى كالنفس والدار والعرض اما اضافى كالابوة اوغير اضافى كالعلم (فتح الاسرار)

٩ والمنتصب عنه هو المنسوب اليه سمى به لانه سبب لانتصاب التمييز عن العامل (فتح الاسرار)

جزء المنتصب عنه (و) افعل التفضيل نحو زيد (افضل من عمرو علما) عرض غير اضافى (او) فى نسبة كائنة (فى اضافة نحو اعجبنى طيبه ابا وابوة) ودارا وعلما ووجها (وهذا التمييز) اى ما يرفع الابهام عن مقدرة (فاعل فى المعنى) ٩ حقيقة او مجازا كما اشرنا سابقا أن هذا التمييز لايجب أن يكون عين الذات المقدره ومحمولا عليها كما يجب فى المذكورة بل يكفى اشتماله على المحمول ومثل العيون فى قوله تعالى *وفجرنا الارض عيونا* فاعل فى المعنى بجعل العامل لازما اى انفجرت عيونها كما فى الجامى او فى حكمه بجعل العامل مجهولا اى فجرت عيونها كما فى شرح التسهيل وفى قول المصنف رحمه الله والارض مفجرة عيونا اشارة ما الى الثانى فافهم (فلهذا) اى لاجل انه فاعل فى المعنى (لايتقدم على عامله) كالفاعل والمازنى والمبرد يجوزان تقديمه على الفعل وشبهه اذ المؤول بشئ لايجب ان يكون فى حكمه من كل وجه وفيه انه يقتضى تقديم البيان على الابهام وذاينا فى الغرض من التمييز وهو الابهام اولا والتفسير ثانيا (والتمييز لايكون الا نكرة) بدليل الاستقراء وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج الى التعريف فتدبر (و) المنصوب (الثامن) ما يطلق عليه فى العرف لفظ (المستثنى) قدمه على خبر باب كان لانه معمول الناقصة خاصة بخلافه ولما لم يمكن تحديد مطلقه بحسب المعنى لكونه عنده مشتركا لفظيا قسمه مختلفا الحقيقة قسمه اولا الى قسمين ثم عرف كلا منهما لان لكل منهما احكاما خاصة لايمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته بتعريفه فقال (وهو نوعان متصل وهو) الاسم (المخرج) باعتبار الحكم والمراد (عن متعدد) ٨ علم دخوله فيه باعتبار المفهوم اذ الاخراج عنه يستلزم الدخول فيه قبله فلا تناقض سواء كان من جهة الجزئيات كجاءنى القوم الا زيدا والاجزاء نحو اشتريت العبد الا نصفه (بالا واحدى اخواتها) لم يفسرها اكتفاء بذكرها فى اثناء المباحث ٤ بيد انه فانه بيد ولما بمعنى الا وقال الفاضل العصام هذا ليس من تمام التعريف بل لمزيد التوضيح فلا بأس بالنقص وعدم التصريح (ومنقطع)

٩ فاعل فى المعنى فطاب زيد نفسا بمعنى طابت نفس زيد وهكذا غيره واستشكل بالحوض ممتلئ ماء لان الماء ليس بممتلئ بل مالئ الفجرنا الارض عيونا لان العيون ليست بمفجرة بل متفجرة واجيب بانه فاعل او عبر عن مضمون ممتلئ ماء بمالئ ماء وعن مضمون فجرنا الارض عيونا بتفجرت الارض عيونا واتمام الوجه بأن الماء فاعل مجازى فى قصد المتكلم بحسب اصله اهون واعذب (فتح الاسرار)

٤ قوله بيد بمعنى غير الا انه لايقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا استثناء متصلا وانما يستثنى به فى الانقطاع وكون بيد فى الحديث بمعنى غيره مذهب بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى لاجل (حسن چلبى على المطول)

٨ اى عن المراد منه بأن يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم التناقض بادخاله فى الحكم واخراجه بل الحكم على المتعدد بعد اخراج ٨

وهو المـذكر بعدهـا) اى الا واحدى اخواتهـا حال كونه (غير مخرج)
مدلوله (عن متعدد) للعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم كجاءنى القوم
الاحمـارا او المراد كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية
عن زيد وعدم الدخول فى المراد فى هذا القسم بالقرينة كالاشارة
وفى الحكم بباب الا واما فى المتصل فكلاهما بباب الا فلا يلزم تداخل
القسمين (والمستثنى) ٩ مطلقا واذا اظهر (منصوب) وجوبا بقرينة
قوله و يجـوز فيه النصب (اذا كان بعد الا) احتراز عن سوى وسواء
وغير اذ لا نصب بعدها بل جر وعن خـلا وعدا وليس ولا يكون فان
النصب بعدها غير مقيد بكونه فى مـوجب تام (غـير الصفة) بيان
للواقع لئلا يذهل اذ لا يكون بعدها المستثنى حـتى يحترز عنه لاختلاف
حكمه (فى كلام موجب) اى مثبت لا نفى ولا نهى ولا استفهام فيه
اذ لا يجب النصب فى غيره بل يجوز هو ويختار البدل (تام) اى مـذكور
فيه المستثنى منـه اذ لو لاه لكان مفرغا وهو لا يصح فى المـوجب الا قليلا
كما سيجئ * قيل وجه وجـوب النصب فيه مشابهته للمفعول فى كونه
فضلة لمجيئه بعد تمـام الكلام وتعذر البدل لان المبدل منه فى حكم التنحية
فيكون فى حكم التفريغ ورد بأن المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حـتى
يفسد المعنى وفرق بين نفس الشئ وما فى حكمه * وقيـل ان البدل فى قوة
تكرير العامل فيلزم الايجاب فى المستثنى ايضا واما فى غير الموجب فلا يلزم
ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفى العارض * ورد بأن معـنى
تكرير العامل ليس الا اعتبار ذات العـامل مع قطع النظر عن الايجاب
والسلب ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو فى العطف مع انه فى قوة تكرير العـامل
فظهر ان الوجه فيـه الاستقراء ليس الا (نحـو جاءنى القوم الا زيدا
او مقدما على المستثنى منه) عطف على خـبر كان وهو فى كلام مـوجب
وبعد الا متعلق به قدمه عليه ليشارك فيه المعطوفان عليه لان المعطوف
على المقيد بقيد متقدم يشـاركه فيه ولذا لم يعد كان فى هذين كما اعادها
فيما بعدهما فتصر ووجه الوجوب تعذر البدل لامتناع تقديمه على
المتبـوع (نحو ماجاءنى الا زيدا احد او منقطعا) وجه لوجـوب مامر

٧ المستثنى عنه واورد عليه
انه لا يصح ذلك فى جاءنى القوم
سوى زيد فانه ظرف للمجئ
وكذا ما خلا زيد او ما عدا
زيدا فليس الاسناد الى
المتعدد المخرج عنه زيد
واجيب بأن هذه الكلمات
صارت بمعنى الا والنصب
على الظرفية رعاية لصورة
الاسم ولا حاجة اليـه لان
الاسناد الى القوم المراد منه
سـوى زيد وتقييد المجئ
بالظرف قرينة أن المراد سواه
ولك أن تريد انه يخرج عن
النسبة الى المتعدد بأن تريد
جميع المتعدد وتنسب الشئ
اليـه فتـاتى بالاستثناء
لاخراجه عن النسـبة ولا
يناقض لان الكذب صفة
النسبة المتعقلة لك عقلا ولم
ترد بالنسـبة افادة الاعتقاد
لو قصدت النسـبة لتخرج
عنها شيئا لم تفد الاعتقاد
وهـذا غاية ما تيسر لى فى
تحقيق المقام ولا تجد فى كلام
غيرى تحقيقا الا اطالـة
الكلام والله تعالى هـو
الواهب لالهام اجل الانعام
(عصام)

ان

ان الا فيه بمعنى لكن فيعمل عمله (نحو جاءنى القوم الا حمارا) اى لكن
حمارا لم يجئ قدم ما هو واجب النصب بعد الا لان المقصود الاصـلى
بيان ما هو ملحق بالمفعول لكونه مستثنى و المنصوب بالمفعولية او بكونه
خبر ليس او لا يكون قد بين فى مقام اخر وانما ذكر هنا اتتميم بحث المستثنى
والمنقطع وان بين فى مقام اخر لكن قدم هنا ايضـا لاشتراكه مع ما قبله
فى كونه بعد الا وفصل بينه و بين جائز النصب بما ليس من ذلك الملحق
للاشتراك فى وجوب النصب (او) اذا (كان بعد خلا او) بعد (عدا)
لكونه مفعولا به وفاعلهما راجع الى فاعل الفعل المتقدم او مصدره
او الى بعض مضاف او مطلق نحو جاءنى القوم خلا او عـدا زيد
اى خلا او عدا الجائى منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا
وهما فى محل النصب عـلى الحالية ولم تظهر معهما قد اصلا والفاعل
ليكون اشبه بالا وخلا فى الاصل لازم يتعدى بعن فحذفت واوصل الفعل
او ضمن معنى جاوزوا التزم الحذف او التضمين فى باب الاستثناء ليكون
ما بعده فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب (فى الاكثر) اى المستثنى
منصوب بعدهمـا عـلى انهما فعلان فى اكثر الاستعمال (او) بعد
(ما خلا او) بعد (ما عدا) لكونه مفعولا به ايضا لان ما فيهما مصدرية
مختصة بالفعل فلا يكون مجرورا بعدهما اصـلا وهما حالان بتأويل
المصدر باسم الفـاعل او ظرفان بتقدير زمان مضاف نحو جاءنى القوم
ما خلا او ما عـدا زيدا اى خاليـا او مجـاوزا الجائى منهـم او مجيئهم
او بعضهم او بعض منهم زيدا او وقت خلو الجائى منهم او مجيئهم
او بعضهم او بعض منهم او مجاوزته زيدا وقال الفـاضل العصـام
ولا يبعد ان يقدر الزمان فى الكل فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا
كما فى مذ سافر فيستغنى عن التزام حذف قد (او بعد ليس او) بعد
(لا يكون) لكونه خبرا عنهما والمستثنى يعمه كما يعم المفعول به
نحـو جاءنى القوم ليس او لا يكون زيدا اى ليس او لا يكون الجـائى
منهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وكل من هـذه الافعال لا يستعمل
الا فى المتصـل الغـير المفرغ ولا يتصرف فيها لقيامهـا مقام الحرف

٩ والمستثنى المطلق وهو
المذكور بعـد الا او حدى
اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا
او اثباتا فيعم القسمين والمراد
هنـا ما صدق عليـه هذ
المفهوم العـام من افراد
القسمين لان المقام مقام بيان
الاحـوال وهى للافراد
(فتح الاسرار)

وقال الفاضل العصام ان جعل منصوباتها مستثنيات دون منصوبات جاوز وما كان ومايكون تحكم صرف فالحق أن هذه الكلمات صارت بمعنى لاكغير وحينئذ لا حاجة الى بيان محل اعرابها ولا الى تصحيح فواعلها ولا الى توجيه التزام ترك قد واضمار فواعلها وأن النصب بعدها على الاستثناء الا انهم تقيدوا بهذه الامور رعاية لاصولها لما رأوا من اعراب غيره بمعنى الا رعاية لاصله والحق أن تكلف الاعراب فيما لم يشاهد بعيد عن الاعتبار وكذا غيره (ويجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل) لان المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البدل وقدم النصب مع كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام واصالة اعراب المستثنى وتبعية اعراب البدل (في كلام غير موجب) بعد الا اذ في الموجب يجب النصب كامر (والمستثنى منه مذكور) اذ لو لم يذكر يكون على مقتضى العامل (نحو ما جاءني القوم الا زيدا او الا زيد ويعرب) اى المستثنى (على حسب العوامل) ٤ اى اقتضائها (اذا كان المستثنى منه غير مذكور فان كان العامل رافعا فمرفوع وان ناصبا فمنصوب وان جارا فمجرور (نحو ما جاءني الا زيد) وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى ذلك مفرغا بمعنى مفرغ له العامل ٩ عن المستثنى منه المتروك وهذا في الموجب قليل نحو تحرك الفك الاسفل عند المضغ الا التمساح لانه لابد وأن يفيد الكلام ولا يفيد فيه الا نادرا بخلاف غير الموجب (و) المستثنى (مخفوض) اى مجرور لكونه مضافا اليه واو صورة (بعد غير وسوى) بكسر السين وضمها مع القصر (وسواء) بفتح السين وكسرها مع المد وهما ظرفان منصوبان ابدا لانهما في الاصل بمعنى مكان ثم استعير لمعنى البدل ثم للاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا وجرا ونصبا (و) بعد (حاشا) لكونها حرف جر (في) الاستعمال (الاكثر) ومنصوب على المفعولية في الاقل على انه فعل متعد فاعله مضمر نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى برأه الله ٤ تعالى عن ضرب عمرو (وعدا وخلا) لكونهما حرفي جر (في الاقل واصل غير أن يكون صفة) لدلالته على ذات

مبهمة

٤ اى على قدر العوامل فان العوامل ثلاثة عامل النصب والرفع والجر فالاعراب على قدرها كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع أن المراد ان كان عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب عامله على انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال الجار في بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وعامله الفعل بواسطة الا ومن قال وعامله الفعل بواسطة الباء فقد سها (عصام

٩ يعنى ان المفرغ مما حذف فيه الجار واوصل الضمير المجرور به ولك أن تستغنى عن هذا التكلف بأن تجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقه فيكون المآل المفرغ عامله وأن تجعل المستثنى مفرغا عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغا له (عصام)

مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة ولذا كثر في الاستعمال (ويحمل على خلاف الاصل مع قلة (على الا) بالنقل الى معناه (في الاستثناء) لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله ولما علم اعراب ما بعده اراد بيان اعراب نفسه فقال (ويعرب) المحمول على الا اى يظهر الاعراب في غير المحمول على الا او حرفا في المعنى لكونه اسما في الاصل والصورة (كاعراب المستثنى بالا) لانتقال اعراب المستثنى اليه لما انجر به (على التفصيل) المذكور من وجوب نصبه او في موجب تام او مقدما او منقطعا باعتبار المضاف اليه وجواز الوجهين مع اولوية البدل في غير الموجب التام والاعراب بحسب العوامل في المفرغ (واصل الا الاستثناء) لكونه موضوعا له وكذا اكثر في الاستعمال (وقد يحمل على غير في الصفة) على خلاف الاصل لما مر من الاشتراك (اذ تعذر الاستثناء) بكلا قسميه بأن لم يعلم دخول ما بعده فيما قبله ولا عدم دخوله بل كان على الاحتمال اذ الحمل خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا ضرورة (فيكون ما بعدها صفة) في الظاهر واللفظ ولا فالصفة في التحقيق والمعنى هي لا الا لانها لما كانت حرفا في الاصل والصورة اجرى اعرابها الذى كاعراب الموصوف فيما بعدها لعدم المانع فيه (لا المستثنى) لتعذر الاستثناء والتعذر قد يكون في الجمع المنكور الغير المحصور (نحو قوله تعالى لو كان فيهما) اى في السماء والارض (آلهة) جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور (الا الله) اى غير الله فحمل على الصفة لعدم الجزم بالدخول وعدمه (لفسدتا) اى لخرجتا عن الانتظام وقد يكون في المعرف كجاءني الرجال الا زيد اذا لم يوجد قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الدخول ولا عدمه فيتعذر الاستثناء على ما صرح به الاندلسي والمالكي وقد يكون في غير الجمع نحو جاءني رجلان الا زيد وقد يكون في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد (و) المنصوب (التاسع) من ثلاثة عشر (خبر باب كان) اى الافعال الناقصة وهذا احسن واخصر من عبارة الكافية ولم يعرفه لظهوره مما سبق كما سبق وقدمه لكونه معمول الفعل واو ناقصا بخلاف الآتى

٤ يعنى فاعل حاشا ضمير الله اضمر من غير سبق ذكره لتعينه ولا يخفى أن حاشا زيدا متعلق بالفعل المذكور وافضاه الى زيد على وجه التبرئة من غير ملاحظة تبرئة الله اياه فالاظهر أن فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اى برأ الضرب زيدا عن نفسه جعل امتناع الضرب وانتفاؤه عنه بمنزلة تبرئة الله اياه (عصام)

فانه معمول الحرف (وامره) اى خبر باب كان (كامر خبر المبتدأ) فى كونه واحدا ومتعددا ومفردا وجملة وغير ذلك (ويجوز حذف كان) لكثرة استعماله (دون غيره) لعدمها وهذه احسن واوضح من عبارة الكافية (عند قرينة نحو الناس مجزيون باعمالهم ان) كان عملهم (خيرا فـ) جزاؤهم (خيروان) كان عملهم (شرا فـ) جزاؤهم (شر ويجوز فى مثله) اى فى مثل هذا الكلام اى فى مجئ اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم (اربعة اوجه) نصب الاول ورفع الثانى كما فى المتن وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعذوبته وعكسه اى ان كان فى عملهم خير فكان جزاؤهم خيرا وهذا اضعف لضدى علتى ٤ الاول ونصبهما اى ان كان عملهم خيرا فكان جزاؤهم خيرا ورفعهما ان كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير وجرهما بتقدير حرف الجر ليس بقياسى بل سماعى نحو المرأ مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اى ان كان قتله بسيف فقتله بسيف (والعاشر اسم باب ان) وجه عدم التعريف مثل مامر وقدمه لكونه معمول ما هو مشبه بالفعل التام (وهو كالمبتدأ) الا فى صحة وقوعه نكرة صرفة واوسع تعريف الخبر ذكره الفاضل العصام (لكن لا يجوز حذفه) الا للضرورة لان كونه معمول الباب انما يظهر بالعمل فيه ولا يظهر العمل فى المحذوف قال فى الامتحان ولابد من استثناء ضمير الشأن فانه يجوز حذفه اذا لم يله فعل صريح (والحادى عشر اسم لا التى لنفى الجنس) قدمه لان عامله مشابه لان فبينهما شدة اتصال ولان عمل ما ولا مختص ببعض اللغة بخلاف لا هذه فلها رجحان عليهما (نحو لا غلام رجل عندنا) وقدمر شرط العمل فى بحث العامل (وقد يحذف) اسم لا (عند وجود الخبر) كما يحذف الخبر عند وجود الاسم والا يلزم الاجحاف (نحو لا عليك) اى لا بأس (والثانى عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس) قدمه لانه اسم وهو واصل فى المعمولية (وهو مثل خبر المبتدأ و) المنصوب (الثالث عشر) من ثلاثة عشر (المضارع الداخل عليه احدى النواصب) الاربعة (نحو لن يضرب واما المجرور) من اقسام الاربعة للمعمول بالاصالة (فاثنان الاول المجرور بحرف الجر وقدمر بيانه)

٤ اما الاول فلان حذف كان مع خبره الذى هو فى صورة الفضلة حذف شئ كثير لاسيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا واما الثانى فلان الظاهر المتبادر من هذا الكلام ان الشرط لكون الجزاء خيرا كون نفس العمل خيرا الا ان فيه خيرا فافهم ٧

قوله الاجحاف بكسر الهمزة والجيم المتقدمة وبعدها حاء مهملة وهو الاذهاب والتنقيص ومنه اجحفته اى اذهبته كذا فى الصحاح ٧

فى بحث حرف الجر (والثانى المجرور بالاضافة) معنوية واولفظية (ولا يجوز تقديمه) اى المجرور بالاضافة (ولا) تقديم (معموله على المضاف) لان الاضافة تقتضى اتصال المضاف اليه بآخر المضاف فى اللفظ والتقديم ينافيه وعدم جواز تقديم معموله يكون اولى الا أن يكون المضاف لفظ غير) فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه (نحو انا زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب) لتضمنه معنى النفى ولذا اكد بلا فى غير المغضوب عليهم ولا الضالين * فتكون الاضافة كلا اضافة (ولا يجوز الفصل بينهما) اى المضاف والمضاف اليه (بشئ فى السعة غيرها) اى شئ (سمع) من العرب وحفظ اى يجوز الفصل بهذا الشئ المسموع فى السعة (ولا يقاس عليه) مالم يسمع بل يقتصر عليه وهو ثلاثة مفعول المضاف وظرفه سواء كان المضاف مصدرا اوصفة كقراءة ابن عامر زين للمشركين قتل ٨ اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقراءة بعضهم * ولا تحسبن الله مخلف ٣ وعده رسله * بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله ترك يوما نفسك وهواها سعى لها فى رداها وكقوله عليه الصلاة والسلام * وهل انتم تاركولى ٤ صاحبى والقسم ٧ نحو هذا غلام والله زيد (ولا) يجوز الفصل بينهما بشئ (فى الضرورة الشعرية) (الا بالظرف) كقوله * لله در اليوم من لامها * قال فى الامتحان والحق فى هذا ما قال ابن هشام فى التوضيح ان الفصل سبعة اقسام ثلاثة جائزة فى السعة وهو ما سبق واربعة مختصة بالشعر الفصل بمعمول لفظ غير مضاف وبفاعله وبنعته وبالنداء الاول كقوله * تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها * اى تسقى ندى ريقتها المسواك * والامتياح الاستياك والثانى كقوله ولاعدمنا قهر وجد صب * ٩ اى قهر وجد صب بالاضافة ثم رفع الوجد وكان فصلا والثالث كقوله * من ابن ابى شيخ الاباطح طالب * اى من ابن ابى طالب شيخ الاباطح والرابع كقوله * كأن برذون ابا عصام * زيد ٦ اى كأن برذون زيد يا ابا عصام ولا يخفى ما بين كلاميه فى كتابيه من التنافى (وقد يحذف المضاف) بقرينة (فيعطى اعرابه للمضاف اليه) لقيامه مقامه (وهو) اى اعطاء اعرابه

٨ ونقل عن ابن مالك رحمه الله فى توجيه هذه القراءة وجوه احدها كون الفاصل فضلة فصالح لان لا يعتد به والثانى كونه غير اجنبى لتعلقه بالمضاف والثالث كونه مقدر التأخير من اجل أن المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية

٣ بفصل الصفة المضافة الى مفعولها الاول بالثانى ويمكن فيه اعتبار الوجوه الثلاثة فافهم

٤ قال الدمامينى ويحتمل عدم الاضافة بان تكون النون محذوفة كحذفها فى قراءة الحسن (وما هم بضارى به من احد

٧ وذلك لكثرة دوره فى الكلام وهو قليل ذكره الرضى

٩ اوله ما ان وجدنا للهوى من طب

٦ آخره حمار دق باللجام

له بعدا لحذف (القياس) والغالب (نحوقوله تعالى واسئل القرية اى اهل القرية وقد يبقى مجرورا على الندور) وهوليس بقياس (نحو قوله تعالى يريد الآخرة بجر الآخرة على قرآءة) اى ثواب الآخرة (وقد يحذف المضاف اليه) بقرينة ايضا (و) قد (يبقى المضاف على حاله) بلا تنوين عوض ولابناء (ان عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف) فيكون كالمذكور واذا لم يعوض عنه التنوين ولم يبن (نحو) قوله * يا من رآى عاضا ٩ اسر به * (بين ذراعى وجبهة الاسد * اى ذراعى الاسد) وهما كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من منازله (اوكرر مضاف الى مثل المحذوف نحو ياتيم) بالنصب (تيم عدى) حذف المضاف اليه وهو عدى بقرينة المذكور وبقى المضاف على حاله وذلك مذهب المبرد والسيرافى ومذهب سيبويه انه مضاف الى عدى المذكور ٨ وتيم الثانى تاكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه ويجوز فيه الضم لكونه منادى مفردا معرفة ظاهرا وتمامه * لا ابالكم لا يلقينكم فى سوأة عمر * والتيم قوم عمر بن لجاء وعدى اخوانهم والبيت لجرير حين اراد عمر التيمى الشاعر أن يهجوه فقال جرير خطابا لبنى تيم ياتيم المنسوب الى عدى لا ابالكم اى انتم ضعفاء لا ناصر لكم اوانتم اولاد زنا مستحقون للهجاء لا تتركوا عمر أن يهجونى فيلقيكم فى سوءة اى مكروه من قبلى يعنى مهاجاته اياهم (والا) اى وان لم يعطف ولم يكرر كذلك (فـا) لايبقى بل (ينون المضاف) اى يعطى التنوين اياه (عوضا عنه) اى المضاف اليه لعدم ما يجعل المحذوف كالمذكور (ان لم يكن المضاف غاية) وحسب ولاغير وليس غير منويا فيها المضاف اليه) نحو وكلا آتينا ونحو حينئذ ويومئذ اى كل واحد وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا وان كان) المضاف (غاية وهى الجهات الست) وقد سبقت فى بحث حرف الجر (وحسب) عطف على غاية (ولاغير وليس غير منويا فيها) اى فى تلك المذكورات من الغاية وغيرها (المضاف اليه) بلاعوض اذ لوكان منسيا اعرب المضاف مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وكذا لوعوض عنه

نحو

٩ العاض السحاب يعرض فى الافق واسر مضارع مبنى للمفعول اى اجعل فرحا مسرورا الخ والمنادى محذوف اى ياقوم ومن استفهامية ويحتمل أن تكون موصولة وهى المنادى فلا حذف (حسن چلبى)

٨ قوله وتيم الثانى تأكيد لفظى ولم ينون لعدم انصرافه لكونه علما مؤنثا بتأويل القبيلة اولكونه علما واقعا فى الشعر فاقتضى الشعر عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد هو العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن أن يقال (عصام)

نحو وكنت قبلا لعدم علة البناء حينئذ وافلة الاخير لم يتعرض له (بنى) المضاف فى كل منها لشبهه بالحرف فى الاحتياج (على الضم) جبرا لنقصانه باقوى الحركات (واما المجزوم) من الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة (ففعل مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا) فى بحث العامل فى المضارع (فان كانت) الجوازم (كلم المجازاة) حرفا اواسما وقد مر معناها (تقتضى شرطا وجزآء) لانها موضوعة لتعليق امر بامر فتعمل فيهما لان مبنى العمل على الاقتضاء كما أن الابتداء وكان وما ولا تعمل فى الاسم والخبر لاقتضائها مسندا اليه ومسندا وفيه رد لمن قال ان حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع العمل فيهما فتعمل فى الشرط وهما او الشرط وحده فى الجزآء او الجزم فيه بالجوار كالجر الجوارى وقد مر وجه التسمية بهما وفى التسهيل انهما اسمان للجملتين وصوبه الفاضل العصام بشهادة العرف وان الجزآء اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت الجملة اسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كانت فعلية (فان كانا) اى الشرط والجزآء (مضارعين) واذا جود او وجود المطابقة بين اللفظ والمعنى والذا قدمه واطلاق المضارع عليهما باعتبار صدريهما لان الجزم يظهر فيه وان كان المستحق له هو المجموع فلذا اسلك هذا المسلك فيما لم يظهر فيه الجزم او وجوازا فافهم (اوالاول) ٩ اى الشرط فقط (مضارعا) والثانى ماضيا بفاء او بدونه اوجملة اسمية (بغير فاء) يعنى ان كانا مضارعين حال كون الجزاء بلافاء لانها تمنع عن الجزم صرح به فى التسهيل وفى العبارة مسامحة والمراد ظاهر اذ لا احتمال لوجوده فى الشرط حتى يحترز عنه بهذا القيد ولاحظ منه للمعطوف اذ لا مدخل لوجود الفاء وعدمه فى الجزآء فى وجوب الجزم وعدمه فى الشرط المضارع فينبغى أن يقدمه عليه لئلا يتوهم الاشتراك والمراد بالمضارع ما لم يقترن بلم ولما اذ لو قرن بهما لم يتصور فيه الجزم بكلم المجازاة فضلا عن الوجوب لانجزامهما قبل دخولها فلا يدخل فى هذه القاعدة وان صدق عليه المضارع بلافاء (فالجزم) بها لفظا وتقديرا (فى المضارع) شرطا

٩ اوالاول اى الشرط فقط عطف على الف التثنية للتشريك فى الخبر اى كان الاول مضارعا والثانى غيره ماضيا اوغيره قال الفاضل العصام كون الاول مضارعا والثانى ماضيا مستهجن لأثير اداة الشرط فى الابعد باخراجه عن معناه مع عدم تأثيره فى الاقرب ولذا لم يوجد فى الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا فى ضرورة الشعر والمراد بالبعض صاحب المغنى قال شارحه الدمامينى هذا مذهب بالشعر لمجئ قوله عليه السلام (من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له) وقال بدر الدين فى رسالته المسماة بشرف البدر بضياء ليلة القدر الصحيح الحكم بجوازه مطلقا لثبوته فى كلام افصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء ولعل المصنف رحمه الله اختاره فاطلق كلامه (فتح الاسرار)



او جزاء بلا فاء (واجب) لوجود الجازم وصلاحية المحل وعدم المانع ولو بوجه نحو ان تضرب اضرب اولا اضرب ونحو وان تضرب ضربتك اوفقد ضربتك اوفانت مضروب قال الفاضل العصام كون الاول مضارعا والثانى ماضيا مستهجن لان فيه تأثير اداة الشرط فى الابعد باخراجه عن معناه مع عدم تأثيره فى الاقرب ولذا لم يوجد فى الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا فى ضرورة الشعر وعلى هذا ينبغى أن يقبح عطف الماضى على المضارع الا أن يقال ان العطف بمنزلة تكرار اداة الشرط (وان كان الاول ماضيا والثانى مضارعا) بلا فاء وهذا اجود بعد الاول كما اذا كانا ماضيين صرح به الرضى فافهم (جاز الجزم) بها لفظا وتقديرا لوجود الجازم وصلاحية المحل وضعف المانع (والرفع فى الثانى) لضعف التعلق لحيلولة الماضى الذى ليس بمجزوم لفظا اوتقديرا وليوافق الاول لانه تابع له واما الشرط فمجزوم محلا لكونه ماضيا نحو ان اتانى آته اوآتيه (وان كان الجزاء ماضيا) سواء كان الشرط ماضيا ايضا اومضارعا وانما سلك هنا هذا المسلك مع عدم ظهور الجزم فيه ليظهر وصف الماضى بالتصرف وكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع بكونه منفيا بلم اولما (متصرفا) لاغير متصرف كائنا (بمعنى المضارع) لابمعنى نفسه (اومضارعا منفيا بلم اولما) لابلن اوما اولا فان حكم هذه المنفيات يجئ (فلايجوز دخول الفاء فيه) لتحقق تأثير اداة الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه بالتعلق المعنوى عن الرابط اللفظى ولايمكن الجزم فيه لفظا وتقديرا لبناء الاول والجزام الثانى قبل دخول الاداة فيكون محلا (نحو ان ضربت ضربت) اى اضرب (اولم اضرب) اى لا اضرب وان لم تضرب لم اضرب وان تضرب ضربت والشرط فى الاخير كونه مجزوما لفظا كما عرفت وفى غيره محلا (وان كان الجزاء جملة اسمية) ٩ سواء كان الشرط ماضيا اومضارعا كما يشير اليه فى الامثلة (او) جملة (ماضية) بتشديد الياء اى منسوبة الى الماضى بأن كان صدرها ماضيا يرشدك اليه ماسيأتى من الامرية الى الدعائية او بتخفيفها اى ماضيا

٩ وتقع اذا التى للمفاجاة مع الجملة الاسمية موقعها اى موقع الفاء لان معناه ينبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى (وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذاهم يقنطون) امتحان الاذكياء

صدرها

صدرها فيكون وصف الجملة بها وصفا بحال جزئها كما فى (غير متصرفة) ٤ على الاول اى غير متصرف جزؤها اذلا يتصور فيها التصرف حتى يحتاج الى نفيه بل هو وعدمه انما يعتبر فى الفعل وفى هذا تنبيه على مانقلناه من التسهيل وانما خص التنبيه بهذا لعدم ظهور الجزم فيه اصلا وعدم داعى لعدول عن هذا المسلك ولينا سب ماقبله (او ماضيا بمعناه) اى بمعنى نفسه لابمعنى المضارع فان حكمه ليس كذلك كما سبق ولعل مراده ان يقول كذلك يرشد اليه قوله او مضارعا مقترنا لكن سقط من قلمه اومن قلم الناسخ الاول ماضيا وفى بعض النسخ ما بمعناه وما اما اول الساقط اوعبارة عنه ويمكن أن يكون المعنى اوماضية ماضيها بمعناه وانما لم يقل بمعناها حتى يكون التقدير اوماضية بمعناها لان المراد كون الماضى بمعناه لاكون الجملة الماضية بمعناها ولئلا يتوهم ارجاعه الى ماضية غير متصرفة وفساده مما لايخفى (فلابد حينئذ) اى حين اذ كان الجزاء ماضيا بمعناه (من قد ظاهرة اومقدرة) ليكون نصا على ان الماضى بمعناه (اومضارعا) اى جملة مصدرة بمضارع لم يقل مضارعية لان الاقتران بالسين اوغيره صفة المضارع لا الجملة (مقترنا بالسين اوسوف اولن اوما) ليكون نصا على عدم تأثير الاداة لان الثلاثة الاول تدل على الاستقبال والاخير على الحال فالاداة لاتحدث الاستقبال ولاتبدل ليه الحال (او) جملة (فعلية) وفيه اشارة الى مانقلناه عن الفاضل العصام فى وجه التصويب (انشائية كالجملة الامرية) اى المنسوبة الى الامر (والنهيية) اى المنسوبة الى النهى (والاستفهامية والدعائية) اى المنسوبة الى الدعاء والتمنية والعرضية والتحضيضية (يجب دخول الفاء فيه) اى الجزاء لعدم تأثير الاداة فيه لوجوده قبلها فى البعض ولعدمه بعدها فى البعض فلم يوجد التعلق المعنوى فاحتيج الى الرابط اللفظى فلا جزم فيه لما مر أن الفاء مانع عنه ولعدم صلاحية المحل فى البعض فافهم (نحو ان ضربت فانت مضروب) مثال الاسمية (ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شئ) مثال الماضية الغير المتصرفة من الافعال

٤ غير متصرفة وصف الجملة به وصف بحال جزئها الاول اى متصرف صدرها وقوله او بمعناه الظاهر انه معطوف على غير متصرفة والضمير راجع الى جملة ماضية بتأويل المذكور فوصفها به وصف باعتبار صدرها اى جملة ماضية صدرها بمعناه لا بمعنى المضارع ويجوز عطفه على ماضية تقديرا وماض بمعناه على أن الموصوف مقدر وفى بعض النسخ اوما بمعناه فيحتمل أن يكون فى الاصل ماضيا فسقط من قلم الناسخ الاول ماسقط وبقى مابقى او ما موصولة عبارة عن الماضى (فتح الاسرار)

الناقصة (و) نحو (فان كرهتموه فعسى أن تكرهوا شيئا) وهو خير لكم مثال لغير المتصرفة من افعال المقاربة (وان كان قميصه قد من قبل فصدقت) اى فقد صدقت وقوله تعالى * ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل * مثال الماضى بمعناه واعلم أن من خصايص كان بقاءه على المضى اذا كان شرطا الا قليلا وبقاء غيره عليه نادر كذا فى الرضى وقال ابن مالك رحمه الله كل ما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل لا بد من تأويله بامر استقبالى وان كان فقولك ان كنت احسنت الى فشكرتك مؤول بانه ان يظهر كونك محسنا الى يظهر كونى شاكرا لك (وان تعاسرتم فسترضع له اخرى) مثال المضارع المقترن بالسين (ومن يبتغ غير الاسلام دينا فان يقبل منه) مثال المضارع المقترن بلن (ونحو ان ضربك زيد فاضربه) مثال الامرية (أو فلا تضربه) مثال النهيية (او فهل تضربه) مثال الاستفهامية (وان تكرمنى فيرحمك الله) مثال الدعائية وان جئتنى فليتك مكرم اوفألا تنزل (وان كان) اى الجزاء (مضارعا بغيرها) اى بلا سين وسوف وان وما (مثبتا او منفيا بلا فيجوز الفاء) نظرا الى أن الاداة لم تؤثر من حيث انها لم تقلب معناه فضعف التعلق المعنوى فاحتيج الى الرابط اللفظى (مع) جواز (الرفع) نظرا الى ما مر من أن الفاء يمنع الجزم (و) يجوز (حذفه) اى الفاء (مع الجزم) نظرا الى وجود التأثير من حيث انها خلصته للاستقبال اما فى المثبت فظاهر واما فى المنفى بلا فلانها للنفى المطلق على الصحيح (نحو ان تضرب ضرب) بحذف الفاء مع الجزم (او فأضرب) بها مع الرفع مثال للمثبت (او لا اضرب) بالحذف مع الجزم (او فلا اضرب) ٩ بها مع الرفع قال سيبويه لا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه بلا جزم الا على اضمار يصرفه عن الجزم مثل * فمن يؤمن بربه فلا يخاف * اى فهو لا يخاف فيكون اسمية فى التقدير وقال ابن جعفر وهو اقيس لان المضارع يصلح لان يكون جزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء وقال المبرد لا حاجة اليه وارتضاه الرضى والمصنف رحمهم الله لان ما ذكر فى وجه لا قيسية مندفع بما ذكرنا فى وجه

٩ مذهب سيبويه أن كل فعل قابل للجزم فرفعه بتقدير المبتدأ مثل (فمن يؤمن بربه فلا يخاف) اى فهو لا يخاف وقال المبرد لا حاجة اليه وارتضاه الرضى والمصنف رحمه الله واعلم انه لا يدخل شئ من النواسخ على كلمة الشرط ولا حرف النفى الا كلمة لا فلا يقال ما ان ضربتنى ولا ما من ضربنى ضربته وانه لا يجوز الفصل بين اداة الشرط وفعلها بشئ الا لا ولم فى المضارع فلا تقول ان لن يضرب او سيضرب او قد فعل وانه لا يجوز جعل الانشاء شرطا وانه قد تدخل الواو على ان ولو المستعمل فى معنى ان مع تقدم الدال على الجزاء اذا كان نقيض الشرط اولى بجزائه منه نحو أكرمه ولو شتمنى فالشتم بعيد عن الاكرام ونقيضه وهو المدح اولى بالاكرام ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين فقيل الواو اعتراضية وقيل عاطفة على نقيض الشرط اى اكرمه ان لم يشتمنى وان شتمنى وقيل للحال والمعنى اكرمه والحال انه يشتمنى فرضا وتقديرا (فتح الاسرار)

دخول

دخول الفاء عليه والصارف عن الجزم هو الفاء كما مر ويعتبر الجزم فى محل الجملة (واما المعمول بالتبعية) وهو الثانى من النوعين الاخصر الانسب للاول الثانى لكن غير الاسلوب لبعد ما بينهما او هو عل مافى اللب ما تبع سابقه فى الاعراب وهذا تعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد للمبتدى لاستلزامه الدور بل مفيد لمن عرف هذه التبعية بتتبع الموارد مثلا واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ولذا تركه واكتفى بتعريف اقسامه على أن مفهوم التعريف حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعمول بالاصالة ولو سلم عدم حصوله بها فهو حاصل ببيان الاحكام فافهم وفى تعريف ابن الحاجب خلل آخر بينته فى الامتحان (فخمسة) بالاستقراء (ولا يجوز تقديم شئ منها) اى الخمسة (على متبوعها) فى السعة واما فى الضرورة الشعرية ٧ فيجوز تقديم العطف بالحروف كقوله عليك ورحمة الله السلام ٩ (وعاملها عامل متبوعها) كما هو مذهب سيبويه اما فى الصفة والتأكيد وعطف البيان فلان المنسوب الى المتبوع فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه ٤ فلما انسحب حكم العامل ونسبته عليهما حتى صارا كمفرد منسوب اليه وكان الثانى هو الاول ٨ فى المعنى انسحب عمله ايضا عليهما معا لتحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى واما جعل العامل فيها معنويا كما ذهب اليه الاخفش فخلاف الظاهر اذ المعنوى بالنسبة الى اللفظى كالشاذ النادر او مقدرا كما ذهب اليه البعض فخلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفى اذا امكن العمل بالامر الجلى واما فى البدل فلان المبدل منه فى حكم المطروح فكأن العامل باشر الثانى ووافقه فيه المبرد والسيرافى والزمخشرى وابن الحاجب واما جعل العامل فيه نظير الاول لا نفسه كما جعل الاخفش والرمانى والفارس واكثر المتأخرين فخلاف الظاهر ايضا والاستدلال بمثل قوله تعالى * لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم * حيث عمل فى البدل نظير عامل المبدل منه وهو اللام ممنوع اذ ليس كل من البدل والمبدل منه المجرور فقط بل هو مع الجار والعامل فيهما هو جعلنا لا اللام واما الاستدلال بأن البدل مستقل

٧ قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه فى ضرورة الشعر بشرط أن لا يتقدم المعطوف عليه على العامل واما تقديم التأكيد والبدل فى السعة على المتبوع والعامل جميعا فما يقل به احد (مطول)

٩ اوله الا يا نخلة من ذات عرق

٤ فان المجئ مثلا فى جاءنى زيد الظريف او الظريف زيد او زيد نفسه فى قصده منسوب الى زيد المقيد بالظرافة او بكونه نفسه او الى الظريف المقيد بزيد الى زيد او الى الظريف مطلقا

٨ بخلاف غلام زيد فى جاءنى غلام زيد فان المنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا أن الثانى ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا ٧

ومقصود دون المبدل منه فيؤيد مذهب سيبويه كما سبق لا مذهبهم
كما زعموا واما فى العطف بالحروف فلان كون الحروف واسطة بين
العامل والمعمول هو القياس وتقدير العامل بعدها كما ذهب اليه الفارسى
وابن جنى خلاف الظاهر والقياس وجعله حرف عطف بالنيابة كما ذهب
اليه البعض بعيد لعدم لزومها لاحد القبيلين كما هو حق العامل
(واعرابها) اى الجملة (كاعرابه) اى متبوعها لفظا او محلا او موهوما
نحو يا زيد العاقل بالنصب ونحو * بدا لى انى لست مدرك ما مضى *
ولا سابق شيئا اذا كان جائيا * فان سابق مع كونه مجرورا عطف
على مدركا مع كونه منصوبا بالتوهم الجر فيه لانه فى موضع يكثر فيه الجر
بزيادة الباء واما الرفع فى العاقل على احد الوجهين فى المثال المذكور
فليس باعراب ولا بناء بل هو لمجرد المشاكلة والاتباع كجر الجوار
والتسمية بالرفع والجر مجاز المعمول (الاول) من تلك الجملة (الصفة)
قدمها لكونها اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة
(وهى تابع) ۹ خرج به غيره من المعمولات (يدل) بهيئة تركيبه
مع متبوعه دلالة تضمنية والتزامية صارت بالغلبة والاشتهار حقيقة
عرفية على ما صرح به الفاضل العصام فى الاطول شرح تلخيص المفتاح
(على معنى) ثابت (فى) مدلول (متبوعه) ولا يدل عليه المتبوع
خرج به سائر التوابع ودخل الوصف بحال الموصوف نحو جاءنى رجل
حسن فان حسن باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمنا على حسن ثابت
فى الرجل والوصف بحال المتعلق كرجل حسن غلامه فان حسن
باعتبار اسناده الى فاعله يدل على حسن قائم بالغلام وباعتبار تركيبه
مع المتبوع بعد اعتبار هذا الاسناد يدل على معنى حاصل فى المتبوع وهو
كونه بحيث يحسن غلامه ولهذا سمى وصفا بحال المتعلق مع انه يصدق
عليه ايضا انه يدل على معنى فى متبوعه لجريان الاعراب على ما يدل على
حال المتعلق وللتمييز بينهما لاختلاف احكامهما ثبوتا (مطلقا) غير مقيد
بزمان النسبة اليه وعلى ما قررنا لا يرد البدل والعطف بالحروف فى مثل
عجبنى زيد علمه او وعلمه والتاكيد فى نحو جاءنى القوم كلهم او اجمعون

۹ الفرق بين النعت والصفة
أن النعت يستعمل فيما يتغير
فقط والصفة تستعمل فيما
يتغير وفيما لا يتغير وقيل
النعت يكون بالحلية كطول
وقصر والصفة تكون
بالافعال كضارب وجارح
وعلى هذين الوجهين يقال
صفة الله تعالى ولا يقال
نعت الله ولم يستعمل النعت
فى الله والحاصل ان الصفة
اعم من النعت (هندى)
وعند البعض يجوز لحوق
الواو بين الصفة والموصوف
لتأكيد اللصوق كما قيل فى
قوله تعالى (وما اهلكنا من
قرية الا ولها كتاب معلوم
فلا يحتاج الى الاستثناء
۷

للدلالة

للدلالة على الشمول لان دلالة كل منهما ليست بتضمنية ولا التزامية
او قيل ان هذا خلاف المتبادر كما صرح فى الامتحان فيخرج بمطلقا
اذ دلالة كل منهما مقيدة بزمان النسبة الى المتبوع كما صرح به الفاضل
العصام وما قيل ان هذا قيد للدلالة لا للظرف اى دلالة مطلقة غير
مقيدة بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبه مع متبوعه ودلالة الامثلة
المذكورة بخصوصية موادها ورده المصنف رحمه الله بانه ليس لغير العطف
من التوابع مع متبوعاتها هيئة مخصوصة ولذا قد يجوز فى تابع أن يكون
نعتا او بدلا او بيانا نظرا الى اختلاف المعانى وان اتحد اللفظ والهيئة
التركيبية على أن الظاهر على هذا التوجيه التأنيث وانما ترك ذكر الفائدة
لانه وظيفة المعانى (ويجوز تعددها) لما مر فى الخبر (نحو جاءنى
الرجل العالم الفاضل ويجوز وصف النكرة) حقيقة او حكما كالمعرف
باللام للعهد الذهنى لكن لا توصف الحكمية الا بجملة فعلية فعلها
مضارع نحو قوله * ولقد امر على اللئيم يسبنى * كما لا توصف من
المفردات الا بنكرة يمتنع دخول اللام عليها نحو مررت بالرجل مثلك
او خير منك (بالجملة) لخلوها عن التعريف مع دلالتها على معنى فى
المتبوع كالمفرد (الخبرية) ۹ لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتاويل
بعيد كما اذا قيل جاءنى رجل اضربه اى مقول فى حقه اضربه
اى مستحق لان يؤمر بضربه قال الفاضل العصام قيدها بها هنا
واطلقها فى الخبر اشارة الى جواز كون الانشائية خبرا بلا تأويل
دون الصفة لانها لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه له
والانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم والمقصود من خبر المبتدأ
ليس الا افادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الخبرية
يجهل النسبة الانشائية (ويلزم فيها الضمير) الراجع الى تلك النكرة
للربط ولولاه لظنت فى بادى الرأى اجنبية وانما التزم فيها الضمير
دون الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها فليس ههنا
مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا فى ربط الحال ايضا
فوق المبالغة فى ربط الخبر (نحو جاءنى رجل قام ابوه وقد يحذف)

۹ قال سعد الملة والدين
التفتازانى فى شرح التلخيص
وتبعه الفاضل العصام ان
الصفة اذا كانت جملة
لا تكون الا خبرية والخبر
يكون خبرية وانشائية لان
الصفة يجب أن يعتقد المتكلم
أن المخاطب عالم باتصاف
الموصوف بمضمونها قبل
ذكرها وانما يجئ بها ليعرف
المخاطب الموصوف ويميزه
عنده بما كان يعرفه قبل
من اتصافه بمضمون تلك
الصفة فيجب كونها جملة
متضمنة للحكم المعلوم
للمخاطب حصوله قبل ذكره
والانشائية ليست كذلك
فوقوعها صفة انما يكون
بتقدير القول والخبر لافادة
نسبة غير معلومة للمخاطب
حقيقة او تنزيلا وهى كما
تحصل بالخبرية تحصل
بالانشائية (فتح الاسرار)

الضمير (لقرينة) نحو واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس اى فيه (ويوصف) اى يقع الوصف (بحال الموصوف) بحسب الدلالة ولو تجوزا مفردا كان الوصف او جملة واذا قدم بيان كونه جملة على هذا البحث فزيد الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن فى نفس الامر هو وجهه او عينه او غيرهما (وبحال متعلقه) كذالك فزيد الحسن نفسه او ذاته من هذا القبيل وان كان الحسن هو زيد يعنى يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجرى الاعراب عليه باعتبار معنى اعتبارى حاصل فى الموصوف باعتبار تركيبه معه ولما قسم الى قسمين اشار الى اختلاف احكامهما وتفصيلهما فقال (فالاول) اى الوصف بحال الموصوف (يتبعه) اى الموصوف فى عشرة امور يوجد فى كل تركيب اربعة لاتحادهما فى المعنى (فى التعريف والتنكير) حقيقة او صورة كما فى الجملة (والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) والاعراب تركه حذرا عن التكرار ولا وجه لاستثناء ما يستوى فيه المذكر والمؤنث لاشتراكه بينهما فالتبعية حاصلة وذكر الواو فى الجميع لارادة النوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد منهما الذكر اوالا فى الاثنين (نحو جاءنى رجل عالم وجاءتنى امرأة صالحة والثانى) اى الوصف بحال المتعلق (فى الاولين) من السبعة اى التعريف والتنكير (فقط) دون الخمسة الباقية وحكمه فيها ما قد علم فى بحث الفاعل ولذا لم يقل وفى البواقى كالفعل كما قال ابن الحاجب اذ لم يسبق فى كلامه ذلك على أن هذا فى كلامه حوالة على غير المعلوم فيحتاج الى انتظار شديد (نحو جاءنى رجال راكب غلامهم) او الزيدون الراكب غلامهم ولما توقفت معرفة هذه التبعية على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وسبق بيان غير الاولين فى بحث الفاعل اراد أن يبينهما فقال (والمعرفة) ولله دره حيث لم يحوج الطالب الى انتظار شديد كابن الحاجب والبيضاوى وقدمها مع أن بعض افرادها فرع النكرة لكونها اشرف وافيد وكون مفهومها وجوديا محضا (ما) اى اسم (وضع) وضعا جزئيا او كليا ٩ (لشئ) متلبس (بعينه)

٩ الوضع الجزئى ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئى بعينه ويسمى وضعا خاصا ايضا والوضع الكلى ما لوحظ فيه الموضوع له الكلى بنفسه او الموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما ايضا فالاول وضع عام لموضوع له عام والثانى وضع عام لموضوع له خاص (عصام)

اى

اى بذاته المعينة من حيث انه معين فيخرج به النكرة فان رجلا مثلا موضوع لمفهومه المعين من غير اعتبار تلك الحيثية فالذهن لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم لا الى تعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فالذهن لا يلتفت اليه الا معها وبهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير الراجع اليها وبين اسد واسامة كذا ذكره الفاضل العصام وقال فى الامتحان هذا لا يتناول المعرف باللام والنداء والاضافة فان الاشارة الى التعيين خارجة عن وضعها حاصلة بالمجاورة فى الاستعمال ولذا عدل عنه البيضاوى الى ما فيه اشارة الى معين وقال العلامة التفتازانى والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل فى شئ لا بعينه فالمعتبر فى التعيين وعدمه أن يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ٩ ولا عبرة بحالة الاطلاق دون الوضع ولا بما عند السامع ٤ دون المتكلم لانه اذا قال جاءنى رجل يمكن أن يكون الرجل معينا عند السامع ايضا الا انه ليس بحسب دلالة اللفظ واختاره ابن الكمال الكامل فى الاصول وجعل بعضهم معنى هذا التعريف ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه واستبعده الفاضل العصام وبعضهم ما وضع لافادة شئ بعينه واستبعد ذلك الفاضل ايضا بأن تعريف مقابلها ليس بهذا المعنى ويمكن أن يقال ان الوضع عم من الشخصى والنوعى والاشارة المذكورة فى هذه الثلاثة وان لم تكن داخلة فى وضعها الشخصى لكنها داخلة فى النوعى فبالنظر الى هذا لم يعدل عنه وما ذكره فى الامتحان بالنظر الى الشخصى الذى هو المتبادر عند الاطلاق وفى كلام العلامة اشارة الى هذا حيث قال والاحسن والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه) اى غير معين هذا اذا كانت موضوعة لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضى او لشئ لا متلبس بعينه اى من غير اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة للماهية المطلقة ويكون اعتبار الفرد من الخارج لتنوين وغيره ورجحه السيد السند فى تصانيفه قاله الفاضل العصام (والمعرفة ستة انواع) بالاستقراء (النوع الاول المضمرات) فانها موضوعة لمعان معينة من حيث انها معينة باعتبار امر كلى فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد مثلا من حيث انه يحكى عن نفسه وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا

٤ يعنى أن فى لفظ المعرفة اشارة الى أن مفهومها معهود معلوم بوجه ما بخلاف النكرة فان معناها وان كان معلوما للسامع ايضا اذا الكلام فيما اذا كان عالما بالوضع والا لم يفد المخاطب لكن ليس فى لفظها اشارة الى تلك المعلومية

٤ يعنى انه لا اعتبار فى المعرفة بكون المستعمل فيه معينا عند السامع فى نفس الامر حتى يكون اللفظ بمجرد ذلك بلا دلالة له على ذلك التعين معرفة ولا فى النكرة بكونه غير معين عنده فى نفس الامر اذ لابد فى كل منهما من كونه معلوما عنده فى نفس الامر

٩ قالوا ان انواع الوضع الموجودة فى الخارج ثلاثة جزئى وهو الوضع لمشخص بملاحظة ذلك المشخص وهو وضع الاعلام وكلى وهو اثنان وضع لمشخص باعتبار امر كلى عام ولا بد فى هذا القسم من تعدد الموضوع له كما اذا اراد الواضع وضع انا مثلا يلاحظ اولا مفهوم متكلم يحكى

بازاء كل واحد منها بخصوصه بحيث لايفهم الا واحد بخصوصه على ماهو رأى المحققين من المتأخرين لا بازاء القدر المشترك كما هو رأى المتقدمين وقدمه الكونه اعرف مما عداها واعرفها ضمير المتكلم لبعده عن الالتباس ثم المخاطب لوجود الالتباس فى الجملة فانه يتطرق فيه مالا يتطرق فى المتكلم ثم الغائب فانه احتيج الى لفظ يفسره لكن هذا بمنزلة وضع اليد عليه (وهى اربعة اقسام) بالنظر الى ماقبله والى اعرابه (القسم الاول مرفوع) محلا متصل قدمه اذ المرفوع عمدة والاصل فى الضمائر الاتصال ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل (وقد سبق) فى بحث الفاعل (والقسم الثانى مرفوع منفصل وهو وهى هما) للاثنتين ولذا ذكره بعد المفردين لم يذكر كذلك لزم ذكره مرتين كما فى عبارة غيره ولما كان مشتركا بينهم اذ كر الجمعين بعده فقال (هم هن انت) بالفتح (انت) بالكسر (انتما) كهما (انتم انتن انا نحن) انما بدأ بالغائب رعاية لاسلوب الترقى ومن بدأ بالمتكلم راعى اسلوب التنزل (والقسم الثالث مشترك بين منصوب متصل ومجرور متصل) لايفرق بينهما الا تعيين ما اتصل به فان تعين كونه جارا فمجرور وان ناصبا فمنصوب وان اشتبه فمشتبه ولذا اختلف فى ضمير الضاربه فقيل مجرور مضاف اليه وقيل منصوب مفعول به و بهذا الاعتبار لم يجعل الاقسام خمسة كما جعلوا (نحو ضربه به ضربها ضربهما) مثل هما (ضربهم ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربى ضربنا نحوله الخ) الهاالهما الهم لهن لك لك الكما الكم لكن لى لنا (والقسم الرابع منصوب منفصل وهو اياه اياها اياهما اياهم اياهن اياك اياك اياكما اياكم اياكن اياى ايانا والنوع الثانى) من الستة (العلم) وهو مالايتناول غيره بوضع واحد جزئى تركه فى الامتحان وأن نحو اسامة غير داخل فيه الا أن يدعى أن تناوله الافراد مجاز ويخدشه عدم الفرق فى الاستعمال بينهما وبين اسد فالحق ماقال ابن الحاجب والرضى من أن تعريف مثلها تقديرى كعدل عمر لا امور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف (وهو قسمان علم شخص نحو زيد وعلم جنس) عينا ومعنى (نحو اسامة وسبحان علما الحقيقة التسبيح على رأى وقدمه على اسماء الاشارة لكونه اعرف منها

٤ عن نفسه ثم يضع لكل مشخص من افراد ذلك المفهوم فالوضع كلى عام لكونه بملاحظة ذلك العام والموضوع له مشخص لكونه كل مشخص من مشخصات ذلك المفهوم العام و وضع لامر كلى بملاحظة ذلك الامر الكلى كما اذا تصور مفهوم الحيوان الناطق ووضع بازائه الانسان فالوضع والموضوع له كلى عام و وضع انواع المعرفة والحروف من قبيل القسم الاول من الوضع الكلى الا العلم فان وضعه جزئى كما عرفت وقال المتقدمون من المحققين وضع الانواع المذكورة من القسم الثانى منه مثلا انا موضوع لمفهوم متكلم يحكى عن نفسه بشرط استعماله فى جزئياته المشخصة وعلى هذا يلزم أن لا يستعمل الا مجازا (فتح الاسرار)

لان مدلوله متعين بحيث لايشاركه ما يماثله وضعا واستعمالا بخلاف فهامة فانه لا تعين لها وضعا بل استعمالا (والنوع الثالث) من الستة اسماء الاشارة) ولما دل الاسم على الحدا كتفى به والاشارة حقيقة فى الحسية الحاضرة فيخرب المضمرات وسائر المعارف لان اشارتها اذهنية ونحو تلك الجنة وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس مشاهد وقدمها على الموصول وذى اللام لانها اعرف منهما لان معرفتهما بالقلب فقط بخلاف فهامانها بالعين ايضا (وهى) مبتدأ خبره محذوف (دا) مبتدأ خبره (للمذكر ٩ المفرد) اى للاشارة اليه ويمكن أن يجعل ذا مبتدأ ثانيا بتقدير منها خبرا وللمذكر حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول (ولمثناه) اى المذكر خبر مقدم ليكون الضمير اقرب الى المرجع (ذان) رفعا مبتدأ مؤخر اوثان بتقدير منها كذا (وذين) نصبا وجرا (وللمؤنث) المفرد (تا) بقلب الذال فى المذكر تاء اذ العادة هى الفرق بينهما بها ولذا جعل اصل السائر ذكره الفاضل العصام (وذى) بقلب الالف ياء فرقا بينهما ايضا بالياء التى هى علامة التأنيث فى تضربين وقيل هى الاصل لكونها بازاء ذا (وتى) بقلب الالف ياء مبالغة فى الفرق (وه وذه) بقلب الالف هاء وسكونها فى الوقف ولوصل اجراء له مجرى الوقف وبكسرها بلا ياء (وتهى وذهى) بوصل الياء وذات لم يذكرها لقلتها (ولمثناه) اى المونث (تان وتين) قال فى الامتحان وهذا يدل على أن الاصل تا (ولجمعهما) اى المذكر والمؤنث (اولاء مدا وقصرا) فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل ويرسم الواو لئلا يلتبس بالى حرف جر وحمل عليه الممدود (ويلحق اوائلها اى اسماء الاشارة (حرف التنبيه) للتنبيه على المشار اليه قبل ذكره وهو ها لاشتهاره اختصاصا ما والا بالجملة مالم يلحق اواخرها اللام فلا يقال هاذلك وهاتلك لان حرف التنبيه لايلحق ماللبعيد ٧ بخلاف اللام فلا يجتمعان (نحو هذا ويتصل باواخرها كاف الخطاب) تنبيها على حال المخاطب من التذكير والتأنيث والافراد وضديه وهو حرف لعدم حظه من الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وعدم القصد بالنسبة واسم الاشارة لايضاف وقيل لامتناع وقوع الظاهر ٤ مقامها ومنع مستندا

٩ قيل حال والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ورد بأن الخبر للمجموع وايضا لم زمن ذهب الى جوازها من الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك يجوز وهامن المبتدأ وجعلوا العامل ما ذكر فالوجه جعله صفة بتقدير المعرف على ماجوازه بعض النحاة وان كان خلاف المشهور ونظيره قول صاحب التلخيص فالفصاحة فى المفرد وقد ر التفتازانى الكائنة وقال الشريف اصاب فى ذلك لرعاية جانب المعنى ثم قال وقس عليه امثال هذا من التراكيب وراع فيها جزالة المعنى وان احوجتك الى زيادة التقدير فى الالفاظ (امتحان)

٧ بل يلحق اكثريا ماللقريب وقد يلحق ماللمتوسط

٤ قيل يمنع وقوع الظاهر موقع ضميرى افعل وتفعل مع انهما اسمان وفيه أن ضمير افعل مثلا ليس من مقولة الاصوات واللفظ بخلاف ما نحن فيه فافترقا وقيل الدليل على حرفيته انه غير ٣

بنحو افعل واجيب بأن فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه ولا يخفى أن هذا كلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة وأنى هذا (فيقال) فى المذكر المفرد (ذاك) بالفتح وفى المؤنث المفرد (ذاك) بالكسر وفى تثنيتهما (ذاكما) وفى الجمع المذكر (ذاكم) وفى المؤنث (ذاكن) وانما تصرف بهذا التصرف مع أن الحرف لا يتصرف لكونه على صورة الاسم وعدم اصالته فى الحرفية (وكذا) اى مثل ماذكر او لفظ ذا فى تصرف حرف الخطاب المتصل بآخره (البواقى) من ذان الى اولاء نحو ذانك الى اخره وتاكاح وتانك الى آخره واولئك الى اخره فيصير ٩ خمسة وعشرين احرف الخطاب خمسة انواع لاشتراك التثنيتين وكذا اسم الاشارة المستعمل مع حرف الخطاب فبضرب الخمسة فى الخمسة يحصل ماذكر وقال البيضاوى وجاء افرادهما مطلقا ٨ (ويجمع بينهما) اى حرف التنبيه وكاف الخطاب لعدم المانع مع عدم اغناء احدهما عن الآخر (نحو هذاك ويقال) اى يقول العرب (تالك) فى تى (واولالك) فى اولاء بالمد باللام مع حذف الياء لالتقاء الساكنين فى الاولى وقصر الهمزة فى الثانية وهو جائز على مافى التسهيل ويحتمل أن يكون الاولى بفتح التاء وحذف الالف من تا لما مر لكنه قليل ولم يحذف الالف فى ذلك لخفتها بل كسر اللام على ماهو الاصل فى تحريك الساكن (وذانك وتانك مشددتين) اذ المخففتان للمتوسط حال كون كل من هذه الكلمات الاربع (للبعيد) لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى قيل التشديد عوض عن الالف المحذوفة عن المفرد وارتضاه الرضى واستحسنه الدماميني ورده الفاضل العصام بانه ينبغى حينئذ أن تكونا للمتوسط كما بالتخفيف ثم قال قد يقال ان من لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء فى القريب والبعيد والمتوسط اقول لا بعد فى افادة حرف واحد فائدتين كالالف واللام فى لفظة الله واختصاص افادة البعد باللام ممنوع وقال المبرد لاصل ذان او تان لك جعل اللام نونا وادغم ورده ايضا بان الاصل كون الادغام بجعل الاول مثل الثانى وهنا ليس كذلك اقول ذلك ممنوع لوجود مثل اطرد واد مع على انه انما لم يجعل كذلك لامتناع تغيير الاول

لكونه

٣ مستقل بالمفهومية ومعنى ذلك ايتست بسكون الياء ومعنى ذلك آنست ولا يبعد أن يقال لا يكون فى التركيب اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف فى ذلك حرفا (عصام)

٩ اى اسم الاشارة مع حرف الخطاب

٨ اى فى جميع الاحوال سواء كان المشار اليه او المخاطب مفردا او مثنى او مجموعا بتأويل ماذكر اونحوه

لكونه علامة مع أن فيه مزية الغنة وبانه لا ادغام مع سكون الثانى وقد عرفت أن اللام ساكنة كسرت لالتقاء الساكنين ولا ساكن هنا قبلها حتى يلزم الالتقاء اقول ان اراد انه لا ادغام مع بقاء السكون فسلم وغير مفيد وان اراد انه لا ادغام بعد زواله بالتحريك فممنوع لجوازه ثم اعيد على انه يمكن ان تدخل اللام مكسورة عنده كما ظنه الرضى وارتضاه الدمامينى ورده ايضا بانه لو كان بدلا عن اللام لم يصح هذان بالتشديد معها كما لا يصح هاذلك وقد جاء اقول مجيئه لعدم اللام لفظا فيجوز أن تجتمع الهاء مع البدل وان لم يجز مع المبدل منه وقيل اللام كانت قبل النون وفيه انه يلزم الفصل بين نون التثنية والفها باللام وان الاصل دخوله بعد تمام الكلمة وقد جاء ذانيك وتانيك بابدال النون ياء (واما ثمة) بالفتح (وهنا) بالضم والتخفيف وهو لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن او الى لا غير (وههنا وهنا) بالفتح والتشديد وهو الاكثر وجاء الكسر (وهنالك فللمكان) الحقيقى الحسى (خاصة) لا تستعمل فى غيره الا مجازا والثانى للقريب وماسواه للبعيد (والنوع الرابع) من الانواع الستة المعرفة (الموصول) بغيره وهو معنى الاسمى واما الموصول به غيره فمعنى الحرفى ذكره الفاضل العصام وهو فى الاصطلاح ما لا يصير جزأ الا بخبرية وعائد وتركه لانه لا يفيد المبتدى لاستلزامه الدور بل يفيد لمن عرف عدم صيرورته جزأ فى الاستعمال واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ومعرفة الافراد تحصل بالتعداد وقدمه على المعرف باللام مع ان بينهما مساواة لمناسبته لاسماء الاشارة فى كونه من المبهمات (ولابد له) اى للموصول ٣ فى جزئيته من الجملة (من صلة) ليكون بها معرفة بان يشار الى معهود بمضمونها بين المتكلم والسامع على ماهو وضعه ولذا قيدها بقوله (جملة خبرية معلومة للسامع ٩) فى اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها حكما معلوم الوقوع له قبل التكلم بها ولا حكم فى المفرد فضلا عن المعلومية والانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها ولو كانت الخبرية غير معلومة له لا يصح ان تكون صلة وبما ذكرنا اندفع ما يقال ان الموصول لو كان معرفة بالصلة لكانت النكرة الموصوفة بالجملة معرفة بها فيلزم عدم الفرق فى مثل مثلا بين ان يكون موصولا او موصوفا فى مثل قولك لقيت من ضربته اما اندفاع الملزوم فظاهر واما اندفاع اللازم فلان معنى الاول بحسب الوضع لقيت الانسان

٣ وقد سبق انه من الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص مثلا الذى موضوع لكل معين مشخص باتصافه بمضمون جملة خبرية معلوم ثبوته عند السامع (فتح الاسرار)

٩ ولزوم الخبرية معلوم من اعتبار معلوميتها للسامع لان الانشائية لا تدل على ثبوت مدلولها حتى يكون معلوما للسامع ولو كانت الخبرية غير معلومة المضمون له لا تقع صلة وبهذا ظهر الفرق بين الموصول والموصوف فى لقيت من ضربته لان الموصول معلوم اتصافه بمضمون الصلة قبل التكلم به بخلاف الموصوف فمعنى الموصول الانسان المعهود ومعنى الموصوف انسان (فتح الاسرار)

المعهود بكونه مضر وبالك ومعنى الثانى لقيت انسا نا مضرو بالك وفيه تخصيص لكنه لبس بوضعى والتفصيل يطلب من الرضى والدماميني فى شرح التسهيل هذا على ماهو المشهور وقال الدماميني والعهد غير لازم بل هو غالب وقد يراد به الجنس فيوافق صلته كقوله تعالى * كمثل الذى ينعق بما لايسمع * وقد تبهم الصلة قصدا الى تعظيم الموصول كقول الشاعر * فان أستطع اغلب وان يغلب الهوى * فمثل الذى لاقيت يغلب صاحبه (فيها) اى الجملة (ضمير عائد الى الموصول) للربط به خص الضمير بالذكر لغلبته واصالته وقال صاحب التسهيل اوخلفه اى الضمير وقال الدماميني فى شرحه المراد به الظاهر كقوله * ايارب ليلى انت فى كل موطن * وانت الذى فى رحمة الله اطمع * اى فى رحمته لكن قال ابو على منهم من لايجيزه وقال بعضهم لم يجزه سيبويه فى الخبر ففى الصلة اولى فظهر من هذا ما فى الامتحان أن العائد كعائد المبتدأ كذا فى التسهيل وقال الفاضل العصام والاصل كون الضمير غائبا لان الظواهر باسرها غيب وقد يعدل عنه اذا كان الموصول او الموصوف خبرا عن المتكلم والمخاطب نحو قول على رضى الله عنه * انا الذى سمتنى امى حيدرة * ٩ ونحو انت الذى قلت واما اذا كان كل منهما مخبرا عنه باحدهما او مشبها به فلا يجوز الا الغيبة نحو الذى قال انا وانت اذ فى الذى قلت اغناء عن الاخبار بانا او انت ونحو انا حاتم الذى وهب المائين واما اذا وجد ضميران جاز المعاملة بكل منهما على خلاف الآخر نحو انا الذى قلت وضرب زيدا (ويجوز حذفه) اى الضمير كثيرا او مفعولا ٧ وقليلا او مبتدأ ٤ او مجرورا ٨ (عند قرينه) اذ لا حذف بدونها الا منسيا ولايجوز هنا ولو مفعولا لكونه جزأ من الصلة (وهو) اى الموصول (الذى) ٩ هو (للواحد) المذكر واللام الاولى حرف تعريف باجماع زيدت لئلا يكون وصف المعرفة به كوصفها بالنكرة فانه فى حكم الصفات المشتقة فى وقوع الاوصاف وشئ منها لايكون معرفة بدون اداة تعريف والثانية اصلية كالياء عند البصريين وزائدة عند الكوفيين لتفصل بين الاولى والذال الساكنة التى هى الموصول ثم كسرت واشبعت قال الفاضل العصام هذا مما لايجلبه مناسبة فضلا عن شاهد ثم القياس فيه الكتابة بلامين اذ الاولى ليست بجزء منه بل كلمة برأسها لكن عدل عنه هنا التنزيلها منزلة

٩ اخره اكيلكم بالسيف كيل السندره
ولكون هذا مخالفا للقياس اشد المخالفة قال المازنى او لم اسمعه لم اجوزه وقال الشيخ عبد القاهر لولا اشتهار مورده لرددته
٧ نحو اهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه
٤ نحو من يعن بالحمد لاينطق بما سفه اى بما هو
٨ مثل (فاصدع بما تؤمر) اى به ومثل (فاقض ما انت قاض) اى قاضيه ٧

الجزء للزومها له (ومثناه) اى الواحد (اللذان) رفعا (واللذين) نصبا وجرا وكتب فيه بلامين الفرق بينه وبين الجمع وحمل عليه اللذان واللتان (وجمعه) المذكر وقيده فى التسهيل بالعاقل (الذين فى الاحوال الثلاث من الرفع والنصب والجر (والتى) كالذى هى (للواحدة) المؤنث (ومثناها) اى الواحدة (اللتان) رفعا (واللتين) نصبا وجرا (وجمعها) المؤنث (اللواتى) وجاء فيه اللوا بحذف التاء والياء معا (واللائى) بالهمزة والياء (واللاى) بالياء فقط ساكنة او مكسورة (واللاتى) بالتاء والياء (واللات) بحذف الياء اكتفاء بالكسر واللوائى بالهمزة والياء قال مولانا السيد عبد الله فى شرح لب الالباب الظاهر ان هذا واللواتى جمع الجمع (وذا) عطف على الذى الواقع (بعدما) الكائنة (للاستفهام) نحو ماذا صنعت اما بمعنى ما الذى فالرفع اولى فى جوابه ليطابق السؤال فى كونهما اسمين ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور او بمعنى اى شئ فالنصب اولى فيه ليطابق السؤال ايضا فى كونهما فعليين ويجوز الرفع على انه خبر محذوف (ومن) لذى العلم الا انه يجوز (وما) فى الغالب لغيره ولصفات ذى العلم وللمبهم امره ويستوى فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كذا ذكره الفاضل العصام (واى) للمذكر (واية) للمؤنث (والالف واللام) اى مجموعهما على مافى شرح المفتاح للشريف والتفتازانى لا اللام وحده على ماهو المختار فى حرف التعريف فعلى هذا فالوجه أن يقول أل كهل ذكره فى الامتحان لكن هذا مخالف لما سبق ولعله تمشى فى احد الموضعين على احد الرأيين وفى الآخر على آخر الكائنان (فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذى) فى المذكر (او التى) فى المؤنث (والنوع الخامس) من الستة (المعرف باللام سواء كانت (للعهد) الخارجى على ماهو المتبادر عند الاطلاق كما اذا اشير بها الى حصة معينة من ماهية مدخولها مافردا او افرادا (نحو جاءنى رجل فاكرمت الرجل) المعهود المذكور (او للجنس) كما اذا اشير بها اليه من حيث هو هو فتسمى لام الحقيقة (نحو الرجل) اى جنسه (خير من المرأة) ٩ اى جنسها او من حيث وجوده فى ضمن كل الافراد فتسمى لام الاستغراق كقوله تعالى * ان الانسان لفى خسر الا الذين * الآية او فى

٩ وكلام المصنف ظاهر فى أن اللام على قسمين للعهد وللجنس والعهد الذهنى والاستغراق من فروع الجنس كما عرفت وهو الارجح عند عصام الدين وقال بعضهم ان اللام موضوعة للاشارة الى تعيين مسمى اللفظ الذى دخلت عليه وتسمى لام الجنس ثم ان الاشارة الى ذلك التعيين اما من حيث هو هو فهى لام الحقيقة او من حيث وجوده فى ضمن بعض الافراد الغير المعين فى الخارج فهى لام العهد الذهنى او فى ضمن جميع الافراد فهى لام الاستغراق او فى ضمن حصة معينة فهى لام العهد (فتح الاسرار)

ثم ان اصل أل أن تكون للتعريف وقد تستعمل فى غيره والتعريف هو الاشارة الى معين فى ذهن المخاطب فاما أن يشار بها الى نفس المسمى وحقيقته من غير التفات الى ماصدق عليه من الافراد نحو الرجل خير من المرأة وتسمى لام الجنس ولام الطبيعة والحقيقة

ضمن بعض الافراد بلا تعيين فتسمى لام العهد الذهنى نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد (و) المعرف (بحرف النداء اذا قصد به معين نحو يا رجل) والا فنكرة نحو يا رجلا والمتقدمون لم يذكروه لزعمهم انه داخل فى المعرف باللام اذ أصل يا رجل مثلا يا ايها الرجل والمصنف رحمه الله لم يسلك مسلكهم لكونه تكلفا (والنوع السادس) من الستة (المضاف الى احد هذه الخمسة) بالذات او بالواسطة مما تصح الاضافة اليه ولا يلزم من ذلك الكلام صحة الاضافة الى كل من افرادها فلا يرد انه لا تصح الاضافة الى المعرف بالنداء وما ذا (اضافة معنوية) ان لم يتوغل فى الابهام كمثل وغير وقد سبق أن اللفظية لا تفيد تعريفا (نحو غلام زيد) او زيد غلامه وتعريفه مساو لتعريف المضاف اليه عند الجمهور (و) التابع مع (الثانى) من الخمسة (العطف بالحروف) اى المعطوف باحدها وقدمه مع كونه بالواسطة لاستقلاله لفظا وهو ظاهر ومعنى لكونه مقصودا بالنسبة كمتبوعه بخلاف السائر كما يجئ ولانه بدخول الواو على الصفة يكون احق بالاتصال بها كما سيجئ فى التأكيد وترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه فى غير الواو والفاء وثم وحتى الا بتكلف ارتكبه البعض واكتفى بما يفهم من قوله وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) التى هى للعطف حقيقة فلا ترد الصفات الوردة مع الواو لزيادة اللصوق كقوله تعالى * وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم * على رأى والتأكيدات الواردة بالفاء او ثم لمجرد التدرج والارتقاء نحو بالله فبالله ووالله ثم والله وكون المعطوف على الصفة مثل جاءنى زيد العالم والشاعر والكاتب صفة نحوية ممنوع كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع من جهتين وجعل الرفع الواحد اثر الكلا المقتضيين ممتنع وجعله لاحدهما والتقدير للآخر مما لم يقل به احد (وهى) اى تلك العشرة ولقد احسن فى عدها هنا وابن الحاجب اخر الى بحث الحروف فلزم الانتظار الطويل (الواو) للجمع مطلقا (والفاء) له مع الترتيب بلا مهلة وتراخ فتكون للتعقيب (وثم) للترتيب معها (وحتى) له معها ايضا لكنها فيه اقل وهى فيه ذهنية لا خارجية كما فى ثم والمعطوف به جزء قوى او ضعيف

وحينئذ دخلت على معرف تكون لذلك المعنى لان التعريف انما هو للحقائق الكلية دون الافراد الجزئية ومن ثمة قيل الشخص لا يحد ونظير المعرف بها علم الجنس كاسامة اولى حصة معينة منه كقوله تعالى (فارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) وتسمى لام العهد الخارجى ونظير المعرف بها علم الشخص كزيد اولى حصة غير معينة كقوله تعالى (مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا) فان المراد اى فرد من افراد الحمير وتسمى لام العهد الذهنى ونظير المعرف بها فى المعنى النكرة فى الاثبات كحمارا و الى الماهية من حيث تحققها فى جميع الافراد نحو (ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا)

من

من المتبوع ايزيد قوة او ضعفا فيه فيصلح لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة فان المناسب بحسب الذهن أن يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ثم بهم لانتفاع الناس بوجودهم وتقدم قدوم ركبان الحجاج على رجالتهم وان لم يكن فى نفس الامر كذلك (واو واما وام) لاحد الامرين او الامور مبهما غير معين عند المتكلم وهذا بيان للمعنى المشترك بين الثلاثة والا فالاولان قد يجيئان للتفصيل وللابهام فيكونان حينئذ للمعين عنده بخلاف ام وام المتصلة لازمة للهمزة ولو تقديرا يليها احد المستويين والآخر ام ويجاب بتعيين احدهما او كليهما ونفيهما لا بنعم او لا لانها انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عنده بلا تعيين فيطلبه والمنقطعة للاضراب عن الاول مع الشك فى الثانى فتستعمل فى الخبر نحو انها لابل ام شاء وفى الاستفهام نحو أزيد عندك ام عمرو (ولا) لنفى ما وجب للاول نحو جاءنى زيد لا عمرو وفهى لازمة للايجاب (وبل) للاضراب مع الايجاب كجاءنى زيد بل عمرو واما مع النفى فلصرف حكم النفى عن الاول وجعله كالمسكوت عنه على قول ولاثباته لما بعده على آخر (ولكن) فى عطف المفرد للاثبات بعد النفى كما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وفيهو نقيض لا وفى عطف الجملة للاثبات بعد النفى وللعكس فهو نظير بل نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءنى زيد لكن عمرو قد جاء فهو لا يفارق النفى (واذا عطف) ٧ اى العطف بالحروف او وقع العطف (على الضمير المرفوع المتصل) بارزا او مستترا احتراز عن المنصوب والمنفصل فانه لا شرط للعطف عليهما (يجب تأكيده بمنفصل) ويقبح ٦ تركه يعنى أن شرط العطف عليه التأكيد به فاجراء شرط الشرطه بناء على أن الشرط اذا كان علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده فى الخارج وتكون سببية الشرط بحسب الذهن ولذا يفسر الشرط فى مثله بالارادة كقوله تعالى * اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم * واذا لم يقيد قوله يجب تأكيده بالا كذا حققه الفاضل العصام ولما اوهم قوله يجب الى آخره جواز كون التأكيد مؤخرا

٢ فان مدخول أل ههنا جميع الافراد بدليل ورود الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه على تقدير السكوت عن ذكره وتسمى لام الاستغراق ونظير مدخولها لفظ كل مضافا الى نكرة نحو قوله تعالى (كل نفس ذائقة الموت) (حسن مصرى)

٧ قال المصنف فيما علقه على الامتحان مثل من قتل قتيلا فان القتل لا يقع على الحى حين هو حى بل على المقتول بذلك القتل فزمان القتل والمقتولية واحد فالقتيل حقيقة بخلاف من قتل حيا فانه مجاز باعتبار الكون فان لم تفهم هذه الدقة فاجعل القتيل مجازا باعتبار الاول كما جعله شراح الحديث وقس على هذا ويعطف المعطوف انتهى وقس عليه واذا عطف العطف

٦ اشار بهذا الى أن المراد بالوجوب ما يقابل القبح قال فى الامتحان هذا هو الاولى عند البصرية ويجوزون على قبح من غير فاصلة وعند الكوفية يجوز مطلقا هذا ٣

عن العطف مع انه ليس كذلك بينه بالمثال فقال (نحو ضربت انا وزيد)
ونحو زيد ضرب هو وغلامه ووجه الوجوب أن الفاعل المتصل كالجزء
من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فبالتأكيد يظهر انه
منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على التأكيد لان المعطوف
فى حكم المعطوف عليه فيلزم أن يكون المعطوف تأكيدا ايضا وليس
كذلك (الا أن يقع) بينهما (فصل) واو بعد العاطف نحو قوله تعالى
* ما اشركنا ولا آباؤنا (فيجوز تركه) اى التأكيد بلا قبح مع جواز اتيانه
لانه حينئذ يطول الكلام فيحسن الاختصار كذا قالوا وقال المصنف رحمه
الله وفيه نظر أما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما فى الاية المتقدمة
فالقول بحصول الطول به حتى يغنى عن الواجب خارج عن الانصاف
وأما ثانيا فلان الاختصار على ماذكروه استحسانى فكيف يعارض
الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حرفا
من التأكيد لما كفى كان ماذكر فى التأكيد مما لا يغنى انتهى فالوجه انهم
التزموا الفصل بالتأكيد اوغيره ليحصل به النقصان فى التابع بالبعد
عن متبوعه فيعارض مزيته لاستقلاله على متبوعه الذى هو غير مستقل
وهى سبب استقباحهم العطف بدونه وفى الفصل بالتأكيد فائدة أخرى
وهى ايذان استقلال المتبوع بحسب الحقيقة فيكون الفصل به افضل
منه بغيره فلو قال واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل فصل ولو بعد
العاطف كما قال البيضاوى لكان اخصر وانسب وافيد تدبر وانما جاز
التأكيد والبدل له بلا فصل لكونهما غير مستقلين معنى وان كانا مستقلين
لفظا فلا يلزم مالزم فى المعطوف من المزية وانما جاز البدل عنه بدونه
مع كونه مستقلا لفظا ومعنى كالمعطوف لكون متبوعه غير مستقل لكونه
فى حكم التنحية فلا يلزم ايضا المزية المذكورة (نحو ضربت اليوم وزيد
واذا عطف على الضمير المجرور) لان العطف على المظهر المجرور جائز
بدون اعادة الجار (اعيد الخافض) حرفا او اسما لانه لما اشتد الاتصال
بينهما لكون الاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل
المتصل كانا كواحد فاشتد توهم العطف على بعض حروف الكلمة

٣ كلامه وصرح به غيره ايضا ٧

٩ قال بعض الافاضل ان الحروف الزوائد من قبيل المجاز لان حرف الجر مطلقا موضوع للافضاء والحرف الخاص كالباء مثلا موضوع للمصاحبة واذا استعمل زائدا يكون مجردا عن معنى مخصوص وهو المصاحبة ويبقى المعنى المطلق وهو الافضاء فيكون من قبيل اطلاق الخاص وارادة العام قلت هذا الوجه ليس بكلى لانه لم يجرى فى كل الزوائد بل لا يجرى فى الباء ايضا مثل قولك بحسبك درهم لانه لا افضاء للباء فيه بل الحق أن الحروف الزوائد لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا كذا حققه التفتازانى فى التلويح (مفتى زاده رحمه الله)

فلم يغن

فلم يغن الفصل بل لزم اعادة الجار (نحو مررت بك وبزيد) وجره بالاول
والثانى كالعدم معنى بدليل قوله (والمال بينى وبينك) اذ بين لا يضاف
الا الى المتعدد وقيل بالثانى كما فى الحرف الزائد ٩ نحو كفى بالله ثم ان هذا
مذهب البصرية فى حالة الاختيار ويجوزون تركها حالة الاضطرار
وجوزه الكوفيون حالة الاختيار ايضا مستدلين بالاشعار (والمعطوف
فى حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له) ٧ من الاحوال العارضة له
بالنظر الى الغير ٤ فقط لا مع نفسه ٨ الا أن يختص سببه باحدهما فيختص
العروض به ايضا نحو يا زيد والحارث وعمرو وعبد الله ويا عبد الله
وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى عن اللام اعنى لزوم اجتماع آلتى
التعريف لو لم يجرده مفقود فى المعطوف وسبب بناء زيد اعنى كونه
منادى مفردا معرفة موجود فى عمرو لا فى عبد الله فلا يصح ما زيد قائما
او بقائم ولا ذاهبا عمرو الا برفع ذاهب على أن يكون خبرا مقدما لعمرو
اذ لو نصب او جر عطفا على قائم او قائم لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع
لخلوه عن الضمير الواقع فى المعطوف عليه العائد الى اسم ما (ويجوز
عطف شيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد بالاتفاق) لان قيام
الواحد مقام العامل الواحد هو الاصل والمعقول (نحو ضرب زيد عمرا وبكر
خالدا) ولله دره حيث صرح بهذا ولم يكتف كابن الحاجب والبيضاوى
بمفهوم قوله (ولا يجوز) عطفهما بواحد (على معمولى عاملين مختلفين)
اذ الواحد لا يقوى على القيام مقامهما واظهر كالقاضى ما لم يظهره غيرهما
دفعا لتوهم الغلط وجعل العطف فى كلام الغير لغويا اعنى الميل او جعل
على صلة للبناء المحذوف تكلف ٩ بارد لا يدفعه كذا فى الامتحان
(لا عند تقديم الجار) الذى هو احدهما سواء ولى المخفوض العاطف
اولا (على رأى) وهو رأى الكسائى والفراء والزجاج والمروى عن
الاخفش على ماذكره ابن هشام فى المغنى (نحو فى الدار زيد والحجرة
بالجر (عمرو) وفى الدار زيد وعمرو والحجرة ثم ان كان المراد به تقديمه
على الرافع والناصب يلزم أن لا يجوز مثل ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا
بل مثال المتن ايضا اذ تقديمه على المعنوى غير متصور كما لا يخفى وان كان

٨ لا يريدون بقولهم ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المفرد على المثنى والمجموع وبالعكس بل المراد به أن كل حكم ثبت للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم فى المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة له لزم مثله فى المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب او مجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك (رضى)

٩ تكلفه ظاهر وكونه باردا لان استعمال عطف بعلى كثير فيكون تعلق بمحذوف باردا

٤ واحترز بهذا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه فقط كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف ليس فى حكمه فيها

تقديمه على المرفوع والمنصوب فيؤول الى تقديم المجرور كما وقع فى عبارة الاكثر فيصح المثالان فالعدول عن عبارتهم اتباعا لابن هشام عدول ثم ان تلك الرواية عن الاخفش مخالفة لما فى الرضى نقلا عن الجزولى وغيره وما فى التسهيل ان قوله انه يجوز العطف اذا كان احد العاملين جارا واتصل المعطوف بالعاطف كما فى المثالين او انفصل بلا نحو ما فى الدار زيد ولا الحجرة عمرو وما زيد بقائم ولا قاعد عمرو وقال الدمامينى فى شرحه وعزى هذا القول الى الكسائى والفراء والزجاج ونسبه ابن هشام الى الاعلم الشنتمرى وهو ايضا مخالف لما نقله الرضى عنه وارتضاه الفاضل العصام وتلقاه الدمامينى بالقبول حيث قال فى شرح التسهيل ان فى هذا اربعة اقوال احدها قول الاخفش وهو ما ذكر فى متنه والثانى انه يجوز مطلقا وهو الذى نسبه ابن الحاجب الى الفراء والفارسى الى قوم من النحويين ونقل ابن هشام عن البعض أن الاخفش منهم والثالث الجواز بشرط تقديم المجرور فى المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الاعلم الشنتمرى وابن الحاجب وان اختلفا فى التعليل ٩ والرابع المنع مطلقا انتهى وهو مذهب سيبويه والجمهور فيحمل الجر فى المعطوف عندهم بمضاف محذوف او بحرف مقدر يدل عليه ما قبل العطف وهو الاصح عند صاحب التسهيل (والثالث التأكيد) والافصح التوكيد كذا فى مختار الصحاح وهما فى اللغة التقرير وقدمه مع ان البدل الاتصال بالعطف انسب لكونه مقصودا بالنسبة مثله لانه قد يأتى العاطف فى اللفظى اسما فيكون التأكيد بهذا الاعتبار انسب بالعطف فافهم قال الفاضل العصام لواخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيبه فى البيان كترتيب وقوعها فى الترتيب وقد راعى ذلك فى ذكر المفاعيل ٦ الخمسة وترك تعريفه وهو ما يقرر المتبوع على ما فهم من كلام البيضاوى بأن يدل صريحا على ما دل عليه التأكيد اكتفاء بدلالة اسمه عليه ثم ان ذلك التقرير قد يكون هو المقصود الاصلى وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز والسهو او عدم الشمول كما بين فى المعانى فظهر عدم الاختصاص بالنسبة او الشمول كما تشعر به عبارة ابن الحاجب والمقصود من البيان والصفة

٤ كعمرو فى قولنا ان زيد هو القائم وعمرو فانه فى حكم المعطوف عليه بالنظر الى القائم من كونه مبتدأ واجب التعريف محصورا فيه القائم بضمير الفصل

٨ كعمرو فى يا زيد وعمرو فانه فى حكم المعطوف عليه فى البناء على الضم فانه من الاحوال العارضة له باعتبار نفسه وهو كونه منادى مفردا معرفة وباعتبار غيره وهو حرف النداء

٩ لان الاعلم علله باستواء آخر الكلام باوله فى تقديم الخبرين على المخبر عنهما وابن الحاجب لم يرض به لاستلزامه جواز مثل زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكر اخوه لوجود استواء اول الكلام واخره مع انه لم يجزه وعلل بورود السماع

الكاشفة الايضاح لا التقرير وان لزمه ومن التوكيدية مثل نفخة واحدة والهين اثنين تقريره جزء المتبوع فلا يلزم أن يصح اطلاق التأكيد عليها (وهو قسمان لفظى) اسمى به لانه يقرر لفظه كمعناه بخلاف المعنوى كما يجئ (وهو تكرير اللفظ الاول) اما بعينه او بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف الاخير (وامرادفه فى الضمير المتصل ويجرى) ٧ اللفظى (فى الالفاظ كلها) اسماء وافعالا وحروفا مفردات او مركبات قال المص رحمه الله ومن هذا ايضا يظهر الخلل فى تعريف ابن الحاجب وان أمكن الجواب انتهى بارجاع الضمير الى التكرير مطلقا لا الى التكرير الذى هو التأكيد الاصطلاحى وبتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالمعنوى ولا يخفى ما فيه من التكلف (نحو جاءنى زيد زيد) او حسن بسن (وضربت انت وضرب ضرب زيد) ولا لا او نعم نعم فى جواب أقام زيد (وزيد قائم زيد قائم ومعنوى) لانه يقرر معناه فقط هو (مخصوص بالمعارف) من الاسماء لا يجرى كاللفظى فى الالفاظ كلها باتفاق البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا تأكيد النكرة بما عدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا نحو رجال ودراهم (وهو) اى المعنوى (نفسه وعينه) بمعنى ذاته ويجوز الجر بباء زائدة فيهما دون غيرهما نحو جاءنى زيد بنفسه او بعينه كذا فى التسهيل وشرحه ويؤكد بهما الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا تقول جاءنى زيد نفسه وهند نفسها والزيدان او الهندان نفسهما والزيدون انفسهم والهندات انفسهن وكذا عينه (وكلاهما) للمذكر (وكلتاهما) للمؤنث يؤكد بهما المثنى لكونهما مثنيى المعنى كجاءنى الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما (وكله) يؤكد به الواحد والجمع مطلقا باختلاف الضمير كرأت الكتاب كله والصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجوارى كلهن (واجمع واكتع وابتع وابصع) بالمهملة لا المعجمة كلها بمعنى اجمع يؤكد بها الواحد والجمع باختلاف الصيغ كاخذت المال اجمع واشتريت الجارية جمعاء وجاءنى

٧ ويجرى ذلك التأكيد اللفظى فى الاسم نحو جاءنى زيد زيد وفى الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفى الحرف نحو ان ان زيدا قائم وفى الجملة نحو قام زيد قام زيد وفى الضمير نحو ما ضربنى الا انت انت ومررت بك بك (شرح نموذج)

٧ ويجرى اى التكرير مطلقا فيصح ابقاء قوله فى الالفاظ كلها على عمومه اى اسماء او افعالا او حروفا مفردات او مركبات او يجرى التأكيد اللفظى من المعمول وتخص الالفاظ باسماء اى فى الاسماء كلها الا فى بعضها كالمعنوى ولكن لا يساعده التمثيل (فتح الاسرار)

القوم اجمعون والنساء جمع وكذا البواقى ولا يؤكد بكل وما عطف عليه الا ما يفترق اجزاؤه حسا او حكما غير المثنى اذ الكلية والاجتماع لا يتصوران الا فى ذى اجزاء واذا لم يصح افتراقهما لم يكن فى التأكيد بهما فائدة (وهذه الثلاثة) لعدم ظهورد لالتها على معنى الجمعية (اتباع) جمع تبع بالفتح بمعنى تابع لا جمع تابع فان كون افعال جمع فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل العصام (لاجمع) لظهوردلالته عليه يقال تبعه اذا مشى خلفه او مربه فمضى معه فقوله (ولا تتقدم) هذه الثلاثة (عليه) اى اجمع اذا اجتمعت معه (ولا تذكر بدونه) لعدم وفائها بالمقصود لما مر (فى الفصيح) وفى غيره تذكر بدونه عطف تفسير لهذه الجملة وبيان لمعنى الاتباع فالاول ناظر الى الاول والثانى الى الثانى وفى نسخ الكافية بالفاء بدل الواو فتكون تفسيرية وتفصيلية (واذا اكد المضمر المرفوع المتصل) بارزا او مستكنا (بالنفس والعين) اى باحدهما (اكد اولا بمنفصل) وجوبا دفعا للبس بالفاعل فى المستكن وحمل عليه فى البارز قال الفاضل العصام ويبطله انهما بالمعنى المذكور لا يكونان الا تأكيدين فلا يتصور الالتباس واقول لوسلم ذلك فالالتباس فى أن المراد بهما ذلك المعنى فهما تأكيدان او غيره فهما فاعلان فافهم واما اذا اكد غيره بهما فلا لعدم اللبس والوجه للحمل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وكذا اذا أكد بغيرهما لان اجمع واخواته لا تستعمل لغير التاكيد وكل وكلا المضافين الى الضمير لا يقعان فى غير التاكيد الا مبتدأ فلا لبس (نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه) وضربت انت نفسك او عينك وانما لم يذكر هذا متصلا ببيان النفس والعين مع انه حكمهما ومع وجود الاختصار فى الكلام حينئذ بالاضمار لان الكلام السابق مسوق لبيان ذوات المؤكدات فلو ذكر هذا متصلا به لكان الفصل به بينهما كالفصل بين العصا ولحائها وقدم عليه كون الثلاثة المذكورة اتباعا لاجمع وما يتفرع عليه عكس ما فى الكافية ليتصل بيان الحكم ببيان الذوات ولا مقتضى للفصل بينهما كما فى الاول فافهم (والرابع البدل) فى اللغة الخلف والمناسبة ظاهرة (وهو) فى الاصطلاح (المقصود بالنسبة) ولذا قدمه على عطف البيان وعدل عما فى الكافية وهو ما نسب الى المتبوع

لاحتياجه

لاحتياجه الى التكلف كما اشار اليه المولى الجامى حيث قال اى يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع اذ من البين انه ليس مقصودا بما نسب اليه كالمجئ فى مثل جاءنى زيد اخوك فان المقصود به ليس اخاك وقال الفاضل العصام وبعد فيه نظر لان نسبته الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل هى مقصودة من ضمه اليه ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلا بد من زيادة تمحل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما فى بدل الغلط او حال نسبته من التقرر والتمكن فى الذهن كما فى البواقى وخروج البدل من المنسوب عنه نحو ضيق زيد اخوك اذ لا يصدق عليه انه مما يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع بل مما يقصد النسبة اليه بنسبة متبوعه الى شئ وما اختاره المصنف رحمه الله من قوله بالنسبة مما صوبه الفاضل العصام (دونه) اى المتبوع فخرج ما عدا العطف بحرف الاضراب وقيل يخرج هو ايضا لان متبوعه مقصود المتكلم ابتداء ثم يبدو له فيعرض عنه ويقصد المعطوف فكلاهما مقصودان وهذا سهو لانهم قالوا فى معنى الاضراب هو الاخبار الذى وقع من المتكلم ولم يكن بطريق القصد ولذا صرف عنه ببل وقالوا بدل الغلط ثلاثة اقسام ذكر المبدل منه عن قصد ثم ايهام الغلط وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى ويسمى بدل بداء نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق لسانك الى رجل ونسيان المقصود وسبق اللسان الى غيره ثم التذكر والتدارك ولا يقع الاخيران فى كلام الفصحاء وان وقع فى كلامهم فحقه الاضراب عن المغلوط فيه ببل فظهر ان لا فرق بين الاضراب وقسمى بدل الغلط الا فى وجه التدارك فالفصحاء يزيدون بل فيصير اضرابا والاوساط لا فيصير بدل غلط وان الغلط والنسيان يقعان فى كلام الفصحاء لكن يضربون عنهما والاوساط يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عاطفة كذا فى الامتحان وينتقض التعريف بصفة اى وهذا وايهذا فى ايها الرجل وياهذا الرجل ويا ايهذا الرجل فانها المقصودة بالنسبة دونها كما لا يخفى كذا قال الفاضل العصام (واقسامه اربعة) بالاستقراء (بدل الكل) ٩ اى بدل هو الكل (من الكل) وهو المبدل منه (ان صدقا) اى البدل

٩ الاحسن ان يسمى هذا النوع من البدل ببدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك فى الالفية لا بدل الكل لوقوعه فى اسم الله تعالى نحو (الى صراط العزيز الحميد الله) فيمن قرأ بالجر فان المتبادر من الكل التبعيض والتجزى وذلك ممتنع فلا يليق هذا الاطلاق بحسن التأدب وان حمل الكل على معنى آخر (حسن چلبى على المطول فى بحث الابدال من المسند اليه)

والمبدل منه الكلان (على) شئ (واحد) وان لم يكونا مترادفين
اومتساويين (نحو جاءنى زيد اخوك وبدل البعض) اى بدل هو البعض
(من الكل ان كان) مداول البدل (جزء) مداول (المبدل منه) فى الخارج
نحو ضربت زيدا رأسه (وبدل الاشتمال) اى بدل مسبب غالبا عن اشتمال
احد المبدلين على الآخر (ان كان بينهما تعلق) وملابسة (بغيرهما)
اى الكلية والجزئية وفيه اشارة الى أن اشتمال كل منهما على الآخر ليس
بشرط بل يكفى التعلق لكن لامطلقا بل (بحيث تنتظر النفس) اى
نفس السامع (بعد ذكر الاول) وهو المبدل منه (وتتشوق الى الثانى) وهو
البدل نحو سلب زيد ثوبه) فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع ويتشوق
الى ذكر مايسلب منه اذ هو ليس ذاته بل مايحويه من الجلد والثوب وغيرهما
وهذا هو الصواب واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما
فيقتضى كون غلامه فى جاءنى زيد غلامه بدل اشتمال وليس كذلك بل
هو بدل الغلط (وبدل الغلط) اى بدل مسبب عنه (ان كان ذكر المبدل منه
غلطا) صريحا وغيره فيشمل اقسامه الثلاثة الا انه خلاف الظاهر
اذ المتبادر من الغلط ماهو الصريح وحينئذ لايصح اطلاق قوله ولايقع الى
آخره ان رجع ضميره الى بدل الغلط مطلقا لوقوع القسم الاول فى كلامهم
كما اعترف به نفسه وان رجع الى مافيه الغلط صريحا بقرينة المثال بقى القسم
الاخير مهملا مع انه لايقع فى كلامهم ايضا فالوجه أن يختار عبارة البيضاوى
فانها شاملة لها بلا تكلف كما صرح به فى الامتحان (نحو رأيت رجلا حمارا)
ولايقع فى كلام الفصحاء بل يوردونه ببل ويجب وصف النكرة) المحضة
(المبدلة من المعرفة) فيه اشارة الى انه لايلزم أن يطابق المبدل منه تعريفا
وتنكيرا كما فى الوصف كجاءنى رجل غلام زيد (بدل الكل) اذ لايتحد غيره
مع المبدل منه فلايضر تغايرهما فيهما وانما وجب ليكون كالجابر لما فيه
من نقص النكارة ولايكون المقصود انقص من غيره من كل وجه (نحو قوله
تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولايبدل الظاهر من المضمر بدل الكل الامن
الغائب نحو ضربته زيدا) لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص
دلالة من الظاهر فلو ابدل منهما بدل الكل يلزم أن يكون المقصود انقص

من

من غيره مع اتحاد مداوليهما بخلاف البواقى لتغاير مداوليهما فيها يقال
اشترك نصفك واعجبنى علمك واعجبتك على وضربتك الحمار وضربتنى
الحمار (و) التابع (الخامس) من الخمسة (عطف البيان وهو تابع يجئ به
لايضاح متبوعه) ولايلزم منه كونه اوضح من متبوعه لجواز
حصوله بالاجتماع وخرج به غير الصفة الكاشفة وخرجت بقوله
(ولايدل على معنى فيه) اى فى متبوعه (نحو أقسم بالله ابو حفص)
كنية عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه (عمر) عطف بيان له
(فمجموع ماذكرنا من المعمولات) على ماذكرنا (ثلاثون) واما ماذكره
ابن الحاجب منها على ماذكره فستة وعشرون زاد فى المرفوع اسم
باب كان والمضارع المجرد عن الناصب والجازم وفى المنصوب المضارع
المنصوب وذكر بعد المجرور المجزوم * (الباب الثالث فى الاعراب) *
تذكر ماسبق (وهو) فى الاصطلاح (شئ) حركة اوحرفا
اوحذفا (جاء من العامل) بواسطة لم يذكرها اكتفاء بذكرها
فى تعريف العامل فلانقض بهما فانهما وان جاءت منه لكنها بلا
واسطة يعنى جاء منه ذاتا وصفة معا كما فى الاعراب بالحركة او صفة
فقط كما فى الاعراب بالحروف فان ذواتها ثابتة قبله مثلا مثل مسلمون
ومسلمين صيغ موضوعة قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد الجموع
السالمة المذكرة تقول مسلمون مؤمنون مصلحون او تقول مسلمين
مؤمنين مصلحين وكذا التثنية وملحقاتهما والاسماء الستة المضافة
فمسلمون ومسلمين مثلا مترادف فان فى اصل الوضع الا أن الواضع شرط
استعمال الاول عند ورود الرافع والثانى عند ورود الناصب والجار
لكنهما اما غير دالة على شئ او دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية
وبعد العامل كلها دال على المعانى الموجبة للاعراب وتعدد الدلالة
فى بعضها فيحدث فيها بسبب العامل صفة هى الدلالة كما يحدث به
فى الاعراب بالحركة صفة هى الحركة الدالة على المعانى المقتضية
ولهذا الكلام مزيد تفصيل فى الامتحان فان شئت فارجع اليه
(يختلف به) اى بسببه ٨ صفة (آخر المعرب) لفظا وتقديرا او محلا

٨ فيون من قبيل عموم
المجاز ولكن لاقرينة ظاهرة
له ذكره المصنف فيما
علقه الامتحان اللهم
الا أن يجعل ذكر الجمع المذكر
السالم والمثنى فى بيان محل
الاعراب قرينة له لكن فى
كون اللاحق قرينة للسابق
مع تباعدهما خفاء لايخفى
ولذا قال ظاهرة

فالمراد بالآخرهنا هو الحرف الملفوظ اخرا عند الاضافة ولو فرضا فيشمل الحقيقى كدال زيد والمجازى كتاء قائمة وياء بصرى وواو مسلمون على ماهو المختار ٣ عنده من أن كلا منها كلمة برأسها وقال المصنف رحمه الله للاعراب معنيان عام وهو مااقتضاه عروض معنى بتعلق ٧ العامل ليكون دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره شىء فلفظى وان منع حال فى اخره فتقديرى اوفى نفسه فمحلى وهذا تابع لمقتضيه فيوجد فى غير الحرف والماضى والامر بغير اللام وخاص بالاولين والانواع ٤ للعام وكذا محالها واقسامها والمعرب فى الاصطلاح مااشتمل على الخاص انتهى فان كان المراد به العام يلزم أن يكون المراد بالمعرب مااشتمل عليه لكن هذا خلاف المتبادر لا الاصطلاحى ولا ينتقض التعريف بخروج المحلى ٦ الذى فى المبنى فلو قال آخر الكلمة كما فى تعريف العامل لكان اصوب واظهر واسلم من لزوم الدور بذكر المعرب وان لم يسلم منه بذكر العامل فافهم وان كان المراد به الخاص وبالمعرب الاصطلاحى يخرج المحلى المذكور من الحد والمحدود مع ذكره فى الاقسام وجعله استطرادا لايناسب المرام كما لايخفى على ذوى الافهام ويمكن أن يقال انه اخرجه عن التعريف وادخله فى التقسيم تنبيها على انحطاط رتبته لكون المانع عن الظهور نفس محله ثم انه لايخفى على كل من التقديرين أن الجر بالحرف الزائد ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية والجزم والنصب بان وأن الداخلتين على الماضى الواقع موقع المضارع خارجة عن الحد والمحدود لعدم مقتضيها فيكون التعريف للاعراب الاصل لا الملحق به ولو أريد بالمعرب مايشملها وزيد فى تفسيره اوحمل عليه اولم يعتبر فيه قيد الواسطة واريد بالمعرب ما اشتمل على هذا العام لم يكن ماذكر خارجا عنهما واما النقض بالواسطة فمدفوع بأن المتبادر من الباء السبب القريب وهى من البعيد لكن يأباه مانقلنا عنه وتعريفه للعامل (وله) اى للاعراب مطلقا لكن على التقدير الثانى بالاستخدام فافهم

٣ واما على غير المختار فداخل فى الحقيقى

٧ متعلق باقتضاه او حال من فاعله لابعروض والمعنى العارض اعم من المشابهة فيصح التفريع بقوله فيوجد الى اخره فافهم

٤ وهى الرفع والنصب والجر والجزم هنا

٦ مع كونه من افراد المحدود ومذكورا فى الاقسام

تقسيمات

(تقسيمات اربعة) بالاستقراء (متداخلة) اى يدخل اقسام بعضها فى اقسام الآخر لان هذه تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة فلايلزم التباين والاختلاف بين جميع اقسامها بل بين الاقسام الخارجة من التقسيم وهذا كتقسيم الاسم تارة الى المعرب والمبنى واخرى الى المعرفة والنكرة مع أن كلا منهما اما معرب اومبنى (التقسيم الاول) منها تقسيمه (بحسب الذات والحقيقة) ولذا قدمه (فنقول هو) اى الاعراب (اما حركة) ٩ وهى الاصل فيه لخفتها وكونها ادل على المقصود ولذا قدمها (اوحرف) وهو ليس باصل لانتفاء علة الاصالة فيه لكن يكون اعرابا بالامر يقتضى ذلك كاغناء الحرف الصالح للاعراب عن ايراد الحركة (اوحذف) اى حذف احدهما للجزم ولذا اخر عنهما (والحركة ثلاثة ضمة) سميت بها لضم الشفتين عندها (وفتحة) لفتح الفم عندها (وكسرة) لتسفل الفك الاسفل عندها فكأنه يكسر (نحو جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والحرف اربعة واو والف وياء نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه ومررت بأبيه ونون نحو يضربان) ويضربون وتضربين (والحذف ثلاثة حذف الحركة نحو لم يضرب وحذف الآخر نحو لم يغزو وحذف النون نحو لم يضربا فالمجموع) اى مجموع الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم (عشرة) وهو ظاهر (والتقسيم الثانى) منها تقسيمه (بحسب المحل فهو) اى المحل الذى بحسبه هذا التقسيم (اما) معرب اوملابس (بالحركات المحضة) لامع الحذف (اوبالحروف المحضة) لامعه (اوبالحركات مع الحذف اوبالحروف مع الحذف والاول) وهو ما بالحركات المحضة (اما تام الاعراب) متلبس اومعرب (بالحركات الثلاث فى الاحوال الثلاث غير تابع بعضها البعض فى بعض الاحوال (بالضمة رفعا) اى مرفوعا وحالة الرفع (والفتحة نصبا والكسرة جرا) هذا هو الاصل ايضا اذ بالشركة يختل الغرض فان الواحد اذا جعل علامة لشيئين على سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج

٩ ونقل عن السيد السند مغالطة يعم ورودها جميع تقسيمات الكليات الى جزئياتها وهى ان المقسم لايتحقق له الافى ضمن الاقسام فاذا اخذ من حيث تحققه فى ضمن بعض الاقسام لايتناول القسم الآخر فيلزم انقسام الشىء الى نفسه والى غيره واذا اخذ من حيث تحققه فى ضمن جميع الاقسام يكون كل واحد من الاقسام قسيما للمقسم فيلزم انقسام الشىء الى الاشياء القسيمة له واجيب عنها بانا نلاحظ المقسم فى نفسه مع قطع النظر عن تحققه فى ضمن شىء من الاقسام وتقرير هذه المغالطة أن هذا التقسيم اما مقارن لحيثية تحقق مقسمه فى ضمن بعض الاقسام واما مقارن لحيثية تحقق مقسمه فى ضمن جميع الاقسام والاول باطل لاستلزامه انقسام الشىء الى نفسه والى غيره والثانى باطل لاستلزامه انقسام الشىء الى الاقسام القسيمة له ينتج ان هذا التقسيم باطل وتفصيل الجواب ان هذا

الى علامة اخرى فاوجد فيه هذان الاصلان هو ماذكره بقوله
(فهو) اى تام الاعراب بما بالحركة المحضة (لاسم المفرد) لا المثنى
والجموع بقرينة ذكرهما بعده (والجمع المكسر) مذكرا او مؤنثا
وهو ما تغير بناء واحده للجمعية احترز به عن السالم مذكرا او مؤنثا
اذ اعراب الاول بالحروف واعراب الثانى ناقص (المنصرفان) لا يحتاج
لى علة وبيان وما خرج منهما او من احدهما فيحتاج اليهما سيجئ
احترز به عن غير المنصرف لان اعرابه غير تام ومن الاسماء الستة
المضافة الى غير ياء المتكلم فان المنصرف على ما فسر دغير صادق
على المعرب بالحروف كما سيجئ (نحو جاءنى رجل ورجال ورأيت
رجلا ورجالا ومررت برجل ورجال او ناقص الاعراب بالحركتين)
فقط وهو على نوعين الاول ما يكون المتروك فيه الكسرة واشار اليه
بقوله (اما بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو) اى ناقص الاعراب
بالحركتين المذكورتين (غير المنصرف نحو جاءنى احمد ورأيت احمد
ومررت باحمد) وسيجئ ترك الكسرة فيه وانما حمل فيه على النصب
للمناسبة بينهما فى كونهما علامتى الفضلة بخلاف الرفع فانه علامة
العمدة والثانى ما يكون المتروك فيه الفتحة وهو ما اشار اليه بقوله
(واما بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو) اى ما بالحركتين
المذكورتين (جمع المؤنث السالم) وحمل نصبه على الجر ليكون على
وتيرة اصله وهو جمع المذكر السالم على ما سيجئ (نحو جاءنى مسلمات
ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات والثانى) وهو ما بالحروف المحضة
(ايضا) اى كما بالحركات المحضة (اما تام لاعراب بالحروف الثلاثة)
فى الاحوال الثلاث على ما هو الاصل كما فى الاعراب بالحركة (بالواو رفعا
والالف نصبا والياء جرا فهو) اى تام الاعراب بما بالحروف المحضة
(الاسماء الستة المضافة) اذ غيرها بالحركة (الى غير ياء المتكلم)
اذ المضافة اليها بالحركة تقديرا كسائر الاسماء المضافة اليها كما سيجئ
(المفردة) اذ المثنى وجمع المذكر السالم وان كان اعرابهما بالحروف
لكنهما ليسا بتامى الاعراب واعراب المكسر بالحركة لا بالحروف

٧ القياس قياس مقسم متحدة
فيه نتيجة التأليف لكنه فاسد
اما من جهة المادة او من
جهة الصورة لان صغراه اما
مانعة الجمع او لا فعلى الثانى
فالصغرى ممنوعة لان المقسم
ملحوظة ينافى نفسه مع قطع
النظر عن تينك الحيثيتين
وعلى الاول فالانتاج ممنوع
فان من شرائط انتاج قياس
القسم أن تكون المنفصلة
التى فيه حقيقية ومانعة الخلو
كما بين فى محله
حجابى على الولدية)

المكبرة

(المكبرة) اذ المصغرة بالحركة لا بالحروف نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه
ومررت بأبيه وانما جعل اعرابها بالحروف ٩ لانها اسماء اواخرها ٣
ثابتة فى حال الاضافة ٧ سماعا بخلاف دم محذوفة ٨ نسيا فى حال الافراد
بخلاف نحو العصا فاشبهت الزائدة فامكن جعلها علامة كما فى التثنية
والجمع والساكن اخف من المتحرك فانقلب الحال ههنا بسبب العارض
فصار الحرف اصلا لخفته دون الحركة بخلاف نحو دم ٤ اذ يحتاج
الى زيادة حرف لمجرد الاعراب وقد صار العين آخرا محلا للاعراب
بحذف اللام نسيا وبخلاف نحو العصا لان اللام لم يحذف نسيا اصلا
فلم يشبه الزائد فكان جزأ محضا من الكلمة ولاعراب وصف فتنافيا
ولما لزم التحريك فى التصغير بسبب سكون الياء عاد الى اصل الحركة
ذكره فى الامتحان (واما ناقص الاعراب بالحرفين ما بالواو رفعا)
هذا هو الاصل فيه كالضمة والالف فرع له فيه للضرورة وللنظر
الى هذا قدم الجمع على المثنى عكس ما فى الكافية واللب (والياء نصبا
وجرا فهو) اى ناقص الاعراب بهذين الحرفين (جمع المذكر السالم)
وهو ما لم يتغير بناء واحده للجمعية والتغير فى نحو سنين وارضين وثبين
وقلين من الشواذ بعد تحقق الجمعية (واولو) جمع ذو من غير لفظه
(وعشرون واخواتها) ٦ اى نظائرها من ثلاثين الى تسعين (نحو
جاءنى مسلمون واولو مال وعشرون) رجلا (ورأيت مسلمين واولى
مال وعشرين ومررت بمسلمين واولى مال وعشرين او بالالف رفعا
والياء نصبا وجرا فهو) اى ناقص الاعراب بهذين الحرفين (المثنى
وقد سبق ماهو (واثنان) وكذا اثنتان وثنتان (وكلا) وكذا كلتا
بلا تنوين ولو بلا اضافة قاله الفاضل العصام (مضافا الى مضمر)
اذ لو كان مضافا الى مظهر لكان معربا بالحركة التقديرية (نحو جاءنى
مسلمان واثنان وكلاهما ورأيت مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين
واثنين وكليهما) ووجه عدولهما عن الاصل الاول قد سبقت الاشارة
اليه فى الاسماء الستة واما عن الثانى فالاحتراز عن اللبس فى الاحوال
الثلاث فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة احق بالامتياز الذاتى

٩ مع أن الاصل فى الاعراب
الحركة
٣ لم يقل لاماتها ليشمل عين فم
وذو فان لاميها لما حذف نسيا
فى كل حال صار عيناهما
آخرين كلام الاربعة الباقية

٧ عدل عن قول الفاضل
الجامى حين الاعراب حذرا
عن لزوم المصادرة
٨ فان آخره غير ثابت فى حال
الاضافة سماعا
٤ اذ لم يوجد فى اخره حرف
يمكن جعله اعرابا
٦ المراد بالاخت المثل على
ما اشار اليه وبذلك فسر فى
التنزيل فى قوله تعالى (كلما
دخلت امة لعنت اختها)
فاستعارة الاخت للمثل
استعارة عربية غير
موضوعة للنحاة (عصام)

والتثنية لكونها اكثر أولى بالالف الاخف ولكونه ضميرها فى نحو
ضربا ويضربان والواو لكونه اخا الضمة اولى لرفع الجمع من الياء فلزم
اشتراك الاربع فى الياء ففتحوا ماقبلها فيها وكسروا فيه ٩ ولما كانت
هذه الحروف دالة على معنى التثنية والجمع لم تمحض الاعراب تمحض الحر
فلزم الجبر وايضا لم يمكن الحاق التنوين الدال على التمكن حذرا
عن الساكنين فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط
مع اللام والوقف والى الثانى سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها
فى التثنية وفتحوها فى الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد تزول العلامة
الاولى بالاعلال نحو مصطفين ٣ ووجه الحاق اثنين واختيه ظاهر
لانهما كالمثنى لفظا ومعنى واما كلا فمفرد اللفظ ومثنى المعنى فراعوا
فى الاضافة الى المظهر الاصل الاحق بالاصل الاخف جانب اللفظ
والى المضمر الفرع جانب المعنى مع أن اللفظ ايضا اصل فى الاعراب وكذا
كلتا والحاق باب عشرين ايضا ظاهر لكونها كالجمع لفظا ومعنى وكذا
اولو وعدم النون للزوم الاضافة كذا فى الامتحان (والثالث) وهو ما
بالحركة مع الحذف (لايكون الا تام الاعراب وهو) اى الثالث (قسمان
لان محذوفه اما حركة او حرف فالاول) وهو ماكان محذوفه حركة
(الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره ضمير) مرفوع بقرينة الآتى
اذ باتصال المنصوب لايخرج عن هذا الحكم (وهو صحيح) الواو للحال
وهو فى عرفهم ماليس آخره حرف علة (فرفعه) اى رفع ذلك المضارع
(بالضمة ونصبه بالفتحة) ولو تقديرا كما فى الوقف ولا يخفى أن لبس
المراد بهما علم الفاعلية والمفعولية (وجزمه بحذف الحركة) ولو تقديرا
كما اذا التقى الساكن بعده (نحو يضرب وان يضرب ولم يضرب)
ولم يضرب القوم (والثانى) وهو ما كان محذوفه حرفا الفعل (المضارع
المذكور) الذى لم يتصل بآخره ضمير (ان كان آخره حرف علة
واوا او ياء او ألفا (فرفعه بالضمة) تقدير الاستثقالها عليها (ونصبه
بالفتحة) ولو تقديرا كما اذا كان الآخر ألفا (وجزمه بحذف الآخر
مطلقا لان الجزم لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها (نحو يغزو)

٩ يعنى ان الواضع اعتبر عند الوضع دلالة هذه الحروف على المعانى الخفية ايضا وعدم تمحضها فيها وعدم امكان الحاق التنوين بعد التركيب فزاد نونا عوضا عنها فلا منافاة بين هذا وبين ماسبق فافهم

٣ هذا مخالف لما صرح به السيد السند فى حاشية الرضى من انه لا اعلال فى تثنيته فلا التباس حتى يحتاج الى الفرق ولعل المصنف نظر الى وجود مقتضى الاعلال فيها مع عدم اللبس بحركة النون اما اللبس فى حال الاضافة فجعله كالعدم لندرته والاعتماد على القرينة .

ويرمى ويخشى (وان يغزو) ولن يرمى ولن يخشى (ولم يغز) ولم يرم
ولم يخش (والرابع) وهو ما بالحرف مع الحذف (لايكون الا ناقص
الاعراب وهو) اى الرابع (الفعل المضارع الذى اتصل بآخره ضمير
مرفوع غير النون) الذى هو للجمع المؤنث اذ المضارع لو اتصل هو به
لكان مبنيا كما لو اتصل به نون التأكيد كما سيأتى (فرفعه بالنون
ونصبه وجزمه بحذفه) لان الضمير المرفوع لما عد جزأ بدليل سكون
آخر ضربنا دون ضربنا جعلوا الاعراب بعده ولما لم يتحمل الالف
والواو والياء الحركة جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة
فحذفوها فى الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه دون الرفع
لان الجزم بدل الجر والنصب يناسبه فى مخرج اصلهما وكونهما
علامتى الفضلة فلذا يحمل على الجر دون الرفع فى الاسماء فيناسب
بدله فيحمل عليه فى الافعال ايضا (نحو يضربان) ويضربون
وتضربين ويرميان ويرمون وترمين (وان يضربا) وان يضربوا
وان تضربى وان يرميا ولن يرموا ولن ترمى (ولم يضربا) ولم يضربوا
الى آخره (فالمجموع) اى مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم
بحسب المحل (تسعة) ستة منها بانقسام كل من الاول والثانى الى تام
الاعراب وناقصه المنقسم الى قسمين واثنان منها بانقسام الثالث الى
قسمين وواحد منها الرابع ولما ذكر فيما سبق المنصرف وغير المنصرف
وكان للثانى احكام أخر لابد من معرفتها احتاج الى بيانهما فقال
(والمراد) فى الاصطلاح (بالمنصرف) ٤ سمى به لكونه صرفا فى الاسمية
ولذا سمى امكن او لرجوعه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة او لتغيره
بدخول الجر والتنوين اولا زيادة به * قدمه لاصالته ولكون مفهومه
وجوديا (ما) اى اسم ٩ (دخله الجر) بالكسر لتبادره لاصالته كما سبق
(والتنوين نحو زيد) لعدم مشابهته بالفعل وهذا لا يصدق على المعرب
بالحروف (وبغير المنصرف) سمى به لعدم ماذكر فى المنصرف (اسم معرب)
بالحركة فيخرج المعرب بالحروف لان المنع انما يتصور فيما شأنه الدخول فيكون
ذلك واسطة بينهما كما صرح به فى الامتحان (لايدخله الجر بالكسر

٤ المنصرف ماخوذ من الصرف فانه يتأثر بالصرف عن حالته الاصلية بالتركيب اكثر من تأثر غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لاينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسر دون غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسر والتنوين او زيادة التمكن (عصام)

٩ واعلم أن التفسير يقتضى باعثا ومصححا ومرجحا وفائدة لان التفسير يلزم أن يكون واضحا وكاشفا من المفسر فيكون المفسر مبهما والابهام يكون باعثا ويلزم ايضا أن يصح أن يراد التفسير من المفسر فيكون مابه الصحة مصححا ويلزم ايضا أن يحتمل المفسر التفسير وغيره فلا بد من مخصص فيكون مرجحا وايضا يلزم ان يكون للتفسير غرض وفائدة لان فعل العبد لايخلو منه فيكون فائدة (مفتى زاده على الحسينية فى اولها ٩

قدمه تنبيها على أن منعه بالاصالة لابالتبع كما زعم البعض (والتنوين)
للتمكن لانه لما شابه الفعل فى تحقق الفرعيتين اذ الفعل فرع الاسم
فى الاشتقاق والافادة وكل علة فرع لشىء منع منه منع من الفعل
اعنى الكسر والتنوين ولما كان المقصود من التعريف معرفة الافراد
ليجرى عليها الاحكام وهذه لاتحصل بتعريف ابن الحاجب بمعرفة
جميع العلل وشرائط تأثيرها وهى لاتتيسر الابالتفصيل الآتى بل العجمة
ووزن الفعل منها محتاجان الى تتبع الموارد مع أن فيه ذكر العلة
التقريبية وهو مخل بالتعريف كما صرح به فى الامتحان ترك تعريفه
واكتفى بما يفيد معرفة الاصطلاح بحيث يحصل بها نوع معرفة
وضبط للافراد بالوقوف على الاستعمال فى الجملة واحال تمام المعرفة
الى التفصيل الآتى فافهم (وهو) اى غير المنصرف (على نوعين)
الاول (سماعى) وهو مايتوقف منعه بخصوصه على السماع ولايمكن
أن يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور (نحو احاد
وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع) قال الرضى هذه
مسموعة اتفاقا وقد جاء فى الشعر فصاعا لاعشارا والمبرد والكوفيون
يقيسون عليها مافوقها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس
ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع بلاسماع بل
المسموع مع ياء النسبة نحو خماسى الى تساعى هذا قال الفاضل العصام
انما لم يحكم بالسماع فى عشرة مع وجوده فى الشعر لانه لايقع فى مفعل
ولا فى فعال فى السعة ولم يجعل ايضا ماجاء مع الياء دليلا على السماع
لجواز أن تكون النسبة لفظية ككرسى مع انه لايفيد فى مفعل وجعل
ابن مالك خماس ومخمس مسموعين ايضا وكل منها معدول عن العدد
المكرر اذ فى معناه تكرر والاصل تكرر اللفظ ايضا فاصل جاءنى القوم
احاد اوموحد جاؤا واحد اواحد اوكذا البواقى (وأخر) جمع اخرى
مؤنث آخر وهو اسم تفضيل لان معناه فى الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى
معنى غير وقياسه أن يستعمل بمن او اللام او الاضافة وحيث لم يستعمل
بواحد منها علم انه معدول من احدها فقيل انه معدول عما معه من لموافقة

٩ وهيهنا باعث التفسير
ابهامها وفائدته ازالته
ومصححه عمومها لان العام
بذكر ويصح أن يراد به
الخاص ومرجحه ظاهر من
المقام (للمصحح)

المعدول للمعدول عنه فى التنكير وقيل عما معه اللام لموافقته للموصوف
افراد اوتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ولم يذهب الى كونه معدولا عما معه
الاضافة لانها توجب التنوين اوالبناء او اضافة اخرى مثلها كما مر
وليس فى آخره شىء من ذلك ٩ وقال الفاضل العصام ان هذا الوجه
ضعيف لان هذه القاعدة فى تقدير الاضافة لافى فرضها فى الاصل
المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه الوجيه أن جاءنى الرجل
والرجل الآخر وجاءنى رجل ورجل آخر اوفرض فيه التفضيل لم يكن
المفضل عليه الاماذكر أولا ولايتصور ذلك بالاضافة بل بالاولين
فروعيت المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى
الصورتين منعت تلك الالفاظ ومثلت بها حال كونها (صفات)
اذلو كانت اعلاما للذكور صرفت على الاكثر لان العدل فى هذا الباب
تابع للوصف فيزول بزواله وان ذهب جماعة الى منع الصرف اعتبارا
للعدل الاصلى مع العلمية واولالاناث لم تنصرف بالاتفاق للتأنيث
مع العلمية لكنها لاتكون حينئذ مما نحن فيه والسبب فى كل منها العدل
التحقيقى والوصف الاصلى اذ العارضى صار اصليا فى المعدول لاعتباره
فى وضعه (و) نحو (جمع وكتع وبتع وبصع) حال كونها (جموعا)
فان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس تكسيره فعلا صفة فعل
واسما فعالى فهو معدول عن احدهما واجمعون شاذ وان كان اجمع
فى الاصل افعل تفضيل فجمعاء شاذ وقس عليه البواقى والسبب
فيها العدل المحقق والوصف الاصلى على الاصح ولانضره غلبة
الاسمية وقيل التعريف الاضافى لانه بتقدير جميعهم حيث لايؤكد بها
الا المعرفة وعدم ملايمة ظهور الاضافة لمنع الصرف لايستلزم عدم
ملايمة تقديرها وقيل التعريف الوضعى وهو التعريف بلا اداة فهو
يشبه العلمية ولهذا الاختلاف لم يقيدها بالصفات كما فى الاول انما
قيد بجموعا لانها لوكانت مفردة بأن جعلت اعلاما تكون كما سبق
(و) نحو (عمر وزفر وزحل) اسم نجم من الخنس (وفزح) اسم جبل
فى مزدلفة حال كونها (اعلاما) والسبب فيها العدل التقديرى

٩ والذى بعث على انه
معدول عما بمن كون اللام
والاضافة غير ملايمين لمنع
الصرف والباعث لمن جعله
من اللام انه لوكان بمن
وجب افراده وفى الاضافة
لم يوجد شرط حذف
المضاف اليه والكل ليس
بشىء لانه من عدم الفرق بين
تقدير الشى والعدل عنه ولا
ينافى كونه اسم تفضيل عدم
المعنى لانه قيل ان آخر فى
الاصل بمعنى اشد تأخرا ثم
استعمل بمعنى غير من جنس
ماسبق فلا يقال جاءنى
رجل وحمار آخر
(فتح الاسرار)

والعلم واولم يكن اعلاما بأن نكرت لانصرفت لبقائها على سبب واحد (والثانى قياسى) وهو ما لايتوقف منعه بخصوصه على السماع بل يمكن أن يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور كما اشار اليه باداة السور الكلى فى قوله (وهو كل علم على وزن) اى هيئة (مخصوص بالفعل) فى الوضع الاول فلا يوجد فى الاسم الا منقولا عن الفعل او العجم (كضرب) مجهولا (وشمر) مشدد العين علم لفرس الحجاج معناه فى الاصل اسرع فى المشى وبقم منقولا من العجم (وانقطع واجتمع واستخرج) وغير ذلك من اوزان الخماسى والسداسى معلومة او مجهولة وكذا فوعل مجهولا (اوفى) محل (اوله) اى الوزن او مجاز بالحلول (احدى زوائد المضارع) التى لها نوع اختصاص به وهى حروف اتين حال كون ذلك الوزن (غير قابل للتاء) المتحركة للتأنيث لان لحوقها به يخرجه عن كونه وزن الفعل لاختصاصها بالاسم نعم يكون معها غير منصرف للعلمية والتأنيث كيعملة وارملة اذا سمى بهما فيدخل فى قوله كل علم فيه تاء التأنيث لا وزن الفعل كما لايخفى (نحو يزيد ويشكر) واحمد والسبب العلمية ووزن الفعل (وكل افعل التفضيل الصفة) اى كل ما كان على وزن افعل موضوعا للتفضيل والصفة (نحو أفضل) للتفضيل (وابيض) للصفة والسبب الوصف والوزن ولم يقيدهنا بعدم قبول التاء اذ كل منهما من حيث انه افعل التفضيل والصفة ليس له احتمال لقبولها بل عدمه قطعى اذ مؤنث الاول فعلى ومؤنث الثانى فعلاء (وكل اسم اعجمى) غير عربى فى الاصل (استعمل فى اول نقله الى العرب علما) سواء كان علما فى العجم ايضا او اسم جنس نقل علما فظهر الخلل فى عبارة الكافية حيث قال شرطها أن تكون علمية فى العجمية وما وجه من التعميم للحقيقى والحكمى فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه والاصوب أن يقال ان الثانى ملحق بالاول دلالة للاشتراك فى العلة لكن الشرط فيهما ظهور العلة للكل وفى وجوده هنا خفاء لايخفى كذا فى الامتحان ووجه الاشتراط بقاء العجمة بحالها وظهورها اذ لو لم يكن كذلك لتصرف

فيه العرب بادخال اللام والاضافة والتعريب والتغيير فيكون كاللفظ العربى فتضعف العجمة فلا تؤثر (وهو) اى والحال أن ذلك الاعجمى (زائد) حروفه (على) الاحرف (الثلاثة اومتحرك الاوسط نحو قالون) كان فى لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع لجودة قراءته قدمه للتنبيه على دخوله بلا تكلف (وابراهيم) هما مثالان للزائد على الثلاثة الاول للثانى والثانى للاول (وشتر) وسقر فنوح منصرف واعلم ان ههنا ثلاثة مذاهب الاول جعل العجمة كالتأنيث المعنوى بدليل اعتبارها فى ماه وجور فيجوز فى نوح الوجهان كهند فهذا للزمخشرى وقد زيفوه بأن التأنيث امر حقيقى وله علامة تظهر فى بعض التصرفات والعجمة امر اضافى لاعلامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التأنث فى نحو هند اعتبار العجمة فى نحو نوح واعتبارها فى نحو ماه للتقوية لا لاستقلال السببية وانه لم يسمع قط منع الصرف فى نوح بخلاف هند والثانى عدم اعتبار تحرك الاوسط فى العجمة اصلا بخلاف التأنيث لان اعتباره فى التأنيث لقيامه مقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى بوجود النائب فى الجملة وهذا لايعقل فى العجمة اذ لا علامة لها حتى يسد مسدها شئ فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب يراعون الاوزان الخفيفة ويكثرونها فى كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة معقولة ومجرد زيادة حركة لايوجد طولا مؤديا الى القلة فى لغة العرب الاترى الى كثرة نحو حجر بخلاف الرباعى وهذا لسيبويه واكثر النحاة وارتضاه الرضى والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا لابن الحاجب ومن تبعه ورد بانهما اسما بقعة وقلعة وانما تظهر الثمرة فى نحو لمك اسم رجل ولم يسمع منعه ذكره فى الامتحان وتبع ابن الحاجب فى هذه الرسالة (وكل مؤنث) علما اولا (بالالف مقصورة) كانت (او ممدودة) والمراد بها الهمزة المنقلبة لاما قبلها او التسمية بالالف باعتبار الكون وبالمد ودة باعتبار السببية فافهم (نحو حبلى وحمراء) قيل انما قامت مقام العلتين للزومها الكلمة وضعا مثلا لايقال حبل

ولا حمر بخلاف التاء فانها ان ارمت لزمت بعارض كالعلمية ورده المصنف رحمه الله بانه ان ارادوا عموم السلب فى التاء فمنقوض بنحو ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها وان ارادوا سلب العموم فكذا الالفان نحو ذكرى وضراء وان ارادوا مجىء التاء للفرق مطردا فى بعض الصفات فكذا المقصورة فى افعل التفضيل والممدودة فى افعل الصفة الا أن يدعوا مع عدم تغير الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوى الا أن ينضم اليه قلب التاء هاء وهى حرف خفى كانه معدوم فغلب مفارقة التاء وندر مفارقة الالفين فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم (كل علم فيه تاء التأنيث لفظا) زائدا على الثلاثة او ثلاثيا متحرك الاوسط اولا (نحو فاطمة وحمزة او تقديرا) انما شرط فيه العلمية لتصير التاء لازمة لان الاعلام محفوظة عن التغير بقدر الامكان ولانها وضع ثان فيكون التاء حرف مبنى بلا خلاف بعد أن كان حرف معنى فيلزم (وهو) اى والحال أن العلم الذى فيه التاء تقديرا (زائد) حروفه (على) الاحرف (الثلاثة) علم المؤنث اولا (نحو زينب او) هو (متحرك الاوسط) حال كونه علم المؤنث (نحو قدم اسم امرأة) وينبغى أن يقول او عجمة ليشمل مثل ماه وجور ووجه هذا الاشتراط ضعف التاء المقدرة فلا تقوى قوة الملفوظة الا بقيام شىء فى اللفظ مقامها ولو بالواسطة والحرف الرابع قائم مقامها بدليل عدم ظهورها فى مثل عقرب مع وجوبه فى مثل قديرة وحركة الوسط قائمة مقام الرابع بدليل وجوب الحذف فى مثل جمزى مع جواز حبلى والعجمة وان لم تكن مؤثرة فى الثلاثى الساكن الاوسط على الاصح فلا اقل من تقوية التأنيث واضعف هذين لا يؤثران الا فيما فى مسماه تانيث بخلاف الرابع كما اشار اليه بقوله علم المؤنث وقبل السلامة بثقل احد الامور عن مقاومة الخفة اثقل احد السببين ومن احتها التأثير ورده المصنف رحمه الله بانه لا طائل له اما اولا فلان تأثير العلل ليس للثقل بل للفرعية واما ثانيا فلعدم لزوم الثقل كيف والعلمية والوصف والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول الخفة فى الاخير ظاهر واما ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماه وجور اعلاما للذكور يدل على أن مدار الاشتراط وعدمه ضعف التأنيث وقوته اذ الخفة

والمقاومة

والمقاومة سيان فى الحالين (او سمى به) اى بذلك المتحرك الاوسط (مذكر صرف) لغاية ضعف التأنيث حينئذ فلا يقويه الا القائم مقامه بالذات فاو سمى بالزائد على ثلاثة منع لو تأنيثه اصليا والا فينصرف فى كل حال كـكل مكسر بغير تاء فان تأنيثه بتأويل الجماعة ولا يلزم لجواز تأويله بالجمع فمثل كلاب اذا سمى به مذكر صرف (ولو كان علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه) لضعف تأنيثه (ومنعه) لوجود السببين ولو كان احدهما ضعيفا (نحو هند و) كل علم (فى الحال) ليحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة وهذا اولى من قولهم ليأمن من الزوال فيحصل له نوع قوة ذكره فى الامتحان (مركب من اسمين) فى الاصل لان نحو النجم وبصرى علمان منصرفان لان الحرف لعدم استقلاله لا يعتد بجزئيته فكانهما لا تركيب فيهما حتى يؤثر ونحو من زيد وان زيد او يزيد مع الضمير وتأبط شرا علما محكيات فلا يظهر فيها منع الصرف (ليس احدهما عاملا فى الآخر) بالاضافة او بكونه بمعنى الفعل احترز به عن مثل عبد الله وضارب زيد لانهما محكيات فلا يظهر فيهما المنع ولان الاضافة لما اثرت فى المضاف الصرف تؤثر فى المضاف اليه المنع لان غير المختار لا يؤثر الضدين فان النار لا تؤثر الاحرارة والماء الا برودة (ولا الثانى صوتا) فى الاصل مثل سيبويه فانه مبنى او محكى بناؤه (ولا متضمنا لمعنى الحرف) فى الاصل عاطفا او جارا كخمسة عشر وجارى بيت بيت علمين لانهما محكيا البناء على الاصح فلا يظهر اثر المنع ولقد اصاب فى زيادة هذين القيدين كما اصاب فى زيادة اسمين لكن لا بد من أن يزيد ولا معربا قبل العلمية احترازا عن مثل حيوان ناطق وزيد انسان علمين لكونهما محكيين ايضا بل لو زاد ذلك لكفى عن قوله ليس احدهما عاملا فى الآخر ولو زاد ايضا ولا مبنيا لاغنى عن القيدين الاخيرين ايضا ولو قال بعد قوله مركب بدون النسبة او مع الامتزاج لكان اخصر واشمل وامنع والثانى اوضح كما لا يخفى (نحو بعلبك وحضرموت) على اللغة الفصيحة كما سيجىء وسبب المنع العلمية والتركيب (وكل ما فيه الف ونون زائدتان) فى الاخر

وقال بعض ان كان المؤنث منقولا من علم المذكر يمنع صرفه واعلم أن اسماء القبائل والبلدان التى لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ما سمع عدم انصرافه ومنها ما سمع انصرافه ومنها ما سمع فيه الامران ومنها ما لم يسمع فيه شىء فمنع الصرف لاعتبارها اسم القبيلة او القرية او البقعة والانصراف لاعتبارها اسم الحى او المكان قال الرضى ما جهل استعمالهم اياه يجوز فيه الامران وقال الفاضل العصام ونحن نقول الاقيس الصرف لانه الاصل الا أن يثبت أن غير المنصرف اكثر فانه حينئذ بين الارجاع الى الاصل والالحاق بالاغلب (فتح الاسرار)

لا اصليتان ولذا سميتا مزيدتين وتسميان مضارعتين لشبههما بالفى التأنيث قيل فى امتناع دخول التاء وقيل فى كونهما مزيدتين (علما) لم يمتنع بالعلمية عن التاء وتحقق المشابهة بهما (او وصفا لا تدخله التاء) لما مر من تحقق المشابهة بهما (نحو عمران) والسبب الالف والنون والعلمية (وسكران) مثال لوصف له مؤنث لا تدخله التاء كسكرى (ورحمن) مثال لوصف ليس له مؤنث فضلا عن دخولها والسبب الالف والنون والوصف (وكل جمع) حاليا او اصليا كحضاجر تحقيقيا او تقديريا كسراويل (على وزن فعالل او فعاليل) بأن كان اوله مفتوحا وثالثه الفا بعده حرفان متحركان او ثلاثة احرف اوسطها ساكن ولو فى الاصل كجوار فانه غير منصرف على الاصح ومثل دواب ووجه الاشتراط اختصاصهما بالجمع وامتناع التكسير مرة اخرى وتكرار الجمعية فى البعض ولذا سمى منتهى الجموع فتقوى الجمعية ولم يقل بلا هاء ولا ياء احترازا عن مثل فرازنة ومدائنى بناء على أن المبادر كونه على وزنا حدهما بدون اتصال شئ وهو الظاهر من المثال على أن المختار عنده كون التاء فى مثل فرازنة جزأ فيخرج باتصاله عن الوزن المعتبر فلا حاجة الى الاحتراز كما صرح به فى الامتحان (نحو مساجد ومصابيح) وفى التمثيل بهما دون نحو دراهم ودنانير تنبيه على أن المراد الوزن التصغيرى لا التصريفى وهو ما يعتبر فيه مجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن بدون اشتراط التعبير عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه كما فى التصريفى ويقال له وزن عروضى ايضا كما صرح به الفاضل العصام (ويجوز صرفه) اى لا يمتنع جعل غير المنصرف منصرفا حقيقة بادخال الكسر والتنوين لما مر من تعريفه (لضرورة الشعر) بأن يخل بالوزن اوسلاسته لو منع فالاول كقوله * صبت على مصائب لو أنها * صبت على الايام صرن لياليا * ٩ والثانى كقوله * أعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع * ٤ (او للتناسب) اى لتحصل المناسبة بينه وبين ما يليه من المنصرف (نحو سلاسلا) على قراءة نافع والكسائى صرفا ليناسب

اوله ٩
ماذا على من شم تربة احمد * أن لا يشم مدى الزمان غواليا *

اوله ٤
هنيئا لارباب النعيم نعيمهم وللعاشق المسكين ما يتجرع

اغلالا بعده (وقوارير) التناسب قطر يرا بعده (وكل ما لا ينصرف اذا اضيف الى شئ او دخله لام التعريف انصرف) حقيقة وجد فيه السببان اولا لدخول الكسر عليه وعدم دخول التنوين للاضافة واللام لا لمنع الصرف فافهم (نحو مررت بالاحمر) مثال للثانى قدمه على مثال الاول لئلا يقع الفصل بين المثال والممثل (واحمرنا) مثال للاول ولا مجال لعدم الفصل فيه فافهم (والتقسيم الثالث) منها تقسيمه (بحسب النوع وهو) اى الاعراب بحسبه (اربعة) بالاستقراء (رفع ونصب) هما (مشتركان بين الاسم والفعل) غير مختص كل منهما بكل منهما لكن معناهما فى الاسم علم الفاعلية والمفعولية وفى الفعل ما يشبههما فمعناهما المشترك علم الفاعلية والمفعولية وما يشبههما كذا ذكره الفاضل العصام (وجر مختص بالاسم) لا يوجد فى غيره معناه علم الاضافة (وجزم مختص بالفعل) معناه ما يشبه الجر فى اختصاص (وعلامة الرفع) اى علامة هى الرفع فالاضافة ٩ كشجر الاراك او علامة دالة على ما دل عليه الرفع لان الاعراب عنده عبارة عن الحركة والحرف واما على رأى من جعله نفس الاختلاف فالمعنى علامة دالة على الرفع الذى هو الاختلاف وهو ظاهر (اربعة ضمة) فى الاسم والفعل (وواو) اى واو الجمع المذكر السالم والاسماء الستة فى الاسم (والف) اى الف التثنية فى الاسم (ونون) اى نون التثنية والجمع المذكر والواحدة المخاطبة فى الفعل (وعلامة النصب خمسة فتحة) فى الاسم والفعل (وكسرة) فى الاسم الذى هو الجمع المؤنث السالم (والف) فى الاسماء الستة السابقة (وياء) اى ياء التثنية وجمع المذكر السالم (وحذف النون فى الفعل وعلامة الجر ثلاثة كسرة) فى المنصرف (وفتحة) فى غير المنصرف (وياء) اى ياء التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء الستة (وعلامة الجزم ثلاثة حذف الحركة) من آخر المضارع الصحيح الذى لم يتصل بآخره ضمير (وحذف الآخر) من المضارع المذكور اذا كان معتل الآخر وحذف النون) المذكور (والتقسيم الرابع) من التقسيمات الاربعة للاعراب تقسيمه (بحسب الصفة فهو) اى الاعراب بحسبها (ثلاثة لفظى يظهر)

٩ اعلم أن المضاف اليه اما مباين للمضاف واما مساوله واما اعم مطلقا واما اخص مطلقا واما اعم من وجه فان كان مباينا له فان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى فى والا فبمعنى اللام وان كان مساويا له كليث اسدا واعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة وان كان اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه فالاضافة بمعنى اللام وتسمى بيانية لايضاحها وكشفها وان كان اعم من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بيانية بمعنى من كاضافة خاتم الى فضة والا فهى بمعنى اللام (مفتى زاده على الحسبنية فى اولها رحمه الله تعالى رحمة واسعة

(في اللفظ) اي لفظ ماله الاعراب وهو الاصل لانه علامة وحقها الظهور (وتقديري ومحلي فلذكر الاخيرين حتى يعلم أن ماعداهما لفظي) لانحصار الاعراب في هذه الثلاثة فلاحاجة الى الذكر وفيه بحث لان من مواضع التقديري مالايدخل فيما ذكره من المواضع السبعة له وهو ماسكن آخره لمجرد التخفيف اوللادغام فيما بعده نحو بارئكم بتسكين الهمزة في قرأة ابي عمرو ونحو الرحيم مالك يوم الدين في قرأءة ابي عمرو وغيره ومايتبع حركة آخره بحركة غيره اعرابية اولالتناسب نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء على قراة ابي جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصري ونحو يا زيد الظريف بضم الفاء وجحر ضب خرب بالجر الجواري في خرب اذ ليس حركة آخره بنائية ولااعرابية بل للمناسبة والاعراب مقدر صرح به الدماميني فتكون التسمية بالجر للمشاكلة اللهم الأ أن يقال ان الاول ملحق بالموقوف عليه دلالة لاشتراك في اشتغال الآخر بالسكون والثاني بالمحكي للاشتراك في اشتغال الآخر بالحركة الغير الاعرابية فافهم (فالتقديري مالايظهر في اللفظ بل يقدر في آخره لمانع فيه غير الاعراب الحقيقي) اذ لو كان حقيقيا يكون محليا كما يجئ (ولايكون) التقديري (الافي المعرب) الاصطلاحي (كاللفظي وذلك) التقديري (في سبعة مواضع) وجعلها البيضاوي ثمانية والمصنف رحمه الله نقصها وجعلها خمسة بأن ادخل في الثاني ماجعله رابعا وجعل السادس مشتملا على ما جعله سادسا وسابعا وثامنا وزاد الخامس والسابع فتنبه ولاتكن من الغافلين الموضع (الاول) معرب (مفرد آخره الف وان حذف لالتقاء الساكنين) لا لمجرد الخفة فهو منوي لامنسي فيكون كالملفوظ (فان كان) ذلك المفرد (اسما فاعرابه في الاحوال الثلاث تقديري) لتعذر الحركة على الالف ملفوظا اومقدرا (نحو العصا وعصا وان كان فعلا فرفعه ونصبه تقديري) لوجود ذلك الالف في تينك الحالين (وجزمه) بحذف ذلك الالف (لفظي) لوجوده في اللفظ (نحو يخشى) ويخشى الله (وان يخشى) وان يخشى الناس (ولم يخش و)

الموضع (الثاني ما) اي اسم معرب مطلقا (اضيف الى ياء المتكلم) ولو حذفت اوقلبت حال كونه (غير التثنية) فانها اذا اضيفت اليها يكون اعرابها لفظيا لوجوده في اللفظ نحو مسلماي ومسلمي ومسلمي بالتشديد (فان كان) ذلك الاسم المعرب (جمع المذكر السالم فرفعه تقديري) للزوم القلب والادغام (فقط) دون نصبه وجره فانهما لفظيان بياء مدغم فالاولى تقديمه كما في الاواني (نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي) قلبت الواو ياء وادغمت (وان كان غيره) اي غير جمع المذكر السالم (فالكل) اي كل اعرابه (تقديري) سواء كان مفردا اوجمعا مكسرا اومؤنثا سالما لوجوب الكسر اوالسكون اوالفتح قبل العامل وتعذر اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثلين اوضدين بعده ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعده وان قاله البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل اعرابا بعده في التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف العامل بخلافهما ولاوجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور اذ الاضافة الى الضمير لاتوجبه نحو غلامك غلامه (نحو غلامي) وابي (ورجالي ومسلماتي و) الموضع (الثالث ما) اي اسم معرب مطلقا (في آخره اعراب محكي اي حركة محكية اوحرف كذلك والتسمية بالاعراب مجاز بالكون اذ ليست بالاعراب في الحال كما اشار اليه فيما سبق بقوله غير الاعراب الحقيقي وانما جعل اعرابه تقديريا للزوم اشتغال الآخر بالحكاية فصار كالثاني ولذا قدم على الرابع عكس مافي اللب حال كونه (اماجملة) في الاصل (منقولة) في الحال (الى العلمية نحو تأبط شرا) فان الصحيح انه معرب اعرابه تقديري وقيل مبني كما قبل العلمية (اومفردا في قول) القوم (الحجازي) واما بنو تميم فلا يرون الحكاية في المفرد واليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه (نحو من زيدا) ذكر منصوبا اشعارا بأن السؤال عن زيد المنصوب فتعذر رفعه لفظا مقولا (لمن قال ضربت زيدا او نحو عني عن تمرتان) اعرابه بياء مقدرة والملفوظ حكاية (لمن قال الك تمرتان وكذا) اي كالمذكور في كون اعرابه تقديريا لاشتغال الآخر بالآخر (كل علم مركب جزؤه الثاني معمول) في الاصل

صيغه در نوع صيغه
مشبهه در صيغه مشبهه
ثبوته دلالت ايدر
مصدر حاصله مصدر
حدثه دلالت ايدر
ثبوته دلالت ايدر
مصدر تدبير اولدر

(لما لا اعراب له) اصلا فلا يمكن اظهار اعرابه فى هذا الجزء ايضا فيكون تقديريا (نحو ان زيدا وهل زيد ومن زيد) اعلاما فان كلا منهما معمول فى الاصل لما لا اعراب له وهو الابتداء فى الثانى والحرف فى الاول والثالث (بخلاف نحو عبد الله ونحو مضروب غلامه) علمين من العلم المركب الذى جزؤه الثانى معمول لما له اعراب فى الاصل (فان اعراب الجزء الاول) اى الاعراب الذى يظهر فيه اذ لا اعراب له فى الحال لكونه جزأ كزاى زيد بل للمجموع على ما هو المختار عنده كما حقق فى الامتحان (منهما) اى من نحو عبد الله ونحو مضروب غلامه (لفظى) لظهوره فى لفظ ما له الاعراب وان كان فى وسطه لكونه مما له اعراب فى الاصل ولمانع فى آخره وذلك اولى من اهدار الاعراب وجعله تقديريا كما اذا كان الجزء الاول مما لا اعراب له (بحسب العامل) فان رافعا فمرفوع وان ناصبا فمنصوب وان جارا فمجرور (والثانى مشغول باعراب الحكاية) اى باعراب متلبس بها واذا لم يظهر فيه الاعراب المذكور مع انه الآخر (او) ما فى آخره (بناء محكى) والتسمية بالبناء كالتسمية بالاعراب (نحو خمسة عشر علما) فانه اذا لم يكن علما يكون جزءاه مبنيين كما سيجئ واذا جعل علما يكون معربا باعراب تقديرى (على الاشهر) لانتفاء موجب البناء الذى سيأتى وتعذر ظهور الاعراب فى لفظه لمانع هو الحكاية وقيل يكون مبنيا كما قبل العلمية ومثله سيبويه كما صرح به فى الامتحان (و) الموضع (الرابع ما) اى اسم او فعل معرب (فى آخره) الاولى ترك فى كما فى الاول (ياء مكسور ما قبلها) وان حذف لالتقاء الساكنين (فانه كالملفوظ) لكونه مقدر الا منسيا حتى يكون اعرابه لفظيا كما فى يد (فان كان) ذلك المعرب (اسما فرفعه وجره تقديرى) للزوم تسكين الياء المذكورة لاستثقال الضمة والكسرة عليها واما نصبه فلفظى لخفة الفتحة عليها (نحو القاضى وقاض) البلد (وان كان فعلا فرفعه فقط) دون نصبه وجزمه اذ هما لفظيان (تقديرى) لاستثقال الضمة عليها بخلاف الفتحة (ان لم يلحق بآخره ضمير) مرفوع فانه ان لحق به فان كان نون جمع المؤنث يكون محليا وان غيره يكون لفظيا

فى الاحوال الثلاث نحو يرميان ويرمون وترمين وان يرميا ولم يرميا الى آخره (نحو يرمى) هو (وترمى) انت او هى (وارمى) انا (ونرمى) نحن (والخامس) منها (فعل آخره واو مضموم ما قبلها) اذ لم يوجد اسم كذلك (فرفعه فقط) دون نصبه وجزمه اذ هما لفظيان (ايضا) كفعل آخره ياء مكسور ما قبلها (تقديرى) لمثل ما مر من استثقال الضمة على الواو المذكور (ان لم يلحق بآخره ضمير) مذكور اذ لو لحق به يكون اعرابه لفظيا او محليا كما مر (نحو يغزو) هو (وتغزو) انت او هى (واغزو) انا (ونغزو) نحن (والسادس) منها (اسم معرب اعرابه بالحروف ملاق لساكن بعده اى كلمة اولها همزة وصل) تفسير للساكن فانها تسقط عند الملاقاة فيجتمع الساكنان فيحذف حرف الاعراب (فان كان) ذلك الاسم (من الاسماء الستة المذكورة) من المفردة المكبرة المضافة لى غير الياء (فاعرابه فى الاحوال الثلاث تقديرى) لعدم ظهوره فى اللفظ لما مر (نحو جاءنى ابو القاسم ورأيت ابا القاسم ومررت بابى القاسم وان كان جمع المذكر السالم فان كان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا نحو (مصطفون ومصطفين) بفتح النون فى النصب والجر (فيحرك الواو) دفعا للساكنين (بالضمة للمجانسة (والياء بالكسرة) لما ذكر (فيكون اعرابه لفظيا فى الاحوال الثلاث) لظهوره فى لفظه (نحو جاءنى مصطفو القوم) بضم الواو (ورأيت مصطفى القوم ومررت بمصطفى القوم) بكسر الياء فيهما (وان لم يكن) ما قبل حرف الاعراب (مفتوحا يحذفان) اى الواو والياء للساكنين (فيكون) اعرابه (تقديريا فى الاحوال الثلاث نحو جاءنى ضاربو القوم ورأيت ضاربى القوم ومررت بضاربى القوم وان كان) ذلك الاسم (تثنية فرفعه تقديرى) لحذف الالف للساكنين (وفى نصبه وجره تحرك الياء) للساكنين (بالكسر) للمجانسة فيكون اعرابه فيهما (لفظيا نحو جاءنى غلاما ابنك) بحذف الالف (ورأيت غلامى ابنك ومررت بغلامى ابنك) بكسر الياء فيهما (و) الموضع (السابع) من المواضع السبعة المعرب (الموقوف) اى الذى وقف (عليه) نائب الفاعل (بالاسكان) حال كونه (مما كان

اعرابه بالحركة) لابالحرف اذ حينئذ يكون لفظيا كمسلمون و يضربون
(فان كان) ذلك الموقوف عليه (غيرمنون بتنوين التمكن) منونابتنوين
المقابلة اولا (اوكان فى آخره تاء التأنيث فأحواله الثلاث) اى اعرابه فيها
(تقديرى) لعدم ظهوره فى اللفظ (نحواحمد) فى الاحوال الثلاث مثال
لغيرالمنون (وضاربة) كذلك مثال لما فى آخره التاء (وضاربات)
مثال للمنون بغيرالتمكن (وان كان منونا) بتنوين التمكن (بغيرها)
بلاهمزة او بها اى حال كونه بلا تاء التأنيث او بلاهاء منقلبة عنها (فرفعه
وجره تقديرى) لسقوط الاعراب بالوقف (دون نصبه) فانه يوقف
عليه بالالف فيكون لفظيا لاقتضائه فتح ماقبله الذى هو النصب
(نحوزيد) فانه يقال جاءنى زيد ومررت بزيد بسكون الدال ورأيت
زيدا بالالف (واما المحلى) وهو مالا يظهر فى اللفظ ولايقدر فى آخره بل
فى نفسه المانع عن ظهوره فيها (ففى موضعين احدهما) الاحسن
الاول والآخر بدل الثانى (الاسم المعرب المشتغل آخره باعراب غير
محكى) لما عرفت انه لواشتغل بمحكى لكان اعرابه تقديريا (نحومررت
بزيد فانه يحكم على محل زيد النصب على المفعولية) فيه اشارة
الى أن النصب للمجرورفقط لاله مع الجار لأن الجار آلة ووسيلة
فى اقتضاء معنى العامل الى المعمول فهى اذا من جملة العامل فلايكون
من جملة المعمول كذا فى الامتحان (وكذا يحيبنى ضرب زيدومربزيد
فزيدمرفوع المحل على الفاعلية) اومنصوبه على المفعولية (فى الاول
والنائبية فى الثانى والثانى) منهما (المبنى) العارض الذى يتوارد
عليه المعانى المقتضية قال فيما علقه على الامتحان قالوا التقديرى
انما يكون فيما يستحق الاعراب فى نفسه ولكن فى آخره مانع والمحلى
فيما لايستحقه فالمانع فى نفسه واقول معنى كون الاعراب محليا ومقدرا
فى النفس أن نفس اللفظ محل للاعراب لتوارد المعانى المقتضية عليه
لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة لكن فى نفس اللفظ مانع لظهور
الاعراب مطلقا اومخصوصا ككونه مبنيا اومضافا اليه اومدخول
الجار فلم يوجد فيه ذلك لاعراب اصلا مادام ذلك المانع باقيا وبقى

مجرد

مجرد المحلية والاستحقاق له فسمى محليا حتى لوزال ذلك المانع لظهر
الاعراب لفظا او تقديرا نحو يازيد وأدعو زيد اوزيد ضارب عمرو
وعمرا ومررت بزيد وقوله تعالى * واختار موسى قومه * ٩ بخلاف
مبنى الاصل فانه ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارد المعانى عليه
لعدم دلالته على المعنى المستقل بالمطابقة وهذا التحقيق مما تفردت به
بتوفيق الله تعالى والجمهور قصروا المانع على البناء وقالوا معنى كونه
محليا انه فى محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب فيرد عليهم أن المحلى
قد يكون فى المعرب لانهم اتفقوا على أن يقولوا ان زيدا فى مررت
بزيد وضرب زيد شديد وعمرو ضارب زيد منصوب المحل واما نحو
تأبط شرا علما فالمختار انه معرب اعرابه تقديرى لكون المانع فى الآخر
فقط وهو الاشتغال بالحكاية والمفعولية زالت بالعلمية بخلاف المانع
فى يازيد ومررت برجل ضارب زيا. فان البناء وكونه مدخول الجار
ومضافا اليه مانع فى نفس اللفظ لافى الآخر يمنع عن ظهور النصب
غاية مافى الباب أن ذلك المانع اوجب فى الآخر مانعا آخر لكن التسمية
بالمحلى باعتبار المانع الاول دون الآخر فلذا لوزال الاول وبقى الثانى
صار الاعراب تقديريا نحو تأبط شرا على الصحيح الى هنا كلامه
(وهو) اى المبنى عارضا او أصليا بالاستخدام ٤ (ما) اى كلمة
(كان حركته وسكونه) اى حركة آخره وسكونه (لابعامل) اى
لابسببه ولو دخل عليه بل بأن الاصل فى البناء السكون والعدول
الى الحركة بسبب آخر كما سيجئ وبما ذكرنا لايرد أن الاسماء المعدودة
داخلة فيه مع أن كونها مبنية مذهب مرجوح والمختار عنده
مذهب الزمخشرى وهو كونها معربة موقوفة صرح به فى الامتحان
لأن حركتها تكون بعامل لودخل عليها ملتبس اومتلبسا (بخلاف
المعرب) فانه ليس كذلك وهو من اعربته اى اوضحته واظهرته فالمعرب
محل اظهار المعانى لأنه محل المظهر اعنى الاعراب ومحل الشئ محل اوصفه
(فهو) اى المعرب مطلقا ولما كان هذا تفصيلا لماسبق عطفه بالفاء
لأن مرتبته بعد مرتبة الاجمال (ما) كلمة (كان حركته وسكون)

٩ ولما لم يسمع حذف الجار
فى مررت بزيد مثل لزوال
المانع بهذه الآية الكريمة
٧
٤ الاستخدام هو أن يراد
بلفظه معنيان احدهما
ثم يراد بالضمير العائد الى
ذلك اللفظ معناه الآخر
اويراد بأحد ضميريه احد
المعنيين وبالآخر الآخر
سواء كان المعنيان
حقيقيين او مجازيين
اومختلفين فالاول كقوله
(اذا نزل السماء بأرض قوم *
رعيناه وان كانوا غضابا)
جمع غضبان اراد بالسماء
الغيث وبضميره فى رعيناه
النبت وكلا المعنيين
مجازى والثانى كقوله (فسقى
الغضا والساكنيه وانهم *
شبوه بين جوانحى وضلوعى)
اراد بالضمير الاول المجرور
فى الساكنيه المكان
الذى فيه شجر الغضا
وبالضمير الثانى المنصوب ٧

اى حركة آخره وسكونه (بعامل) اى بسببه بواسطة او بدونها
فيشمل مدخول الجار الزائد وغيره مما لا يتعلق بشئ على مايشعر به
تنكير عامل فافهم ثم انه لم يقصد شمول هذين التعريفين للمبنى والمعرب
بالحروف مع انهما مذكوران فى الاقسام لانه اراد التنبيه على انحطاط
رتبة ما بالحرف بعدم جعل التعريف شاملا له والاكتفاء بذكره
فى الاقسام وانه لو اراد الشمول لهما لزاد وحرفه بعد سكونه فيهما لصدق
تعريف المبنى على المعرب بالحروف لما مر أن الحرف ثابت قبل العامل
وبعده يحصل صفة له وهى الدلالة ولا دلالة له فى المبنى حتى يراد به
هذه الصفة كما فى المعرب على ما لا يخفى وانما ترك تعريفى ابن الحاجب
لعدم حصول الغرض الاصلى من التعريف بهما وهو معرفة الافراد
لاجراء الاحكام عليها وهذه لا تحصل الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم
أن ما عداها معرب ولا يخفى أن تعريفه لا يفيد انه مع اختلافهما
فى نفسهما لأنه اطلق المركب وأراد جزءه او المركب مع الغير تركيبا
يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة المنفية المناسبة التى توجب البناء
وهى مجهولة محتاجة الى تفصيل علل جميع انواع المبنيات واراد
بمبنى الاصل الحرف والماضى والامر بغير اللام دون الجملة وكل ذلك
لا قرينة عليه واكتفى بهذين التعريفين ليحصل نوع معرفة وضبط
بهما بالوقوف على الاستعمال فى الجملة واحال تمامها على تفصيل المبنيات
وانما عدل عن تعريفى الجمهور وهما ما لا يختلف آخره بعامل وما
اختلف اخره به لايهام أن الاختلاف بغير عامل حكم المبنى واثره
المترتب عليه من حيث هو مبنى وليس كذلك اذ حكمه وأثره المترتب
على بنائه ثبات آخره على هيئة مخصوصة ولذا عرفه المطرزى بما عرفه
المصنف رحمه الله بعد تعريف المعرب بالاختلاف (والمبنى) مطلقا
ولم يضمر لئلا يتوهم رجوعه الى المعرب من اول الامر (على نوعين مبنى
الاصل) اى مبنى هو الاصل (ومبنى العارض) اى مبنى هو العارض
(والاول اربعة الحرف) قدمه لكماله فى الاصالة اذ لا يقع معمولا اصلا
بخلاف الماضى فانه قد يقع موقع المعرب فيكون معمولا كالامر (والماضى)

٧ فى شبوة النار الحاصلة من شجر الغضا وكلاهما مجاز (حسن مصرى)

قدمه لكون الامر مختلفا فيه (والامر بغير اللام عند البصريين)
قيد للاخير اذ عند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام مقدرة كما مر
(والجملة) من حيث هى هى أخرها عن الجميع لكون بنائها مختلفا فيه
واعتباريا اذ قد يوجد فى جزئيها الاعراب ووجه البناء عدم توارد
المعانى المقتضية عليها اصلا لعدم دلالتها على المستقل المطابق
واعراب المضارع بالمشابهة التامة وهى مفقودة فيها ايضا كما لا يخفى
(والثانى) ايضا (على نوعين لازم وغير لازم واللازم) منهما
(ما لا ينفك عن البناء) اصلا (وهو) اى المبنى اللازم (المضمرات)
وجه البناء الاستغناء بدلالة نفس اللفظ بحسب اختلافه مادة وصيغة
على المعانى الخفية عن دلالة الاعراب عليها التى هى الغرض من وضعه
هذا هو المختار عنده كما صرح به فى الامتحان فى بحث المعرب وقيل
المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى الغير وقيل كونها على لفظ حرف
الخطاب والفصل (واسماء الاشارت) قيل بنيت لتضمنها الاشارة وهى
لعدم استقلالها معنى حرفى لكن لم يوضع لها حرف كما فصله الرضى
وقيل لأن وضع بعضها كوضع الحرف وحمل عليه ما عداه وقيل
لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهى اما الاشارة الحسية
او الوصف كاحتياج الحرف الى المتعلق (والموصولات) وجه البناء
المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى الغير او وضع بعضها وضع الحرف
(غير اى واية فانهما معربان) ما لم يحذف صدر صلتهما لالتزامهم
فيهما الاضافة المرجحة لجانب الاسمية فلا يرد كم رجل وخمسة عشرك
لعدم لزوم الاضافة فيهما ولا حيث واذ واذا لما سيجئ أن الاضافة
فيها كلا اضافة فلا ترجح جانب الاسمية وانما بنيا عند حذف الصدر
لتأكد شبههما بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف منوى
فشابها الغايات واذا بنيا على الضم نحو قوله تعالى * ثم لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا * وينبغى أن يستثنى منها
ومن اسماء الاشارات تثنيتهما لأن المختار عنده كونها معربة
وبين وجهه فى الامتحان بأن لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا عاما

ارادوا أن يجعلوه كله على وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء الاول من اثنى عشر بنائه فى غيره كما سيجئ (واسماء الافعال) بناؤها لمشابهتها لمبنى الاصل اعنى الماضى والامر فى المعنى اوللفعل الذى الاصل فيه البناء لعدم موجب الاعراب كأف بمعنى اتضجروا وه بمعنى اتوجع واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة فيها كذا فى الامتحان (وقد سبقت) هذه المذكورات من المضمرات الى اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها (وما) اسم (كان على) وزن (فعال) حال كونه (مصدرا) معرفة (كفجار) بمعنى الفجرة والفجور (او صفة نحو يافساق) ويا خباث بمعنى يافاسقة ويا خبيثة (او علما للمؤنث نحو حذام) اسم امرأة قيل بناء هذه الثلاثة لمشابهتها فى الزنة والمبالغة لفعال بمعنى الامر المشابه فى المعنى لمبنى الاصل ورده المصنف رحمه الله بان جهتى المشابهة مختلفتان ٤ فلا ينتج قياس المساواة ٧ بخلاف ماذكر فى بناء المنادى المفرد المعرفة كما سيجئ ٩ فان قيل لم لم يعتبر العدل فى جهة المشابهة كما اعتبر البعض قلت لان قياس المساواة لا ينتج باعتباره ايضا ولانه لم يرض به الرضى حيث قال ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه والاصل فى كل معدول أن لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل عن الفعلية الى الاسمية انتهى اى بلا داع للعدول عن هذا الاصل فلا يرد عليه ما اورده الفاضل العصام بان خروج فعال من الفعلية اليها كخروج ثلاث ومثلث من التركيب الى الافراد اذ هو لداع كما لا يخفى ثم قال فان ادعى فى هذه الثلاثة العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الاصل لا يدل على العدل عنه لجواز ترادف لفظين فى معنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجودها مبنيات الى ذلك كما فى منع صرف عمر فلا دليل على كون الاصل المحمول عليه معدولا كما عرفت وان قدر فيه ايضا فهو تكلف على تكلف (عند اهل الحجاز) قيد للاخير وهو معرب عند بنى تميم الا ما فى آخره

٤ لان فعال بمعنى الامر مشابه لمبنى الاصل فى المعنى وما على زنته مشابه له فى الزنة والمبالغة فلا يصح ان يقال المشابه للمشابهة للشئ مشابه لذلك الشئ لانتفاء جهة المشابهة فيه

٧ وهو ما تركب من قضيتين متعلق محمول اولاهما يكون موضوع الاخرى كقولنا ا مساو لب وب مساو لج فانهما يستلزمان ان ا مساو لج لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة غريبة وهى ان كل مساوى المساوى مساو ولذلك لم يتحقق ذلك لاستلزام الا حيث تصدق هذه المقدمة كما فى قولنا ا ملزوم لب وب ملزوم لج فا ملزوم لج لان ملزوم الملزوم ملزوم (تصديقات)

٩ وفى نسخة فان قيل لم لم يعتبر العدل فى جهة المشابهة كما اعتبر البعض مع ان قياس المساواة ينتج باعتباره لعدم التخلف فيه قلت لانه لم يرض به الرضى الخ

راء

راء فان اكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه لانهم احرص على الامالة لاسيما ٩ فى ذوات الراء والمصحح لها كسرة فالتزموها وقيل لان الراء حرف مستثقل لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة قال المصنف رحمه الله وفيه أن هذا يقتضى اختيار الفتح وفيهما انهما يقتضيان عدم انحصار سبب البناء فى مناسبة مبنى الاصل وان ضموا ماذكره الحجازيون لما ماذكر والكفاية الا أن يقولوا هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب الا أن يضم ماذكرنا والحصر للاصل دون الضميمة (والاصوات وهو) اى الصوت فى عرف النحاة (كل لفظ حكى به صوت) اى لفظ غير موضوع للمعنى بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ سواء كان للحيوانات او الجمادات (كغاق) والحكاية اما بنفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق او نخ اواخ او ما يشابهه نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب اوقلت غاق قاصدا اصدار مايشابه صوت الغراب من نفسك من غير تركيب وتخصيص الحكاية باخر القسم الثانى وهم لشمولها لكل معنى وحكما والغرض الاصلى من النحو معرفة التراكيب فاخراج ماوقع فيها وادخال مالم يقع غير معقول مع انه حينئذ لم تنحصر المبنيات فيما ذكروا والتعليل بانه حينئذ اسم لا صوت بعد تسليم الاول مردود بأن الصوت فى عرف النحاة اعم للاسم وهو المحكى وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم وغير الكلمة وهو ماصوت به للحيوان اوصدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات والتعليل بانه حينئذ يصير القسمان قسما واحدا سهو اذ الثانى نفس ماصوت والداخل فى الاول حكايته ثم قالوا فى سبب بناء الاصوات الغير المحكية هو انتفاء التركيب وفيه انه مذهب مرجوح والمختار مذهب الزمخشرى اى كون غير المركب معربا موقوفا ويدل عليه جواز الساكنين فى نحو زيد مع امتناعه فى نحو ابن وفى المحكية كونها حكاية عنها وقد عرفت مافيه من جهتين والذى عندى انه لما تعسر او تعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا غاية المشابهة

٩ قوله لاسيما لا لنفى الجنس وسى مثل مثل وزنا ومعنى اسمها عند الجمهور واصلها سوى او سيو والواقع بعدها ان كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة او بدل منها وهى نكرة غير موصوفة اى لامثل شئ واما مرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ان ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة حذف الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضى خبر كذ سى اعراب لانه مضاف واما منصوب بتقدير اعنى او على انه تمييز ان كان نكرة وما كافة عن الاضافة والفتحة بنائية مثلها فى لا رجل وعدم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسى وعلى كل التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش وعنده ما خبر ويلزمه قطع سى عن الاضافة وقد تحذف كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة كقوله تعالى (تالله تفتؤ تذكر يوسف) اى لا تفتؤ لكن قبل

٧

فنعوا عن الاعراب لئلا ينقص وتحريك الآخر فى نحو غاق فى التركيب بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابها تقديرى ذكره فى لامتحان فعدهم هذا القسم من المبنى ليس كما ينبغى (اوصوت به للبهائم كنخ) بفتح النون وكسر الخاء المعجمة وفتحها مع تشديدها وبسكونها مع التخفيف لاناخة البعير قال بعض النحاة هذا القسم داخل فى اسماء الافعال وارتضاه الرضى ورأى انه الحق لدخوله فى حدها كذا فى الامتحان فلا وجه لعدهم هذا القسم قسما من المبنى على حدة فذكره هنا اقتداء بهم لا لانه مختاره وقال فيه ايضا بقى قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع كبخ عند الاعجاب ووى للمتندم وآه للمتوجع واح للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره ما يقتضيه الطبع فاذا حكى دخل فى القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال اوصوت به للحيوان اوصدر عن طبع لكان اشمل وجعل ذكر البهائم علة للتصويت على سبيل التمثيل تكلف لا يرتكب فى مقام التعريف كما لا يخفى على المتتبع العارف (وبعض المركبات) اذ ليس كلها من المبنيات فمنه ما صار اسما واحدا كبعلبك وسيبويه ومنه ما بقى على حاله كخمسة عشر فالمراد بناء جزئيه وهما كلمتان (وهو) اى ذلك البعض (كل كلمتين) فى الاصل اوفى الحال فيشمل ستة اقسام (ليست احداهما عاملة فى الاخرى) فى الاصل سواء كانت الاولى عمالها الاعراب اولا احترازعن مثل تأبط شرا ومثل عبد الله ومثل من زيد وان زيدا علما اذ كل منها يحكى اعرابه تقديرى وينبغى أن يقول اسمين كما فيما سبق للاحتراز عن مثل الهم والصعق وأن يقول ولامعربتين قبل العلمية للاحتراز عن مثل زيد قائم ومثل حيوان ناطق علمين لما مر بل لو قال كل اسمين ليس بينهما نسبة لكان اصوب (جعلتا اسما واحدا) بأن جعل مجموعهما علما دالا على معنى واحد (وان كان الثانى صوتا بنيا) اى الجزأن اما الاول فلانه ليس محلا للاعراب لكونه جزأ حقيقيا من الاسم فلم يحتج الى سبب البناء واما الثانى فلكونه مبنيا قبل التركيب وهذا اسلوك مسلك الغير

انه لا نظير له فى كلام العرب وقد تحذف الياء مع وجود لا والواو التى تدخل عليها فى بعض المواضع كقول امرئ القيس (ولاسيما يوما بدارة جلجل) اعتراضية وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدها من الكلمات الاستثنائية يقتضى أن يكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم والا فليست منها حقيقة عند الرضى ومن تبعه كالعصام وذهب الزمخشرى وصاحب اللب واللباب الى انها حقيقة فى الاستثناء وهذا الخلاف جار فى فضلا ايضا

(حسن مصرى)

والافقدمرأن الصواب عنده انه ليس بمبنى قبل الحكاية وبعدها معرب باعراب تقديرى (وكسر الثانى) عند الوصل لامتناع الساكنين وكون الكسر اصلا فى التحريك (وفتح الاول) للخفة (نحو سيبويه) معناه قبل العلمية الراغب فى السبب وهو التفاح او الرائح اياه اى الواجد ريحه سمى به امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى لكمال رغبته اولكثرة شمه اياه (وان لم يكن) الثانى (صوتا بنى الاول على الفتح) لما مر (ان كان آخره حرفا صحيحا نحو بعلبك) اسم بلدة بالشام مركب من بعل وهو الزوج او الصنم وبك صاحب هذا البلد من بك اى زحم اومن بك عنقها اى دقها (وحضر موت) اسم بلد وقبيلة وهما اسمان فى الاصل جعلا اسما واحدا (وعلى السكون ان كان آخره حرف علة) لثقل الحركة عليها من حيث هى حركة وان كانت فتحة (نحو معدى كرب واعرب الثانى) حال كونه (غير منصرف) للعلمية والتركيب ولا يخفى أن المعرب وغير المنصرف انما هما المجموع لا الثانى فقط لكن لما كان الاعراب والمنع ظاهرين فيه واخره آخر المجموع عبر عنه بهما تسامحا وتجوزا (على اللغة الفصيحة) متعلق بالبناء والاعراب معا اما على غيرها فيعرب الاول تشبيها له بالمضاف حيث يسقط تنوينه بالتركيب فيجرى الاعراب فيه لفظا اوتقديرا على حسب العامل وقيل يجوز فى مثل معدى كرب فتح الياء واسكانه فى نصبه ويعرب الثانى ايضا تشبيها له بالمضاف اليه فى الصورة فيجرى مع الصرف على رأى ان قدرانه اسم للمؤنث كما اذا قدر أن كرب اسم للكربة وبك اسم للبقعة يقال هذا بعلبك ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك بالحركات الثلاث فى اللام وفتح الكاف فى الاحوال الثلاث ومع الصرف على رأى آخر ان قدرانه اسم للمذكر كما اذا قدر أن كرب اسم للحزن وبك اسم للمكان اوصاحب البلد فيكسر الكاف فى الاحوال الثلاث ويبنى الثانى ايضا على رأى تشبيها له بخمسة عشر ووجه عدم فصاحة هذه اللغة كونها مبنية على تشبيه ما ليس باضافى بتركيب اضافى فى مجرد الصورة وجعل كل من الجزئين الحقيقيين كلمة باعتبار دلالته على المعنى فى الاصل

على ان التشبيه بخمسة عشر فى وقوع الثانى عقيب الاول غير صالح للسببية للبناء اذ المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك مع انهما غير مبنيين وان قياس المساواة غير منتج فيه كما مر (وان لم تجعلا) اى الكلمتان (اسما واحدا ولكن تضمنت الثانية حرفا) عاطفا او جارا (فان لم تكن الاولى لفظ اثنين بنيا) اى اللفظان او الجزآن ٩ قيل اما الاول فلوقوع آخره فى وسط الكلمة الذى ليس محلا للاعراب واما الثانى فلتضمنه الحرف وقال المصنف رحمه الله وفيه انهما كلمتان بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار سبب البناء على ماسبق بيانه والذى عندى أن التضمن للجزئين معا فلذا بنيا انتهى وسلك فى هذه الرسالة مسلك الجمهور (على الفتح ان كان آخرهما حرفا صحيحا وعلى السكون ان كان اخرهما حرف علة) لما مر (نحوا حد عشر واحدى عشرة وثلاثة عشر وثلاث عشرة وحادى عشر وحادية عشرة) والزائد عليها منتهيا (الى تسع عشرة وتاسعة عشرة) يريد به مادون العشرين وفوق العشرة سواء اريد المتعدد وهو القسم الاول اوالواحد منه وهو الثانى والتضمن فى الاول ظاهر لا فى الثانى اذ ليس المعنى حادى وعشر فوجهه أن القياس أن يكون المفرد من المتعدد اسما على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد ولم يتيسر ذلك فى احد عشر واخواته فاضطروا الى أن يوقعوا صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليوذن من اول الامر أن المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثانى لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد المشتق هى منه ثم حذف العاطف فى نحو حادى عشر وبقى فى نحو حادى وعشرون والمعنى واحد (ونحو هو) اى فلان (جارى بيت بيت) اى ملاصقا بيتى و بيته او بيت منه منة الى بيت منى او ملصق بيت منى يعنى به الجار القريب (و) هو (بين بين) اى وقع بين هذا و بين ذاك يقال هذا الشئ بين بين اى بين الجيد وبين الردئ اشار بهذا الى أن هذا الحكم غير مختص بالعدد (وان كانت الاولى لفظ اثنين بنى) اللفظ (الثانى) لما مر من التضمن (واعرب الاول

٩ يشير الى أن الضمير راجع الى اللفظين او الجزئين لا الكلمتين اذ لو كان كذلك لقيل بنيتا تدبر

وحذف نونه) قيل لما حذف العاطف كان على صورة المضاف فحذف النون واعرب وفيه أن هذا منقوض بمثل خمسة عشر لايخفى وقيل اجراء لباب التثنية مجرى واحدا وهم الذين يقولون باعراب هذان واللذان وان حذف النون للايجاز المطلوب وايناس المحذوف وقال الفاضل العصام لأن الجزء الثانى منزل منزلة نون اثنان فكما لايبنى اثنان مع النون لايبنى مع ماهو بمنزلته ويدل عليه عدم جواز اثنى عشرك وجواز ثلاثة عشرك (نحو جاءنى اثنا عشر رجلا ورأيت اثنى عشر رجلا ومررت باثنى عشر رجلا وبعض الكنايات) لأن بعضها معرب كفلان وفلانة وهن وبعضها ليس من هذا الباب كضمير الغائب واعلام يعرفها لأنها على معناها اللغوى وهو أن يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض كالابهام على السامعين ونحوه غير أنها بمعنى المكنى به (وهو) اى ذلك البعض (كم) ويجئ لمعنيين محتاجين الى التمييز ففرقوا بين تمييزهما فى الاعراب تمييزا بينهما كما اشار اليه بقوله (يكون للاستفهام) عن العدد (فينصب مابعده على التمييز) حملا على مميز العدد الوسط فان خير الامور اوسطها والحمل على مميز احد الطرفين تحكم (نحو كم رجلا و) يكون (للخبرية) عن العدد سميت بها وان كانت لانشاء التكثير اعتبارا أن متعلقها خبر لأنه نقيض رب او مثله فحمل عليه فى الجر به فمميز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع فحمل عليهما دفعا للتحكم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحملت الخبرية عليها (وكذا) عطف على كم يكون (للعدد) وقد يجئ لغيره ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا (ينصب مابعده على التمييز) لما مر فى كم الاستفهامية وبناؤها لكونها فى الاصل ذا دخلت عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقيت ذا على اصل بنائها (نحو عندى كذا درهما) قال فى الامتحان وينبغى أن يذكر كاين فانه مبنى ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها كاف التشبيه

دخلت على اى قصار المجموع اسما واحدا مبنيا على السكون اخره نون ساكنة لا تنوين ولذا يكتب بالنون (وكيت وذيت) بحركات التاء ولا يستعملان الا مكررين بوا والعطف يكونان (للحديث) اى للكناية عنه نحو قال كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وبنيا لكونهما عبارتين عن الجملة التى عدت من مبنى الاصل (والكلمات المتضمنة لمعنى ان او الاستفهام) كمن وما وغيرهما ووجه البناء ظاهر (غير أى وأية) فانهما معربان لما مر (وبعض الظروف) لأن جميعها ليس بمبنى والمراد به اسم الزمان والمكان لا ما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته فى مذ ومنذ ذكره الفاضل العصام لكنه خلاف المتبادر وقال المصنف رحمه الله ذكرهما لشبههما بالظرف فى الدلالة على الزمان ثم المراد به اعم من كونه حقيقيا او حكميا فيشمل كيف الذى للحال والصفة واما ذكر الكاف ما عطف عليه فمن قبيل ذكر الشىء فى باب ما يناسبه (كحوامس) بنى لتضمنه معنى حرف التعريف ولذا صار معرفة وعلى الكسر لاجتماع الساكنين وكونه اصلا فى تحريك الساكن (وقط بفتح القاف وضم الطاء المشددة فى اشهر اللغات وتخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء وقد تسكن الطاء فهذه خمس لغات كلها للوقت الماضى المنفى فعله مثل ما رأيته قط اى ابدا وبناء المخففة لكون وضعها وضع الحرف والمشددة للحمل عليها وقيل لتضمن معنى الحرف لأن معناها الى هذا الآن وقيل اشبهها بالحرف لأنها مثل لما فى استغراق النفى (وعوض) بفتح العين وضم الضاد فى المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرها وهو للزمان المستقبل المنفى فعله نحو لا اراه عوض اى ابدا وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل بدليل اعرابه معها نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين والداهر ما بقى على وجه الارض (ومذ ومنذ) وبناؤهما لموافقتهما اياهما حرفين ولكونهما مقطوعين عن الاضافة كقبل ولذا بنى الثانى على الضم ولاجتماع الساكنين وبنى الاول على السكون لعدم اجتماعهما او اذا التقى الساكن بضم آخره للاتباع او لأن اصله

منذ بدليل انه لو سمى به يصغر على منيذ ويجمع على امناذ تدبر فلما احتيج الى التحريك عاد الى اصله نحو مذ اليوم وقدمه على منذ لما مر وقيل ان بناءه لكون وضعه وضع الحرف ومنذ محمول عليه وقال الفاضل العصام لو ثبت هذا لثبت أن منذ ليس اصلا له والا كيف يكون اصلا فى البناء سابقا عليه ولأنه غالب فى الاسم ومنذ فى الحرف على ما حكاه الزجاج عن النحاة لأن الحذف لا يلحق الحروف ولا استبعاد فى ذلك كما لا يخفى على من له ادنى استعداد (واذا) بنى للزوم اضافته الى الجملة وما اضيف اليها فهو فى الحقيقة مضاف الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكأنه محذوف كما فى الغايات ولم يبن على الضم لأن الالف لا يحتمله (واذ) بنى لما مر والكون وضعه وضع الحرف واذا بنى على السكون مع أن مقتضى العلة الاولى الضم (ولما) قال الفاضل العصام فى شرح التلخيص وهو لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثانى مع الاول معية المسبب مع السبب المقتضى فيلزم من ذلك اتحاد زمانهما وذهب ابن السراج وابو على وابن جنى وجماعة الى أن لزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين وردهم ابن خروف بصحة لما اسلم دخل الجنة واجيب بأنه مبنى على المبالغة وقول سيبويه انما يكون مثل او محتمل الى انه مثله فى المضى او فى عدم العمل او فى عدم الظرفية وقال ابن مالك انه بمعنى اذ واستحسنه ابن هشام بأنه يختص بالماضى وبالاضافة الى الجملة قوى القول بالظرفية ولعل ميل المصنف رحمه الله الى ذلك حيث قرنه معه ووجه البناء ما مر (ومتى) استفهاما او شرطا للزمان (وأنى) استفهاما او شرطا للمكان وجه البناء فيهما تضمنهما اياهما (وأيان) استفهاما للزمان (وكيف) استفهاما للحال وجه البناء فيهما تضمنهما اياه وان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت وان كان فعل غير ناسخ فحال نحو كيف جئت) للمكان المبهم ويضاف الى الجملة اكثريا ووجه البناء فيه ما مر فى اذا (ولدى) بألف مقصورة قال الرضى لا وجه لبنائه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق ثم قال ألفه معامل معاملة ألف على والى بثبت مع الظاهر وتقلب ياء مع الضمير غالبا

وحكى سيبويه عن قوم لدك وعلاك والاك ولايضاف الى الضمير مقصور
لااصل لألفه ٣ سوى هذه الثلاثة (ولدن) بفتح اللام وضم الدال
وسكون النون وهو اصل اللغات وقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى الفاء
فيدفع التقاء الساكنين بكسر النون و باسكان العين للتخفيف كما فى عضد
فيدفع الالتقاء بفتحه اوكسره اوكسر النون اوحذفه وهو ما اشار اليه بقوله
(ولد) بفتح اللام اوضمها وسكون الدال وربما يتصرف فيه
بحذف النون من غير تسكين الدال فيقال لد بفتح اللام وضم الدال فهذه
ثمانى لغات وعبارة المصنف رحمه الله يحتملها على مالايخفى
قال الفاضل العصام ولايخفى أن الثلاثة الاخيرة مبنيات على السكون
لان آخرها النون الساكنة المحذوفة والمعتبر فى البناء حال الآخر
دون الوسط والقول بأن الآخر فيها منسى والمعتبر هو الدال مردود
بأن المحذوف لعلة لاينسى نعم يصح ذلك فى لد بضم الدال دون غيره
وأن دفع التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح لانظير له لكن
جرأهم على ذلك حذف النون فى لد بلاعلة انتهى * قيل بنيت اوضع
بعضها وضع الحروف وحمل الباقى عليه ورده الرضى بأن الوضع انما يضع
وضع الحرف ماكان يعرف انه يكون فى التركيب مبنيا لمشابهته
للحرف فالوضع وضع الحروف لايصلح أن يكون وجها للبناء والفاضل
العصام بأنه لايجوز تفريع بناء الاصل على مايحصل بالتصريف
فيه فان وجوده بعد بنائه كما هو الظاهر وقال الرضى لاستلزامها
الابتداء الذى هو معنى من وقال الفاضل العصام والاقرب أن يقال
لتضمنه معنى من ويحمل دخول من تأكيدا فعلى هذا لاحاجة الى
تقدير من اذا لم يذكر كما قدره الرضى (والكاف) الذى بمعنى مثل نحو
يضحكن عن كالبرد المنهم * اى عن اسنان مثل البرد الذائب
للطافتها ٩ (وعلى) بمعنى فوق نحو من عليه (وعن) بمعنى الجانب
نحو من عن يمينى (الاسمية) صفة للثلاثة الاخيرة والقرينة على
اسميتها دخول حرف الجر عليها لامتناع دخولها على حرف الجر
(وغير اللازم) من النوعين اربعة اقسام الاول (ما) اى اسم

٣ قوله لا اصل لألفه صفة مقصور ومعنى لااصل لالفه يعنى لم يسمع أن الفه فى الاصل واو أو ياء ٨

٩ فالكاف بمعنى مثل بقرينة دخول حرف الجر لأن حرف الجر لايدخل على مثله وهذا عجز بيت قاله العجاج وصدره بيض ثلاث كنعاج جم * والبيض جمع بيضاء والنعاج جمع نعجة وهى البقرة ولايقال لغير البقر من الوحش نعاج والجم الكثير ويضحكن خبر عن بيض والمنهم الذائب (حسن مصرى)

مطلقا (قطع عن الاضافة) بحذف المضاف اليه بلاعوض
اذ لو عوض عنه فكأنه لم يقطع عنها فيعرب وهو فى غير الظرف كثير
نحو قوله تعالى * وكلا ضربنا له الامثال * وفى الظرف قليل
نحو قوله * وكنت قبلا اكاد أغص بالماء الفرات * والمعنى فى الحالتين
واحد قال بعضهم المحذوف منوى فى المبنى ومنسى فى المعرب وقال
الرضى الحق هو الاول (منويا فيه المضاف اليه) اذ لو كان منسيا
كما فى الظرف يعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل
ولم يسمع المنسى فى غيره (نحو قبل و بعد وتحت وفوق وقدام وأمام
وخلف ووراء) واسفل ودون ومن عل ومن علو ولايقاس عليها
مابمعناها نحو يمين وشمال (ولاغير وليس غير وحسب) وجه البناء
فى الجميع المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى المحذوف وعلى الضم جبرا
للنقصان بأقوى الحركات (والآن) عطف على ماولو قدمه لكان
اولى واظهر ووجه البناء فيه شبهه بالحرف فى عدم التصرف بنزع اللام
و بالتثنية والجمع والتصغير أو تضمنه معنى اسم الاشارة اوحرف التعريف
والظاهر زائدة ٩ وعده من غير اللازم مبنى على رأى من قال انه قد يعرب
استدلالا بقوله * كأنهما ملأن لم يتغيرا * والاصل من الآن حذف
نون من وكسر نون الآن لدخول من عليه ورد بأن هذا ليس بقوى
لاحتمال كون الكسر بنائيا لأن الفتح اشهر واكثر وقال
الدماميني وفيه نظر لعل وجهه أن هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت
الكسر بدون حرف الجر ولم يثبت (و) الثانى (المنادى) وهو ما
نودى بحرف النداء لفظا اوتقديرا نحو يا زيد ونحو يوسف أعرض
عن هذا فيشمل هذا مثل يا ألله و ياسماء بلا تعسف بخلاف تعريف
ابن الحاجب (المفرد) لاالمضاف ولا المشابه به (المعرفة) قبل النداء
او بعده (فانه مبنى على ما يرفع) ذلك المنادى فى غير صورة النداء ٧
لفظا اوتقديرا اومحلا (به) راجع الى ما الذى هو عبارة عن الحركة التى
هى الضمة والحرف الشامل لالف التثنية وواو الجمع وانما بنى لوقوعه
موقع الكاف الاسمية ومشابهته لها افرادا وتعريفا فى مثل ادعوك

٩ اذ شرط حرف التعريف أن يدخل على النكرة والآن لم يسمع مجردا عنها ❊

٧ اى ماقبل النداء فيكون التعبير عن المسند اليه الذى هو نائب فاعل يرفع بالمنادى باعتبار مايؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عنه به باعتبار ما كان ❊

المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى ذكره فى الامتحان وهو المشهور واستبعده بعض الكمل بمنع المشابهة بانه لا تعريف فى كاف الخطاب الحرفية والافراد لا يكفى فى المشابهة والا لبنيت النكرة المفردة ثم قال والاشبه عندى ان بناءه لتضمنه معنى الامر كنزال وأجب وانما لم يبن المضاف لمعارضة الاضافة سبب البناء وحمل عليه شبه المضاف ولا المقول لغير معين لأن الامر خطاب لمعين والمقول لغير معين ليس بخطاب فى الحقيقة فلا يناسب الامر وانما بنى على ما يرفع به للفرق بين حركة المنادى المعرب وحركة المبنى وحروفهما كذا فى الرضى هذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لم يوجد للعدول عنه داع كما اشار اليه بقوله (ان لم يلحق بآخره ألف الاستغاثة او الندبة) هذا الشرط انما يفيد فى الواحد اذ الالف ما دام ألفا ينافى الضم ما قبله دون المثنى والمجموع اذ هما مبنيان على ما يرفع به لحق بآخرهما الف او لا نحو يا زيداناه و يا زيدوناه لانتفاء المنافاة حينئذ لوجود الفصل بينهما بالنون يرشدك اليه الاقتصار على قوله وان لحق بآخره ألف يبنى على الفتح لأن البناء على الفتح انما يتصور فى الواحد دونهما ولذا خص المثال هناك به ولو غير لحوق الالف بناءهما ايضا على ما يرفع به لبين حكمهما ايضا ولك أن تريد بالآخر ما يراد به فى تعريف الاعراب فحينئذ لا يلحق بآخرهما الف بل او لحق لحق بالنون وهو ليس بآخرهما على هذا المعنى (ولا باوله لام) الاستغاثة او التعجب او التهديد اذ به لا يبقى البناء فضلا عن كونه على ما يرفع به (نحو يا زيد) مثال للمعرفة قبل النداء والمبنى على الضم ولم يلحق بآخره ألف ولا بأوله لام (ويا مسلمان) مثال للمعرفة بعده والمبنى على الالف بلا الف ولا لام (ويا مسلمون) مثال للمعرفة بعده والمبنى على الواو بدونهما هذا وفى ايراد المثالين الاخيرين تنبيه على أن ليس المراد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع بل ما يقابل المضاف وشبهه ويرشدك اليه قوله (وان كان المنادى (مضافا او مشابها به) اراد به ما اتصل به شئ من تمامه معمول له او نعت له جملة او ظرف او معطوف عليه على أن يكونا اسما لشئ واحد

(او نكرة ينصب) على انه مفعول به اى يبقى على ما كان عليه من النصب لفظا او تقديرا او محلا الذى هو الاصل لا يعدل عنه الى الضم وغيره لعدم الداعى ولأن الاضافة لكونها من خواص الاسم ترجح جانب الاسمية وتجعل المشابهة ضعيفة فلا يرد أن نصب المنادى تحصيل الحاصل اذ قبل كونه منادى منصوب ايضا ولأنه ان اريد النصب لفظا او تقديرا يشكل بمثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون و يا مثل ما ينفعنى و يا غير ما يضرنى مبنيا على الفتح لأن كلا منها لم ينصب لفظا او تقديرا بل محلا مع انه مضاف (بفعل مقدر) عند سيبويه وهو الصحيح فأصل يا عبد الله أدعو وأنادى عبد الله حذف فعل انشاء حذفا واجبا لدفع اللبس بكونه خبرا ثم انيب عنه حرف النداء ليدل عليه فتأكد الوجوب لامتناع الجمع بين النائب والمنوب وقيل لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته (نحو يا عبد الله و يا خيرا من زيد) مثال لشبه المضاف وما من تمامه معمول له ومثال ما من تمامه نعت له جملة او ظرف نحو يا حليما لا يعجل و يا نخلة من ذات عرق بخلاف يا زيد الظريف ومثال ما من تمامه معطوف عليه على أن يكونا اسما لشئ واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين عددا او علما بخلاف يا زيد وعمرو (ويا رجلا) لغير معين بأن اريد من يأتى اى رجل كان (وان ألحق بآخره) اى آخر المنادى المفرد المعرفة (الف) مذكور (بنى على الفتح) لاقتضائه فتح ما قبله (نحو يا زيداه وان اتصل بأوله لام) مذكور (يجب جره) لأنها لام الجر للتخصيص الدالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء وهذه اللام مفتوحة حملا على لك ولو عطف بغير يا نحو يا للكهولة وللشبان تكسر فى المعطوف ولا يستعمل فيها الا يا لكونها اشهر وانما اعرب معها لضعف مشابهة للحرف بدخول خاصة الاسم (نحو يا لزيد) فى مقام الاستغاثة او التعجب او التهديد ولذا لم يذكر المستغاث له لأنه لو ذكره لم يحتمل اخويه ولما لم يجر الحكم الآتى فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل فى بعضها قيد عين التابع الجارى فيه هذا الحكم وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال (والبدل) من المنادى المبنى على ما يرفع به

مطلقا (والمعطوف) عليه (الخالى عن اللام) اذا لحكم الآتى لايجرى في غيره (حكمه) اى حكم كل واحد منهما (حكم المنادى) المستقل الذى باشره حرف النداء مطلقا وذلك لأن البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولامانع من دخول حرف النداء عليه فكأنه باشر كلا منهما فالاول (نحو يارجل زيد) فى المفرد المعرفة (و) الثانى نحو (يازيد وعمرو) كذلك ونحو يازيدا خاعمرو وأووأخا عمرو فى المضاف ويازيد طالعا جبلا ووطالعا جبلا فى شبهه ويازيد رجلا صالحا أوورجلا صالحا فى النكرة وانما لم يتعرض هنا لبيان حكم غيرهما من التوابع كما تعرض ابن الحاجب والبيضاوى لكونها كتوابع سائر المبنى فى كونها تابعة لمحل متبوعها دون لفظه وقولهم رفع حملا على لفظه لبس كما ينبغى اذ يلزم حينئذ أن لايكون اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه لابد منه والتعميم للحقيقى والحكمى جمع بين الحقيقة والمجاز والاشبه أن الرفع فى العاقل مثلا فى مثل يازيد والعاقل لبس باعراب ولابناء كالجر الجوارى صرح به فى الامتحان فلا وجه لتخصيص هذا البيان ببحث المنادى المبنى كما لايخفى على الذكى (وحرف النداء) مبتدأ خبره مجموع (يا) وماعطف عليه قدمه لكونه اشهر ولذا لايستعمل فى الاستغاثة والتعجب والندبة والتهديد الاهو وهو للبعيد حقيقة كقولك يازيد للبعيد منك حقيقة اوحكما كقول الداعى ياألله ويارب والله تعالى وان كان اقرب الى كل شخص من حبل وريده لكن الداعى يستعمله استقصارا لنفسه واستبعادا لها من المدعو جل وعلا كذا قال الزمخشرى وقال ابن المنيران هذا دليل اقناعى لابرهانى فان الداعى يقول ياقريبا غير بعيد ويامن هو اقرب الينا من حبل الوريد فأين من الانتصاب منصب البعيد كذا فى التسهيل وشرح الدمامينى فظهر أن لا اختصاص له بالبعيد (وايا وهيا) هما للبعيد قدمهما لمناسبتهما ليا الوجوده فيهما وقدم الاول على الثانى لأن الهمزة من اقصى الحلق والهاء مما بعده (وآوآى) بالمد هما للبعيد ايضا كما فى التسهيل (واى)

بالقصر

بالقصر للقريب وقيل للمتوسط قدمه لمناسبته ولياً فى كونه على حرفين (والهمزة) للقريب (ووا) عده منها لأن الحق عنده كون المندوب من المنادى كما صرح به فى الامتحان وهو (مختص بالندبة) لايستعمل فى غيرها بخلاف يا فانه يعمها وغيرها كما سبق (و) الثالث (اسم لاالتى لنفى الجنس اذا كان مفردا) اذ لوكان مضافا اوشبهه لم يكن مبنيا بل يكون معربا منصوبا اذ الاضافة ترجح جانب الاسمية (نكرة متصلة بلا) اذ لوكان معرفة او مفصولا عنها لم يكن مبنيا ايضا بل يجب الرفع على الابتداء والتكرير حال كونها (غير مكررة) اذ حكم المكررة سيجئ (نحو لارجل) فى الدار ولارجلين فيها ولامسلمين فيها ولامسلمات وانما بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية لأنه جواب لهل من رجل مثلا وعلى ماينصب به ليكون البناء على حركة اوحرف استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء ذكره الرضى واقول هذا مخالف لما ذكره فى المنادى من أنه انما بنى على مارفع به للفرق الى اخره فلابد من بيان الفرق حتى يتم الكلامان ولعله أن لا عامل ضعيف وقد ينعزل عنه فجعلت حركة معموله المبنى موافقة لعمله المحلى وهو النصب ليكون امارة ومذكراله ولايظن أنه معزول بخلاف عامل المنادى فانه قوى لاينعزل اصلا فلايظن به العزل حتى يحتاج الى التذكير هذا ماسنح لخاطر العبد الفقير والعلم بالحقيقة عند العليم الخبير (و) الرابع (المضارع المتصل به نون جمع المؤنث) بنى به لكون الآخر بمنزلة الوسط وعلى السكون حملا على الماضى (اونون التأكيد) خفيفة وثقيلة وانما بنى بها لكونهما بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة ولو دخل عليها فهى كلمة اخرى فى الحقيقة وبنى على الضم فى جمع المذكر ليدل على الواو المحذوفة وعلى الكسر فى الواحدة الحاضرة ليدل على الياء المحذوفة وعلى الفتح فى غيرهما ذكره فى الامتحان وقال بعض الكمل يبنى مع الثانى على الفتح ان لم يقع بينهما مرفوع بارز واما اذا وقع فالمضارع معرب تقديرا لوقوع الفصل بينهما بالضمير ونظر التحرير ادق وبالقبول احق لأن هذا الفصل لايضر

كونها بمنزلة الجزء لأنهم عدوا هذا الضمير جزأ من الفعل استدلالا
بسكون آخره مثل ضربنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا مثال الاول
(نحو يضربن) للغائبة (وتضربن) للحاضرة (و) مثال الثانى
(نحو هل يضربن) بفتح الباء اوضمها (وهل تضربن) بفتح الباء
اوضمها اوكسرها والنون فيهما خفيفة اوثقيلة (وهذه الالفاظ)
من نحو قبل الى هنا (يجب بناؤها) ولايجوز اعرابها عند وجود شروطها
وان كان بناؤها غير لازم لانتفائه عند عدم احدها (واما جائز البناء
فالظروف المضافة الى الجملة و) الى (اذ) المضافة اليها (فانها) اى
الظروف المذكورة (يجوز بناؤها) لاكتسابها اياه من المضاف اليه
بلا واسطة او بها (على الفتح) لخفته (نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم و) نحو (حينئذ و يومئذ) اى حين اذا كان كذا
و يوم اذ كان كذا ولم يجب لعدم لزوم الاكتساب (وكذلك) فى جواز البناء
على الفتح للاكتساب والخفة (مثل وغير مع) الاضافة الى (ما و) الى
(ان) المصدريتين مع مدخولهما (و) الى (أن) المشددة كذلك مثل قيامى
مثل ما قام زيد وأن يقوم وأنك تقوم ونحو اقول غير ما تقول وان تقول
وانك تقول (واسم لا) عطف على الظروف (المكررة) صفة لا (المتصل
بها (المفرد النكرة) صفات الاسم وقد سبق حكم اسم غير المكررة
والمفصول عنها والمضاف وشبهه والمعرفة (نحو لا حول) عن المعصية
(ولا قوة) على الطاعة (الا) بهداية (الله) وعنايته (فانه يجوز بناؤهما
على الفتح) على الاصل المذكور والعطف عطف مفرد أو جملة بتقدير الخبر
للاول (ورفعهما) على الابتداء ليطابق السؤال لانه جواب ابغير الله
حول وقوة (وفتح الاول) على الاصل المذكور (مع نصب الثانى)
عطفا على لفظ الاول او محله القريب منونا لاعرابه (ورفعه) عطفا على محله
البعيد ولا زائدة فيهما وهو بالجر عطف على النصب (ورفع الاول) بالرفع
على أن لا بمعنى ليس او على الغاء العمل بالتكرير (مع فتح الثانى) على الاصل
المذكور (وهذه) الوجوه (خمسة اوجه) تجوز (فى) اسماء (امثاله)
اى امثال لا حول ولا قوة الا بالله فى كون لا مكررة متصلا بها اسمها

مفردا

مفردا نكرة مثل لا رجل ولا امراة فيها (وصفة اسم لا) عطف على
الظروف او اسم لا (المبنى) صفة لاسم لا احتراز عن المعرب فان صفته
لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب قطعا (المفردة المتصلة به) اى الاسم
صفتان للصفة احترز بالاول عن المضافة فانه لا يجوز بناؤها اصلا نحو
لا رجل حسن الوجه وبالثانى عن المفصولة مثل لا غلام فيها ظريف
فانه لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب بان رفعا ونصبا (فانه يجوز بناؤها) اى
الصفة المذكورة (على الفتح) حملا على الموصوف للاتحاد بينهما
والاتصال وتوجه ٩ اليها حقيقة فكأن لا باشرها (نحو لا رجل
ظريف) بالفتح (و) يجوز (اعرابها رفعا) حملا على محله البعيد (ونصبا)
حملا على لفظه او محله القريب (نحو لا رجل ظريف) بالرفع
(وظريفا) بالنصب واما معطوفة نكرة بلا تكرير لا فيرفع
حملا على محله البعيد وينصب حملا على لفظه او محله
القريب ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف
ولذا لم يتعرض له لان كلامه فى جائز البناء
وانما لم يتعرض لحكم سائر التوابع
ايضا لأنه لا نص عنهم فيها
غير أنه نقل عن الاندلسى
أن ما عداهما كتوابع
المنادى



م م م
م م
م

٩ فان معنى لا رجل ظريف
نفى ظرافته لا نفسه بخلاف
صفة المنادى كيا زيد
الظريف فانها غير مقصودة
لنداء ولذا لم تبن ❋

مبنی ۲ قسمدر مبنی الاصل

مبنی العارض جمله‌لردر فعل ایدرلر

فعل ایله جمله‌ده ترکیبا یوزلیسی

جمله‌ء فعلیه اولوردر اسم ایله جمله‌ده

ترکیبا یوزلیسی جمله‌ء اسمیه اولوردر

هذه نك ما بعده‌سی ٤ اعراب

جاریدر ١ صفت ادر جمله ٢

بدل اولور جمله ٣ مبتدا مخبردر

خبر اولور جمله ٤ مفعول ٥ اولور جمله